المكتبة الإعلامية

المسئولية الاجتماعية للصحافة

د. محمد حسام الدين



الدار المصرية اللبنانية



المسئولية الاجتماعية للصحافة

الدار المصرية اللبنانية

16 شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة
تليفون : 3923525 - 3936743
فاكس : 3909618 - برقيًا دار شادو
ص. ب : 2022 - القاهرة
e- mail ALMASRIAHRASHAD@LINK.NET

المدير العام : محمد رشاد
المشرف الفنى : محمد حجى

المكتبة الإعلامية

رقم الإيداع : 2003 / 4747
الترقيم الدولى : 3-799-270-977
الطبعة الأولى : ذو الحجة 1423 هـ - فبراير 2003 م

المسئولية الاجتماعية للصحافة

د. محمد حسام الدين

الدار المصرية اللبنانية



بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ إِنْ أُرِيدُ إِلاَّ الإِصْلاَحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾

صدق الله العظيم

(هود : ٨٨)



إهــــداء

إلى ذكـرى شـهداء وطـنى الذين مكثوا فى الخنادق من
يونيو عام سبعة وستين .. إلى أكتوبر عام ثلاثة وسبعين
ثـم عبروا .. ألهمتمونى الصمود رغم محن حياتى ...
فياليتـنى معكم .. ياليتنى منكم .. ياليتنى أستطيع أن
أهدى كل منكم .. دمعتين ووردة .

حسام



المكتبة الإعلامية

من منطلق حرص الدار المصرية اللبنانية على إصدار سلاسل متخصصة فى مختلف العلوم والفنون والآداب ، تأتى هذه السلسلة (المكتبة الإعلامية) لتتكامل مع سلاسل أخرى أصدرتها الدار فى العلوم التربوية والدينية والأدبية والفكرية ، بما يسمح بسهولة متابعة الإنتاج الفكرى الجديد لكافة الدارسين والممارسين .

وتهدف هذه السلسلة تحقيق الأغراض التالية :

١ - إثراء المكتبة العربية فى مجالات علوم الاتصال وفنون الإعلام ، حيث شهدت هذه العلوم تطورات كبيرة طوال القرن العشرين ، وأصبح الإعلام ظاهرة مؤثرة فى جميع الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

٢ - ظهور عديد من كليات وأقسام الإعلام فى الجامعات المصرية والعربية ، وحاجة هذه الأقسام إلى متابعة الإنتاج الفكرى فى مجالات الإعلام الذى يسهم فى تنظير فروع علم الاتصال من منظور عربى .

٣ - تزويد الممارسين للعمل الإعلامى بالمعلومات الجديدة فى مجالات التكنولوجيا والإنتاج الإعلامى ، وتأثير الرسائل الإعلامية والإعلانية على الجماهير المستهدفة .

٤ - نشر الثقافة الإعلامية من خلال التأليف والترجمة ونشر الرسائل المتميزة للماجستير والدكتوراه ، وذلك لأهمية هذه الثقافة التى أصبحت ضرورة لا غنى عنها ، لتيسير الانتفاع بمصادر المعلومات والإعلام المتعددة فى العصر الحديث .

الناشر



فهرس المحتويات



تقـديم

أصـبح مبدأ حرية التعبير والصحافة من البديهيات التى تؤكدها جميع الدساتير فى المجـتمعات المختلفة ، وقد أدى استخدام بعض الصـحف لمفهوم حرية الصحافة إلى ممارسات غير مسئولة ، حيث ضحَّت بعض الصحف بمسئوليتها الاجتماعية ؛ من أجل تحقيق المزيد من الربح والإثارة .

وانعكـس ذلك من خلال الانتشـار المتزايد لظاهرة « الصحافة الصفراء » التى تسـتخدم الإثـارة ، وكشف أسرار الحياة الخاصة ، والعمل على إلهاء الناس بدلاً من تقـديم الـثقافة المفيدة ، ولإمداد الجمهور بالحقائق الكاملة حول الأحداث الراهنة ، وإتاحة الفرصة أمام مختلف الآراء والأفكار للتعبير عن ذاتها ، وتجنب ما يؤدى إلى نشر الجريمة والفوضى ، ومراعاة التوازن بين صالح الفرد وصالح المجتمع .

وفى هذا الإطار يأتى هذا الكتاب المهم بعنوان « المسئولية الاجتماعية للصحافة » لـيعرض بالتفصيل لفلسفة المسئولية الاجتماعية للإعلام ، ويقارن بين تطبيقات هـذه الفلسـفة فى المدرسـة الإعلامية الغربية والمدرسة الإعلامية المصـرية ، كما يتعرض بالتفصيل للجوانب الموضوعية للتغطية الخبرية من حيث مفهومها ونشـأتها ، والجدل بشأنها ، والعوامل المؤثرة فيها مع شرح مستفيض لأوضاع العمل الصحفى فى مصر ، وخصوصية قضية العنف السياسى فى التناول الصحفى ، وقد خرج المؤلف بالعديد من الاستخلاصات المفيدة التى تسد فراغًا ملموسًا فى مكتبة الدراسات الإعلامية العربية .

ومؤلـف هـذا الكتاب الدكتور/ محمد حسام الدين مدرس الإعلام الدولى بكلية الإعـلام - جامعة القاهرة يعد أحد الشـبان الواعدين الذين يجمعون بين الدراسـة الأكاديمـية الرصينة من خلال عمله بكلية الإعلام - جامعة القاهرة والجانب التطبيقى

المهارى فى المجال الصحفى من خلال عمله محررًا بالقسم السياسى بجريدة عالم اليوم ، فضلاً عن مساهماته العلمية فى عديد من المؤتمرات والندوات العلمية داخل مصر وخارجها .

وأخيرًا .. فإن هذا الكتاب يمثل إضافة علمية مهمة للمكتبة الإعلامية العربية تضيف كثيرًا إلى معارف المتخصصين والممارسين للعمل الإعلامى بمختلف جوانبه .

هيئة التحرير

مقـــدمة

لم تتضح لى أهمية المسئولية الاجتماعية للإعلام بقدر ما اتضحت فى العامين اللذين أمضيتهما فى الولايات المتحدة الأمريكية ما بين ١٩٩٩ و ٢٠٠١ .. فى هذين العامين تعرفـــت التيارات الفكرية التى تفلسف الفوضى واللامسئولية والعبث.. ورأيت كثيراً من مظاهرها فى وسائل الإعلام المختلفة.. فهل المجتمع الذى قدم للمسئولية الاجتماعية هو الذى سينقلب عليها؟!

هـــذه التيارات تقول: إنه ليســت هناك حقيقة موضوعية فى العالم.. وإن العقل البشـــرى غير مستقر متقلب بسبب طبيعة أساســية فيه.. وإن الأخلاقيات هى نتاج اجتماعى وثقافى قابل للتحول والتغير.. هذه المقولات تنقض من القواعد كل ما يعين على تبيان الخطأ من الصواب ، فهـــل تنجح هذه التيارات التى أطلقت على نفســـها وصف (ما بعد الحداثة) فى هدم الصروح الأخلاقية السامقة للحداثة والتنوير؟!

فصـــرح المسئولية الاجتماعية للصحافة هو بناء حـــداثى ، لم يكن ليتأسس ويعلو لـــولا جهود المفكرين الغربيين ، الذين دافعوا عن مجتمع يسوده الحق والعدل والمساواة والدقـــة والموضوعية، هذه القيم التى تصب فى التحليل النهائى فى نهر سعادة الإنسان ورفاهيـــته ... كانـــت حركية المجتمع الغربى وديناميكيته الموروثة من قيم الديمقراطية العريقة تضع الإنسان فى مركز الاهتمام العلمى والثقافى والإعلامي ... ولكن يبدو أن هذا الحال يتغير بذيوع التكنولوجيا الاتصالية الجديدة ، التى جاءت بوعود مشكوك فى صـــدقها لرفاهة الإنسان وسعادته ... عندما أصبحت التكنولوجيا هى مركز الاهتمام وليس الإنسان ... وهو ما يرفع أصـــوات المصلحين فى الغرب بضـــرورة العودة إلى المقدس ..

أما بلادنا العربية والإسلامية التى يتعرض دينها وثقافتها لحملات غير نزيهة ، فلها أن تـــثق فى نفسها وفى مقدسها.. ولكن هذا لا ينفى أن أمامها الكثير ليصبح مفهوم

المسئولية الاجتماعية للإعلام مكتملاً وقابلاً للتطبيق.. وهو الأمر الذى سيحدث عندما تضـع الإنسـان وحقوقه فى قلب اهتمام الممارسات ، وليس فقط بين دفتى النصوص البراقة..

فقـد جاءت السنوات العشرة الأخيرة بمجموعة من المستجدات الدولية والإقليمية والمحلية ، التى أفرزت واقعاً جديداً ، أهدر أخلاقيات العمل الإعلامى فى البلدان العربية والإسـلامية ، ولعـل أهمهـا : انهيار النظام الإعلامى الدولى نتيجة لانهيار المجتمعات الاشتراكية ... وقيام المستفيدين من العولمة وعملياتها: الخصخصة والاندماج والتشبيك بمحاولة توحيد نمط وعلاقات وأخلاقيات الإنتاج الإعلامى فى العالم .. وهو ما شجع على إطلاق العنان لمخاطبة النـزعات الاستهلاكية للجمهور ، وتقديم تفسير غريزى للحـياة بغـض النظر عن اعتبارات المسئولية الاجتماعية.. فضلاً عن ذلك فقد كان اتساع هامش الحرية الإعلامية والصحفية فى بعض بلدان عالمنا العربى الإسلامى منتجاً لبعض الظواهر الإعلامية ، المهدرة لأركان المسئولية الاجتماعية.

والكـتاب يعرض لهذه المفاهيم بالتطبيق على صحافة مصـر القومية والحزبية .. وبدراسة أحداث العنف السياسى بها.

يـتألف الكتاب من تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة.. وقد راعيت أن أحذف الدراسة الكمـية التفصيلية .. مقدماً للقارئ الاستخلاصات النهائية ذات المعنى الوثيق بالمفاهيم النظرية المعروضة.

وإننى أدرك بالتأكيد أن وجهات النظر والأفكار والآراء ، التى يحويها هذا الكتاب لـن تكون بالضرورة مجال اتفاق كل أساتذة الإعلام وممارسيه .. إلا أننى أرحب بهذا الاخـتلاف ليس فقط لأننى لا أحبذ فرض آرائى على الآخرين ولكن لأننى أحاول أن أثـير القراء بقضـايا ومشكلات الإعلام والمجتمع .. فإذا اسـتطعت أن أثير النقاش والتفكير وزيادة البحث بعد قراءة هذه الصفحات ، فإن ذلك هو المكافأة الحقيقية لى.

د. محمد حسام الدين

الجيزة – سبتمبر ٢٠٠٢

تمهيد

الصحافة نشاط اجتماعى ينظم سلوكيات المنتمين إليها داخل جماعتهم المهنية ، وفى المجتمع من حولهم الذى يؤثر فيهم ويتأثر بهم ، وهذا السلوك الإنسانى الذى تأتيه فئة معينة داخل المجتمع ينتج عنه - شأنه شأن أى سلوك آخر - ثلاثة أشياء: علاقات يشتبك فيها الصحفيون ، ووظائف يقومون بها كى يستمر هذا النشاط الاجتماعى ، وقيم تلتزم بها هذه الجماعة المهنية أو تسعى للالتزام بها كى يستمر العنصران الأولان بكفاءة بحيث تضمن لنفسها المكانة والاحترام داخل المجتمع ، ودراستنا تعنى - بالأساس - بمدى المسئولية الاجتماعية لهذا السلوك الصحفى ، وبالتحديد العنصر الثالث منه ، ألا وهو القيم المهنية .

ومفهوم المسئولية الاجتماعية - وهو مفهوم غربى ابتداء - انتقل إلى الإعلام والصحافة من مجالى الاقتصاد والعلاقات العامة ، " فقد ساد بين أوساط المشتغلين بالمجالين الأخيرين فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، حينما دعت التطورات الاقتصادية التى حدثت فى الولايات المتحدة الأمريكية إلى اظهار الحاجة إلى التزام المنشآت بمسئولياتها الاجتماعية ، حيث قوى تيار الاحتكارات الاقتصادية ، واندفعت المشروعات نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من المصالح الخاصة للمشروع على حساب المصلحة العامة للجماهير ، وقد أدى ذلك إلى خلق المناخ المناسب لظهور المفهوم (١).

ويؤرخ لهذا المفهوم فى الإعلام والصحافة بتقرير لجنة حرية الصحافة الأمريكية ، الصادر عام ١٩٤٧ ، الذى نبه إلى أن التجاوزات التى تحدث من قبل الإعلام والصحافة لها أكبر الضرر على المجتمع ، وهو التقرير الذى يعد أساس نظرية المسئولية الاجتماعية للصحافة ، التى جاءت كمراجعة للنظرية الليبرالية التى سادت الإعلام والصحافة الغربيين حتى أربعينيات هذا القرن ، وقد أكمل التأسيس النظرى لنظرية المسئولية الاجتماعية للصحافة الرواد : إدوارد جيرالد Gerald ، تيودور بترسون

Petterson ، ويليام ريفرز Rivers ، جون ميرل Mirrell وغيرهم ؛ وصولاً لمنظريها المحدثين ديني إليوت Elliot ، كليفورد كريستيانز Cristians وغيرهما .

والمسئوليات الإعلامية أو الصحفية يتم إدراكها من خلال ثلاثة مستويات، وهي:

أولا : القيام بالوظائف الممكنة أو الأدوار الاجتماعية الملائمة للصحافة ، وتشمل الوظائف السياسية والتعليمية ووظائف الخدمات والوظيفة الثقافية .

ثانيا : معرفة المبادئ التي ترشد وسائل الإعلام ، ومن بينها الصحافة إلى تحقيق الوظائف السابقة ، بطريقة ايجابية أو مسئولة .

ثالثا : معرفة أنواع السلوك التي يجب مراعاتها من جانب الإعلاميين والصحفيين لتحقيق هذه المبادئ الارشادية(٢) .

وينظر ديني إليوت Elliot للمسئولية الإعلامية من خلال ثلاث فئات ، هي :

أولا : مسئولية الإعلامي تجاه المجتمع العام ، ويتحقق ذلك من خلال إتاحة المعلومات وعدم إلحاق الضرر بالآخرين .

ثانيا : مسئولية الإعلامي تجاه المجتمع المحلي ، وهي امتداد للمسئولية الأولى وتعتمد على نشر ما يتوقعه الأفراد من المجتمع ، وما يتوقعه المجتمع من الأفراد ، وإخبار الناس بما يحقق صالحهم الآني والمستقبلي ، وأداء الرسالة السابقة بطريقة لا تقلل من ثقة الناس في مهنة الصحافة والإعلام .

ثالثا : مسئولية الإعلامي تجاه نفسه ، من خلال أداء الرسالة الإعلامية بأقصى قدر من الدقة والأمانة والصدق والموضوعية لما يعتقد أنه صالح المجتمع(٣).

ومما تقدم يتضح أن المسئولية الاجتماعية للصحافة تشمل أداء مجموعة من الوظائف ، بشرط مراعاة الالتزام بقيم مهنية معينة . وقد اختار المؤلف لدراسته موضوع القيم المهنية (الدقة – الصدق – الموضوعية) ، واختار من بين القيم المهنية قيمة الموضوعية الصحفية لدراسة مفهومها ونشأتها وتطورها ، ومدى التزام الصحفيين

المصريين فى الصحف القومية والحزبية بهذه القيمة خلال فترة الدراسة ، والعوامل التى تؤثر على هذا الالتزام .

والموضوعية الصحفية هى حالة ذهنية للمحرر أو المندوب الصحفى تتضمن جهدا واعيا بعدم إصدار حكم على مايرى ، وعدم التأثر بأحكامه الشخصية السابقة أو تحيزاته الفكرية أو الدينية أو العرقية القبْلية ، وإسناد المعلومة لمصدرها ، وبذل الجهد لعرض كل الأراء والأفكار بتوازن لا تحيز فيه "(٤) ؛ أى إن للموضوعية ثلاثة عناصر هى : الإسناد للمصدر Attribution ، وفصل الخبر عن الرأى Not Editorializing ، والتوازن Balance .

ودراسة هذه القيمة تنحو إلى أن تنفصل لشقين : الأول يدرس الإسناد وفصل الخبر عن الرأى ، وقد أطلق المؤلف على دراستهما عنوان (موضوعية الإسناد)، والشق الثانى يدرس التوازن وقد أطلق المؤلف عليه عنوان (موضوعية التوازن) .

وتكتسب الدراسة أهميتها من النقاط التالية :

تبنى وسائل الإعلام لأخلاقيات الدعاية

بدراسة القيم المهنية الصحفية – ومن بينها الموضوعية – بشكل علمى ، يمكن رصد إلى أى مدى تغلغلت أخلاقيات الدعاية فى الإعلام ، وكيفية حدوث هذا التغلغل والآثار المترتبة عليه ، فقد أوضح فريد فيدلر Fedler أن « الناس فى عصرنا لم تعد قادرة على التفكير بنفسها ، وترغب عن ذلك لأنها أكثر انشغالا بالبحث عن الرزق وإشباع حاجاتها الأساسية ، من انشغالها بالبحث عن الحقيقة بين وسائل الإعلام ، فالجماهير تبدو لا مبالية ، يمكن أن تتلقى أى شىء من الديماجوجيين المهيجين أو من أساطين الدعاية المحترفين »(٥) .

ويكشف التحليل الدلالى وتحليل المضمون لوسائل الإعلام عن شيوع الكذب ، وبتر الحقائق وقلبها ، وتلوين الأحداث لأسباب أيديولوجية وشخصية فى المادة التى تقدمها هذه الوسائل مكتوبة ، ومسموعة ، ومسموعة مرئية ؛ الأمر الذى يقرب

وســـائل الإعلام شيئا فشيئا من تبنى أخلاقيات الدعاية، وترصد شاهيناز طلعت عدداً مـــن الأســـاليب الفنية التى تستخدمها الدعاية ، وتستعين بها وسائل الإعلام ، مثل : « اســـتخدام الصور الذهنية أو (الأنماط) للإيحاء ببعض الصفات التى تلتصق بشخص أو حـــزب أو هيئة أو دولة ، واستبدال الأسماء والمصطلحات العاطفية بأخرى محايدة ؛ حيـــث إن الأخـــيرة لا تناسب الدعاية ، والاختيار بين مجموعة كبيرة من الحقائق بما يناسب غرض الدعاية ، والكذب المستمر الذى يؤدى استمراره ، مع استخدامه بمهارة وكفاءة إلى تصديق هذه الأكاذيب والتصاقها بالأذهان »(٦).

ويضـــيف أحمد بدر إلى ذلك : « التعريض والغمـــز حيث يتضمن الكلام اتهامًا دون مخاطـــرة قوله صراحة كأن تقول أن فلان لم يكن مخمورا اليوم ، وهـــذا يتضمن أنـــه يكـــون مخمورا فى العادة ، وتقديم الرأى على أنه حقيقة ووأد جميع التفســـيرات الأخرى للأحداث ، وكذا الاستعمال المتكرر للصـــفات والأحكام القيمية داخل مادة الدعاية »(٧).

ويزداد وضوح استخدام وسائل الإعلام فى الدعاية فى حالة السيطرة الحكومية على وســـائل الإعلام بشكل شمولى ، وفى حالة زيادة تركيز وسائل الإعلام فى يد قلة من المـــلاك الرأسمالـــيين ، ففى كلتا الحالتين يسهل التحكم فى الرسائل الإعلامية المقدمة لـــلجمهور ، دون أن يكـــون لديه حق الفرصة لكى يقارن بين مايقدم له وما تعرضه وسائل الإعلام الأخرى . ولكن مع زيادة تعددية وسائل الإعلام وعدم تركز ملكيتها والسيطرة عليها فى يد الحكومات أو الرأسماليين ، تقل فرصة استخدام الوسائل الدعائية المتحـــيزة فى إخفـــاء وقلـــب الحقائق والتنميط والتعريض والغمز بحق قوى اجتماعية لا تمتلك منافذ إعلامية للتعبير عن أفكارها وآرائها ومصالحها .

علاقة الموضوعية بتشكيل الرأى العام

تعـــد الصحافة أداة رئيسية فى تشكيل الرأى العام ، الذى يمكن تعـــريفه على أنه « الـــرأى الســـائد بين أغلبية الشعب الواعية فى فترة معينة ، بالنسبة لقضية أو أكثر ،

يحتدم فيها الجدل والنقاش وتمس مصالح هذه الأغلبية أو قيمها الإنسانية الأساسية مسًّا مباشـرًا » [٨]، فإذا كان ماينتقل إلى أغلبية الشعب زائفا ومضللا ومتحيزا ، فإن ذلك سينعكس على الرأى الذى سيسود وسط هذه الأغلبية بما يعنى – فى التحليل الأخير – أن تـتأثر مصـالحها وقيمها بالسلب تأثيرا مباشرًا ؛ إذ يصعب على الناس أن تصدر حكماً صحيحاً على قضية تنقل إليها بصورة مشوهة أو مبتورة .

وإذا كـان كلوريـدج كنج يعرِّف الرأى العام على أنه « الحكم الذى تصل إليه الجماعـة فى مسألة ذات اعتبار عام بعد مناقشات علنية وافية » [٩] ، فإن عدم التوازن الـذى تتسـم به هذه المناقشات نتيجة حذف أجزاء مهمة من المسألة التى تهم الناس باعتبارها العام ، يجعل الحكم الذى تصل إليه الجماعة حكماً غير صحيح ومضللا .

فـإذا تكشَّف للرأى العام أن الصحافة تخدعه ولا تنقل إليه الحقيقة بشكل كامل ، يضـمن لـه الحكم الصحيح على قضايا الأساسية التى تمس مصالحه ، نتيجة الخبرات السلبية التى يجنيها الرأى العام من جراء هذا التشويه والتضليل .. فإن الرأى العام يفقد ثقـته فى الصحافة ، ومن ثم يفتر اهتمامه بالشئون العامة ، وبالتالى يصاب الرأى العام باللامبالاة ، كذلك رأى عبدالقادر حاتم « أن الرأى العام يضعف أخلاقيا إذا لم تحافظ الجماعات ومن بينها الجماعات الصحفية على الأخلاق »[١٠] .

وعلى هذا .. فإذا أدرك الرأى العام أن الجماعة المهنية الصحفية تهدر الأخلاقيات المرعية ، فإنه لن يكون أقل منها فى إهداره للأخلاقيات ، وتبنيه للمرونة الأخلاقية التى تصل لحد التحلل القيمى ، كما يقرر ذلك محمد صبرى النمر موضحًا أن افتقاد القدوة الـتى توضح للشباب قيم مجتمعهم الأساسية ومن بينها قدوة وسائل الإعلام ، يؤسس قواعـد أخلاقـية فردية (ضد المجتمعية) فوتومولوجية Photomologist حاكمة (أى مجموعـة القواعد السلوكية المتداولة فى المجتمع ، والذى يستطيع الإنسان بواسطتها أن يعـيش ويتكـيف ويسوس أمور حياته ، دون أن يسبب اصطدامه بهذا النسق القيمى السائد آثارًا سلبية على حياته ومعيشته)[١١].

ويرتبط خداع الرأى العام بدرجة وعيه ومستوى تعليمه وثقافته ، ولما كان الرأى العام « ينقسم تقسيمات فرعية تبعا لدرجة تأثيره وتأثره إلى : رأى عام نابه أو قائد ، ورأى عام مثقف ، ورأى عام منقاد أو منساق »[١٢]، فإن تحيز وسائل الإعلام لا يتأثر بـه الرأى العام القائد (ربما يشارك فى صنع التحيز) ولا الرأى العام المثقف ، ولكن يتأثر بـه السواد الأعظم من الذين نالوا حظًّا قليلاً من التعليم والثقافة ، فيتقبلون ما يذاع دون التفكير فى مضمونه كثيرا، كما يتقبلون الشائعات ويكونون عرضة لحملات الدعاية، وإن كان الرأى العام المثقف يتأثر أيضا بوسائل الإعلام بنسب تتفاوت حسب مستوى الوعى والثقافة التى يتمتع بها، ويرى المؤلف أن طرق التعليم التلقينية السائدة تساهم بشكل كبير فى ضعف ملكة النقد والتفنيد وفرز الحقائق من الأكاذيب لدى كثيرين ، ممن تلقوا تعليما عالياً فى مصر .

علاقة الموضوعية بمصداقية وسائل الإعلام

تأسيسا على النقطة السابقة ، فإن الموضوعية ترتبط بمصداقية وسائل الإعلام التى تشكل الرأى العام ، فكلما كانت موضوعية الوسيلة أعلى ، علت أيضا مصداقيتها ؛ إذ إن النزاهة والحيدة، والدقة ، والتوازن ، الاكتمال ، والموضوعية أصبحت جزءاً لا يتجزأ من بناء مصداقية الإعلام ، والتى تسبب نجاحه « فهناك إجماع بين ممارسى الاتصال ودراسيه ومتخذى القرار الإتصالى والسياسى على أن مصداقية الاتصال بعامة والجماهيرى بخاصة هى مكون أساسى لنجاح عملية الاتصال ، وأنها أحد المعايير المهمة المميزة بين وسيلة اتصالية وأخرى ، والتعرف عليها (المصداقية) وبيان أبعادها ومكوناتها وأساليب قياسها لازم لكل أطراف عملية الاتصال»[١٣] .

فقد شهدت فترة الستينيات زيادة فى الاهتمام بقضية المصداقية ، وأصبحت موضع تساؤل فى الدوائر الأكاديمية والمهنية نتيجة ظاهرة هبوط الثقة فى وسائل الإعلام ، والتى أشار إليها المتخصصون بعبارة أزمة المصداقية Credibility Crisis . وكرد فعل لأزمة المصداقية ، شهد عقد الستينيات والسبعينيات ما سمى بالاتصالات البديلة

والإعلام المضاد ، وهما مصطلحان يشيران إلى مجموعة متنوعة جداً من الأوضاع مظهرها المشترك معارضة وسائل الإعلام الرسمية والمؤسسية ، تندرج تحتها مجموعات محلية ، تعمم كسر احتكار نظم الاتصالات المركزية والرأسية ، بالإضافة إلى بروز أحزاب سياسية تهتم باشكال متنوعة من أنشطة الاتصالات المعارضة(١٤) .

ولكن تنوع الأصوات الإعلامية لم يحل أزمة المصداقية ، بل زادها تعقيدا ؛ إذ تم تقديم الواقع من وجهات نظر متحيزة متعددة ومتباينة بتباين وسائل الإعلام ، وأضحت الرسائل الإعلامية رؤى متحيزة متجاورة ، وإذا نظرنا للصحافة المصرية فسنجد « أنها أصبحت ميدانًا للتشاحن والتطاحن ولتوجيه الاتهامات وتصفية الحسابات الشخصية على حساب المناقشة الموضوعية والجادة للقضايا والمشكلات المطروحة ، وأصبحنا إزاء مسلكين إعلاميين متعارضين تمام التعارض : صحف رسمية مملوكة للدولة تسمى صحفا قومية ، يحكمها توجه عام يسعى إلى التأييد والمساندة وتضخيم ومباركة إجراءات الحكومة بلا مبرر أحيانًا ، وبطريقة مفتعلة أحيانا أخرى ، وصحف حزبية معارضة يحكمها توجه عام ، يسعى إلى النقد والتشكيك فى سلامة ما يتخذ من إجراءات وقرارات فى المناحى المختلفة بشكل متطرف ، وفى كلا التوجهين تنتفى الموضوعية وتغيب الحقيقة ، ويسود الغموض واللاثقة فى معالجة الصحافة للقضايا والمشاكل القومية المهمة التى يعانى منها المجتمع »(١٥).

وعلى ذلك .. فإن المؤلف يعتقد أن الموضوعية ليست أخلاقيات شخصية لصحفى، بل إنها أخلاقيات مؤسسة ككل ؛ لذا فإن رفع درجة مصداقية الصحيفة يرتبط بتعديل السياسات التحريرية بالكامل ، بحيث تسرى الموضوعية والتوازن فى الجريدة كسريانها في الأوانى المستطرقة ، مع تأكيد أن إطلاق هذه القيم المهنية مرهون باقتناع القيادات داخل الصحيفة بتبنيها .

وقد ذهب أحمد النكلاوى إلى أن وسائل الإعلام قد تساهم فى تعميق خبرة الاغتراب لدى قطاعات عريضة من المجتمع لاسيما المثقفين نتيجة تدهور مصداقيتها

التى « تتكشف نتيجة مساهمتها فى زيف وانحسار المشاركة الفعلية فى اتخاذ القرار ، تراكم خبرة الفقر وعدم العدالة ، تبعية الفكر التنموى وانفصاله عن المجتمع ، وكذا فشل القوى السياسية والاقتصادية الحاكمة فى الوفاء بالوعود المقطوعة أمام الشعب »[١٦].

فالاغتراب حالة نفسية - اجتماعية تصيب أفراد المجتمع ؛ نتيجة انفصالهم عن واقعهم الذين يحسون تجاهه بافتقاد القدرة على تغييره ، عدم وجود معايير ثابتة حاكمة للسلوك الاجتماعى فى هذا المجتمع وهى الظاهرة التى تسمى اللامعيارية ، وكذا العزلة الاجتماعية والتى تعنى الافتقاد إلى الأمن ودفء الروابط الاجتماعية وكثافتها وعمقها[١٧]، من جراء إدراك شرائح المثقفين لكذب ما يعرض عليهم من سياسات ، وتروجه وسائل الإعلام متبنية نظرة أحادية الاتجاه من القمة إلى القاعدة ، دون توازن فى عرض الرؤى السياسية والاقتصادية الأخرى أى دون معالجة هذه القضايا الحيوية بشكل موضوعى.

ارتباط مفهوم الموضوعية بمفهوم الحق فى الاتصال

حيث تبدو هناك مساحة للتقاطع بين المسئولية الاجتماعية للصحافة ، والحق فى الاتصال ، فأحد التصورات التطبيقية لمفهوم الحق فى الاتصال هو « توجه الجهد للعمل على ضمان قبول وتطبيق الجوانب الأساسية التى تمثل المفاتيح الرئيسية للعملية الاتصالية ، مثل : الوصول لمصادر المعلومات وضمان حق المشاركة ، والانتفاع بوسائل الإعلام الحالية للسواد الأعظم من الناس ، كما ينص الحق فى الاتصال باعتباره أحادى الاتجاه (مرسل - مستقبل) ، ورأسى الاتجاه (أعلى - أسفل) إلى كونه عملية اجتماعية تتسم بالتفاعل والاتجاه الأفقى ، وتعتمد على المشاركة الفعالة من خلال التبادل المتوازن للمعلومات والتجارب والخبرات الإنسانية »[١٨] .

ومفهوم المسئولية الاجتماعية أحد أبرز تصوراته هو الحفاظ على التعددية والتنوع داخل المجتمع ، وضرورة عكس كل الثقافات الموجودة فى المجتمع للحفاظ على وحدته

وثــرائه ، فالمســئولية الاجتماعية متبادلة بين الأفراد والجماعات ، والمجتمعات المحلية والمجــتمع العــام ، وكذلك هى إلزام داخلى خاص بأفعال ذات طبيعة اجتماعية ، أو يغلــب عليها التأثير الاجتماعى كما فى الاتصال بين الأفراد والجماعات[١٩]. فمن غير المتصور وجود جبر أو إلزام خارجى للأفراد إلا ذواتهم لتحقيق مسئوليتهم.

ولا يمكــن إنجاز الحق فى الاتصال الذى يستلزم مشاركة كاملة من جانب السواد الأعظم من الناس ؛ للإسهام فى صنع القرار الإعلامى والاتصالى على كافة المستويات إلا بتوافر مجموعة من القيم المهنية لدى القائم بالاتصال كالدقة والموضوعية والصدق ، فالموضــوعية مثلا قيمة سابقة على الحق فى الاتصال ولازمة لــه والتى توفر للمجتمع عرض طيف الآراء والأفكار على الساحة الإعلامية ، وقيام نقاش متوازن ونزيه حول هــذه الأفكار والآراء ، كما يستدعى توازن بين المرسل والمستقبل بجعل الاتصال فى اتجاهين ، وكذلك بين الجماعات الفرعية للمستقبلين ، باختلاف مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

فمفهــوم الحــق فى الاتصال يدفع دول العالم الثالث إلى إعادة النظر فى مفاهيمها الخاصــة بالدور السلبى لأجهزة الإعلام الجماهيرى بشكلها الحالى التى تصب من أعلى إلى أســفل ، وتجــاه انشــاء وسائل الاتصال للجماعات الفرعية كالصحافة الريفية ومحطات الاذاعة المحلية لتحقيق التفاعل الأفقى ، ولن تتحقق الإفادة الكاملة من إنشاء هذه الوسائل إلا بتأهيل القائم بالاتصال ؛ لكى يفهم الوظائف المنوط بها ، وكذا القيم المهنية التى يجب أن يلتزم بها للقيام بهذه الوظائف ومن ضمنها الموضوعية .

وعى الجمهور والقائم بالاتصال بمفهوم الموضوعية

إذ تقدم الدراسة محكًا عمليًا للتفرقة بين المعالجة الموضوعية والمعالجة المتحيزة يمكن أن تعــين جمهــور القــراء على فهم وتبين قيام الصحف ، التى يقــرأونها بمسئوليتها الاجتماعــية والمهنــية أم لا ، وإلى أى مدى . فمع نهاية الستينيات وبداية السبعينيات طورت الوسائل الاتصالية البديلة أو المعارضة - حزبية وغير حزبية - أساليب إنتاجية

وفنـــية جديـــدة لعرض المضمون الإعلامى متمثلة فى التغطية الاستقصائية والتفسيرية للأخـــبار ، كمـــا لجـــأت إلى تطوير أساليب الكتابة الصحفية ، فظهر تيار الصحافة الجديدة ، الذى قضى على الأساليب الموضوعية التقليدية لصياغة الخبر(٢٠) .

فقد استحدث صحفيون مثل : توم وولف ، وابتون سنكلير ، وجاى تالب أسلوبا جديـــدا تمـــتزج فيه رؤية المحرر كشاهد عيان ، ومنغمس فى الأحداث بوقائع الأخبار المخـــتلفة ؛ فتظهر انطباعاته وأسلوبه ورؤيته الذاتية فيما أطلق عليه أسلوب اللاراوية Non - Fiction ، الـــذى يمـــتزج فيه الحدث الإخبارى الصحفى بالرواية الأدبية (أى الأسلوب الأدبى) .

وتحـــت ستار هذه الأساليب تم تمرير التحيز والغرض فى التحرير الإخبارى ، بدلاً مـــن الموضوعية والتوازن ، وغدت الصحافة الاستقصائية مدخلا «لأدلجة» الأخبار ؛ أى تـــناولها مـــن منظور أيديولوجى « يبرمج » التغطية الخبرية بحيث تعبر عن مصالح الحـــزب أو الجماعة الدينية أو العرقية ، بغض النظر عن أية قيم مهنية كالموضـــوعية أو الدقة .

كذلك فى مجتمعات العالم الثالث ، ومن بينها مصر ، يكثر الحديث عن الموضوعية ولا تكـــاد وسيلة إعلامية واحدة إلا وتحرص على التأكيد بالتزامها بهذه القيمة، وتفهم الموضـــوعية هـــنا عـــلى أنها الصدق والدقة والبعد عن التهويل والتضخيم والأحكام المفـــتعلة . ومع أن الممارسة قد تكشف خلاف ذلك .. إلا أن الحرص على الإعلان بالتزام بهذه الخاصية يأتى من قبيل تملق الجمهور ومحاولة كسب ثقته ، وضمان اقتناعه بما يروج من مضامين ، انطلاقًا من القاعدة التى ترى أن الجمهور سوف ينصرف عن المضامين ، التى يشعر أنها لا تعبر عن الحقيقة والواقع .

ولذلك .. فإن دراسة الموضوعية تقدم دعمًا للقارئ للحكم على ما يقدم إليه من مـــواد صـــحفية ، بحيث يدرك الصحيفة الصادقة فى الزعم بالتزامها الموضوعية ، من الصـــحيفة التى تدعى ذلك وتروج لـــه لأسباب دعائية ، تزيد من توزيعها وتفيد فى المعارك مع الصحف الأخرى .

كمـا تقـدم الدراسة نموذجا للتغطية الموضوعية للصحفيين بتأسيسها لمجموعة من الآليـات ، التى تفيد فى مكافحة التحيز والغرض فى النص الإخبارى ، وتعين الصحفى (المندوب - المحرر) عمليًا على اتباع مجموعة من القواعد للوصول للموضوعية .

●●●

وقـد دعَّم إحساس المؤلف بأهمية موضوع الدراسة ملاحظاته التتبعية للأداء المهنى للصـحافة المصـرية القومية والحزبية ، والتى تكشّف عنها إهدار هذه الصحف للقيم المهنية فى معظم موادها الصحفية بتنويعاتها المختلفة السياسية ، الاقتصادية ، الرياضية ، الفنية ، الثقافية ... إلخ ، لاسيما قيمة الموضوعية الصحفية بما يتمخض عن إهدارها من تشويه ، وتلوين ، وحذف ، وإضافة ، وتهويل وتهوين.

ذلـك الاسـتقراء التتبعى الذى أنجزه المؤلف من خلال قراءاته للصحف المصرية القومـية والحزبية ، ومن خلال اشتراكه مع مجموعة بحث « الممارسات الصحفية فى الصـحافة المصـرية » ، والذى يشرف عليه المجلس الأعلى للصحافة ، ويعد بصدده تقرير كل ثلاثة أشهر ، يُنشر فى نهايتها كتيب عن الملاحظات الخاصة بهذه الممارسات الصحفية ، فيما يعد أهم الأنشطة التقويمية للمجلس الأعلى للصحافة ، وقد كان هذا التخلى عن القيم المهنية - ومن بينها الموضوعية الصحفية - أحد المبررات التى أعلنتها القيادة السياسية لإصدار القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ ، الذى عدَّل بعض مواد قانون العقوبات ، مثل : إثارة الفزع بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة ، أو ازدراء مؤسسـات الدولـة والقائمين عليها ، وإلغاء إحدى مواد قانون الإجراءات الجنائية الخاصـة بحظـر الحبس الاحتياطى للصحفيين والكتاب فى قضايا النشر ، الأمر الذى سبب أزمة يونيو ١٩٩٥ بين النظام السياسى والجماعة المهنية الصحفية .

وقـد مثل افتقار المكتبة العربية لدراسات إمبريقية تتناول القيم المهنية - ومن بينها الموضـوعية- رافـدا أساسيا لإحساس المؤلف بمشكلة الدراسة ، على عكس المكتبة الأجنبـية ، الـتى أنجـزت عددًا كبيرًا من الأبحاث التى تتناول قيم الدقة والموضوعية

والشـــمول ، لاســـيما فى ظل وجود دوريات علمية خاصة بنشر مثل هذا النوع من الدراسات ، مثل : Journal of Mass Media Ethics

• • •

تنطوى الدراسة على مستويين من الأهداف : أحدهما نظرى والآخر تطبيقى .

المستوى الأول النظرى

• ويشمل العرض التحليلى النقدى لتراث العلمى للمسئولية الاجتماعية كنظرية ومفهـــوم فى المدرســـتين الغربية ، والمصرية وصولا لأن يضع المؤلف تصوره النظرى لمسئولية الصحافة تجاه المجتمع ، وداخل الجماعة المهنية الصحفية ، وكذا اقتراح المؤلف لنموذج نظري يربط بين كلا المسئوليتين .

• واســـتحداث مقـــياس دلالى لقياس موضوعية الإسناد يتكون من اثنتى عشرة عبارة صحفية ، مضبوط ومحكم إجرائيًّا يتم تقنينه لدراسة الموضوعية (الشق الإسنادي منها) فى الصحف القومية والحزبية.

المستوى الثانى التطبيقى :

ويتمثل فى الإجابة عن التساؤل الرئيسى : إلى أى مدى التزمت الصحف القومية والحزبـــية بقيمة الموضوعية الصحفية خلال فترة الدراسة ؟ وما العوامل التى تؤثر على التزامها بهذه القيمة المهنية ؟

• • •

اختيار عينة صحف الدراسة

اختار المؤلف لدراسته صحيفتين قوميتين ، هما : الأهرام والأخبار، وثلاث صحف حزبـــية ، هـــى : الوفد ، والشعب ، والأهالى ؛ كى يتم دراسة مدى التزامها بقيمة الموضوعية الصحفية ، وكذا العوامل التى تؤثر على هذا الالتزام .

وترجع أسباب اختيار المؤلف للأهرام والأخبار كعينة للصحف القومية للأسباب التالية :

- « إن الأهرام والأخبار تعبران عن مدرستين صحفيتين متميزتين خبريًا فتصح المقارنة بينهما ؛ إذ تعبر الأولى عن الشخصية الصحفية المحافظة ، والتى تنعكس على أخبارها فى زيادة قيم الجدة ، والضخامة والأهمية والمصلحة والتوقع أو النتائج على حساب قيمة الطرافة والتشويق والإثارة والإنسانية ، بينما تمثل الثانية الشخصية الصحفية الشعبية ، والتى تنعكس على أخبارها فى زيادة قيم الشهرة والطرافة والتشويق والإثارة والمنافسة والصراع والاهتمامات الإنسانية على حساب انخفاض الاهتمام بقيم الأهمية والمصلحة والجدة والتوقع أو النتائج »[٢١] ؛ ولذلك فإن المؤلف يسعى لدراسة أثر الانتماء لمدارس صحفية متباينة على قيمة الموضوعية .

- كانت صحيفتا الأهرام والأخبار أكثر الجرائد القومية اليومية اهتمامًا بالقضية ، التى اختارها المؤلف للدراسة ، وهى قضية العنف السياسى خلال فترة الدراسة ١٩٩١ - ١٩٩٤ ، فقد كان متوسط عدد المعالجات المنشورة فى الأهرام والأخبار خلال السنوات الأربع - حسب دراسات الوحدة الإعلامية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام والمنشورة فى التقرير الاستراتيجى العربى للسنوات الأربعة - (٣٤٨) ، (٣١٤) علي الترتيب ، وقد تم استبعاد صحيفة الجمهورية من الدراسات لقلة اهتمامها بقضية العنف السياسى ؛ فقد كان متوسط عدد المعالجات المنشورة فيها خلال السنوات الأربع (١٥٣) معالجة ، وقد حصل المؤلف على هذه المتوسطات بجمع معالجات السنوات الأربع فى كل صحيفة وقسمتها على (٤) ، وكذلك استبعد المؤلف جريدة (أخبار اليوم) الأسبوعية ؛ لعدم وجود مواد خبرية يدرسها ، تتعلق بقضية العنف التى اختارها للتحليل كما سيتضح لاحقًا .

وترجع أسباب اختيار الصحف الحزبية الثلاث الوفد ، الشعب ، الأهالى للأسباب الآتية :

● تعبيرها عن ثلاثة تيارات فكرية متمايزة : الوفد بتمثيلها للتيار الليبرالى ، والشعب كناطقة باسم التيار الإسلامى ، والأهالى بتعبيرها عن فصائل اليسار المتعددة (الماركسيون ، الناصريون ، القوميون ، وكذا الإسلاميون المستنيرون مثل: دكتور محمد أحمد خلف الله وخليل عبد الكريم) ، وبالتالى سيظهر أثر الانتماء الفكرى للصحيفة الحزبية على موضوعية تغطيتها الإخبارية .

● تنوع دورية إصدارها : ما بين اليومية ، نصف الأسبوعية ، والأسبوعية ؛ مما يساعد المؤلف على تتبع أثر دورية الصدور للصحيفة الحزبية على موضوعية أخبارها .

● ● ●

ورأى المؤلف أن يختار الفترة من أول يناير ١٩٩١ - إلى آخر ديسمبر ١٩٩٤ مجالاً لتحليل عينة الصحف القومية والحزبية ، لمعرفة مدى التزامها بالموضوعية الصحفية فى تلك الفترة ، ويسوق لذلك المبررات التالية :

● لما كان نوع الدراسة يتميز بالطابع الاستطلاعى الوصفى فيما يتعلق بالتحليل الدلالى ، وتحليل المضمون للصحف القومية والحزبية .. فقد رأى المؤلف أن يتخير فترة معاصرة تصف المشهد الراهن للأداء الصحفى ، فيما يتعلق بقيمه المهنية ، ومن بينها : الموضوعية كمظهر من مظاهر التزام الصحف المصرية بمسئوليتها الاجتماعية تجاه جمهورها .

● تعتبر فترة الدراسة ١٩٩١ - ١٩٩٤ متواءمة بشكل جيد مع القضية ، التى اختارها المؤلف للتحليل وهى قضية العنف السياسى ، والتى بلغت معدلاته فى السنوات الأربعة الأخيرة أرقامًا غير مسبوقة ؛ « بحيث يمكن القول بأن هذه السنوات تمثل ذروة أحداث العنف السياسى فى مصر بحيث يمثل عام ١٩٩٣ ذروة الذروة ..

فقد تدرجت معدلات العنف السياسى فى الزيادة من عام ١٩٩١ - ١٩٩٣ ، ثم انخفضت بشكل أقل فى عام ١٩٩٤ ؛ نتيجة نجاح أجهزة الأمن فى توجيه عدد من الضربات المؤثرة للتنظيمات الإرهابية المسلحة »[٢٢] .

● لاحظ المؤلف أن هذه الفترة قد شهدت زيادة إهدار القيم المهنية الصحفية لاسيما الدقة والصدق والموضوعية ، وتجاوزت كل من الصحف القومية والحزبية فى تلوين وتشويه الأخبار - لاسيما الحزبية - ربما تحت ضغط القيود الذى يضعها النظام السياسى ، حيال حصولها على المعلومات تقليصًا للهامش الديمقراطى المتاح ، وهو الأمر الذى انتهى بمحاولة النظام السياسى احتواء ذلك بالتقييد المقنن بإصداره القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ .

● ● ●

اختار المؤلف المادة الخبرية لتكون مجالا لتحليل المضمون والتحليل الدلالى للموضوعية الصحفية ؛ فالخبر أكثر الفنون التحريرية علاقة بقيمة الموضوعية ؛ إذ إن شبهة الرأى تنفى عنه صفته كفن تحريرى ، فتعريف الخبر ينص على أنه « تقرير يصف فى دقة وموضوعية حادثة أو واقعة أو فكرة صحيحة ، تمس مصالح أكبر عدد من القراء ، وهى تثير اهتماماتهم بقدر ما تساهم فى تنمية المجتمع وترقيته »[٢٣].

كما أن القارئ « يمكن أن يقبل من الصحفى التعبير عن رأيه فى المواد الصحفية الأخرى ، ولكنه يعتبر التدخل بالرأى فى الخبر استخفافا به وسخرية منه من ناحية ، وإهدارًا لمسئولية الصحيفة تجاهه من ناحية أخرى ؛ ولذا فإن درجة مصداقية الصحيفة التى تلون الأخبار وتحرفها لأغراض أيديولوجية أو دينية أو شخصية تتدهور باستمرار سلوكها هذا المسلك ؛ الأمر الذى يؤدى فى النهاية لابتعاد القارئ عنها ، بشرط وعيه بأن ما تسلكه هذه الصحيفة يخرج عن الأخلاقيات والقيم المهنية الصحفية »[٢٤].

بالإضافة إلى ذلك .. فإن المادة الخبرية يجب أن تتحقق فيها كل عناصر موضوعية الإسناد : نسب الوقائع لمصدر معلوم واضح ، فصل الخبر عن الرأى ، والتوازن أى

ذكر كل وقائع الخبر دون حذف أو إضافة وإعطاء كل الآراء المتعارضة فرصة للظهور فى المادة الخبرية ؛ بعكس الفنون التحريرية الأخرى ، « فالحديث الصحفى تقف حدود الموضوعية فيه عند حد الالتزام بأقوال المصدر ، سواء دخلت فى مجال الرأى أو كانت أخبارًا ومعلومات ، دونما محاولة تحميل الأقوال بأكثر مما يعنيه المصدر أو إسناد أقوال غليه دون أن يدلى بها »(٢٥) والموضوعية هنا لها نقاط تماس مع الصدق والأمانة الصحفيين ، والتوازن ليس شرطا لموضوعية الحديث الصحفى .

أما التحقيق الصحفى .. فينبغى أن يقدم عرضًا متكاملاً لجوانب المشكلة أو القضية أو الحدث الذى يتناوله ، دونما التركيز على أحد الجوانب وإهمال الأخرى ؛ بغية توظيف القضية سياسيا وهو ما يؤدى إلى تشويهها » (٢٦) ، ولكن يترك الصحفى هنا ليتدخل برأيه بالتعليق أو الوصف أو التوقع ، دونما مساءلة من الجمهور ؛ نظرًا لطبيعة. الشكل الاستقصائى أو التفسيرى للتحقيق الصحفى .

وغنى عن البيان أن مادة الرأى لا يمكن مطالبة كاتبها بفصل رأيه عن المعلومات الواردة فى عموده أو مقاله ، وإلا انتفت ماهية هذا الفن الصحفى المعتمد فى الأساس على التوقع والحكم ، مع أو ضد ، وعلى هذا تبقى المادة الخبرية هى المادة الصحفية الوحيدة ، التى يجب أن تلتزم بكل عناصر الموضوعية الصحفية وغياب عنصر يساهم فى إهدار التزام الصحيفة بهذه القيمة المهنية .

• • •

تم اختيار قضية العنف السياسى مجالا لتحليل المادة الخبرية للصحف القومية والحزبية للأسباب الآتية :

(أ) أنها كانت أكثر القضايا استقطابا لاهتمام الصحف القومية والحزبية خلال أكثر سنوات الدراسة الأربعة .. فقد جاءت قضية العنف السياسى فى المركز الأول من حيث استحواذها على أكبر قدر من المعالجات الصحفية خلال سنى ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ ، كما يوضح التحليل الذى قامت به الوحدة الإعلامية بمركز

الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، والمنشورة فى « التقرير الاستراتيجى العربى » لهذه السنوات الثلاث .

ففى عام ١٩٩٢ « فاقت قضية العنف السياسى جميع القضايا السياسية المطروحة مثل الانتخابات ، الديمقراطية ، الممارسة الحزبية ، الفساد السياسى فجاءت فى المركز الأول بنسبة ٦٢٪ بمجموع معالجات ٧٨٢ معالجة ، وقد فاقت أيضا أكثر القضايا الاجتماعية اهتمامًا فى الصحف ، والتى كانت قضية الآثار الاجتماعية للزلزال والتى استقطبت ٤٤٠ معالجة بنسبة ٤٤٪ ، وجاوزت أيضًا أكثر القضايا الاقتصادية التى اهتمت الصحف بها وهى قضية الخصخصة ، والتى استقطبت ٢٣٤ معالجة بنسبة ٣٤,٨٪ »(٢٧).

وفى عام ١٩٩٣ « فاقت قضية العنف السياسى جميع القضايا السياسية المطروحة ، مثل : قضية إعادة ترشيح الرئيس مبارك ، التغيير الوزارى ، والفساد السياسى ، وقوانين النقابات فسجلت ٩٢٣ معالجة بنسبة ٥٨٪ ، وقد فاقت قضية التعليم (أهم قضية اجتماعية تم معالجتها) التى سجلت ٣٢٦ معالجة بنسبة ٥١٪ ، وجاوزت قضية الإصلاح الاقتصادى ، التى سجلت ٤٨٣ معالجة بنسبة ٨٣٪ من مجموع معالجات القضايا الاقتصادية »(٢٨).

وكذلك عام ١٩٩٤ أيضا فقد « تصدرت قضية العنف السياسى والإرهاب جميع القضايا السياسية المطروحة ، مثل : قضية الحوار الوطنى ، الفساد السياسى، الإصلاح السياسى ، وتعيين العمداء والعمد ، فسجلت ٦٣٧ معالجة بنسبة ٢٤٪ من مجموع معالجات القضايا السياسية . وقد فاقت قضية مؤتمر السكان (أهم قضية اجتماعية) والتى كانت معالجتها ٦٢٦ تكرارًا ، وجاوزت قضية الإصلاح الاقتصادى التى كانت تكراراتها ٥١٦ تكراراً »(٢٩).

(ب) تستقطب قضية العنف السياسى اهتمام قطاعات عريضة من الجمهور ، قارئ الصحف ، فهى تمس أمن البلاد وسلامتها ، فضلاً عن أمن المواطن وانعكاساته

الاقتصادية والسياسية لذلك تحظى بنسبة مقروئية عالية ، فضلا عن أن كونها جزءًا من « أخبار الحوادث » ، يمثل عنصر جذب ؛ لأنها تتضمن قيمًا جاذبة كالإثارة والتشويق والصراع ، والبطولة ... وغيرها .

● ● ●

تم اختيار حدثين للدراسة، هما اغتيال د. فرج فودة ، وضرب السياحة، وضمت عينة القائم بالاتصال التي طبق عليها المؤلف أداة المقابلة البؤرية في الصحف القومية والحزبية المختارة ستة صحفيين : ثلاثة في الصحف القومية ، ومثلهم في الصحف الحزبية كالآتي :

* صحيفة الأهرام : * الأستاذ حسن أبو العينين ، رئيس قسم الحوادث السابق بالجريدة ، في الفترة من يناير ١٩٩٠ إلى يونيو ١٩٩٣ .

 * الأستاذ أحمد حسين ، رئيس قسم الحوادث الحالي بالجريدة ، في الفترة من يونيو ١٩٩٣ حتى الآن .

* جريدة الأخبار : الأستاذ بدر الألفي ، رئيس قسم الحوادث الحالي بالجريدة ، في الفترة من يناير ١٩٨٣ حتى الآن .

* جريدة الوفد : الأستاذ محمود غلاب رئيس قسم الحوادث السابق بالجريدة ، في الفترة من يونيو ١٩٨٧ - أكتوبر ١٩٩٤ .

* جريدة الشعب : الأستاذ طلعت رميح ، مدير تحرير الجريدة السابق ، في الفترة من فبراير ١٩٨٨ - يونيو ١٩٩٤ .

* جريدة الأهالي : الأستاذ محمود الحضري ، رئيس قسم الأخبار السابق بالجريدة ، في الفترة من أول ١٩٨٧ - نهاية ١٩٩٤ .

وقد تميزت جريدة الأهرام بأن المؤلف قابل اثنين من القائمين بالاتصال بها ؛ لأن قسم الحوادث المنوط به نشر أخبار العنف السياسي تعاقب عليه أثناء فترة الدراسة

رئيسان ، فكان الإجراء المنهجى السليم - فى تصور المؤلف - أن يقابل كلا الصحفيين لاشتراكهما فى التحكم فى نشر أخبار العنف بصفتهما حارسي البوابة الرئيسيين .

وكذلك قام المؤلف بمقابلة الأستاذ طلعت رميح مدير تحرير الشعب السابق لأنه كان المشرف - بجانب عمله - على قسم الأخبار بالصحيفة ، وفيما يتعلق بجريدة الأهالى .. فقد قابل المؤلف الأستاذ/ محمود الحضرى الرئيس السابق لقسم الأخبار أثناء فترة الدراسة ؛ لعدم وجود رئيس لقسم الحوادث ، نظرا لطبيعة الإصدار الأسبوعى للأهالى .

وقد رأى المؤلف أنه باختيار هؤلاء يحقق أهداف الدراسة وتساؤلاتها ، لاسيما الشق التفسيرى منها فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة على الموضوعية الصحفية ؛ إذ إنه قابل حارس البوابة الرئيسي Gatekeeper فى الصحف القومية والحزبية الخمسة المدروسة والمشرف الأساسى على نشر أخبار العنف السياسى المختارة ، « لأنه يمثل قيادة صحفية مفصلية Articulated حساسة فى الجريدة ؛ إذ إنه يربط بين القيادات الصحفية العليا متمثلة فى رئيس التحرير ونوابه أو مساعديه ، والكوادر الصحفية الدنيا المندوبين والمحررين ، وعلى ذلك فهو يستوعب من خلال اجتماعات التحرير الخطوط العريضة للسياسة التحريرية للجريدة ، والتى تنقلها القيادات العليا ، وتكون معبرة عن اتجاهات وآراء وتوصيات الناشر (الحكومة - الحزب - مالك الصحيفة الرأسمالى) ويبدأ فى نقلها للكوادر الأقل ، التى يقوم إزاءها بدور الموجه والمعلم ، والتى تلتقط منه بصفته صحفى أقدم قيم غرفة الأخبار عن طريق التنشئة الاجتماعية الصحفية »[٣٠] .

علاوة على ذلك .. فإن الصحفيين المختارين هم الذين يقومون بعملية الموافقة على نشر الوقائع أو حذفها أو الإضافة إليها ، وكذا انتقاء العناوين وصياغتها ، مما يساعد كثيرا فى دراسة موضوعية التوازن .

● ● ●

هوامش التمهيد:

(١) كـريمان محمد فريد صادق : « **المسئولية الاجتماعية للعلاقات العامة فى الوحدات الاقتصادية** » ، رسـالة دكـتوراه ، غير منشورة ، قسم العلاقات العامة والإعلان ، كلية الإعلام، جامعة القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ٢٢ .

(٢) نقـلا عـن لويس هودجز Hodges ، حسن عماد مكاوى : **أخلاقيات العمل الإعلامى** ، **دراسة مقارنة** (القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٩٤) ص ١٦٧ .

(٣) نقلا عن دينى إليوت Elliot ، المرجع السابق ، ص ص ١٦٧ ، ١٦٨ .

(4) Reed. H. Black, **A Taxonomy of Concepts in Mass Communictation** (New York : Hastings House Publishers, 1975) p. 535 .

(5) Ferd Fedler, **An Introduction to the Mass Media** (Atlanta : Harcourt Brace Jovanvich, Inc., 1978) p. 910 .

(٦) شـاهيناز طلعت : **الدعاية والاتصال** (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٧) ص ص ١٤٣ ، ١٤٤ .

(٧) أحمـد بـدر : **الإعلام الدولى** ، **دراسات فى الاتصال والدعاية الدولية** ط ٣ (الكويت : وكالة المطبوعات ، ١٩٨٢) ص ص ٢٨٨ ، ٢٨٩ .

(٨) مختار التهامى : **الرأى العام والحرب النفسية** ، ط٣ (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٤) ص ١٧ .

(٩) سمـير محمد حسين : **الإعلام والاتصال بالجماهير والرأى العام** (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٤) ص ٣٢٩ .

(١٠) محمـد عـبدالقادر حاتم : **الإعلام والدعاية** ، **نظريات وتجارب** (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٨) ص ١٣٠.

(١١) محمد صبرى فؤاد النمر : « **صراع القيم الفردية والمجتمعية وأثرها على المشاركة الاجتماعية** » ، رسالة ماجستير ، معهد الدراسات الاجتماعية ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٨٨ ، ص ٢٢١ .

(١٢) سمير محمد حسين : **الإعلام والاتصال بالجماهير والرأى العام** ، مرجع سابق ، ص ٣٤٤ .

(١٣) محمود علم الدين : **مصداقية الاتصال** (القاهرة : دار الوزان للنشر ، ١٩٨٩) ص ٣٨ .

(١٤) المرجع السابق ، ص ١٦ .

(١٥) مصـطفى السعيد محمد : « **الإثارة وأثرها على الصحافة وحرية الكلمة ومصداقيتها** » ، الدورة التدريبـية الأولى للصحفيين ، المجلس الأعلى للصحافة ، القاهرة ، من ١٧ إلى ٢٣ ديسمبر ١٩٨٧ ، دون أرقام صفحات .

(١٦) أحمـد النكلاوى : **الاغتراب فى المجتمع المصرى المعاصر** (القاهرة ، دار الثقافة العربية ، ١٩٨٨) ص ١١٠.

(١٧) المرجع السابق ، ص ص ١٠٤ ، ١٠٥ .

(١٨) عواطـف عبد الرحمن : **دراسات فى الصحافة العربية المعاصرة** (بيروت : دار الفارابى ، ١٩٩١) ص ص١٩،١٨.

(١٩) سـيد عثمان : **المسئولية الاجتماعية والشخصية المسلمة ، دراسة نفسية تربوية** (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٦) ص ٤٣ .

(20) Thomas. H. Ohlgran et al., **The News Languages. A Rehetorical Approach to Mass Media and popular Culture** (New Jersy : Prentice Hall , Inc., 1977) PP 148 - 155 .

(٢١) فاروق أبو زيد : **فن الخبر الصحفي**، ط٢ (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٧) ص ص ١١٨– ١٢٥ .

(٢٢) التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٩٤ (القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ١٩٩٥) ص ٤٢٢ .

(٢٣) فاروق أبو زيد : مرجع سابق ، ص ٥٦ .

(24) William. B. Blankenburg & Ruth Walden, **"Objectivity, Interpretation and Economy in Reporting"**, Journalism Quarterly, Vol. 54, No.3, Autumn 1977, pp. 591- 595.

(٢٥) كمال قابيل : **« فن التحرير الصحفي في الصحف الحزبية، دراسة مقارنة في الصحف الحزبية المصرية في الفترة من ١٩٧٧–١٩٨٧»** ، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم الصحافة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة،١٩٨٩، ص ٣٨.

(٢٦) المرجع السابق ، ص ٣٩ .

(٢٧) التقرير الإستراتيجى العربى لسنة ١٩٩٢ (القاهرة : مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ١٩٩٣) ص ص ٣١١ – ٣٣٥ .

(٢٨) التقرير الاستراتيجى العربى لسنة ١٩٩٣ (القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ١٩٩٤) ص ص ٣٥٩ – ٣٧٧ .

(٢٩) التقرير الاستراتيجى العربى لسنة ١٩٩٤ : مرجع سابق ، ص ص ٣٤٩ – ٣٦٣ .

(30) Cathrine McAdams, " **Non- Monetary Conflicts of Interests for Newspapers Journalists**", Journalism Quarterly, Vol. 63, No. 4, Winter1986, pp. 700 - 705.

●●●



الفصل الأول

فلسفة المسئولية الاجتماعية

المسئولية : دراسة فى المفهوم

يعالج هذا الجزء من الفصل : الدلالتان اللغوية والاصطلاحية للفظ (المسئولية)، ثم ينطلق لتحديد علاقة المسئولية بالأخلاق الدينية (الإسلامية) والوضعية (البرجماتية) ، ثم يشرح مفاهيم المسئولية وتقسيماتها المختلفة فى إطار الفلسفة الإسلامية وفلسفات الغرب (البرجماتية بالتحديد) ، منتهيًا لتأصيل مفهوم المسئولية الاجتماعية فى إطار الدائرتين الدينية والوضعية .

● ● ●

أولاً : الدلالتان اللغوية والاصطلاحية للفظ (المسئولية)

الدلالة اللغوية للمسئولية

يوضح الرازى فى (مختار الصحاح) أن السؤل هو ما يسأله الإنسان وقرئ : « أوتيت سؤلك يا موسى » وسأله الشئ أى طلبه وسأله عن الشئ أى استخبره ، فقوله تعالى : ﴿ سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾ أى عن عذاب واقع ، ورجل سُؤَلَة أى كثير السؤال[1]، ويشرح المعجم الوسيط مادة سأل فيقول :

سأله عن كذا وبكذا سؤالا ، وتسآلا ، ومسألة أى استخبره عن ، وفى التنزيل العزيز ﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ ﴾ ، وفيه أيضا ﴿ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا ﴾ ، وسأل المحتاج الناس : طلب منهم الصدقة، وسأل فلانا الشىء : استعطاه إياه ، ويقال سألت زيدا درهما ، وفى التنزيل العزيز ﴿ لاَ نَسْأَلُكَ رِزْقًا نَحْنُ

نَــرْزُقُكَ ﴾ ، والمســـئول : المنوط به عمل تقع تبعته عليه ، والمسئولية بوجه عام حال أوصفة من يسأل عن أمر تقع عليه تبعته[٢].

ويـــرى سحبان خليفة أن البنية المعرفية لكلمة (مسئول) فى اللغة العربية تكشف عـــن خاصـــية منطقية مهمة ، فمسئول على وزن مفعول مثل مجعول ، وهذه الصيغة قريـــبة فى معـــناها من معنى الفعل المبنى للمجهول فإن المسئول فرد جُعل مسئولا دون بيان من جعله مسئولا ، أما كلمة Responsible فإنها تعنى أساسا ما ينبغى أو يجب أن يعد الفرد مسئولا عنه [٣].

ويجمل محمد إبراهيم الشافعى فيقول إن «كل المعاجم اللغوية تشير إلى أن المسئولية فى اللغـــة هو طلب المعرفة او الاستعطاء أو الاستخبار » [٤]، ولكن حسن العنانى يرى أنـــه إذا كانت المسئولية مأخوذة من السؤال فليس كل سؤال مساءلة ، فهناك سؤال الاســـتفهام لمعـــرفة عـــلم أو خبر ، وسؤال الند للند ، بل هناك سؤال الأدنى للأعلى ولذلـــك يـــرى أن أصل المسالة هو السؤال الذى تترتب عليه مساءلة وحساب ومنه وحـــده كانت المسئولية بأطرافها الثلاثة : (سائل ، ومسئول ، وموضوع يكون على أساسه الحساب)[٥].

وإذا حاولـــنا تعرف المعنى فى المعاجم الأجنبية ، فيذكر Webster's « أن المسئولية تعـــنى إما واجبا معينا على الفرد أداءه (كمسئولية المدير عن منصبه) أو شخصا يجب أن يكـــون أحدهـــم مسئولا عنه (كمسئولية الأب عن ابنه) »[٦]، ويضيف معجم Collins أن « المســـئولية تعـــنى القدرة على اتخاذ القرار أو السلوك بتوجيه ذاتى دون رقابة ، وأصل الكلمة من الفعل اللاتينى respondzéré بمعنى يتحمل »[٧].

الدلالة الاصطلاحية للمسئولية Responsibility

يقسم جميل صليبا فى (المعجم الفلسفى) المسئولية إلى [٨] :

مسئولية مدنية Responsabilité Civile .

وهـــى الـــتى توجب على الفاعل الذى سبب لغيره ضررا أن يعوضه عنه ، سواء ســـبب ذلك الضرر بإرادته أم بإهماله أم بتهوره . ومن لواحق هذه المسئولية أن يكون

المـــرء مسئولا عن فعل غيره من الافراد الموضوعين تحت إشرافه مثال ذلك : مسئولية الوالـــد عن أولاده الصغار ، ومسئولية المعلم عن تلاميذه ، ومسئولية رب العمل عن آلاته وعماله ... إلخ .

مسئولية جنائية Responsablité Pénale .

وهـــى التى تقع على شخص ارتكب مخالفة أو جناحا أو جريمة ، ولهذه المسئولية علاقـــة وثيقة بالمسئولية الأخلاقية لأنك لا تستطيع أن تعاقب إنسانا على ذنب ارتكبه إلا إذا كـــان فعلـــه مصـــحوبًا بوعـــى وإرادة ، وكثيرا مايكون بين المسئولية المدنية والمســـئولية الجنائية اقتران فعلى كمسئولية سائق السيارة الذى توجب عليه المسئولية المدنية التعويض عن الضرر الذى سببه ، وتوجب عليه المسئولية الجنائية تحمـــل إحدى العقوبات المنصوص عليها فى القانون .

مسئولية أخلاقية Responsabilité morale .

وهـــى المســـئولية الناشئة عن إلزامية القانون الأخلاقى وعن كون الفاعل ذا إرادة حرة ، ومعنى ذلك أن الفاعل الذى تكون أفعاله ضرورية أى ناشئة عن أسباب طبيعية أو مســـيرة بإرادة غيره لا يعد مسئولا من الناحية الأخلاقية ، ولهذه المسئولية درجات مـــتفاوتة أعلاهـــا مسئولية الفاعل الواعى الذى تصدر الأفعال عن إرادته بحرية تامة ، وأدناهـــا مسئولية الفاعل الذى يسيطر الهوى على قلبه ويعمى بصيرته ويمنعه من رؤية الحق[٩].

ويقسم علماء القانون المسئولية إلى قسمين : أدبية وهى لا تدخل فى إطار القانون ولا يترتب عليها جزاء قانونى موكول إلى الضمير ، ومسئولية قانونية مصدرها الإلزامى هـــو القـــانون وقواعـــده ونظـــرياته وتشمل جميع المسئوليات المستمدة من الدساتير والقوانـــين ، التى يحتذيها المجتمع وتترتب عليها جزاءات مادية (غرامة – تعويض) ، وجزاءات معنوية جسدية (السجن – الحبس – الإعدام)[١٠].

والقـــــانون والأخلاق دائرتان غير متطابقتين ، ولكنهما متقاطعتان فى مســـاحة مشـــتركة يدخل فيها كل مايجمع بين الطابع الأخلاقى والطابع القانونى فى آن واحد ، غـــير أنـــه يظـــل دائمـــا قدر معين من المساحة التى تستقل بها كل دائرة من هاتين الدائـــرتين ، بحيث يظل ماهو داخل فيها خارج نطاق الدائرة الأخرى ، بل ومناقضا لـــــه فى بعـــض الحـــالات ، فمشاعر الحقد والحسد تدينها الأخلاق وليس القانون وممارســـة الجـــنس خارج إطار الزواج تدينها الأخلاق وليس القانون المصرى إلا فى أحـــوال معينة مثل الإكراه (الاغتصاب : المادة ٢٦٧ عقوبات ، هتك العرض المادة ٢٩٨ عقوبات وتعديلاتها) ، فى حين يدين قانون الطوارئ التعبير عن الرأى فى شكل التجمعات والمظاهرات ولا يدينه الأخلاق[١١].

● ● ●

ثانيا : علاقة المسئولية بالأخلاق

تـــتعدد مفاهـــيم المسئولية وتقسيماتها تبعًا لوجهة النظر الأخلاقية ، التى يعتمدها الباحـــث فى المســـئولية ، والتى تبين القواعد التى ينبغى على الفرد اتباعها لكى تتوافق أفعالـــه وسلوكه مع مبادئ الخير والأخلاق الطيبة ، وهى حدود دراسة علم الأخلاق الـــذى يشكل مع علم المنطق الذى يدرس قيمة الحق ، وعلم الجمال الذى يدرس قيمة الجمال مبحث القيم المطلقة فى الفلسفة والذى يسمى (الاكسيولوجيا).

والباحـــثون فى الأخلاق ينقسمون بصفة عامة إلى : دعاة الأخلاق الدينية ، ودعاة الأخـــلاق الوضعية ، فأصحاب الأخلاق الدينية يحاولون أن يظهروا الموجود البشرى على أن ثمة (حقيقة متعالية) أو (قوة إلهية) تضمن لـــه سلامة التفكير والسلوك [١٢]، بينما نجد الوضعيون يهيبون بالإنسان أن يلائم بين سلوكه وما تقضى به أوامر الطبيعة أو تقاليد الجماعة أو معايير الحضارة منكرين قيام خير فى ذاته أو شر فى ذاته ، ومن ثم ضحت القيم الأخلاقية نسبية جزئية متغيرة[١٣].

وإذا ركزنا على الفلسفة الإسلامية ، والفلسفة البرجماتية كمثالين للأخلاق الدينية والوضـــعية لارتـــباطهما بمفهوم المسئولية فسنجد أن الأخلاق الإسلامية لا يمكن أن

تنفصل عن البحث الديني ؛ بمعنى أنه من الصعوبة بمكان أن نجد عند المسلمين علما أخلاقيا مستقلا عن الدين ، فالبحث الديني من شأنه أن ينظم السلوك الإنساني ، والقاعدة الإيمانية فى الإسلام ترى أن الله وحده هو المطلق وأن أية أحكام إنما ترتبط فى النهاية به ، بينما يرى الوضعيون ومنهم البرجماتيون أن فكرة الترغيب والترهيب هى نقطة انطلاق سلوك المؤمن ، وهى تهدم استقلال الأخلاق التى لا ينبغى لها أن تستند إلى مبادئ ميتافيزيقية أو دينية ، بل إن علم الأخلاق ينبغى أن يكون موضوعه ذلك الخير المحدد والذى يستطيع كل إنسان أن يقوم به فى الواقع (١٤)، والواقع فى نظر وليم جيمس – الفيلسوف البرجماتى الأمريكى – هو الكون الحقيقى الذى تكشف لنا عنه التجربة ، وهو ذلك التجاوب مع حاجاتنا وميولنا ، والذى نستطيع فيه أن نعمل ونؤكد طابعنا(١٥).

وإذا كان علم التوحيد فى الإسلام موضوعه ذات الله تعالى وذات رسله الكرام من حيث مايجب وما يستحيل وما يجوز والممكنات ، من حيث الاستدلال بها على وجود صانعها والسمعيات من حيث اعتقادها (١٦)، فالفلسفة البرجماتية عند وليم جيمس لا يعنيها وجود إله أو عدم وجوده فهذه قضية ميتافيزيقية لا يمكن بحثها عمليا ، ولذلك يجب استبعادها ولكنها تعنى بالنتائج Consequances المترتبة على الإيمان بوجود الله ، فى شكل حالة من الرضا والسعادة الوجدانية ، التى تعود بالخير على حياة الإنسان (١٧).

وإذا كانت المعرفة فى الإسلام منجزة منذ بداية الكون بما يترتب عليها من إيمان يستلزم طاعة الله واجتناب نواهيه « لأن المسلم يوقن بأن العالم كله من فيه وما فيه من المتقدمين والمستأخرين رقيق الله ، خلقهم بقدرته ، ولو شاء ماخلقهم ، ورباهم بنعمته ، ولو شاء لتركهم ، ورفع من شاء بفضله ولو شاء لهوى به » (١٨)، فإن جون ديوى يرى أن معظم القيم الأخلاقية والميتافيزيقية ، والدينية التى دخلت فى تراث الإنسان الحديث ، إنما هى فى أصلها قيم عرفانية انحدرت من العلم والبحث والذكاء ، وإذا كان للدين ينابيع حية وجذور ممتدة فى صميم التجربة البشرية مما ذلك إلا لأن

الخبرة الدينية متأصلة فى أعماق الحياة المشتركة للجماعة والخبرة المشاعة بين أفراد تلك الجماعة[١٩].

والبرجماتية كانت التعبير الأخلاقى عن علاقات الإنتاج الرأسمالى ؛ حيث إن هذا النوع من الأخلاق يقوم بحساب كل فعل تبعا لمقدار المنفعة المترتبة عليه أو لمدى نجاحه العملى بغض النظر عن أى قيمة كامنة فى هذا الفعل [٢٠]، والمجتمع فى هذا الوقت لا يأخذ منها الا بالقدر الذى يكفى لمساعدة النظام القائم على المضى فى طريقه بنجاح فنحن نجد بالفعل فى المجتمع الرأسمالى قدرا معينا من الفضائل لا تكتسب قيمتها إلا لأنها تفيد الرأسمالى وتحقق مصالحه كأن يكون أمينا دقيقا ، منضبطا ، مراعيا للمواعيد ، أما الفلسفة الأخلاقية فى الإسلام فتحض على هذه القيم اكتسابا لمرضاة الله فى المقام الأول ، ولصلاح حياة الفرد والمجتمع بعد ذلك .

●●●

ثالثا : مفاهيم المسئولية وتقسيماتها

تحدد طبيعة العلاقة بين الأخلاق والمسئولية مفهوم المسئولية وتقسيماتها فى كل من الفلسفة الإسلامية والفلسفة الغربية (البرجماتية) .

مفهوم المسئولية.

(أ) فى الفلسفة الاسلامية :

تحدد المسئولية فى الإسلام فى كون الفرد الصالح هو أساس المجتمع الصالح ، وإن صلح الأفراد صلحت الأسر والمجتمعات ، ولذلك عُنى الإسلام أشد العناية بتحديد مسئولية كل فرد فى المجتمع عن نفسه أولا وعن مجتمعه ثانيا ، فالمسلم مسئول بصفته الشخصية عن صالحه وصالح المجتمع الذى يعيش فيه ، ثم هو أيضا مسئول بصفته عضوا فى المجتمع عن سلامة المجتمع والمحافظة على مكانته[٢١]، والمسئولية فى الإسلام شاملة ، ومتكاملة ، ومتوازنة فهى شاملة ؛ لأنها تتناول الفرد والجماعة فالفرد مسئول عن عمله فى سلوكه ولسانه ومسئول عن نفسه فى حواسه وعقله، ومسئول عن قلبه

فى تنقيته ، وسلامته والترويح عنه ، ومسئول عن جسمه فى الاعتدال وعدم الإسراف [٢٢] .

ويعرف عبدالله دراز المسئولية بأنها « استعداد فطرى للمقدرة على أن يُلزم المرء نفسه ، وأن يُعنى بالتزاماته بجهده الشخصى » [٢٣] وفى هذا الإطار يعرف محمد إبراهيم الشافعى المسئولية بأنها « الاستعداد الفطرى الذى جبل الله تعالى عليه الإنسان ليصلح للقيام برعاية ما كلفه به من أمور تتعلق بدينه ودنياه ، فإن وفى ما عليه من الرعاية جعل له الثواب ، وإن كان غير ذلك جعل له العقاب » [٢٤].

(ب) فى المفهوم الغربى (البرجماتى) :

يعرف (وارين) Warren المسئولية بأنها « وعى الإنسان البالغ أن عليه التصرف تبعا لمعايير اجتماعية وأنه معرض للعقاب إذا انتهك محظورات التوجيه الاجتماعى ، أو هى الاتجاه الإساسى للإذعان العام للتوجيهات والموانع الاجتماعية » [٢٥]، ويشرح بالدوين Baldwin أن مصطلح المسئولية يستعمل غالبا ليتضمن كلا من المواقف الأخلاقية والاجتماعية ، وهى واجب مرتبط بأفعال إرادية[٢٦].

تقسيمات المسئولية

(أ) فى الفلسفة الاسلامية :

يقسمها علماء الاجتماع وعلماء النفس الاجتماعى وعلماء الأخلاق فى إطار الفهم الإسلامى للمسئولية إلى ثلاثة أنواع : مسئولية دينية ، ومسئولية أخلاقية أو أدبية ، ومسئولية اجتماعية ؛ تبعا لاختلاف المصدر الذى تستمد منه المسئولية الإلزام بها ، وهذه المصادر هى التى حددها القرآن بثلاثة : الله ، الضمير ، المجتمع[٢٧] .

فالمسئولية الدينية : مصدر الإلزام بها الوحى الإلهى وتشمل جميع التكاليف التى التزم بها الإنسان من قِبَل الله تعالى سواء كانت أوامر يترتب على القيام بها الثواب ، أو نواه يترتب على اقترافها العقاب ، والمسئولية الأخلاقية أو الأدبية : فمصدرها الإلزام النفسى وتشتمل على جميع الأخلاق والآداب التى تنشأ من داخل النفس ، والمسئولية

الاجتماعية : مصدرها الإلزامى هو قوة الضغط الاجتماعى ، وتشمل جميع النظم والتقاليد التى يلتزم بها الإنسان من قبل المجتمع الذى يعيش فيه .

ويرى محمد إبراهيم الشافعى أن كلاً من المسئولية الاجتماعية والأخلاقية ترجع إلى المسئولية الدينية لأنها الأصل وما بعدها تابع ، فالدين هو الذى يعطينا دعائم الحياة الاجتماعية وأسس الحياة الأخلاقية(٢٨).

ويوضح حسين طاحون أن المسئولية بمستوياتها الثلاثة : الفردية أى مسئولية الفرد عن نفسه وعمله وماله ، والجماعية أى مسئولية أعضاء الجماعة عن جماعتهم والاجتماعية أى مسئولية الفرد عن المجتمع الذى ينتمى إليه . هذه الأنواع الثلاثة من المسئولية متكاملة فى الإسلام ويؤدى نمو أية واحدة منها إلى نمو الأخريين ، فالمسئولية الفردية تقوى مسئولية الفرد عن الجماعة كما تؤدى المسئولية الجماعية ورعاية الجماعة لأعضائها وإدراكها لآثار أعمالها عليهم إلى زيادة مسئولية الفرد عن الجماعة أى مسئوليته الاجتماعية بمدد متجدد من الاهتمام والحرص والمبالاة ، وكذلك تؤدى المسئولية الاجتماعية عند أعضاء الجماعة إلى ازدهار الإحساس بالانتماء والترابط داخل الجماعة ، وهى لازمة ومؤيدة لإحداها الأخرى ومتوازنة ؛ بحيث تتحقق بنسب متساوية فلا تتضخم فى جانب وتختفى فى جانب(٢٩).

(ب) فى الفلسفة الغربية (البرجماتية) :

ترى هذه الفلسفة أن من حقائق الحياة أن الجنس البشرى بطريقة تلقائية ينقسم إلى أفراد وجماعات أفعالها تؤثر فى بعضها البعض ، وتعتمد بشكل كبير على بعضها البعض ، والمسئولية الفردية يصبح لها معنى فقط فى ضوء الوجود الاجتماعى .

وهناك ثلاثة أنواع من المسئوليات ، تبعًا للعلاقات التى تنشأ بين الأفراد فى النوع البشرى:(٣٠)

الأولى : المسئولية الوجوبية Assigned Responsibility

ففى بعض العلاقات الإنسانية تكون الواجبات محددة ببساطة وواجبة بين مجموعة/ فرد (أ) وبين مجموعة / فرد (ب) مثل العلاقة بين العامل ورب العمل ، أو بين

حاكم أوتوقراطى ورعيته وبهذا المعيار المسئولية محددة من قِبَل قوة سائدة دون توازن ، وعجـز إقامة العلاقة يكون (أ) فى وضع يجبر (ب) على الانصياع لـه بمعاييره هو ، والتدرج العسكرى أوضح مثال على مسئولية الأدنى تجاه الأعلى .

الثانية : المسئولية التعاقدية Contracted Responsibility

فى بعـض العلاقـات يكون الفردان مشاركين بشكل متساو فى القوة والسلطة ، يختـاران تـبادل الواجبات والمسئوليات ، فى شكل عقد لتبادلها وأحيانا يكون العقد رسمى بموافقة واعية على المسئوليات ويحتاج لوثيقة مكتوبة ، وأحيانا تكون العقود غير رسمـية وليس هناك واجبات محددة بل متضمنة ، وعقد الزواج مثال للعقد الرسمى غير المكـتوب . وفى كـل مـن المسئولية الوجوبية والتعاقدية تُؤمَّن المسئولية من خلال عقوبات واضحة أو خفية، فإذا لم يفعل الطالب ماحدده له أستاذه فإن مصيره العقاب، وفى المسئولية التعاقدية إذا أخل طرف بالعقد يعتبر مفسوخًا ، ويكون الطرف الآخر فى حِلٍّ من مسئوليته.

الثالثة : المسئولية الذاتية Self - imposed Responsibility

أو الـتى تضعها الذات ، ففى بعض مجالات الحياة الإنسانية يحدد بعض الأشخاص أو الجماعات طرقاً لإفادة الأفراد أو الجماعات الأخرى ، والمسئوليات الذاتية ليست أقـل إلـزاما بسـبب غياب السلطة الخارجية أو العقد الملزم ففى الحقيقة ربما تكون المسـئولية الذاتية أقوى من الوجوبية أو التعاقدية ، فعندما يجد أحدنا غريبا فى محنة فإنه يسـاعده حـتى يقيل عثرته ، وتكون المسئولية هى تعبير عن أنفسنا - كبشر - دون انتظار المقابل[٣١] .

●●●

رابعا : مفهوم المسئولية الاجتماعية Social Responsibility Concept

١ – فى الكتابات العربية :

نستطيع ان نرصد فى إطار الكتابات العربية عن المسئولية الاجتماعية اتجاهين رئيسيين :

الأول : اتجاه متأثر بإطروحات المدارس الغربية فى معالجة المسئولية ؛ حيث يعرفها حمدى حيا اللّه بأنها « مسئولية الفرد أمام المجتمع »[٣٢] ويوضح (عبدالرحمن بدوى) أنها « مسئولية رب الأسرة أو السلطة بتوفير الصالح العام »[٣٣]، ويؤكد ذلك (عبد العزيز عزت) الذى يبين أن مصدر الإلزام بالمسئولية الاجتماعية مايسميه (الأنا الاجتماعى) ممثلاً فى السنن الاجتماعية والعادات والعرف والتقاليد والقانون الوضعى[٣٤].

الثانى : اتجاه متأثر بمساهمات المدرسة الإسلامية فى معالجة المسئولية ، وتزعم هذا الاتجاه أستاذ علم النفس التربوى الدكتور (سيد عثمان) ، الذى خلافًا للتعريفات السابقة التى تؤكد أن مصدر الالزام بالمسئولية الاجتماعية يكون أمام سلطة خارجة فى المجتمع ، يرى أن مصدر الإلزام بالمسئولية الاجتماعية ينبع من داخل الفرد ذاته لا من خارجه .

ولذلك يعرف (سيد عثمان) المسئولية الاجتماعية بأنها : « مسئولية الفرد أمام ذاته عن الجماعة التى ينتمى إليها وهى تكوين ذاتى خاص نحو الجماعة التى ينتمى إليها الفرد ، وعبارة مسئول أمام ذاته تعنى فى الحقيقة مسئول عن الجماعة أمام صورة الجماعة المنعكسة فى ذاته»[٣٥]، ويؤسس سيد عثمان لرؤية نفسية – اجتماعية إسلامية متكاملة لمفهوم المسئولية الاجتماعية حيث يرى أن لها عناصر وأركانًا ، وجوانب فى الشخصية المسلمة ، فعناصر المسئولية الاجتماعية هى :

(أ) **الفهـــم** : « وهـــو الرابطة العاطفية بين الفرد وجماعته ذلك الارتباط الذى يخالطـــه الحـــرص على سلامة الجماعة وتماسكها ، واستمرارها وتحقيق أهدافها حيث يحس الفرد أنه والجماعة شيء واحد » .

(ب) **الاهتمام** : « ويتضمن فهمها فى حالتها الراهنة من حيث مؤسساتها ونظمها وعاداتهـــا وقـــيمها ووضعها الثقافى ، وفهم الظروف والقوى التى تؤثر فى حاضر هذه الجماعـــة ، وكذلك فهـــم تاريخها الذى بدوره لا يتم فهم حاضـــرها ولا تصـــور مستقبلها » .

(جـــ) **المشـــاركة** : تقبل الفرد للأدوار الاجتماعية التى يقوم بها ومايرتبط بها من سلوك وتوقعات وتبعات ، يشارك فى الجماعة واحدا وليس منقسما غارقا فى صراع أو تعارض داخلى ، وهى مشاركة مقومة موجهة ناقدة [٣٦] .

وأركانها ثلاثة :

(أ) **الـــرعاية** : وهى امتداد لعنصر الاهتمام ، وهى موزعة فى الجماعة كلها بلا اســـتثناء فكل من فى الجماعة راع وكل مسئول عن رعيته ، ولكل عضو نصيب من مسئولية الرعاية فى كل عمل يعمله .

(ب) **الهدايـــة** : أنها مسئولية دعوة ونصح وإصرار عليها ، وهى مسئولية نهى عن المنكر وأمر بالمعروف والأخذ على أيدى المفسدين الذين يضرون بالجماعة .

(جـــ) **الاتقـــان**: حيث إن المســـلم مُطالبٌ بإتقـــان كل عمل يكلف به، وبذل أقصـــى طاقاته بحيث يقوم على درايه كافية به، يؤديه فى وقته لا يؤخره ويكون مرجع إخلاصه الأساسى : الإحساس بمراقبة الله سبحانه وليس خوفًا من جزاء الجماعة .

وترتبط بالعناصر والأركان جوانب اجتماعية فى الشخصية المسلمة ، وهى :

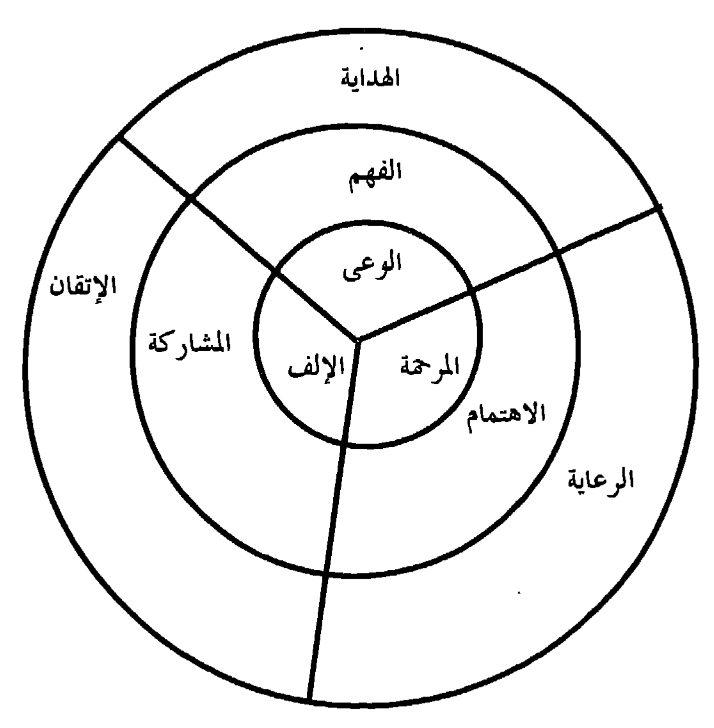
الوعى : بالتأمل فى حياة الإنسان وتاريخه وممارسة العلاقات الأخوية وتفاعلاتها .

المرحمة : والتى تظهر فى بر الوالدين ، والمودة بين الزوجين .

الإلف : نتاج طبيعى للشخصية المسلمة بتفاعلها مع الأفراد الآخرين .

ويمكن تمثيل ماسبق فى شكل (١) الذى يبين العلاقة بين عناصر وأركان المسئولية الاجتماعية وخواص الجانب الاجتماعى فى الشخصية المسلمة :[٣٧]

(أركان المسئولية الاجتماعية)	(عناصر المسئولية الاجتماعية)	(خواص الجانب الاجتماعى فى الشخصية المسلمة)
الرعاية ←	الاهتمام ←	المرحمة
الهداية ←	الفهــم ←	الوعى
الإتقان ←	المشاركة ←	الإلف



شكل (١) : العلاقة بين عناصر وأركان المسئولية الاجتماعية وخواص الجانب الاجتماعى فى الشخصية المسلمة .

٢ – فى الكتابات الغربية :

ربــط بعــض منظرى الغرب فى دراساهم الحديثة بين الفكر البرجماتى والمسئولية الاجتماعــية، فيــبين هاردت Hardt أن الممارسة العملية والبرجماتية من شأنها أن تعين

الفـــرد عـــلى الـــنظر للـــبدائل الاجتماعية وتشجيع ظهور العقل النقدى ؛ مما يرسخ الإحساس بالمسئولية الاجتماعية ، فكما يقول (وليم جيمس) إن استخدام تفكيرنا هو الطـــريق الـــذى يســـاعدنا على تغيير العالم[٣٨]، ونستطيع أن نرصد تيارين للاهتمام بالمسئولية الاجتماعية فى الفكر الغربى ، هما :

التـــيار الأول : مســـتمد مـــن الدراسات النفسية حيث يعرف المسئولية الاجتماعية بـــتحديد مواصـــفات الشخص المسئول اجتماعيا ، فيقول Harris هاريس إنه شخص تتمثل فيه العناصر الآتية :

(أ) يُعنى بالتزاماته تجاه الجماعة .

(ب)يعتمد عليه ، ويعمل دائما مايعد به .

(جـ) يحقق الأهداف المرجوة ولا يحاول التميز عن الآخرين .

(د) شخص يفكر فى مصلحته ومصلحة الجماعة[٣٩].

والتـــيار الثانى : مستمد من دراسات العلاقات العامة والإدارة ، حيث ساعدت الأحـــداث الـــتى وقعت فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر على إظهار الحاجة إلى الـــتزام المنشـــآت بمســـئولياتها الاجتماعـــية فى المجتمع الأمريكى ، عندما قَوِىَ تيار الاحتكارات الاقتصادية ، واندفعت المشروعات نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من المصالح الخاصـــة للمشروع على حساب المصلحة العامة للجماهير ، وقد أدى ذلك إلى خلق المناخ المناسب لظهور المفهوم .

ويشـــير جـــورج ستينر Steiner إلى أن هناك خمس نظريات رئيسية ظهرت حول مفهوم المسئولية الاجتماعية منذ الخمسينيات حتى الآن [٤٠] :

الأولى : وصـــاية الإدارة عـــلى مصـــالح الجماهير ، وأطلق عليها الباحثون ضمير المنشأة Corporate Conscience ، وتعمل المنشأة فى ظل هذه النظرية كوصى أمين على مصالح الجماهير .

الثانـــية : أخلاقيات الإدارة Managment Ethics ، وتقـــوم على ضـــرورة التزام رجال الإدارة بالمعايير الأخلاقية ، ويتحقق ذلك بالتزام القيم الأساسية المتفق عليها فى

المجـــتمع عـــند رسم السياسات أو اتخاذ القرارات ، والتطلع لمجالات اجتماعية ودينية أوسع .

الثالثة : توازن القوى Balance of Power ، وهى واحدة من أهم النظريات التى ظهرت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وتقوم على أن تزايد المشروعات يتطلب من المجموعات الأخرى فى المجتمع أن تحمى نفسها من هذه القوة ، وذلك بتدخل الحكومة للعمل على تحقيق التوازن .

الرابعة : إعادة تشكيل الأخلاقيات الرأسمالية Capitalist Ethics Reformulated

تحث هذه النظرية رجال الإدارة على مواءمة أعمال مشروعاتهم مع القيم الأخلاقية والإنشـــائية الســـليمة ، مع الاحتفاظ بولائهم للنظام الرأسمالى وحماية حقوق الملكية الفردية .

الخامســـة : مـــراعاة المصلحة العامة للمجتمع Public Interest ، حيث إن تطبيق مفاهيم الإدارة يوجب احترم حقوق جماهير المنشأة .

●●●

المسئولية الاجتماعية للصحافة.. رؤية غربية

يشـــرح هذا الجزء من الفصل الظروف التى أدت لنشأة نظرية المسئولية الاجتماعية فى المجـــتمعات الغربـــية ، لاسيما فى الولايات المتحدة الأمريكية، ثم يناقش محددات وتصنيفات المســـئولية الاجتماعـــية للصحافة فى التراث العلمى الغربى ، ويختتم المؤلف عرضه بتناول نقد نظرية المسئولية الاجتماعية للصحافة فى إطار المدرسة الغربية .

مدخـــل :

حقـــق النظام الصحفى الليبرالى انتصاره التاريخى على النظام الصحفى السلطوى عندما وضعت الطبقة البرجوازية أسس حقها الكامل فى إدارة الدولة ، حيث حل مبدأ سيادة الشعب محل الحق الإلهى للملوك ، وحين ناصرت الليبرالية – كفلسفة – النظم الـــبرلمانية والحريات المدنية كحرية الكلام، وحق الاجتماع وحرية التعبير وقبلهم حرية الصـــحافة (٤١) . ودعَّم هذا الانتصار إصدار البرلمان البريطانى قانونا أكد فيه حظر أية رقابة مسبقة على النشر ، كما أباح للأفراد إصدار الصحف دون الحاجة إلى الحصول عـــلى ترخـــيص من الدولة ، كما جاء دستور الولايات المتحدة ليحظر بشكل كامل تدخـــل الدولة فى مجال حرية الصحافة ؛ حيث نص على أنه يحظر على الكونجرس أن يصدر أى قانون يقيد حرية التعبير والصحافة (٤٢).

كـــان ذلـــك انعكاسًا لما ذهب إليه فلاسفة الحرية روسو ، ومنتسكيو وفولتير فى فرنسا ، وستيورات مل وجون لوك فى إنجلترا ، وجون ميلتون ، وتوكفيل فى الولايات المـــتحدة الأمريكية فى أن الإنسان مخلوق يُسيِّره العقل لا العاطفة أو المصلحة الضيقة ، وباستخدام الإنسان لعقله يستطيع أن يكتشف قوانين الطبيعة التى تحكم الكون ، كما يســـتطيع أن يخضـــع مؤسساته للسير وفق هذه القوانين ، وبذلك يبنى الإنسان مجتمعا عادلا (٤٣) .

وقد تدافعت عدة عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية وفكرية ومهنية لتنقض هذه المفاهـــيم عـــبر سنوات النصف الثانى من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ،

انعكست بدورها على الصحافة لتخل بمعايير الصحافة الليبرالية المؤسسة على : الاهتمام بحق الجمهور فى المعرفة ، والاهتمام بالخدمة العامة ، والتعددية فى الأخبار والآراء ، ومقاومة الضغوط الخارجية ، والحفاظ على الاستقلال الاقتصادى واستقراره ، وسيادة معايير الدقة ، والموضوعية [٤٤] .

وقد بدأت المراجعات النقدية للنظرية الليبرالية للصحافة ، ابتداء من العقد الثانى من القرن العشرين ، ولكنها بلغت ذروتها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، عندما تشكلت لجنة حرية الصحافة مكونة من اثنى عشر أستاذا أكاديميا ، يرأسهم البروفيسور روبرت هوتشتر Hutchins ، وضمت بين أعضائها أبرز نقاد الصحافة الأمريكية وليم ريفرز Rivers وتيودور بترسون Peterson[٤٥] .

وقد أجرت دراستها على الصحافة الأمريكية بتمويل من مجلة تايم ودائرة المعارف البريطانية، وقدمت تقريرها فى كتاب أعدته اللجنة كاملة عام ١٩٤٧ بعنوان «صحافة حرة مسئولة » وفى دراسة أخرى كتبها وليم هوكنج Hoking ، عضو اللجنة ، فى مؤلف بعنوان « حرية الصحافة : إطار المبادئ » ، وهى الكتابات التى صاغت نظرية المسئولية الاجتماعية .

أولاً : ظروف نشأة نظرية المسئولية الاجتماعية فى الغرب

١ - الأسباب الفكرية :

ظهرت نظرية المسئولية الاجتماعية للصحافة عندما أخذ النقاد يراجعون الافتراضات التى ترتكز عليها النظرية الليبرالية بشأن طبيعة الحقيقة والإنسان والمجتمع والحرية [٤٦] ، فقد أعلنت العلوم السياسية المعاصرة هجومها على تقاليد القانون الطبيعى ، مؤكدة أن مذهب الحقوق الطبيعية لا يعدو مجرد شعار دعائى لأيديولوجية عفى عليها الزمن ، فقد نزعت الفلسفات الحديثة عن الإنسان رشده الذى روجته سفة جون لوك وجعلته كائنا ضعيفا تارة ، أو أن المجتمع أقوى منه تارة أخرى ، فقد عزعت فكرة الإنسان العقلانى الذى يبحث عن المعلومات ووجهات النظر المختلفة ويخرج بوجهة النظر الصحيحة ، فى مقابل اتساع دائرة المعلومات والآراء بزيادة

واطراد الثورة التكنولوجية ، التى صعبت على الإنسان الفرد ماكان يتصوره فلاسفة القرن الثامن عشر (٤٧) .

كما تحدت أفكار الفيزياء الحديثة تصور نيوتن للكون كنظام أبدى لا يتغير ، فشهدت مطالع القرن العشرين ثورتى : الكوانتم التى طرحها ماكس بلانك فى عام ١٩٠٠ ، ونظرية النسبية التى أعلنها ألبرت أينشتين عام ١٩٠٥ ، والتى قلبت مسلمات الفيزياء الكلاسيكية كالحتمية ، والعلية ، واطراد الطبيعة ، وثبوت ويقين قوانينها ، والموضوعية المطلقة (٤٨).

كذلك ساهم داروين بنظرية التطور ، وفرويد بنظرية اللاشعور فى تطور المناخ الفكرى فى القرن العشرين حيث ضرب علم النفس الحديث والمدرسة السلوكية حصارًا حول قلعة العقلانية ، ونقضوا أطروحاتها حيث أثبت التحليل النفسى لفرويد العقل بجبل من الجليد يمثل الجزء الصغير الطافى منه على سطح الماء منطقة الشعور ، على حين يمثل الجزء الأكبر المغمور منطقة اللاشعور ، وفى هذه المنطقة الفسيحة توجد الدفعات الغريزية والأفكار والمشاعر المكبوتة(٤٩) .

٢ – الأسباب الاقتصادية :

عمد التغير فى المناخ الاقتصادى إلى التفكير فى تعامل جديد مع الإعلام ؛ فالنظرة المثالية التى كان ينظر بها الاقتصاديون للسوق على أنه حر ومفتوح للجميع لدخوله تحت الشعار الاقتصادى الذى ساد طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر « دعه يعمل .. دعه يمر Laissez faire .. Laissez passé » أملاً فى الصالح العام أو Common Good ، تغيرت وتبدلت بزيادة تركيز الصناعات فى أيدى قلة منعت على الأفراد الجدد دخول السوق تحت الشعار نفسه (٥٠).

واكتسبت وسائل الإعلام فى ظل هذه الظروف قوة كبيرة ، بحيث عبر ملاك الصحف عن آرائهم السياسية والاقتصادية على حساب الآراء المعارضة ، فأثيرت مشكلات التوازن والموضوعية ، وتحكم المعلنين فى السياسة التحريرية والمضمون (٥١)

ولعب تزايد الاتجاه إلى الاحتكار والتركيز فى ملكية الصحافة دورًا أساسيًا فى تعريض النظرية الليبرالية للنقد ؛ حيث بلغ الاحتكار معدلات خطيرة يصفه (كوران وسيتون) بأنـــه يعبر عن اتجاه عالمى تستعمر فيه الشركات متعددة الجنسيات وسائل الإعلام فى العـــالم الغـــربى ، ومـــن أمـــثلة ذلك شركة نيوزكوربوريشن ، التى يمتلكها روبرت مـــيردوك ، والتى تمتلك إمبراطورية صحفية دولية ، يصل مجموع توزيع الصحف التى تمـــتلكها إلى ٢٠,٥ مليون نسمة ، بالإضافة إلى سلسلة محطات التليفزيون وشركات السينما ودور النشر (٥٢) .

وقـــبل أن يظهر تقرير لجنة حرية الصحافة عام ١٩٤٧ ، فقد انتقد جورج سيلدز Seldes الأداء الإعلامى فى مؤلفه حرية الصحافة عام ١٩٣٥ عن الصحافة فى الولايات المـــتحدة حيـــث رأى : « إن الصيغة الاقتصادية للصحيفة أصبحت مسئولة عن عدد كبير من أخطائها بعد أن أصبحت الصحافة صناعة كبيرة » وطوال الثلاثينيات كانت الصـــحافة هدفًـــا للـــنقد فى معرض هجوم هارولد أيكس Icx على أداء رجال المال والأعمال فى أمريكا (٥٣) ، وجاء تقرير لجنة حرية الصحافة ليقول فى عبارات واضحة أن وســـائل الإعـــلام تتحكم فيها طبقة اجتماعية اقتصادية هى طبقة رجال الأعمال جعلـــت عملية الوصول لوسائل الإعلام صعبة للغاية ، معرضة السوق المفتوحة للآراء للخطر (٥٤) .

٣ – الأسباب المؤسسية :

كـــان ظهـــور الاتحادات المهنية بداية للتنظيم الذاتى للصحافة وإرهاصا للمسئولية الاجتماعـــية فى الولايـــات المـــتحدة الامريكـــية ، فتأسست جمعية ناشرى الصحف الأمريكـــية ، والجمعية الأمريكية لمحررى الصحف ، وجمعية الصحفيين المهنيين ، والتى لعبـــت دورًا فى صدور مواثيق الشرف المهنية (٥٥) ، ففى عام ١٩٢٣ صدرت مبادئ الصـــحافة Canons of Journalism الـــتى أصدرته الجمعية الأمريكية لمحررى الصحف ASNE ، والـــذى تبعه ميثاق إنتاج صـــناعة السينما عام ١٩٣٠ ، وميثاق الإذاعيين

عـــام ١٩٣٧ ، وقد كان هذا جهدا إراديا لتطوير معايير الأداء اتجاها نحو المسئولية . وعلى الرغم من صدور هذه المواثيق .. فإن نغمة النقد للصحافة لم تخف حدتها ، وهذا مـــادفع لجنة حرية الصحافة لإصدار توصياتها عام ١٩٤٧ ، ولكنها إلى حد ماكانت تعتبر خروجًا على تقاليد النظرية الليبرالية ، فقد نظرت المواثيق للصحفى على أنه غير ناضج ومعرض للفساد الأخلاقى .

ويفســـر عدد من المنظرين الأمريكيين صدور المواثيق المهنية بأنها كانت تعبيرًا عن الخوف من شبح التحكم والسيطرة الحكومية ، فكانت عائقًا فى مواجهة تدخل الدولة لتحطيم مؤسسات الاتصال الجماهيرى الكبرى معالجة لأمراض الحرية السلبية ، ولكن مـــن خلال المجازفة بقتل الحرية(٥٦). وبينت لجنة حرية الصحافة ذلك بكلمات قاطعة قائلـــة « إذا اســـتمرت انتهاكات الخصوصية وعدم تحرى الصدق والموضوعية ، فإن الصـــحافة لـــن تكون بمنجاة من التدخل الحكومى ، وتأسيسا على ذلك فقد كانت مواثـــيق الشرف الصحفية نوعاً من الأخلاق البرجماتية السائدة فى بداية القرن ، بحيث أدرك الصـــحفيون المـــلاك أن النقد الذاتى أفضل بكثير من السيطرة الحكومية ؛ لأن المشروع الخاص برمته أضحى معرضًا للخطر من تدخل جهات وقوى اجتماعية أخرى تتحكم فيه » (٥٧).

٤ – ظهور عدد من الصحفيين الأخلاقيين :

برز دور الفرد فى ظهور نظرية المسئولية الاجتماعية للصحافة ، عندما أدرك بعض الصـــحفيين حاجـــة الصحافة إلى شخصيات تتسم بالشجاعة والأخلاق ليضعوا المثل العلـــيا لهـــا ، وكان أبرز شخصيتين فى هذا المضمار ، هما : هوراس جريلى Greeley وجوزيـــف بولتزر Bolitzer من الولايات المتحدة الأمريكية ، ففى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، كانت الصحافة سلاحاً بتارا فى الحرب السياسية التى كانت تنفخ فى أوارهـــا الأحزاب ، والفصائل السياسية فى الولايات المتحدة حتى أطلق المفكر لوثر مـــوت Moot على هذه الحقبة (العهود السوداء للصحافة الحزبية) . وعلى الرغم من أن الرئـــيس الأمـــريكى تومـــاس جيفرسون Jiverson كان متسامحًا لدرجة كبيرة مع

الصـــحافة ورفض إصدار تشريع يقيدها .. فقد وصفها بأنها « الصفحات القذرة التى تروج للعهر الفكرى بالأكاذيب»(٥٨).

وكـــان هـــوراس جريلى النغمة الصحيحة فى هذا الركام النشاز ، بعد أن أصدر صـــحيفة التربـــيون الـــتى ترفعت عن أسلوب صحافة البنس الرخيص ، وخصصت صـــفحات للمحاضـــرات الأدبية والعلمية واقتباسات من أحدث الكتب الانجليزية ، والقصائد الشعرية حتى قال فيه أحد النقاد فى عصره «إنه مثالى لا يمكن إصلاحه»(٥٩)، حيـــث رأى جريلى أن الصحافة لا ينبغى أن تخدم أى حزب أو جماعة سياسة ، وفى الوقـــت نفســـه لا ينبغى لها أن تكون محايدة ، بل يجب أن تشكل قيادة سياسية تضع المصلحة العامة فوق الولاء الحزبى (٦٠).

وفى القـــرن العشرين تعددت مصادر الاعتراف بالمسئولية العامة ، وأصبحت أكثر وضـــوحا فقد كثر حديث الناشرين حول الواجبات التى تفرضها على الصحافة تلك الـــروح المهنـــية النامية ، فقد أصدر المهاجر المجرى جوزيف بوليتزر صحيفة (سانت لويـــس بوســـت ديسباتش) ثم صحيفة (نيويورك وورلد) ، واستخدم الخبر الدقيق فى حملاتـــه على الفساد والرشوة (٦١)، كما خصص نحو أربعين صفحة فى مجلة (نورث أميريكـــان ريفـــيو) ؛ لـــيدافع عن اقتراحه بإنشاء كلية للصحافة مطالبًا الناشرين أن يقدموا واجبهم نحو الجمهور على واجبهم نحو إدارة الحاسبات، مؤكدًا أن « الصحيفة دون مُـــثل أخلاقـــية عليا لا تتجرد فقط من إمكاناتها الرائعة للخدمة العامة ، ولكنها تصبح خطراً فعلياً على المجتمع » (٦٢).

٥ – الأسباب المهنية :

(أ) ظهور الأشكال التحريرية الجديدة :

فقد كان ظهور الأشكال التحريرية الجديدة والقوالب المبتكرة عاملا فى التنبيه على أهمـــية المواد المنشورة ، فقد كتب ويل إيروين Irwin فى مجـــلة كوليرز Collier's عام ١٩١١ أن تأثير الصحافة تحـــول بشكل ملحوظ من المقالات إلى أعمـــدة الأخبار ،

وأن التحـــيز فى تـــناول أحـــداث المجتمع يشوه إدراك الجماهير لها ويمنعها من الحكم الصحيح [٦٣].

(ب) تطور أساليب الدعاية :

فقـــد ذكـــرت لجنة حرية الصحافة أن الطلب الاجتماعى على مزيد من المسئولية يـــرجع لوجـــود جـــرعات ضخمة من الدعاية فى وسائل الإعلام واستغلال الإعلام للســـيطرة والـــتحكم فى الجمـــاهير وإخضـــاعها ؛ مما زاد الشك فيه ، فقد انتشرت الانتقادات القاسية الموجهة إلى الحملات الإعلامية ،التى أوصلت بعض الأفراد إلى أعلى المناصب؛ مما أساء إلى الديمقراطية وأثار المخاوف حول دور الصحافة الاجتماعى[٦٤] .

كما ازدادت أهمية الصحافة للناس بشكل كبير بتطور الصحافة كوسيلة للاتصال الجمـــاهيرى وإدراك الجماهير لدور الإعلام فى ومساهمته فى التغيير الاجتماعى [٦٥] ، كذلـــك دفع الاستياء العام من وسائل الإعلام لمهاجمتها خصوصية الفرد دون سند ، وتركـــيزها عـــلى التغطية السطحية المثيرة أكثر من التغطية المتعمقة إلى المطالبة بوجود صحافة مسئولة [٦٦].

ثانيا : مفاهيم المسئولية الاجتماعية للصحافة فى المدرسة الغربية

حيـــث نتناول ما انتهت إليه لجنة حرية الصحافة من وظائف للصحافة فى المجتمع الحديـــث ، ومطالـــبها من الحكومة والناشرين ومن المؤسسات الصحفية ، ثم نذكر الأسس التى ارتكزت عليها نظرية المسئولية الاجتماعية أو أركان المسئولية ، وبعد ذلك نـــتعرض لتصـــنيفات المســـئولية الاجتماعية فى الكتابات اللاحقة لنظرية لجنة حرية الصـــحافة شارحين مدى تطور أطروحات منظرى المسئولية الاجتماعية فى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة .

١ – محددات المسئولية الاجتماعية للصحافة :

لقيـــت دعـــوة لجنة حرية الصحافة لصحافة حرة ومسئولة صدى داخل الولايات المـــتحدة وخارجها فى بلدان أوربا ، وعلى رأسها المملكة المتحدة ، فتشكلت اللجنة

الملكية الأولى للصحافة عام ١٩٤٩ ، ودعت إلى إحساس العاملين فى الصحافة بمسئوليتهم الاجتماعية ؛ حيث تقوم الفكرة المحورية لأفكار هذه النظرية على التنظيم الذاتى الاختيارى لمهنة الصحافة ، فتقوم الصحافة بتنظيم نفسها بنفسها وفقًا لمعايير هذه النظرية وتشكيل مجلس للصحافة [٦٧] ، ووافق الممارسون فى الولايات المتحدة على أن الحرية السلبية فى النظرية الليبرالية غير مرغوبة فى المجتمع الحديث ، وأن الحرية لابد أن ترتبط بالمسئولية ، فالإنسان ليس كائنًا عاقلاً راشدًا ، بل عرضة لعمليات تأثير واسعة النطاق من قبل خبراء العلاقات العامة [٦٨].

ونص تقرير لجنة حرية الصحافة لعام ١٩٤٧ على أن صناعة الإعلام فى الولايات المتحدة يجب أن تستمر فى يد القطاع الخاص ، واضعة فى اعتبارها المصلحة العامة . وقد كانت للجنة مجموعة تصورات حول وظائف الصحافة فى المجتمع الحديث ، وعدد من التوصيات للحكومة ، وللمؤسسات الصحفية ، نتعرض لها باختصار :

(أ) من حيث وظائف وسائل الإعلام فى المجتمع المعاصر ، رأت اللجنة أن الصحافة يجب أن تقوم بالوظائف التالية :

- إعطاء تقرير الصادق والشامل والذكى عن الأحداث اليومية ، فى سياق يعطى لها معنى .
- أن تعمل كمنبر لتبادل التعليق والنقد .
- أن تقدم وسائل الإعلام صورة ممثلة للجماعات المتنوعة التى يتكون منها المجتمع .
- أن تقدم وسائل الإعلام أهداف المجتمع وقيمه وتوضحها .
- أن توفر وسائل الإعلام معلومات كاملة عما يجرى يوميا [٦٩].

(ب) أوصت لجنة حرية الصحافة الحكومة بتطبيق الضمانات الدستورية لحرية الصحافة، وأن تعمل الحكومة على تسهيل ظهور وسائل إعلام جديدة ، واستمرار المنافسة بين الوسائل الكبيرة القائمة، كما طالبت اللجنة بإلغاء التشريع الذى يحظر على الأفراد مساندة إجراء تغييرات ثورية على المؤسسات القائمة ؛ لأن هذا التشريع يهدد المناقشات السياسية والاقتصادية .

(جـ) أوصت لجنة حرية الصحافة المؤسسات الإعلامية بتقديم خدمة، تتسم بالتنوع والنوعية والكم الملائم لإشباع احتياجات الجماهير ، فضلاً عن زيادة مراكز الدراسة الأكاديمية والبحث والنشر فى مجال الإعلام ، وإنشاء هيئة جديدة ومستقلة لتقييم أداء الصحافة لعملها ، وتقديم التقرير السنوى حول هذا الأداء .

(د) أوصت اللجنة العاملين بمجال الإعلام بنقد متبادل وعنيف لبعضهم البعض ، وأن يقبلوا مسئوليتهم كناقل عام Common Carrier للمعلومات والمناقشة(٧٠).

كما حدد باحث بريطانى المبادئ الأساسية لنظرية المسئولية الاجتماعية فى الالتزامات التالية :

(أ) إن وسائل الإعلام يجب أن تقبل ، وأن تنفذ التزامات معينة للمجتمع .

(ب) إن هذه الالتزامات يمكن تنفيذها فقط بوضع معايير مهنية لنقل المعلومات ، مثل: الحقيقة ، الدقة ، الموضوعية ، التوازن .

(جـ) لتنفيذ هذه الالتزامات ، يجب أن تنظم وسائل الإعلام نفسها بشكل ذاتى .

(د) إن وسائل الإعلام يجب أن تتجنب مايمكن أن يؤدى إلى الجريمة والعنف والفوضى الاجتماعية أو توجيه أى إهانات إلى الأقليات .

(هـ) إن وسائل الإعلام يجب أن تكون متعددة، وتعكس التنوع فى الآراء وتلتزم بحق الرد .

(و) إن المجتمع والجمهور من حقه أن يتوقع من وسائل الإعلام معايير رفيعة لأداء هذه الوظائف فى إطار المصلحة العامة(٧١) .

كما قدم أستاذ أمريكى رؤية جديدة للمسئولية ، تقول إنه إذا قامت الصحيفة بإعلام الناس والمحافظة على خصوصيتهم ومراعاة قيمهم فهذه نصف المسئولية ، ولكن النصف الآخر هو بيان مسئولية الجماهير تجاه المادة المذاعة التى هى بدورها تجاه أنفسهم ؛ إذ يجب على الجمهور ألا يتعامل مع مايقدم من خلال الصحافة والتليفزيون على أنه وجبة كتلك التى يشتريها من السوبر ماركت ، بل عليه أن يدرس الوقائع ولا يتقبلها كما يقرأها أو يسمعها ، يزن الأفكار التى تتفق مع ميوله ، والتى تختلف

ويضــع افتراضـــاته الأساسية محلا للنقاش [٧٢]، كما ساوى باحث آخر بين المسئولية الاجتماعـــية وصدق الأخبار والحيدة ؛ لأنها أساس حق القراء فى المعرفة ، ثم المناقشة الديمقراطية الحقة فى المجتمع ، والتى تساهم فى تطويره [٧٣]

٢ – تصنيفات المسئولية الاجتماعية للصحافة :

انــتقل المــنظرون للمسئولية الاجتماعية من العرض الوصفى للمحددات المسئولية الاجتماعـــية ومطالـــبهم من الناشرين والجمهور ، ودوافع قيامها إلى جهد آخر أكثر تطـــورًا فى محاولة للغوص فىأعماق الظاهرة الاتصالية ؛ لمعرفة من أين تنبع المسئوليات الصحفية ، وكيف تتواءم المسئوليات مع النظريات القانونية والأخلاقية ، وكيف تعمل فى سياقات خاصة .

وقــد فــرق عــدد من الباحثين بين لفظى Resonsibility و Accountability فى معالجـــتهم للمســئولية فقد اعتبروا اللفظ الأول تعبيرًا عن مسئولية الصحفيين «عن» الــتزامات محددة كالدقة والموضوعية وحماية الخصوصية ... إلخ ، واللفظ الثانى تعبيرًا عن مسئولية الصحفيين "تجاه" أنفسهم أو مؤسساتهم الصحفية أو مجلس الصحافة[٧٤]

ويقســم لويــس هودجيز Hodges المسئوليات الصحفية إلى مسئوليات وجوبية ، وتعاقدية ، وذاتية :

(أ) فالمســئولية الوجوبــية Assigned فى الصحافة تكون حين تحدد الحكومات مســئوليات الصحافة ، كما تظهر للمراقب الخارجى للنظام الإعلامى . وفى صحافة الولايــات المتحدة مسئوليات قليلة من هذا النوع ، فالحكومة تحدد واجبات سلبية أى الامتــناع عــن الإتــيان بأفعال محددة مثل القذف وتشويه السمعة ، ولكن لا تحدد واجــبات إيجابــية « أى أفعال» ، مثل نشر خطاب الرئيس أو حاكم الولاية ، كما يعمل الصحفيون من خلال تراتبية (هيراركية) محكمة ؛ فالمندوب يعين لتغطية أخبار/ أحداث معينة ، وكذلك المحرر عليه مسئوليات سلبية وإيجابية [٧٥].

(ب) المسئولية التعاقدية Contracted فالصحافة تقوم بمسئولياتها فى الولايات المتحدة من خلال ميثاق مع المجتمع ، وليس من خلال عقد رسمى مكتوب ، ولكن هذا لا يجعله أقل واقعية ونفاذاً ؛ فالمجتمع يمنح الصحافة حرية فى العمل ، افتراضًا أنها ستسد حاجته للمعلومات والآراء ، وهو من حيث الشكل أقرب لعقد الزواج فالواجبات الخاصة ليست محددة بدقة ، كما أن المؤسسات الإعلامية تهتم بما تحتاجه الجماهير والجماهير ، حرة فى اختيار منتجات المؤسسة .

وثمة نقد يمكن أن يوجه إلى هذه النقطة حيث أنه – فى الغالب – حتى لو أخلت المؤسسات بمسئولياتها تجاه الجمهور .. فإن عادات القراءة والاستماع والمشاهدة ستمثل ضغطا على الجمهور ؛ كى يتعرض للوسيلة كما أن إخلال المؤسسة الإعلامية بمسئولياتها التثقيفية والتعليمية لن يثنى الجمهور عن متابعتها ؛ خاصة مع نقص التعددية على مستوى الوسائل وعلى مستوى الآراء والاتجاهات . كما يفترض الباحثون أن الصحفيين الأفراد يكونون مشتركين فى هذه الحالة فى عقدين : الأول مع المؤسسة الإعلامية حيث تكون المسئوليات تجاهها رسمية واضحة ، والثانى مع الجماهير ، وتكون المسئوليات غير رسمية وغير واضحة .

(جـ) المسئولية الذاتية Self-imposed حيث يبنى الصحفيون الأفراد فى أذهانهم إحساسًا بالممارسة الرفيعة ، يُلزمون أنفسهم بمحض إرادتهم بحثا عن المبادئ وخدمة الآخرين وهؤلاء ينظرون لقرارهم بأن يعملوا صحفيين على أنه رسالة نبيلة ، أكثر من كونه عملاً فى صحيفة ، أو أنه على حد تعبير لوثر كينج King نداء باطنى بقوة داخلية فى أنفسهم ليكونوا متميزين وأصحاب واجبات متميزة (٧٦).

وبعبارات أكثر تركيزًا ، يعتقد ميرل Merrill أن هناك ثلاث نظريات لمسئولية الصحافة(٧٧) :

الأولى : التى تحدد قانونًا ، وتنفذ بواسطة الحكومة .

الثانية : التى تحدد مهنيا ، وتنفذ من مؤسسات الصحافة .

الثالثة : التى تحدد جماعيا (من الصحفيين والهيئات الاجتماعية الأخرى)؛ وينفذها الصحفيون أنفسهم .

ويعلــق بأن « النوع الأخير أحسنهم وأكثرهم توافقًا مع مجتمعنا ، وأيديولوجيتنا ودستورنا واهتمامنا وإعلائنا للمجتمع التعددى » ،

ويعتبر (ميرل) متناقضا مع نفسه فى العبارة السابقة ، إذا عرفنا أن جون ميرل ، هو أكثر المنظرين الأمريكيين فى الإعلام حملاً على نظرية المسئولية الاجتماعية للصحافة ، وأكــثرهم قدحًا لآليات التنظيم الذاتى للصحافة ؛ حيث يعتبر أن أفكار المنظرين لهذه النظرية - منذ تقرير لجنة حرية الصحافة وحتى الآن - أكثر تهديدا لحرية الصحافة من الممارســات الصحفية غير المسئولة ؛ « حيث أسلم الصحفيون قيادتهم لجماعة أخرى غير جماعتهم المهنية »[٧٨] ، على النحو الذى سيرد بالتفصيل فى النقطة الثالثة فى هذا المبحث .

ويحــدد (دينى إليوت) أنواع المسئوليات الصحفية كالآتى ، تبعًا للهيئة المسئولة ، والجهة المسئولة أمامها :

(أ) مسئولية الإعلام تجاه المجتمع ، فوسائل الإعلام عليها واجبات فى إمداد الجماهير بالمعلومات وبذل الجهد لعدم الإساءة للأفراد .

(ب) مســئولية مؤسســات الإعلام تجاه المجتمع المحلى ، بتحديد السياسات التى تحكم السلوك ؛ لجعل المعلنين والجمهور على علم بما يتوقعونه منها .

(جـ) المسئولية أمام النفس لأن الصحفيين أكثر من ممثلى وســائل الإعــلام ؛ فهم مســئولون أخلاقيا عن أفعالهم حتى لو كانت موجهة من أناس آخرين فعبارات مــثل « رئــيس الــتحرير أمرنى بذلك » أو «كل الصحفيين يفعلون ذلك » لا تصلح كمبرر، أما النقد الذاتى فهو ضرورى للصحة الأخلاقية لأية مهنة[٧٩].

ويــتفق المؤلف مع لويس هودجز بأن مضمون وسائل الإعلام له ثلاثة مستويات للمسئولية .

١ - مستوى الوظائف التى يقوم بها والأدوار الاجتماعية التى يلعبها .

٢ - مستوى المعايير التى ترشد الصحافة فى أدائها لوظائفها .

٣ - مســتوى نوع الممارسات التى يجب أو لا يجب أن يختارها الصحفيون ، إذا ودوا الالتزام بهذه المعايير[٨٠] .

المستوى الأول : الوظائف

فالصحافة تؤدى عدة وظائف أساسية ، هى :

– الوظيفة السياسية بإعلام المواطنين بما تفعله الحكومة والقوى السياسية الأخرى ؛ بحيث تغدو جزءا متكاملا من العملية السياسية ، وهى الوظيفة التى تسمى بالوظيفة الرقابية أو Watch Dog .

– الوظيفة التعليمية بإتاحة الفرصة لعرض الأفكار والآراء ومناقشتها ؛ لتكون منتدىً للأفكار .

– الصحافة كخدمة لضخ المعلومات المتوازنة والدقيقة .

– الوظيفة الثقافية كمرآة للمجتمع وتأكيد قيمه .

– الوظيفة الاقتصادية لتعريف الناس بالسلع والخدمات .

– وظيفة التأريخ Record - Keeping Functon (٨١).

ونتيجة لتعدد تخصصات نقاد وسائل الإعلام بين متخصصين فى الفلسفة والسياسة، فقد جاءت اهتمامات النقاد البريطانين لتضيف وظائف ومسئوليات أخرى للصحافة بجانب وظيفة الإمداد بالمعلومات ، وهى : إثارة الاهتمام بالقضايا العالمية كالبيئة والموارد والسكان ومشكلات التصحر وجرف التربة وطبقة الأوزون ، والتصدى للأفكار الشوفينية والنعرات القومية ، التى تهدد بالحروب وعدم الاستقرار فى العلاقات الدولية (٨٢).

المستوى الثانى : المعايير

يلخص أجى وأولت وإميرى Agee, Ault & Emery القانون الأخلاقى للصحافة فى خمس دوائر متداخلة، يوضحها شكل (٢) ، والدوائر من الداخل للخارج كالتالى :

– الدائرة الداخلية الأصغر تمثل المعايير المهنية والممارسات الأخلاقية للأفراد ، بالإضافة إلى حراس البوابة ، الذين يحددون ماذا نقرأ ونسمع ونرى .

– الدائرة الثانية تمثل معايير الوسيلة الإعلامية ومواثيقها الداخلية ، سواء كانت مكتوبة أو غير مكتوبة ، ولا بد أن يستجيب الأفراد فى الدائرة الأولى لمعايير المؤسسة فى الدائرة الثانية .

- الدائــرة الثالــثة لمعايير المهنة التى تضعها الهيئات الصحفية المستقلة لتنظيم عمل وسائل الإعلام المختلفة ، مثل الجمعية الامريكية لمحررى الصحف ، وجمعية الصحفيين المهنيين .

- الدائــرة الــرابعة تمــثل الفلسفات الإعلامية الأساسية وقوانين الحكومات فى الــنظريات المخــتلفة السلطوية ، السوفيتية ، الليبرالية ، المسئولية الاجتماعية ، وتحت مفهوم المسئولية الاجتماعية توجد واجبات الملاك والمديرين .

- الدائــرة الخامســة وتمــثل الحــدود التى يسمح بها الناس لكل معايير النشاط الإنسانى ، والتى لا تتخطاها الهيئات والأفراد (٨٣) .

وقد اهتم كثير من الباحثين من خارج الأكادمين المتخصصين فى الإعلام بالظاهرة الأخلاقــية للإعــلام والصحافة لسببين أساسيين ، الأول : زيادة الاهتمام بأخلاقيات المهن الأخرى كالطب والمحاماة ، الثانى : أن كثيرًا من ممارسات الإعلام توصف وتحلل بعــبارات بالأســاس أخلاقــية ، مثل : الحرية ، والموضوعية ، والخصوصية فيحتاج الاهتمام بها إلى جهود دراسى الفلسفة والأخــلاق مثلما يحتاج لدارس الإعلام (٨٤) . وقد وضح ذلك فى المملكة المتحدة أكثر من الولايات المتحدة الامريكية ؛ لأنه لم يتح فى بريطانيا دارسون كبار للأخلاقيات الصحفية ، مثل : ريفرز وميرل ودنيس ماكويل مــن داخــل الجماعة العلمية المتخصصة فى الإعلام ، فتمت مناقشتها بواسطة أساتذة الفلسفة .

ويحــدد كليفورد كريستيانز Christians خمسة واجبات أخلاقية للصحفى ، هى : واجــبه نحــو نفسه بعدم التناقض بين الأقوال والأفعال ، وواجبه نحو العملاء بالالتزام لــلمعلن مع عدم إغفال حقوق الجمهور ، وواجبه تجاه المؤسسة بالولاء لها ، وواجبه تجــاه زملائــه باحــترام قواعد الزمالة ، وواجبه نحو المجتمع وهو مايعرف بالمسئولية الاجتماعية (٨٥).

الحدود القصوى للسماح الأخلاقى للجماهير

الفلسفة والقوانين التى تحكم العمل الإعلامى

معايير الهيئات الصحفية المستقلة

معايير المؤسسة الإعلامية

ممارسات

الإعلاميين الأفراد

أخلاقيات الصحفى

أخلاقيات الصحيفة

قيم النقابات ومجالس الصحافة

الإطار التشريعى

الإطار الثقافى للمجتمع (الدين - الأعراف الاجتماعية)

شكل (٢) : الأطر المرجعية لمعايير العمل الصحفى .

المستوى الثالث : القيم المهنية

وتشـــمل معـــايير جمـــع الأخبار : كاحترام الخصوصية ، وتجنب خداع المصادر وصـــراع المصالح ومعايير كتابة الأخبار : الدقة ، الموضوعية ، والتوازن ، والشمول ، وهو ماسيتم التعرض له بالتفصيل فى الفصل الثانى .

ومن خلال عرض مستويات وتقسيمات المسئولية ، يمكن ملاحظة الآتى :

١ – وضـــوح الاتجاه البرجماتى الأخلاقى الوضعى فى أنواع المسئوليات والمعايير ، وغـــياب المرجعـــية الدينية التى يستمد منها الإعلاميون تصوراتهم الأخلاقية ، باستثناء (هودجـــز) فى تقسيمه للمسئولية ؛ حيث ذكر فى النوع الثالث للمسئولية أمام النفس تعبير (القوة الباطنية المتعالية عن الواقع) .

٢ – ويرتـــبط بذلك مبدأ النسبية الأخلاقية ، والذى ظهر فى المساهمة النظرية التى قدمهـــا أجى وزملاؤه ؛ حيث كان سقف الكوابح المعيارية عندهم هو (مايسمح به الناس لمعايير النشاط الإنسانى) فما يسمح به الناس الآن ، ليس ماسمحوا به منذ قرن ، ولا ماسيسمحون به بعد ٥٠ عامًا .

٣ – عـــدم رصد قوى التأثير والتأثر بين أنواع المسئوليات والواجبات المختلفة ، فكيف تؤثر المسئولية أمام النفس على المسئولية أمام المجتمع ، خلافًا للتصور المتكامل ، الذى قدمه سيد عثمان فى التصور الإسلامى للمسئولية .

٤ – مجافاة بعض التصورات لأسس الأخلاق الوضعية وعلى رأسها الحرية ، عندما قـــال إلـــيوت إن الصحفى مسئول عن أفعاله أخلاقيا ، حتى ولو كانت موجهة من آخرين .

٥ – بعـــض الوظائف المطروحة فى سياق المسئولية الاجتماعية ، مثل : الاهتمام بالقضـــايا العالمـــية كالبيـــئة ، ومقاومة الاتجاهات الشوفينية ... إلخ ، والتى اهتم بها الباحـــثون العرب قبل أربعين عاما ، حينما قدم الدكتور مختار التهامى تصوره النظرى عن « المسئولية العالمية للصحافة » [٨٦].

●●●

ثالثاً : نقد نظرية المسئولية الاجتماعية للصحافة

تعرضت نظرية المسئولية الاجتماعية للصحافة لعدد من الانتقادات ، يمكن حصرها فى خمسة أنواع ، هى :

- الانتقادات الموجهة للجنة حرية الصحافة .
- الانتقادات التى ترى فى المسئولية الاجتماعية انتقاصًا من حرية الصحافة .
- الانتقادات التى دللت - بشكل مباشر أو غير مباشر - على عجز نظرية المسئولية الاجتماعية عن إصلاح الأداء الإعلامى فى الغرب .
- الانتقادات الموجهة لآليات التنظيم الذاتى لمهنة الصحافة .
- الانتقادات التى انطوت على فهم أعمق للظاهرة الإعلامية .

١ - الانتقادات الموجهة للجنة حرية الصحافة

تعرضت لجنة روبرت هوتشنز للنقد فيما يخص طبيعة تكوينها ، والأفكار التى طرحتها هى :

(أ) أن اللجنة تكونت من اثنى عشر أكاديميا ، و لم تضم فى عضويتها أى صحفى أو أية شخصية إعلامية . ولذلك فإن عديدًا من المحررين أكدوا انهم لن يأخذوا تقريرها بجدية لأنه سطحى وغير واقعى وغير عملى ، ومحاط بأوهام يدرك الصحفيون المحترفون بأنه لا وجود لها (٨٧)، ولعل هذا يرجع إلى أن الصحافة تصيبها حساسية معينة ، عندما يتجاسر أى شخص أو جماعة من خارجها على نقد أو تقويم أدائها ؛ خاصة وأن من بين مهامها الرئيسية النقد والتقويم للأحداث والوقائع ، ولكن خارج حدود بيتها .

(ب) أُتهمت اللجنة بالتحيز ، وأن إدراك أعضائها للأداء الصحفى غير منصف ؛ إذ إن الآداء ليس بهذا السوء وانتهاك الأخلاقيات (٨٨).

(جـ) استخدام اللجنة لعبارات مطاطة غير محددة مثل (قيم وتقاليد المجتمع) ونشر (تقرير صادق وكامل وذكى) إذ مَنْ يحدد تقاليد المجتمع فى فترة زمنية ما ، كما أنه من المستحيل نشر كل الأخبار ؛ فالعمل الصحفى يتطلب انتقاء وتمييز

لبعضــها ، كمــا أن اللجنة فشلت فى إدراك الوظيفة الترفيهية للإعلام بجانب الوظيفة الإخبارية (٨٩).

٢ - الانتقادات التى رأت فى نظرية المسئولية الاجتماعية انتقاصًا لحرية الصحافة

وقد تزعم البروفيسور جون ميرل - كما ذكرنا - هذا الاتجاه ، على الرغم من أنه أكــثر نقاد وسائل الإعلام فى الولايات المتحدة ، وقد وصفها بأنها موجهة نحو الترفيه واللعــب Entertainment / Play - Oriented فقد نحى منحى شديد المحافظة فى مقابل نظرية المسئولية الاجتماعية ، وكرس عددا كبيرا من مؤلفاته لتفنيد ونقد آراء منظريها؛ بحيث يمكن القول إنه تبنى اتجاها رجعيا ، وتمسك بالنظرية الليبرالية القديمة ، فقد ذكر إن « إمــلاء المسئوليات على الصحفيين عمل متعجرف ودكتاتورى ، ويجب مقاومته لأنه يفترض أن جماعة أخرى خارج الجماعة المهنية للصحافة أكثر وعيًا بما هو مسئول اجتماعــيا ، وإذا اتــبع الصــحفيون هذا المفهوم .. فإنهم سيتخلون إراديا عن صفة الليبرالية الحميمة مرددين هراء مثاليا ، وعبارات رمادية غير محددة » (٩٠).

وفى عــام ١٩٦٥ ، فى بدايــة كتاباته النقدية عن المسئولية الاجتماعية ، ذكر أنها « بداية التدخل الحكومى فى الصحافة تحت شعار لــه رنين جميل أخاذ مثل الأمومة ، والحــب اسمه المسئولية الاجتماعية ، ولكنه مفهوم غامض ، ونسبى للغاية » (٩١)، وقد رد ريفرز وشرام على ميرل قائلين إن مفهوم المسئولية الاجتماعية قد يكون غامضًا فى بعض الأحيان ، ولكن ليس هناك تدخل حكومى حتى الآن (عام ١٩٦٩) « ولكن الســؤال المهم هل نحن حقا مازالت تحكمنا النظرة الليبرالية ، التى كانت تسوغ لأى ـالك للصــحيفة فى نهاية القرن الماضى كى يشوه ويحرف ، واثقاً أن القارئ الراشد لمتقط الحقيقة من بين ركام الأكاذيب » (٩٢).

وقد رأى ميرل فى كتاباته الحديثة أن حرية الصحافة هى الحرية النسبية والواقعية ، وليســت حــرية المثاليين ومحبى المطلق ، وأن الصحافة فى الولايات المتحدة حرة لأنها تتمــتع باستقلالية تحريرية . ولكن نقص وجود الحرية يرجع الى أن الصحفيين ، تحت

ظـــروف معينة ، لا يريدون ممارســـتها بالفعل ، ولكن هذا لا ينفى وجـــود الحرية ، وعـــلى الرغم من القيود الذاتية ، فلا يمكن الزعم بأن المسئولية جاءت لتعيد للصحافة حريتها (٩٣).

وإذا استعرنا منطق التفكير البرجماتى .. فإن هذه القضية الفلسفية التى يثيرها ميرل غير واقعية، ولا محل لها من البحث ، إذا أخذنا أيضا فى الإعتبار عبارات وليم جيمس لأن النـــتائج المترتبة على الوضع القائم هى غياب الحرية ، سواء أكان الصحفيون غير قادرين أم غير راغبين فإن النتيجة واحدة ؛ فالحرية والمسئولية هما القطبان اللذان يقف بينهما الصحفى فى البلاد الغربية ، وهما وجهان لعملة واحدة ، والمسئولية هى السيف المســـلط على إساءة استخدام الحرية ، ويمكن الاضطلاع بالمسئولية ، إذا لم يكن نقص الحـــرية عائقـــا فى اتخاذ قرارات الصحفى الشخصية ، والصحفى المسئول دائما يعيش على خيط رفيع بين متطلبات المجتمع واحترام حقوق الآخرين ، ومنع إساءة استخدام الحرية(٩٤).

٣ – الانـــتقادات الدالـــة على عجز نظرية المسئولية الاجتماعية عن إصلاح أداء الإعلام الغربى

عـــلى الـــرغم من مرور حوالى نصف قرن على ظهور نظرية المسئولية الاجتماعية وتعـــدد الكـــتابات الشارحة لها ، وانتشار مواثيق الأداء المهنى ، ومجالس الصحافة فى الولايات المتحدة وكثير من البلدان الأوربية .. فإن النقد الموجه لوسائل الإعلام هناك يـــزداد بمعدلات كبيرة ، دافعة بالشـــك فى امكانية إصـــلاح مهنة الصحافة والإعلام بالتنظـــيم الذاتـــى لها ، وسنتعرض لمناقشة الانتقادات الموجهة للصحافة والإعلام فى الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة :

(أ) ففى الولايات المتحدة الامريكية :

ســـاد جو من التفاؤل الدوائر الأكاديمية طوال الخمسينيات والستينيات ، فكتب مونـــتجمرى كيرتـــس Curtis « أنـــه فى غضون شهور أو أعوام سيرفض الجمهور

الصحف غير المسئولة التى لا تحترم الأخبار وتملأ أعمدتها بالتوافه من الأمور، وستموت هـذه الصـحف أو سـيتم استيعابها ، وستكون هى العقوبة النهائية للفشل فى القيام بالمسئولية » [٩٥]. ولكن الأمور لم تكن بهذه البساطة ، فمنذ نهاية الستينيات أصبحت وسائل الإعلام أكثر وضوحًا وتغلغلاً فى الحياة الأمريكية ، وكان لتغطية حرب فيتنام ، وقضـية أوراق البنـتاجون ، وإسقاط الرئيس نيكسون بعد فضيحة ووترجيت الدور الأكبر فى الكشف عن حقيقة أن وسائل الإعلام فاعلة بشكل كبير فى الحياة السياسية والاجتماعـية ، ومـن ثم أخـذ الجمهـور ينظر لها بصورة أكثر نقدية مدركاً مدى خطورتها [٩٦]، وكانت من أهم الانتقادات الموجهة للصحافة والإعلام :

● انخفـاض مصـداقية الصحافة ، وضعف الثقة فى وسائل الإعلام ؛ فقد نقص توزيع الصحف فى الثمانينات وكذلك اشتراكات محطات الراديو والتليفزيون ، وأثبتت مسوح الجمهور انخفاض تقدير الجمهور لوسائل الإعلام وشكهم فى قيامها بوظائفها ، وكـان رد الفعل لذلك زيادة متنـامية فى الاهتمام بأخلاقيات العمـل الإعلامى فى صـورة كتـب أكاديمية وصحفية ، ومؤتمرات وورش عمل ومسوح للقائم بالاتصال والجمهـور، وتخصيص دوريات علمية خاصة لأخلاقيات العمـل الصحفى ، مثل : Journal of Mass Media Ethics [٩٧].

● مـع تفجـر ثورة الجنس فى الولايات المتحدة خلال الستينيات والسبعينيات ، زادت بشـكل كـبير المطبوعات والأفلام الإباحية Pornography حتى غدت صناعة قائمة بذاتها ، كما ازداد العنف المقدم فى وسائل الإعلام مطبوعة ومرئية ، حتى شكت الجمـاهير أن الإعـلام الأمريكى تحـول لما يسمى بالإعـلام الفاضـح / العنيف Porno - Violent Media . وفى مقـابل ذلك حاولت بعض المحاكم الأمريكية التفرقة بـين الجنس Sex فى وسائل الإعلام ، والفحشاء Obscenity للسماح بتقـديم عرى الجسـد البشـرى ولكن فى سياقات فنية ، وكتب علماء الاجتمـاع الأمريكى أن الأخـلاق الأمريكية فى انحدار مستمر ، بفعل عدم إحساس بعض الناشرين بمسئولياتهم تجاه المجتمع [٩٨].

● زادت الشكوى من أن وسائل الإعلام تنتهك بلا مسوغ حياة الأفراد الخاصة، وتحـط مـن كرامتهم وهناك صعوبة يلاقيها بعض المتهمين فى الحصول على محاكمة عاجلـة بسبب النشر ، كما ازداد الوعى بأن الصحافة أفسدت مصادرها والمتعاملين معها بالهدايا والرشاوى والخدمات مقابل الحصول على المعلومات ، ووصل الأمر – فى بعض الحالات – إلى أن تتحول عملية التغطية الاستقصائية الى نوع من الابتزاز، الذى تمارسه الصحافة لحساب جهة أخرى منافسة للجهة المستهدفة (٩٩).

(ب) وفى المملكة المتحدة :

كـان توجيه النقد لكل أطراف العملية الاتصالية هى سمة الرؤية النقدية للمنظرين الـبريطانيين فـيما يتعلق بمعايير وأخلاقيات العمل الإعلامى ، فيذكر أندرو بيلس أن « الصـحافة مهنة محترمة ، ولكن هناك من ينـزع عنها هذا الاحترام ؛ فالحكومات من كل التوجهات الأيديولوجية تتحكم فيها عن طريق الرقابة والسيطرة بشكل ناجح فى أغلـب الاحـيان ، والملاك يستخدمون الإعلام طلبا للقوة والسلطة وأحيانًا لجنون العظمة ، والصحفيون لا يريدون أن يزعجهم أحد بالحديث عن الممارسة الأخلاقية ، وحتى الجمهور لم يعد يعتبر الصحافة جادة لاهتمامه بالتفاهات وقبوله للمعايير الآدائية الهابطـة» (١٠٠)، ولعـل هـذا التوجه يرجع إلى انضمام عدد من أساتذة الفلسفة ، والسياسة لنقاد وسائل الإعلام ، بجانب أساتذة الصحافة والإعلام اليساريين ، أمثال : جيمس هالوران ، دنيس ماكويل ، ويمكن ذكر أهم **الانتقادات الموجهة للصحافة** :

● تناقص الاهتمام بالشـئون العامة والشئون السياسـية ؛ لأن أبحاث التسـويق أوضحت أن اهتمام المرأة والشباب بهذه الشـئون محدود ، وهم أكثر الفئـات قراءة للصحف ، وتكمن الخطورة أن تناقص الاهتمام بالشـئون العامة يهدد بتقليـل أهمية الصحافة كأداة ؛ لنقل المناقشـة الحرة فى المجتمع ، ولتحقيق حق الجمـاهير فى المعرفة ويهدد بتحويلها إلى أداة للتسلية والترفيه .

● زيـادة الاهـتمام بالشئون الإنسانية ومواد التسلية ، وتركيز الصحف الشعبية عـلى أخـبار الحـوادث والجرائم . وفى سبيل الحصول على هذه القصص ، ضحت

الصـــحف بالمعـــايير المهنية فبرزت مشكلة صحافة الشيكات التى تتعلق بقصص تافهة ذات طـــابع جنســـى تدفـــع الصحيفة فيه مبلغًا من المال لشخصية تروى مذكراتها ، والتخـــلى عن المعايير المهنية بزيادة معدلات الإثارة والتحيز السياسى وانعدام الدقة ، ونشر الأكاذيب . وأصبح الكثيرون ينظرون للصحافة البريطانية على أنها قد أدت إلى تدهـــور الديمقراطية البرلمانية فى بريطانيا [١٠١]، وقد فسر بعض الباحثين ذلك بأنه ليس هناك ضمانات قانونية أو دستورية للصحافة فى بريطانيا ؛ مما أدى لتلاشى قيم الحقيقة والعدل والتوازن[١٠٢].

● ازديـــاد الاحـــتكار لصـــناعة الصحافة والإعلام فى بريطانيا ، وظهور أباطرة الصحافة البريطانية الثلاثة : ميردوك ، وماكسويل ، وستيفز ، المسيطرين على ٨٣% مـــن توزيع الصحف القومية اليومية بالإضافة إلى سلاسل كبيرة من الصحف الإقليمية والتى تصل لحد الاحتكار المحلى فى بعض المدن[١٠٣].

وأى محاولـــة للخروج على المنظومة الاحتكارية لملكية الصحافة فى الغرب ، يُضيَّق الخـــناق علـــيها وتُجـــبر على الركوع ، ولعل فى مثال صحيفة الاندبندانت وناشرها « ويـــتام سميث » خير دليل على ذلك ، فقد حاول فى عام ١٩٨٦ أن يصدر صحيفة مســـتقلة ، ولكنه واجه صعوبات بالغة على رأسها صعوبة المنافسة فى سوق ، تعتمد عـــلى التركيز والاحتكار ؛ لأن مكاسب الاحتكارات من مشاريعها التجارية الأخرى تغطـــى خســـارة الصحافة . وقد حاول ويتام سميث الخروج من عثرته بالاندماج مع صحف إسبانية وإيطالية ، إلا أن هذا لم يجد، ولاقت « الاندبندابت » مصيرها المحتوم ببيعها إلى مجموعة « ميرور » التى يمتلكها بارون الصحافة روبرت ماكسويل [١٠٤].

ولعل مايزيد الصورة ســـوءًا أن التطور التكنولوجى المتمثل فى شبكات المحطـــات الفضائية مهددة بالاحتكار أيضا من قبَل الشركات العالمية الكبرى ؛ بحيث يمكن تشبيه مايحدث فى صناعة الإعلام فى أوربا وأمريكا والسعى للتركيز والاحتكار ، بقول (فيرنر زومبارت Sombart) عن صاحب العمل الرأسمالى ، بأنه يتطلع إلى غاية لانهائية ؛ لأنه حينما تصبح الغاية أن تزدهر الأعمال لا أن تلبى حاجة للجماعة ، فيستحيل أن يصل الرأسمالى لنقطة يمكن أن يتوقف عندها ويقول : كفى .

٤ – الانتقادات الموجه لآليات التنظيم الذاتى لمهنة الصحافة

(أ) مواثيق الشرف المهنية :

وصــف « مــيرل » مواثيق الشرف المهنية بأنها من بين الآليات الخطرة الموضوعة للسـيطرة على الصحافة بجانب مجالس الصحافة ، وناقد الصحيفة (محامى الشعب) Ombudsman . وبرز ذلك الموقف لأن المواثيق « تتضمن داخلها رغبة للإذعان لرأى واحد ، فأحد الأفراد أو الجماعات يعتبر نفسه وصيًا على الأداء الإعلامى ، بالإضافة إلى أنه لا يحتوى على كل المشكلات الأخلاقية التى يواجهها الإعلاميون . وعمليًّا .. لا يجب على الصحفى ، ولا يمكن له ، الانصياع لأحكام فرضها عليه آخر ، حتى ولو كــان زميلا لــه ، كما أن صياغتها عبارة عن كلشيهات محفوظة ، وعبارات مطاطة صــعبة الــتحديد ، وغير عملية بالمرة ؛ إذ إن الصحفيين يستجيبون لضغط العلاقات العامة أكثر من أى تأثير مهنى داخلى » (١٠٥)، ويقع ميرل فى تناقض مع نفسه ، حين يصــفها بأنها « عديمة النفع والجدوى » ، بعد أن وصفها بأنها آلية خطرة على حرية الصحافة .

(ب) مجالس الصحافة :

لاقــت الفكــرة نجاحًا محدودًا فى الولايات المتحدة الامريكية ، ولم تنجح سوى المجــالس المحلــية فى مينسوتا ، هونولولو .. أما المجلس القومى للصحافة ، فقد واجه ضغوطًا عديدة ، منها : نقص الاهتمام الصحفى وقلة وعى الناس به ، وقد حل المجلس نفسه فى ٢٢ مارس ١٩٨٤(١٠٦) ، وارتكزت معارضة الإعلاميين لــه على أن وسائل الإعلام يتم انتقادها بالفعل من قبل القراء والمشاهدين والجماعات المهنية ، وأن مجالس الصــحافة هــى بدايــة الطريق للتدخــل الحكومى بإدخال ممثــلين للدولة من بين أعضــائها (١٠٧). كمــا طعــن ميرل فى نزاهة هذه المجالس قائلا إن لها مشكلات فى المصــداقية ، كمــا أن أعضاءها ليسوا فوق مستوى الشبهات حيث يمكنهم استغلال مناصبهم ضد الإعلاميين (١٠٨).

أما مجلس الصحافة فى بريطانيا .. فقد وُجهت إليه انتقادات ، أبرزها : أنه أصبح جهاز علاقات عامة للصحافة ، يهدف تقليل نقد الجمهور لها ، وتقليل الحاجة إلى معالجة بعض الجوانب عن طريق التشريع ، كما أنه دافع عن حرية الصحافة فى مواجهة الدولة فقط ، وليس فى مواجهة القوى الرأسمالية ، ولم يسهم فى مقاومة الاتجاه إلى التركيز والاحتكار، وعارض إصدار أول قانون للاندماج والاحتكار فى عام ١٩٦٥ ، وكذلك فقد رفض إصدار ميثاق للشرف الصحفى ، وإصداره إعلانات مبادئ بديلاً له ، فضلا عن عجزه عن مواجهة الممارسات المهنية الهابطة، فى مقدمتها: اختراق الخصوصية ، وصحافة دفتر الشيكات ، والتحيز ، علاوة على ضعف ميزانيته، وقلة الإعلان عن أنشطته (١٠٩).

(جـ) ناقد الصحيفة / محامى الشعب Ombadsman :

وهى فكرة نشأت أساسًا فى السويد قبل سبعين عامًا ، ففى العشرينيات من هذا القرن كانت فى السويد مجالس وطنية للصحافة ، وقد طرحت الفكرة للتداول لأول مرة فى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦٧ فى جريدة (نيويورك تايمز) ، عندما أرادت الصحف إعمال مبدأ النقد الذاتى للإعلام عن طريق تعيين شخص ينبهها إلى أخطائها ، ويبصرها بمسئولياتها بدلاً من انتظار الغير (الحكومة - الجمهور) للقيام بذلك ، وحتى تزيد مصداقيتها بنقد نفسها . ولكن المشكلة الرئيسية كانت فى طبيعة العلاقات بين ناقد الصحيفة وإدارتها وعلاقته بالصحفيين العاملين ، فأثار البعض مشكلة إخلاصه للإدارة فى بياناته العملية أو فى علاقاته داخل حجرة الأخبار (١١٠)، كما أن محامى الشعب يمكن أن يسئ بتعليقه إلى سمعة المحرر الصحفى ، أو يضعف من قرارات المحرر ، كما يجب إعطاء المحرر/ المندوب حق الرد عليه (١١١).

وإن كان بعض الصحفيين الكبار فى الولايات المتحدة أشادوا بهذا النظام مثل ديفيد برودر مساعد رئيس تحرير « واشنطن بوست » ، الذى حكى تجربة صحفية مع ناقد الصحيفة قائلاً : « عندما تم تعيين ناقدا للصحيفة ، اعتقد البعض أنه سوء ظن بالمحررين والمندوبين ، ولكن حصاد التجربة كان مثمرًا ؛ فأصبح كل منا حريصًا على

فصل الخبر عن رأيه ، ونسب كل كلمة لمصدر واضح ، كما نبهنا لفحص وإعادة تقييم تصوراتنا المسبقة عن الموضوع المزمع إجراؤه »(١١٢).

٥ – الانتقادات المنطوية على فهم أعمق لمسئولية الإعلام :

وقد تميز بها الباحثون الفرنسيون ، وعلماء الاجتماع الامريكيون : فقد أجرى كلودجان برتراند Berterand دراسة عميقة لأخلاقيات العمل الإعلامى فى الولايات المتحدة : فقال إن بداية التفكير السليم فىظاهرة الإعلام الأمريكى والغربى بوجه عام ترتكز على أن الأخلاقيات السائدة هى مبادئ المشروع الخاص ؛ حيث ينتظر الآلاف من حملة الأسهم ، الذين لا يهمهم فى العمل الإعلامى إلا التوسع والحفاظ على حصتهم المالية (١١٣).

فأخلاقيات العمل تستخدم كغطاء لممارسات أكثر سوءًا فى وسائل الإعلام الأمريكية ، فقد انشغل نقاد الصحافة الأمريكية بألا يخطئ الصحفى فى ذكر اسم شخص ، أو ألاَّ تُنتهك خصوصية أسرة أُبتليت بمصاب فى أحد أبنائها ، أو ألاَّ ينشر اسم الضحية فى جريمة اغتصاب ، وهى أشياء فى نظر الباحث الفرنسى جيدة ومهمة للإعلام ، ولكن جرى التأكيد عليها والترويج لمكافحتها لصرف النظر – بقصد أو دون قصد – عن أخلاقيات المؤسسة ، فلا يذكر أحد وقوف المؤسسات الإعلامية القائمة لعدة أعوام فى وجه تطور محطات راديو FM أو تليفزيون الكابل Cable T.V ؛ حماية لمصالحها الاستثمارية ، وهو فى ذلك يؤكد أن وسائل الإعلام الأمريكية – رغم ذلك – أفضل نموذج فى العالم ، حيث يفوق الصحافة فى بعض البلدان الأوربية التى تنهكها الصراعات الحزبية فتضحى بالأخلاقيات من أجل السياسة ، كما أنها أفضل من صحافة العالم الثالث حيث وسائل الإعلام هيئات تابعة للحكومة ، يديرها حرس مدنيون Civil Guards ؛ للدعاية لإنجازات الحكومة المركزية(١١٤).

وترتكز رؤية علم الاجتماع الأمريكى على أن الأدوار المتميزة للإعلام بجرد منتج ثانوى للنظام الاجتماعى القائم ، والذى يقوم الإعلام فيه على الاستثمار الصناعى والمساندة الشعبية (عن طريق شراء المنتجات المعلن عنها فى وسائل الإعلام) (١١٥)،

ولذلك .. فإن أنماط اتخاذ القرار داخل وسائل الإعلام تتشكل لتلبية احتياجات حاملى الأسهم ، والمعلنين ، الأحزاب السياسية والأجهزة التنفيذية وأى مصادر أخرى تساند الإنـــتاج . ومن هنا تنبثق الأخلاقيات والمعايير التى تحمل مفهومها الخاص عن الحرية ، والموضوعية والقيمة الخبرية وغيرها ؛ لتكون تبريرًا لاستمرارية أنماط اتخاذ القرارات .

ويشـــير دارســـو سلوك المنظمات إلى ظاهرة تماثل القيم ؛ حيث يستبدل العاملون أولويـــات المؤسسة بأولوياتهم الخاصة ، من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية التى يمر بهـــا العاملون الجدد[١١٦]، وإذا كان الموظف العام فى الولايات المتحدة أو عضو البرلمان علـــيه واجبات التجاوب Responsiveness ، المسئولية Responsibility ، وتحمل التبعة أمام نفسه وأمام أعضاء المجلس النيابى Accountability .. فإن الصحافة – كشريك فى العملية السياسية – تلتزم بالواجب الأول المرتبط بالسوق، ولكن دون أن تحمل نفسها أعباء الواجبين الآخرين[١١٧].

ولـــا كانـــت الأخلاقـــيات النفعـــية المصلحية هى الأكثر انتشارًا بين الأفراد فى المجـــتمعات الإنســـانية الحالـــية لفـــرط عمليتها .. فقد انتشرت أيضًا بين الجماعات والمؤسســـات ، التى لم تعد مستقلة عن بعضها البعض فى المجتمع ، بل أصبحت تتساند وتتـــبادل التأثير ، وعلى ذلك .. فالصحافة فى المجتمع الحديث كانت ومازال مستندة إلى مثل هذا النوع من الأخلاقيات البرجماتية[١١٨].

●●●

المسئولية الاجتماعية للصحافة.. رؤية مصرية

يناقش هذا الجزء من الفصل الرؤية النقدية ، التى يقدمها المؤلف لمعالجة مفهوم المسـئولية الاجتماعـية للصحافة فى إطار المدرسة المصرية بتياراتها الثلاثة المسيسة والـناقلة والناقدة ، التى يتبعها المؤلف بمسـاهمته النظرية ، التى يعتمـدها فى فهم المسئولية الاجتماعية للصحافة تجاه الجمهور، وداخل الجماعة المهنية الصحفية .

• • •

أولاً : التراث العلمى للمسئولية الاجتماعية للصحافة(رؤية نقدية)

تعـتمد معالجتـنا لمفهوم المسئولية الاجتماعية فى إطار المدرسة المصرية على رؤية أساسـية ، مفادهـا أنـه لا يمكـن فصل الخطاب العلمى الدارس لظاهرة اجتماعية كالصـحافة والإعلام عن الظروف الاقتصادية والسياسية والثقافية التى أنتجته ، والتى تؤثـر وتـتأثر بالظاهرة الاجتماعية المدروسة (الإعلام والصحافة) أيما تأثير ، ذلك مع عـدم اسـتبعاد الـتكوين العلمى والانتماء الأيديولوجى للباحث فضلاً عن قناعاته الاقتصـادية والسياسـية ، ودوافـع سلوك هذا المنهج من جانبى فى تناول « معالجة المنظرين المصريين لمفهوم المسئولية الاجتماعية » هى :

- عـدم تـبلور نظـرية تفسر الأوضاع الإعلامية والصحفية فى مصر ؛ نظراً للانقلابـية « التى سادت هذه الأوضاع خلال أربعين عاما مضت ، الأمر الذى حدا بالمنظرين المصريين إلى أن يعالجوا مفهوم المسئولية الاجتماعية فى إطار تناولهم للنظريات الـتى تحكم الإعلام فى العالم أو فى محاولتهم للبحث عن نظرية تحكم وضع الإعلام فى بلدهـم أو فى تطلعهم لنظرية تحكم الإعلام إما على مستوى العالم الإسلامى أو العالم ككل » .

- تهافت معالجة المفاهيم الإعلامية فى إطار مدرسة علمية متكاملة لانتفاء العوامل الذاتية والموضوعية ، اللازمة لتكوين هذه المدرسة فى أىٍّ من الجماعات العلمية الدارسة للإعلام فى مصر ، والتى يلخصها مصطفى سويف فى :

أستاذ يدركه تلميذه عن أنه مشغول دائمًا فكرًا أو عملاً بهموم البحث ، تلميذ يدركه أستاذه على أنه مرحب دائما بالتلقى ، مستعد دائمًا للامتثال « الطوعى » ، والتخلق المتواصل لقسمات المشروع البحثى كشاهد على سلامة الفكر والعمل المتواصلين ، داخل منظومة علمية لا تكف عن النشاط ، يحتل الأستاذ فيها مكانة محورية فهو مصدر تحديد المجال الرئيسى لاهتمامات المدرسة البحثية (١١٩).

وفى تصورى أن سيد عثمان أستاذ علم النفس التربوى بكلية التربية – جامعة عين شمس نجح فى تكوين مايمكن تسميته « بمدرسة علمية » فى تناول مفهوم المسئولية الاجتماعية ، داخل كليته وجامعته وتعداها إلى كليات التربية والآداب فى الجامعات الأخرى ، وهو الأمر الذى استتبعه أن تكون المفاهيم النظرية التى صاغها فى كتبه – التى عالجت المسئولية الاجتماعية من منظور نفسى تربوى – فروضًا ، يتم اختبارها فى معظم الدراسات الإمبريقية النفسية ، التى تتعرض لمفهوم المسئولية الاجتماعية .

● تاريخية إنتاج النص العلمى وارتباطه بالظروف المجتمعية العامة ، التى تخلق مناخًا علميًا متسامحًا أو متزمتًا ، يقبل الاختلاف أم يجرمه ، وهو الأمر الذى يرتبط بمدى استقلالية المؤسسات العلمية التى ينتمى إليها الدارسون ، لا سيما للعلوم الاجتماعية والإنسانية ، الذى ينعكس فى مدى تأثير « السياسى » فى « العلمى » فى إنتاج هؤلاء الدارسين على نحو ما سيتم بيانه .

ونستطيع أن نقسم تناول المدرسة المصرية لنظرية المسئولية الاجتماعية إلى ثلاثة اتجاهات نعرض لها بالتفصيل .

١ – اتجاه مسيس للحقيقة العلمية

ويمثل هذا الاتجاه عبد اللطيف حمزة فى كتابه (الإعلام له تاريخه ومذاهبه) ومحمد العوينى فى دراسته عن (الإعلام الخليجى) ، وبداية أقول أن إدراج هذين الأستاذين الجليلين تحت هذا التصنيف لا يقلل – على الإطلاق – من قدرهما على صعيد تأسيس دراسات الإعلام والصحافة والعلاقات العامة فى مصر والعالم العربى .. كما لا يقلل من احترام المؤلف وإجلاله لهما .. وينبغى فى هذا الصدد توضيح نقطتين ، الأولى : أن

صـــفة التســـييس خاصة فقط بنقطة محددة ، وهى (مفهوم المسئولية الاجتماعية) ، ولا تنسحب على بقية إنتاجهما العلمى المهم والأصيل ، الثانية : يزعم فيها المؤلف أن الظـــروف التى دفعت بهما لتسييس هذا المفهوم كانت من القوة والإلحاح بما لا يمكن احتماله - لا سيما للأستاذ الدكتور عبداللطيف حمزة - على نحو ما سيرد تفصيله .

(أ) عبد اللطيف حمزة .. و « قمع » الخطاب العلمى .

ذكـــر عبد اللطيف حمزة أن الصحافة المصرية « تسير هذه الايام (١٩٦٥) طبقًا لـــنظرية المسئولية الاجتماعية ، ولكن فهمنا لهذه النظرية جاء مخالفًا بعض الشىء لفهم الـــدول الأوربية والأمريكية ، وهى أن تكون ملكا للاتحاد الاشتراكى العربى »[١٢٠] ، ويضـــيف « أن نظرية المسئولية الاجتماعية إنما تكاملت خيوطها وظهر لها كيان فعلى بعـــد ثورة الجيش فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ثم أخذت شكلها النهائى فى الميثاق »[١٢١] ، وعـــن ملكـــية الصحافة قرر أنه « فى ظل نظرية المسئولية الاجتماعية يمكن أن تكون الملكية خاصة ، إلى أن يظهر من الصحيفة مايدل على أنها أخلت بالقانون أو المصلحة العامـــة ، وهنا تتدخل الحكومة وتتصرف بما تراه إزاء هذه الصحيفة »[١٢٢] ، ونعلق على ماتقدم فى النقاط التالية :

- إن نظـــرية المسئولية الاجتماعية لا تقبل أى شكل من أشكال السيطرة والملكية فيما عدا الملكية الخاصة لوسائل الإعلام « بل إنها تقف أمام أشـــكال الملكية الأخرى وقفة منع وتحريم وحجتها أن وسائل الإعلام المملوكة للحكومة يصبح همها الأول هو بقاء الحزب الحاكم فى الحكم، بغض النظر عن تشجيع التبادل الحر للمعلومات»[١٢٣]، فقـــد تواضع عدد من الدراسات التى أُنتجت فى مناخ سياسى مغاير ، للذى أنتج فيه عـــبد اللطيف حمزة كتابه على أن ملكية الاتحاد القومى ثم الاتحاد الاشـــتراكى العربى للصحافة قد أفضت فى النهاية لملكية الدولة ، التى أهدرت حرية الصحافة ، والتى هى صنو المسئولية وعمادها [١٢٤].

- القـــول بان نظرية المسئولية الاجتماعية لم تتكامل خيوطها إلا بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ فيه إجحاف بائن بتاريخ الصحافة المصرية الطويل ، فالثابت أن الصحافة لعبت

دورًا مسـئولاً فى عدة قضايا مهمة كمقاومة الاحتلال ، والتربية السياسية للجماهير فضلا عن دورها التثقيفى التنويرى الرائد فى العالم العربى .

– إن تدخـل الدولـة « بمـا تراه » إذا ما أخلت الصحيفة الخاصة بالقانون أو « المصلحة العامة » يخرج بنظرية المسئولية الاجتماعية إلىنظرية السلطة ، فعبارات مثل « بمـا تراه » ، و «المصلحة العامة» عبارات مطاطة للدرجة التى يمكن معها قبول غلق الصـحيفة أو مصـادرتها أو فصل الصحفيين أو نقلهم لوظائف غير صحفية ، وهى الأمور التى تكررت كثيرا فى الفترة التى خط فيها عبد اللطيف حمزة كتابه .

– إن تسـييس مفهوم المسئولية الاجتماعية وإخضاعه للاختيارات البرجماتية لثورة يولـيو ١٩٥٢ فى تعاملها مع الإعلام والصحافة يرجع إلى أن عبد اللطيف حمزة أنجز كتابه فى فترة اخترقت فيها الدولة المجتمع المدنى وحولت مؤسساته – ومنها الجامعة – إلى تنظـيمات تضامنية تعمل بوصفها امتدادًا لأجهزة الدولة ، يرتبط بذلك ما انتهى إلـيه جابر عصفور من أن « الدولة كانت تحرص على معنى الإجماع فيما ترسخه من وعـى ، فيمن تتوجه إليهم برسائلها الأيديولوجية ، فلم يكن يتردد خارج المعتقلات سـوى خطاب واحد متكرر الرجع ، يؤكد أصداء الخطـاب التى تحولت إلى عنصر تكوينى ملازم لكل أنواع الخطاب السائد فى دولة المشروع القومى ، يستوى فى ذلك خطـاب الدولة وخطاب المجموعات المتضـامنة أو الموازية ، التى انعكس عليها القمع فتشربته وتمثلته وأعادت انتاجه وشع منها على غيرها » (١٢٥).

فقد أنهت الدولة استقلال الجامعة فى التاسع عشر من سبتمبر ١٩٥٤ عندما قررت فصل نحو خمسين أستاذًا ومدرسًا من الجامعة المصرية ، واتخذ القرار مجلس قيادة الثورة (العسـكرى) وصـدق مجلس الوزراء (المدنى) على القرار بعد يومين ، وبفقدان الجامعـة اسـتقلالها انتفـت مجموعة من الشروط ، التى تصاحب البحث العلمى من وضـوح وحسـم عقلانى وتساؤل مباشر وعقل هادئ ، لا يستطيع أن يبدع فى ظل علاقات القمع ، فإبداع الفكر مرتبط بمناخ الحرية وإمكان المخالفة والمغايرة والخروج عـلى القواعد الموضوعة ، ومن ثم تقبل طرح السؤال الذى يزلزل الإجماع ، ويعصف

بالتراتـــب ويدمـــر احـــتكار المعرفة .. فالفكر فعل مناقض للقمع بالضرورة وحضور إحداهما نفى للآخر بداهة (١٢٦) ، وفى هذا المناخ من السهل فهم الضغوط التى تعرض لها عبد اللطيف حمزة ، وإن كنت أفضل لو أنه كان قد صَمَت .

(ب) محمد العوينى .. ضغط « الأصولية » الجديدة .

ذهـــب محمد العوينى إلى أن « نظرية المسئولية الاجتماعية هى أقرب النظريات إلى التطبـــيق فى مـــنطقة الخليج ؛ إذ إن التطورات التى حدثت فىالقرن العشرين أدت إلى تحـــول تدريجـــى مـــن النظرية الليبرالية الصرفة ، وحل محلها مايسمى نظرية المسئولية الاجتماعية ؛ فالصحافة التى تتمتع بوضع متميز فى إطار الحكومات الحالية ، هى أيضًا مسئولة أمام المجتمع ، وذلك فيما يتعلق بالإعلام الجماهيرى»(١٢٧) ، ويمكن أن نقول :

– إن أقـــرب النظريات للتطبيق فى منطقة الخليج هى نظرية الســـلطة ؛ فصحافة وإعـــلام دول هـــذه المـــنطقة تتحقق فيها كافة الشروط التى يضعها فاروق أبو زيد لتوصـــيف خصائص النظام الصحفى السلطوى : من السماح للأفراد بتملك الصحف إلى جانـــب الحكومة (الملكية المختلطة) ، اشتراط الحصول على ترخيص من الحكومة قـــبل الإصـــداز واشتراط القيد المسبق قبل العمل فى الصحافة ، وكذا منح السلطات الإدارية حق توقيع الجزاءات والعقوبات على الصحف ، وإلى جانب ذلك ، للسلطات الادارية حق تعطيل الصحف أو إلغائها ، فضلاً عن عدم السماح للصحف بنقد رئيس الدولة أو نظام الحكم (١٢٨).

– إن عددا من أســـاتذة الإعلام والصحافة المصريين قد ســـاهموا بشكل بارز فى تأســـيس معاهد وكليات الإعلام والصحافة فى منطقة الخليج ، التى قدرت جهـــدهم العـــلمى والريادى فى ذلك ، إلا أنه – أبدًا – ما أخضع هؤلاء الأساتذة رؤاهم العلمية لضـــغوط النظام السياسى السائد فى البلد الذى يُدِّرسُون به ، ولذلك فإننى اعتبر ماتم ذكره فى كتاب الإعلام الخليجى استثناءً – ربما يكون الوحيد – من هذه القاعدة .

٢ – اتجاه ناقل

وأبــرز ممثلى هذا الاتجاه جيهان رشتى ، وسامى عزيز وبداية لا ينبغى التقليل على الإطـلاق مـن الجهد العلمى ، الذى بذله هذان المنظران فى التأسيس لمعنى المسئولية الاجتماعـية للصحافة بشكل تفصيلى ؛ إفادة من التراث العلمى الغربى ، حيث كان الدارسون قبلهم يعالجون المسئولية الاجتماعية فى معرض الحديث عن النظريات ، التى تحكم الإعلام فى الغرب بشكل مختصر .

فقـد ساد وسط المشتغلين بالبحث العلمى شعور عام ، يؤثم النقل على إطلاقه ، ويضع استحداث نظرية علمية جديدة فى مرتبة أعلى من مرتبة نقل نظرية علمية قديمة، وأتصـور أن هـذا الشعور ليس صحيحا فى أغلب الأحوال ، فالجهد العملى الأصيل المـبذول فى شـرح وتبسيط نظرية علمية لا يقل بحال عن إبداع نظرية جديدة ، إذا تصـورنا أن إبداع الأخيرة لن يتأتى إلا باستيعاب القديمة وتمثلها ثم نقدها وتجاوزها ، والدلـيل عـلى إحساسى بقيمة النقل، أننى عمدت إلى المنهج نفسه فى معالجتى لنقاط عديـدة فى الجزء النظرى للدراسة ، لا سيما مفهوم الموضوعية وكيفية دراسته دلاليا ، ولا غـبار عـلى هذا النهج فى تصورى ، مادام يؤسس لمفاهيم لم تتناولها الدراسات العربية بشكل مقنن من قبل .

فقد عالجت جيهان رشتى فى جهدها العلمى الرائد عن المسئولية الاجتماعية نقاطًا مهمة ، سبق تناولها فى هذا الفصل، مثل : نشأة نظرية المسئولية الاجتماعية، والجوانب الأخلاقـية للعمـل الإعلامى فضلاً عن آليات التنظيم الذاتى لمهنة الصحافة [(١٢٩)] .
وبالنسبة لسامى عزيز ، فقد عالج فى (الصحافة مسئولية وسلطة) مسئوليات الصحافة ومسـئوليات الصـحفى ، والفـرق بـين الإلزام والالتزام ثم العـلاقة بين الحرية والمسـئولية[(١٣٠)]، وقـد تـبنى كلا الدارسين السابقين تصورا « كوكبيًا Global » للصـحفى وللواجبات والمسئوليات ، التى يجب أن يلتزم بها فى الدول المتقدمة والنامية سـواء بسواء ؛ حتى يمكن أن تقوم الصحافة بوظائفها خير قيام ، ويحسب لهما أيضا أنهما كانا أول من نبه لمشكلات ، تعترض العمـل الصحفى ، تمثل قيمًا مهنية مرعية

كالدقـــة ، والحياد ، والموضوعية والتوازن ، وهو ما أفاد المؤلف فى اختيار القضية التى يقوم بدراستها داخل بناء المسئولية .

٣ - اتجاه ناقد

ويضــم هــذا الاتجاه مجموعة من أساتذة ودارسى الإعلام شديدة التباين ، وهم ينـتقدون المسئولية الاجتماعية كمفهوم ونظرية من أوجه شتى ، ويمكن أن نقسمهم تقسيمات فرعية كالآتى :

(أ) فــريق يــرى أن آليات التنظيم الذاتى للمهنة فى ظل نظرية المسئولية الاجتماعية مجرد صروح أخلاقية ، رغم وجود صــياغات ممــتازة لعديد من مواثيق الشرف الإعلامية وإنشاء مجالس للصحافة (١٣١).

فيرى فاروق أبو زيد أن الإعلام فى العالم الثالث لا يجب أن يقف عند الحد السلبى (كمــا هــو الشأن فى نظريةالمسئولية الاجتماعية) ؛ أى الاكتفاء بوضع مجموعة من المواثــيق الأخلاقــية التى تحد من انحراف وسائل الإعلام ، وإنما يجب أن يتخطاها إلى موقف إيجابى يستهدف تركيز الاهتمام على القضايا والمشكلات المرتبطة بترقية المجتمع وتنميته ، مع تأكيد اعتبارين :

* أن التزام الإعلام فى المجتمعات النامية بالمساهمة فى تنمية المجتمع وترقيته يجب ألا يحكــم بأى نوع من أنواع (الإلزام) السلطوى أو الأيديولوجى ، وإنما هو (التزام) يقوم على الإرادة الوطنية الحرة لوسائل الإعلام .

* أن مضــمون الرسائل الإعلامية فى المجتمعات النامية لا بد أن يتصف بالصدق والدقــة والموضوعية ؛ لتكوين رأى عام موضوعى ، يمكِّن شعوب هذه المجتمعات من اتخاذ المواقف السليمة المبنية على المعلومات الصحيحة (١٣٢).

ومـــع وجاهـــة الانتقادات والملاحظات التى يسوقها فاروق أبوزيد .. فإنه يبقى السؤال : ما الآليات التى تمكن الصحفى فى المجتمعات النامية من الاضطلاع بمسئوليته مع استبعاد الإلزام السلطوى ، و « الصروح الأخلاقية » غير الفاعلة ؟

(ب) فـــريق آخر ينطلق من أرضية فكرية مفارقة ومناقضة للأرضية الفكرية، التى نبعت منها نظرية المسئولية الاجتماعية ، مشيرًا إلى أنها لا تستطيع أن تفسر الأوضاع الإعلامية فى العالم الثالـــث ، أو تجعل صحفييه وإعلامييه يلتزمون بواجباتهم ، فى الوقت الذى يحاول فيه تأسيس نظرية للمسئولية العالمية لجموع الصحفيين فى العالم ، أو يستحدث مدخلاً نظريًا جديدًا لتفسير الأوضاع الإعلامية فى العالم الثالث .

فيذهـــب مخـــتار التهامى إلى أن نظرية المسئولية الاجتماعية نظرية إصلاحية تربط العاملين فى أجهزة الإعلام بمواثيق خلقية خالصة ، ولا تتعرض لأية قيم إيجابية كالدعوة إلى محاربـــة الاحـــتكارات ومقاومة الاستغلال مثلا أو القضاء على الحرب الباردة أو مســـاعدة الشعوب المناضلة فى سبيل التحرر، فهذه أمور لم تخطر على بال المصلحين المتواضعين من رجال الإعلام فى الغرب . وقد حاول مختار التهامى – فى جهد نظرى ريادى مبكر فى العالم العربى – أن يوسع من دائرة المسئولية لتصبح « عالمية دولية » فى إطـــار يستهدف ربط الإعلام والعاملين به بمسئوليات محددة مستقاة من واقع المجتمع الـــدولى الحديـــث ؛ بغـــية تحقيق المساهمة الإيجابية لأجهزة الإعلام فى معركة الوجود الإنســـانى نفســـه ، فى عالم تتهدده الحرب النووية وتلعب بأقداره المصالح الاحتكارية الدولية دون وازع من ضمير أو عقل[١٣٣] ، وقد عرض فى كتابه (الصحافة والسلام العالمى) مشروع دستور دولى للإعلام ، يتألف من أربعة أقسام يضم تصريحا صحفيا عالمـــيا ، وعهـــد شـــرف دوليًا يربط الصحفيين ، ومشروع اتفاقية دولية ترتبط بها حكومـــات العـــالم لتأمين حـــرية الصحافة ، وطائفة من التوصـــيات مقدمة للأمم المتحدة[١٣٤].

ويغلـب علـى المشروع الذى قدمه د . مختار التهامى تأثير الطابع الأيديولوجى (ترحيبه بتأميم الصحافة ص ٣٠ ، نقده للملكية الخاصة لوسائل الإعلام ص ص ٢٨٢ - ٢٨٥) مـع مراجعته لنظرية المسئولية الاجتماعية فى الغرب ، والنظرية والعهد هما عـبارة عن برنامج مثالى طموح (بالمعنى الأخلاقى وليس بالمعنى الفلسفى) لإصلاح عـالم الخمسينيات والستينيات المنذر بانفجار الحرب العالمية الثالثة بإقامة مجموعة من القواعـد الأخلاقـية - صعبة التعميم على العالم كله - المستمدة من تكوين المؤلف الأيديولوجى وقناعاته الاقتصادية والسياسية ؛ كى تطبق على عالم متنافر الأضداد .

أمـا عواطـف عبدالرحمن فتقرر أن إعلام العالم الثالث لا تحكمه نظرية المسئولية الاجتماعية التى - هى كتطوير لنظرية (الحرية) - تنص على ضرورة وجود صحافة مسـتقلة مـن الناحـية الاقتصادية ، قادرة على القيام بدور الحارس لمصالح الهيئات الرأسمالـية فى مواجهـة الحكومـات(١٣٥) ، وفى مساهمتها النظرية الأصيلة لتوصيف الأوضـاع الإعلامـية فى العالم الثالث ، رصدت عواطف عبد الرحمن مظاهر التبعية للغـرب ، والـتى تتمـثل فى التبعية التكنولوجية ، والتبعية السوسيوثقافية للشركات المـتعددة الجنسـيات من خلال الإعلانات ، والتبعية لوكالات الأنباء الغربية والتبعية الأكاديمية فى معاهد الإعلام(١٣٦).

وما من شك أن التبعية الإعلامية - على الرغم من تركيزها على العوامل التاريخية والخارجية وإهمالها للعوامل البنائية (القابلية للتبعية) - تلعب دورا فى تدهور واجبات ومسئوليات القائمين بالاتصال فى العالم الثالث ، وإن كنت أتصور أن نظرية المسئولية الاجتماعـية التى أنتجها الغرب تتضمن قيما مهنية كالدقة والموضوعية والتوازن تعلو عـلى البنـية التحتية للمجتمع الذى أفرزها ، وتصلح بالتالى للاقتباس من الغرب التى لعبـت ظـروفه التاريخية دورًا مهمًا فى أسبقية إعلامه إليها كما سيتم شرحه ، وعلى ذلك فإن نقلها وتعلمها - فى تصورى - لا يعتبر مظهرًا من مظاهرًا التبعية الأكاديمية .

(جـ) فريق ثالث عالج – من وجهة نظر نقدية – الأوضاع الإعلامية التى سادت مصر منذ يوليو ١٩٥٢ حتى الآن ، وكذا آليات التنظيم الذاتى لمهنة الصحافة والتى اخترقتها الدولة .. فلم تعد آليات ذاتية بحال ، وانضمت إلى آليات سيطرة السلطة على الصحافة .

فقد درست ليلى عبدالمجيد الأوضاع التى أثرت على حرية الصحافة فى مصر من ١٩٥٢ – ١٩٨١ بشكل تتبعى ، أوضح أن الصحافة لم تتمتع بحرية كاملة فى أىٍّ من فترات الدراسة نتيجة صدامها مع السلطة ؛ الأمر الذى يمكن أن أعتبره نفيًا للمسئولية التى هى صنو الحرية وقرينتها [١٣٧]، أما سليمان صالح فقد تتبع تكوين المجلس الأعلى للصحافة منذ ١٩٧٥ وحتى الآن ، وأثبت أن هذا المجلس لم ينطلق من فلسفة التنظيم الذاتى لمهنة الصحافة ، بل تم جعله أداة حكومية مباشرة للسيطرة على الصحافة والتحكم فيها ، فاعتبره « نموذجًا صارخًا للتداخل بين أجهزة الحكم والسلطات فى الدولة»[١٣٨].

كما أبانت دراسته التاريخية التتبعية من ١٩٤٥ إلى ١٩٨٥ عن تناقص مصداقية الصحافة المصرية ؛ نتيجة لتزايد القيود عليها وتزايد تبعيتها للسلطة ، عقب ثورة يوليو ١٩٥٢ .

(د) فريق أخير يتبنى منحى إسلاميا فى معالجته لمفهوم المسئولية الاجتماعية ونقده للمفهوم الغربى لها ، فالتوجه أو الرؤية الإسلامية لدراسة الإعلام تمثل فى ربع القرن الأخير ، أبرز التيارات النظرية الناقدة لقيم النموذج الإعلامى الغربى – الأمريكى بالأساس – السائد أكاديميًّا فى بلدان العالم الثالث ومنها الدول العربية ، وهى رؤية تساعد حقائق الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى هذه البلاد على الازدهار – جنبا إلى جنب – مع تطورات الأحداث عالميا ، لا سيما بعد انهيار المعسكر الاشتراكى .

وفى محاولــته للخروج من إســار القوالب الغربية وتلمس - فى الجذور - صيغا ، تصــلح للتوافق مع حاضر ومستقبل العالم الإسلامى لتوضيح فلسفة ودور الإعلام فى المجــتمع الإسلامى ، فإنه يقدم إطارا أخلاقيا تكامليا للمسئولية ، ينبع من فكرة شمولية الديــن لكــل أُطــر الحــياة ومنها الإعلام « فالمسئولية تمثل روح الفلسفة الإعلامية الإســلامية، والعمــل بمعنى السلوك والموقف تجسيد لمعنى المسئولية فى الإسلام .. فمن شــروط الإيمان فى الإسلام العمل ؛ فتعريف الإيمان عند المسلمين هو ماوقر فى القلب وصــدقه العمل ، وهذا هو مظهر المسئولية »(١٣٩). ولكن لأن النيات فقط لا تصلح لتأسيس إطار نظرى متماسك ومقنن قادر على الوقوف أمام النموذج الغربى المؤسس نظريًا - من قديم - والذى يتطور عمليا يومًا بعد يوم .. فإن الرؤية الإسلامية للإعلام يــتعاورها عوامل ضعف كثيرة ، أبرزها استناد غالبية المنظرين للإعلام « الإسلامى » ومســئوليته عــلى مرتكزات نظرية « دعائية » أكثر منها « علمية » وهوالأمر الذى يعــرض تماسكها المنطقى للاهتزاز، ومنطلقاتها للنقد والمراجعة ، وتأسيسًا على ذلك ، ولكى نعالج الرؤية الإسلامية « بموضوعية ».. فإننا سنقسم منظريها قسمين أساسيين:

القســم الأول : وهــو فى الغالب يمكن أن نطلق عليه الاتجاه « الخطابى » ، وهو أقــرب - رغم تخصصه فى الصحافة - للفقه منه للإعلام، ومن أبرز ممثلى هذا الاتجاه محيى الدين عبدالحليم ، محمد منير حجاب ، ونستطيع أن نرصد بعض الانتقادات التى توجه إليهم :

● **مســاواة الدعــوة بالإعلام** : فيرى محيى الدين عبدالحليم على سبيل المثال أن « الإسلام عُرف بأنه دين دعوة ودين إعلامى ، وحين أقول الإعلام فلا أخالنى أبتعد عــن معــنى الدعوة فى شىء ؛ فالإعلام والدعوة يحملان المعنى نفسه على الصعيدين الــنظرى والعملى ، وإن كان يحلو للبعض التفريق بينهمــا حين يعنون بالدعوة نشر الإســلام بالوسائل القديمة المتاحة آنذاك ، ويعنون بالإعلام استخدام وسائل الاتصال الجمــاهيرى الحديثة ، وأعتقد أن هــذا تجن على الدعوة مثلما هو تجن على الإعلام ،

فالإعلام يعنى تزويد الجماهير بالحقائق ، مستخدمًا فى ذلك الوسـائل القديمة والحديثة على السواء»[١٤٠].

وقـد آثرت أن يكون الاقتباس طويلاً بعض الشيء ؛ حتى لا يقال إننى انتزعته من سـياقه وابتسـرته ، وأوضح ابتداء أن مثل هذا النوع من الخلط فى المفاهيم هو الذى يعوق تكون بناء نظرى حقيقى للرؤية الإسلامية للإعلام ، فالدعوة مفهوم أعم وأشمل مـن الإعـلام ، ويعتبر الأخير أداة من أدواتها إذا اعتبرنا أن الدعوة هى عملية توعية وإقناع بالرؤية الإسلامية للكون والحياة ، وبالتالى تحقيق التزام الإنسان بهذه الرؤية عن طريق السلوك . علاوة على ذلك .. فإن الإعلام يرتبط بالتعددية ، بينما ترتبط الدعوة بالإجمـاع ، فـإذا كان من الصعب المجادلة فى أمور الدين الثابتة فإن اختلاف الآراء وتباينها وتداول وسائل الإعلام لهذا الاختلاف يؤسس معنى التسامح الفكرى والثقافى فى الوصـول للحقيقة التى هى نسبية فى النهاية ، ولا يدع أحد امتلاك الحقيقة المطلقة النهائـية فى الإعلام على عكس الدعوة المرتبطة بالدين ، فضلاً عن أن تعقد التكوين الطـائفى للبلدان الإسلامية ، لابد وأن يحفظ حقوقا إعلامية للأقليات الدينية ، تخالف منطلقات « الدعوة » من الأساس .

ومساواة – هؤلاء المنظرين – الدعوة بالإعلام مدفوعة برغبة فى نسبة كل مفهوم أفـرزته الحضارة الغربية إلى الإسلام والدخول فى معارك طاحنة حول أسبقية المسلمين لغيرهـم فى ذلك ، فخلال ربع القرن الاخير انتشر فى العالم الاسلامى منهج فكرى ، يـرى أن القرآن يحتوى فىداخله على كل علم يمكن أن يصل إليه البشر فى الحاضر أو المستقبل ؛ لأن القرآن كتاب جامع لم يفرط فى شيء[١٤١]. وعلى هذا الأساس ظهرت مدرسـة كاملة ، تحاول عن طريق تفسيرات – معظمها متعسف – أن تجد فى الآيات القرآنـية الكـريمة أحدث الكشوف العلمية والتكنولوجية كنظرية النسبية وصواريخ الفضاء وطاقة الذرة واللاسلكى ، ونستطيع أن نعارض تطبيق هذا المنهج على الإعلام على أساس أن القرآن الكريم ليس كتابًا فى الإعلام أو الاتصال ، وأن العلوم الاتصالية دائمة التغير ، ولا يصح أن يُربط مصـير الكتاب السماوى بما يطرأ عليها من تحولات لا تنقطع .

ونستطيع أن نضيف إلى ذلك أن التفسير الذى يحدث بأثر رجعى ، ويعيد الاهتداء إلى النظريات العلمية بعد اكتشافها فى آيات قرآنية ، هو فى ذاته جهد عقيم ؛ لأنه مضطر دائمًا إلى الانتظار حتى تتم الكشوف بجهود البشر الفانيين ، ولم يحدث فى حالة واحدة أن أدى هذا المنهج إلى كشف حقيقة علمية ، لم يكن البشر قد عرفوها بعد[١٤٢]، فهل كان لهؤلاء المنظرين أن يتحدثوا عن المسئولية ، والرقابة قبل أن تؤسس هذه المفاهيم نظريًا فى الغرب أولاً ، وهل يستطيع أحد من هؤلاء أن يأتى بعنصر جديد فى العملية الاتصالية يتعدى ما اكتشفه علماء الغرب (المرسل – المستقبل – الرسالة – الوسيلة – التشويش – التأثير) .

فمن الثابت أن تصاعد المد الإسلامى قد دفع بكثير من الباحثين إلى ميدان الكتابة فى الإعلام الإسلامى فدخلوه ، دونما مؤهلات تجعلهم فى مستوى المسئولية ، وبدا الأمر كما لو أن هؤلاء يعمدون إلى مجاراة الموجة السائدة واستغلال العمل تحت لافتة (أسلمة العلوم) أو (إسلامية المعرفة) ولا تعكس مؤلفاتهم هومًا إسلامية حقيقية ، تدعو إلى الثقة فى نيات مثل هذا النوع من الباحثين[١٤٣].

● **اعتبار الإعلام فرض عين** : حيث يتبنى أنصار مساواه الدعوة بالإعلام رؤية ، مفادها أن الإعلام فرض عين على كل مسلم ومسلمة ومنهم منير حجاب وإبراهيم إمام .

ولا نتصور – على الإطلاق – أن يعرف كل المسلمين علوم الإعلام والدعاية والإقناع ؛ كى يقوم كل منهم بهذه العملية المعقدة التى أصبح لها مهارات خاصة تدرس بكليات ومعاهد الإعلام وأقسام الصحافة ، والغريب أن يصدر هذا الكلام من أكاديميين يُدرسون الإعلام ، ونتخيل أنهم يعرفون الفارق بين التأهيل والتدريب الإعلامى للعمل فى إحدى وسائل الإعلام الجماهيرية كالصحافة والتليفزيون مثلا، والاتصال المواجهى المباشر الذى يمكن أن يحدث بين غير المؤهلين « إعلاميا » ويساهم فى نقل أمور الدين والدعوة ، وقد اختلف محمد سيد محمد مع المنظرّين السابقين فى تفسير الآية الكريمة « فلولا نفر من كل فرقة منكم طائفة يدعون إلى الخير

ويذكرون بآيات الله » ، وذهب إلى أن الإعلام فرض كفاية باعتباره مهنة ، بينما قرر الأخيران أنه تكليف وفريضة على كل مسلم لموافقتهما قول ابن كثير ، وتفسير الرازى الـــذى اعتبر (منكم) للتبيين وليست للتبعيض [١٤٤]، واعتقد أن اختلاف « فقهاء » الإعـــلام حـــول هذه النقطة لا يعتبر « رحمة » بحال ، بل إنه عائق آخر أمام وضع نظرية متكاملة للإعلام فى المجتمعات الإسلامية .

- **تحديد المفاهيم الإعلامية بتأويل النصوص الدينية :**

حيـــث يتم تعريف مفاهيم ، مثل : الحرية ، الرقابة ، الجمهور ، القائم بالاتصال اســـتنادا إلى الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة بشكل يصل أحيانا إلى حد الاعتساف من جهة ، ويخالف سبب نزول الآية من جهة أخرى .

ويســـمى فؤاد زكريا هذا النوع من المناهج (التفكير بالسلطة) ، ويقصد به ألا يواجـــه المرء المشكلات أو الظواهر المطلوب بحثها بصورة مباشرة ، وانما يستشهد بما قـــيل عـــنها فى كتـــب مقدسة أو على ألسنة الشخصيات المشهورة فى الماضى بشكل خاص ، وهو بذلك يسد الطريق أمام أية مناقشة منطقية أو علمية؛ ذ إن من يفكر بهذا الإسلوب لا يقدم أية براهين أو أدلة بل يضع جمهوره أمام «سلطة» النص الدينى[١٤٥]، فعـــلى ســـبيل المـــثال يـــرى منير حجاب أن « الجمهور المستقبل للرسالة الإعلامية الإســـلامية معـــروف مسبقا ومحدد سلفا بكل خصائصه النفسية ، وقد تعرضت أول ســـورة الـــبقرة إلى بيان أنواع الجمهور ، وقسمته لثلاثة أنواع : المؤمنين بالدعوة ، جمهور المنافقين ، وجمهور الكافرين بالدعوة »[١٤٦].

بهـــذه البساطة يتم تعريف مفهوم إعلامى مثل الجمهور ، أنفق منظرو الغرب عليه الوقت والجهد والمال كى تصدر عشرات الدراسات التى توضح الخصائص الديموغرافية والنفسية والاجتماعية .... إلخ ، للجمهور الذى تتوجه إليه وسائل الإعلام ، بوعى أن هـــذه الخصائص غير ثابتة تتغير دومًا بتغير الظروف الاقتصادية والسياسية والثقافية فى المجـــتمع الواحـــد ، فمـــا بالنا بمجتمعات شتى متباينة فى تركيباتها العرقية والطائفية ،

ومختلفة فى درجات نموها الاقتصادى والاجتماعى والسياسى ، تشترك فقط فى خاصية واحـــدة : أن غالبية سكانها يدينون بالإسلام ، والغريب أن المؤلف يناقض نفسه بعد كتابـــته للسطور السابقة بصفحات قليلة ، فيقول « إنه لا يتيسر لرجال الإعلام القيام بجهودهـــم ، إلا إذا كانوا على وعى كامل بجماهيرهم وحقيقة تكوينهم واحتياجاتهم الفعلية ومستوياتهم المختلفة »(١٤٧).

كمـــا أن اختلاف المنظرين فى تأويل نصوص القرآن الكريم إعلاميًّا ، فيما يتعلق بـــتحديد (الجمهـــور) دفع أستاذا آخر كى يقسم جمهور الرسالة الإعلامية الإسلامية تقســـيمًا مختلفًا : فيرى أن المسلمين ينقسمون إلى الملأ ، العامة ، المؤمنين ، المنافقين ، العصـــاة ، كما يمكن أن ينقسموا إلى مؤيدين، محايدين ، معارضين(١٤٨). وأتصور أن هـــذا المـــنهج التأويلى يمكن أن يترتب عليه نتائج خطيرة إذا تصدى لتحديد المفاهيم الإعلامية نفر أقل تسامحًا من السابقين وأكثر تشددًا ومغالاة فى تفسير الآيات الكريمة ، بحيـــث يغدو الاختلاف فى الرأى مع هذا النفر ، مسوغًا لتصنيف رهط من أبناء الامة فى زمرة المنافقين أو العصاة .

- **الإنشائية والعمومية : فى تحديد معنى المسئولية دون تحديد الواجبات والقيم التى يجب أن يلتزمها الإعلامى فى المجتمع الإسلامى .**

إذ يقرر مثلا محمد على العـــوينى « ان مسئولية الإعلام الإســـلامى السعى لتمتع الإنســـان بإدراك أسرار الحكمة الإلهية وإدراك أسرار الله الخالدة وسر الوجود ؛ حتى لا يقف الإعجاب الأعمى لما صنعه الإنسان أمام الغنى الروحى والنضج العقلى»(١٤٩).

- **المزايدة على النموذج الغربى :**

حيث يقرر أحد منظرى هذا التيار الخطابى أن فى ظل الإعلام الإسلامى لن يكون هـــناك فرض أو تدخل بأى شكل فى عمل القائمين بالاتصال ، سوى المسئولية الذاتية لهـــم أمـــام أنفسهم وأمام الله مباشرة »(١٥٠)، ولا يملك المرء إلا العجب، فالمجتمعات الإسلامية الحالية التى تحكمها نظم سياسية – فى الأغلب – سلطوية ، هل ستنتقل إلى

واحة الديمقراطية التي تتجاوز الغرب ، ولا تُنشئ حتى آليات للتنظيم الذاتي كمجالس الصحافة ؟ هكذا وفي قفزة واحدة !

القسم الثاني :

وهـــو يمـــثل الأقلية التي تتوافر في كتاباتها قدر كبير من الاتساق المنطقي ، ووعي بنظريات الإعلام الغربية وبالإسلام في الوقت ذاته ، وهي بذلك تمثل بداية على الطريق الصـــحيح لمحاولة استكشاف نظرية إسلامية للإعلام ، وأبرز ممثليها محمد سيد محمد ، الذي نلاحظ – في محاولته للتنظير في هذا المجال – الآتي :

● كـــان محمد سيد محمد متسقًا مع نفسه ، حين قال إنه لم يضع نظرية للإعلام الإسلامي ، ولكن فلسفة له « لأن فلسفة الإعلام أعم وأشمل من نظرياته ؛ لأن صياغة نظريات الإعلام هي قراءة في الفكر الاجتماعي والاقتصادي وتطوره التاريخي والثقافي من جانب ، ثم هو تقنين للتجارب والتطبيقات على عناصر النشاط الإعلامي (مرسل ومستقبل ... إلخ) ، أي تنظير الخبرة في الأنشطة الإعلامية ومحاولة تقييمها وصياغتها صياغة شاملة » [١٥١].

وقـــد حدد فلسفة الإعلام في الإسلام في نقاط : (انه إعلام عقائدي – حق لكل مسلم ومسلمة – فرض كفاية – إعلام عام علني – إعلام بلا إكراه)[١٥٢]، دون أن يدعـــي الإتـــيان بـــنظرية إسلامية ؛ لأنه يعلم من دراسته لنظم الإعلام في العالم ضرورة وضع دعامة قانونية وأخرى للملكية بجانب الدعامة الفلسفية التي نظّـــر لهـــا ، وهـــو لم يحدث ؛ لأن ذلك يقتضي خبرة تطبيقية لمبادئ الدعامة الفلســـفية عـــبر ممارسة طويلة يتم بعدها استخلاص المبادئ القانونية ، التي يتم إفـــرازها في شكل تشريعات عامة وصحفية وصيغ للملكية يتم التعارف عليها ، كما ان وضَع دعامتين واحدة قانونية وأخرى للملكية يلزمه جهود متضافرة من متخصصين في القانون ، والاقتصاد ، والإعلام ، والعلوم الدينية بما لا يقدر عليه فرد واحد .

● تأكيده على أن الإعلام فرض كفاية تقوم به جماعة خاصة فى المجتمع الإسلامى يعكس فهما أعمق لديه - مقارنة بمنظرى القسم الأول - لمفهوم الإعلام وطبيعة المهارات التى يجب ان يتمتع بها الإعلامى كى يقوم بوظائفه ، وعلى الرغم ماتقدم فقد تشابه الطرح النظرى للدكتور محمد سيد محمد مع مساهمات القسم الأول من منظرى الإعلام الإسلامى فى تحديد المفاهيم الإعلامية بتأويل النصوص الدينية .

وثمة ملاحظتان يمكن رصدهما بالنسبة لمنظرى القسمين الأول والثانى لأصحاب الرؤية الإسلامية فى الاتجاه الناقد للمسئولية الاجتماعية :

الأولى : تتعلق باستلهام هؤلاء المنظرين لعناصر النموذج النظرى الغربى فى شكل مفردات الرسالة ، المرسل ، المستقبل ، التأثير ... إلخ ، وافتقار نماذجهم إلى الجديد الذى يحاول - إن وجد - تغيير المسميات تلاعبًا بالألفاظ فقط ؛ بحيث لا يخفى على الباحث المدقق المقارن « أن الإسهامات الإعلامية الغربية لا تزال تمثل الأساس ، وأننا لا نزال حتى الآن أعجز من أن نخرج من أسرها »[١٥٣].

الثانية : تتمثل فى أن هؤلاء المنظرين للمسئولية الاجتماعية للصحافة من منظور إسلامى لم يطلعوا على الجهد العلمى النظرى والتطبيقى المبذول ، من قبل دارسى المسئولية الاجتماعية من المنظور النفسى الاجتماعى ، والذين يتبنون مدخلاً إسلاميًا أيضًا فى فهمه ، وفى مقدمتهم سيد عثمان بحيث يمكن صياغة مفهوم للمسئولية الاجتماعية للصحافة والإعلام متحرر ، أكثر من إسار مفاهيم المدرسة الغربية ، وتتكامل المدرستان الإعلامية ، والنفسية التربوية فى ذلك .

تعليق عام على رؤية المدرسة المصرية لمفهوم المسئولية الاجتماعية :

١ - لم تدرس أىّ من الاتجاهات الثلاثة السابقة المسئوليةالاجتماعية أو أحد مكوناتها (الوظائف - المعايير - القيم المهنية) أو أحد عناصر هذه المكونات بشكل إمبريقى يرصد كميًا أو كميًا وكيفيًا تجليات المسئولية أو مكوناتها لدى الصحفيين المصريين ، فيما عدا دراسة عزة عبد العزيز عبد اللاه عن « المسئولية الاجتماعية

للصـــحافة المصـــرية ، دراسة مقارنة لوظائف الصحافة القومية والحزبية فى الفترة من ١٩٧٨ - ١٩٨٧ »[١٥٤]، والتى يمكن اعتبارها أنها تبنت اتجاهًا ناقدًا فى بعض جوانب دراســتها مــن مــنظور إسلامى ، واحتذت اتجاهًا ناقلاً فى أجزاء أخرى من إطارها الــنظرى ، وهو الأمر الذى حاول أن يتلافاه المؤلف بدراسته للموضوعية كعنصر من عناصــر القــيم المهنية ، التى تشكل بدورها مكونًا من مكونات المسئولية الاجتماعية بشكل دلالى إمبريقى ، ذى مستويين كمى وكيفى .

٢ - لم تــربط المدرســة المصــرية بروافدها الثلاثة مفهوم المسئولية الاجتماعية للصــحافة بــالمفهوم المناظر فى علم النفس الاجتماعى ، وعلم النفس التربوى سواء احــتذى العــلمين الأخيريــن منحى إسلاميا أو غربيا فى معالجتهما لمفهوم المسئولية الاجتماعية بالمعنى النفسى ، وهو ماسيحاوله المؤلف فى مساهمته النظرية ، التى يربط بها المسئولية الاجتماعية للصحافة بالمسئولية الاجتماعية للجماعة المهنية للصحيفة .

٣ - يرى المؤلف أن تطورات الأوضاع الاقتصادية والسياسية محليا واقليميا ودوليا ســتقلل - إلى حد بعيد - من أهمية الاتجاه الناقد لنظرية المسئولية الاجتماعية ولآليات التنظــيم الذاتى للمهنة ، فإننى أذهب إلى أن المستقبل لنظريةالمسئولية الاجتماعية حيث تــتجه المجــتمعات فى أنحاء العالم الثالث ومن بينها مصر للاقتصاد الحر ، وهو الاتجاه الــذى ســيطال الإعلام طال الأمد أو قَصُر ، ويرتبط بذلك الإعلاء من شأن التنظيم الذاتــى للمهــنة ، ورفع وعى الجماهير تجاه ماتقدمه وسائل الإعلام بحيث يكون لها نشاط تقويمى لكل ما تقدم وسائل الإعلام ، ولن يتأتى ذلك إلا برفع المستوى التعليمى والــثقافى لــلجماهير ، الذى أتصور أنه لن يتحقق إلاّ فى ظل سياق سياسى مختلف ، يقــوم على اعتناق مبادئ جديدة وفك ارتباطاته القديمة ، وربما يكون التيار الإسلامى أبرز المرشحين للقيام بهذا الدور فى الدول العربية .

وســتقع كل ادعاءات السيطرة الحكومية على الإعلام باسم التنمية .. فقد أثبتت ممارســات الأنظمــة الحاكمة فى دول العالم الثالث ورغبتها فىالتحكم والسيطرة على الصــحافة تحت لافتة براقة ، تسمى (التنمية) ؛ تقييدًا لدور وسائل الإعلام فى خدمة

هــذه القضــية المهمة ، فلا يمكن أن تقوم تنمية حقيقية مع مصادرة حقوق الإنسان وإلغــاء المشــاركة السياسية ، ولا نبالغ إذا قلنا إن ممارسات هذه الأنظمة قد أعاقت البحث عن نظرية مستقلة لإعلام مسئول فى هذه الدول ، فالخلط والتلفيق لا يمكن أن يؤديــا إلى وجــود نظرية مستقلة، بل إن هذه النظرية لا يمكن أن تأتى إلا من خلال بحــوث جــادة وحــوار ديمقراطى ومناقشة حرة ، تستهدف تشخيص المشاكل التى تواجههــا هــذه البلدان ، ثم طرح الحلول لها(١٥٥)، ولا يغرب عن الفكر السليم أن الحوار الديمقراطى الذى يسمح بالرأى والرأى الآخر أساسه موضوعية وتوازن التناول بعد توفير حرية الوصول للمعلومات .

٤ - معظم المنظرين السابقين لمفهوم المسئولية الاجتماعية للصحافة فى مصر نظروا للصــحفيين المصريين على أنهم يجب أن يلتزموا بعدة واجبات تجاه جمهورهم ، وهى نظــرة - فى تصورى - ليست صائبة فى كل الأحوال ، فمسئولية الصحافة بعد قانون تنظــيم الصحافة لعام ١٩٦٠ هى مسئولية « وجوبية سلطوية » - إذا شئت استعارة تعــبير دينى إليوت - كانت مسئولية نظام سياسى فى إدارة أداته الإعلامية فالمسئولية صنو الحرية ، والصحفى المكبل لا نستطيع أن نلزمه بشئ .

ولا يفهــم ذلــك على أنه دفاع عن الصحفيين المصريين وإخلاء لمسئوليتهم عما حــدث لصحافتهم، فهم مسئولون بلا شك ، ولكن كل بحسب موقعه وقدرته على الــتأثير وتفضــيل القــيادات مغــنم الارتباط بالسلطة عن مغرم الدفاع عن المهنة ، والاســتقلالية الــتحريرية ، والمشهد الصحفى منذ قانون سلطة الصحافة لعام ١٩٨٠ ينقسم قسمين : مسئولية النظام الحاكم فى إدارته لأداته الإعلامية (الصحف القومية) ، ومسئولية الحزب فى إدارة أداته الإعلامية أيضا (الصحف الحزبية) .

ولا ينفى ذلك وجود طيف واسع من القيم المهنية كالدقة والموضوعية والشمول ، يُســأل الصحفيون بشكل مباشر عن إهدارها ، ولكن مع ذلك يبقى للنظام الحاكم / الحزب الدور الأكبر فى ضياعها .

●●●

ثانيا : المسئولية الاجتماعية للصحافة : نظرة نفسية اجتماعية

يرى المؤلف أن المسئولية الاجتماعية للصحافة كما تم التنظير لها فى الغرب ونقلت عنها بعض الكتابات المصرية ركزت على جانب واحد فقط ، وهو مسئولية الصحفى تجاه مجتمعه الذى يتوجه إليها برسائله الإعلامية ، ولكنى أعتقد أن المسئولية الاجتماعية للصحافة بمفهومها النفسى الاجتماعى تشمل أيضا مسئولية الصحفى تجاه جماعته المهنية (الرؤساء والزملاء) ، وأتصور أن الأخيرة على جانب كبير من الأهمية باعتبار أن المنتج النهائى (الصحيفة التى يقرأها الجمهور) ليست إلا مخرجًا Output يعكس شتى الآليات ، التى تحكم بنية وتفاعل عناصر النظام الصحفى كمنظومة متكاملة والتى تشمل (نمط السيطرة والتمويل ، طبيعة جهاز التحرير تأهيلا وتدريبا - الوضع الاقتصادى للصحفيين ...إلخ)، والذى يمثل المدخل Input فى النظام الصحفى ، بحيث لا يمكن تصور منتج صحفى مسئول اجتماعيا ، من حيث : أداء الوظائف والالتزام بالقيم المهنية تنتجه جماعة مهنية لا تسودها عناصر المسئولية الاجتماعية بالمعنى النفسى الاجتماعى .

وعلى ذلك .. يمكن تحديد المسئولية الاجتماعية للصحافة بتعريف المسئولية الاجتماعية للصحافة تجاه المجتمع ، والمسئولية الاجتماعية للصحفيين تجاه جماعاتهم المهنية .

ونستطيع أن نعرف المسئولية الاجتماعية للصحافة تجاه المجتمع بأنها :

« مجموع الوظائف التى يجب أن تلتزم الصحافة بتأديتها أمام المجتمع فى مختلف مجالاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، يتوافر فى معالجتها لموادها قيم مهنية كالدقة والموضوعية والتوازن والشمول ؛ شريطة أن تتوافر للصحافة حرية حقيقية تجعلها مسئولة أمام القانون والرأى العام » .

ونعرف مسئولية الصحفى تجاه جماعته المهنية بأنها :

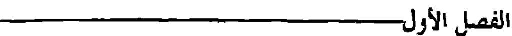
« محصلة استجابة الصحفى نحو فهم ومشاركة جماعته المهنية فى أداء مهامها ، وحرصه على تماسك واستمرار وسمعة جماعته الصحفية ، وتحقيق أهدافها وتدعيم تقدمها فى شتى المجالات وتفهمه لمشكلاتها ، وهى استجابة نابعة من ذاته غير مجبر عليها » . ولها ثلاثة عناصر :

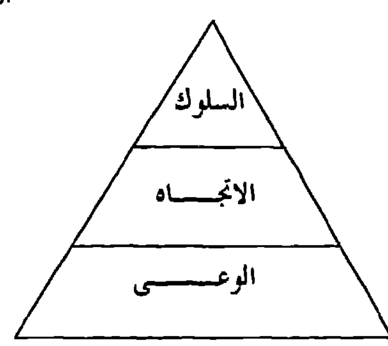
الفهم : الوعى بالحالة الراهنة للصحافة من حيث مؤسساتها ونظمها والمعوقات التى تحد قيامها بعملها ، والقوى التى تؤثر فى حاضر جماعة الصحفيين وكذلك فهم تاريخها الذى دونه لا يتسنى فهم حاضرها ولا تصور مستقبلها .

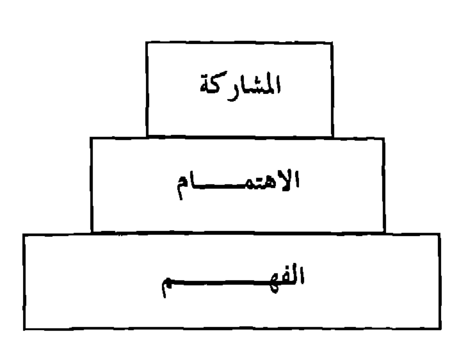
الاهتمام : الرابطة بين الصحفى وجريدته الذى يخالطه الحرص على سلامة وتماسك وسمعة جماعتها المهنية ، بأداء الوظائف التى ينبغى القيام بها فى حدود سلطته ، والصلاحيات الموكولة إليه .

المشاركة : تقبل الصحفى للدور الذى يقوم به فى جريدته غير مجبر عليه ، وما يرتبط بالدور من سلوك وتبعات ، يشارك فى الجماعة واحدا وليس منقسما غارقا فى صراع أو تعارض تداخلى ، وهى مشاركة مقومة وناقدة .

ويتدرج مفهوم الجماعة المهنية ودوائر اتساعه : من الجماعة المهنية للقسم إلى الجماعة المهنية للصحيفة إلى الجماعة الصحفية عمومًا ، وتختلف درجات المسئولية الاجتماعية تجاهها تبعًا لمدى فهم واهتمام ومشاركة الصحفى داخلها ، وأحسب أن هناك تدرجًا هرميًّا للمسئولية داخل الجماعة المهنية للصحيفة ، يبدأ من المحرر فرئيس القسم فمدير التحرير فرئيس التحرير ، تتناسب فيه مجموع المسئوليات ، حسب موقع الصحفى وصلاحيات هذا الموقع ، والتى تضم علاقة الصحفى بزميله ورئيسه ومصدر اخباره كما يبين ذلك شكل (٣) ، كما تتدرج عناصر المسئولية الاجتماعية (الفهم - الاهتمام - المشاركة) داخل كل صحفى منتمٍ لجماعة مهنية حسب درجة وعيه ، وشدة اتجاهه ، ونوع سلوكه إزاء تلك الجماعة .







وتعمل بنية منظومة العلاقات داخل الصحيفة ، والتى تؤثر فيهاعوامل تتعلق بحرية الصحافة (تشريعات – ممارسات للسلطة) ، والصيغة الصحفية (محافظة – شعبية) ، وطبيعة العمل الصحفى (ضغوط غرفة الأخبار – السبق – المنافسة – حراسة البوابة) ، أوضـــاع الجهـــاز التحريرى (اقتصاديًا – تأهيلاً) على تحديد مسئولية الصحفى تجاه جماعته المهنية بدوائرها المتداخلة ، وعلى تحديد مسئولية الصحيفة ككل تجاه المجتمع ، ويوضح شكل (٤) طبيعة تأثير هذه العوامل على المسئولية الاجتماعية للجماعة المهنية، التى تشكل العلاقات المهنية ، والتى تؤثر بدورها على مسئولية الصحيفة تجاه المجتمع .

والافتراض الأساسى Basic Assumption لهذا التصور النظرى يرتكز على تناسب المســئولية الاجتماعية للمعالجة الصحفية (وظائف – قيم مهنية) طرديا مع المسئولية الاجتماعية داخل الجماعة المهنية الصحفية (فهم – اهتمام – مشاركة) ، ويحتاج هذا الفرض الأساسى لمجموعة من البحوث الأمبريقية لاختباره إما بشكل كلى Macro أى دراســة أبعاد المسئولية الاجتماعية داخل الجماعة المهنية لصحيفة أو مؤسسة صحفية مــا ، ثم دراســة أبعاد المسئولية الاجتماعية للمعالجة فى صورة جميع الوظائف والقيم المهنــية وهو مايحتاج إلى فريق بحثى ضخم يتعدى قدرات باحث فرد ، أو يتم اختباره بشكل جزئى Micro فيدرس بعدًا واحدًا من أبعاد المسئولية الاجتماعية داخل الجماعة المهنــية كــالفهم مــثلا ، ويدرس بُعدًا واحدًا من أبعاد وظائف الصحافة كالوظيفة السياسية ، أو قيمة واحدة من القيم المهنية كالموضوعية .

●●●

رئيس التحرير

- جميع ماسبق من واجبات
- الحرص على إعطاء قدوة أخلاقية للعاملين معه
- تحسين الأوضاع المهنية والاقتصادية للمحررين
- المطالبة بإلغاء قيود العمل التشريعية والإدارية
- عدم استغلال الصلاحيات المختلفة للمنفعة الشخصية

مدير التحرير

- جميع ماسبق من واجبات
- الاختيار الموضوعي للمحررين الجدد
- توفير دورات تدريبية للمحررين
- توفير احتياجات المكتبة والأرشيف

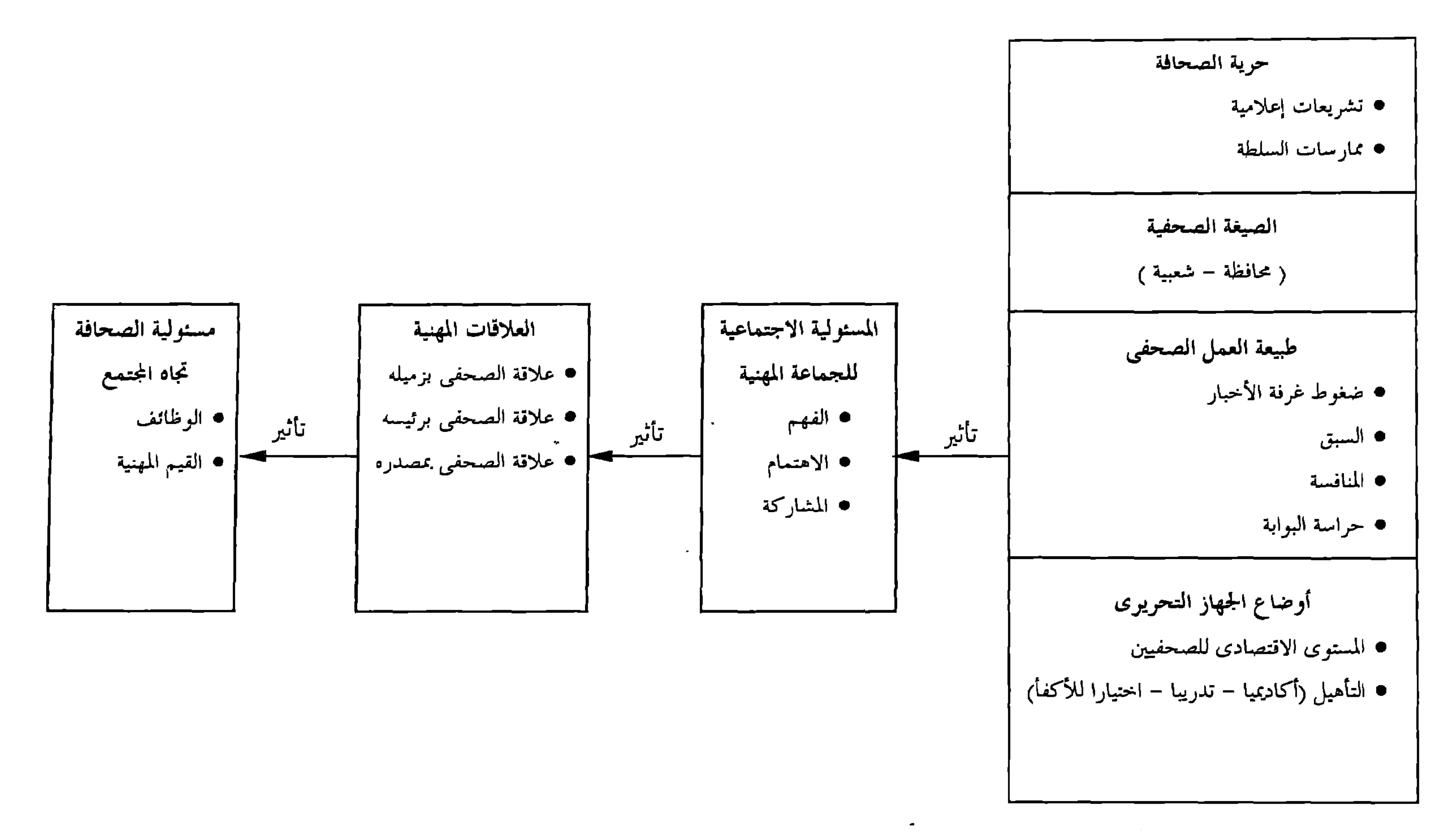
رئيس القسم

- جميع ماسبق من واجبات
- التقييم الموضوعي للصحفيين (حجم ونوعية الموضوعات)
- الاجتماع بالمحررين ونقاش تقييم العدد السابق وعرض الجديد
- نقل قيود العمل الإدارى والصحفى للقيادات الأعلى
- محاسبة المخطئ من المحررين .
- الحرص على عدم استغلال المحررين فى منافع شخصية ، والتفرقة بينهم تبعًا لذلك.

المحرر

- مساعدة الصحفى المبتدئ (طرق الكتابة – الوصول للمعلومات والمصادر).
- بيان حقوق وواجبات الصحفى داخل الجريدة .
- المشاركة فى الدورات التدريبية .
- المشاركة فى العمل النقابى .
- إعطاء قدوة مهنية للصحفى المبتدئ فى علاقته بالمصادر .
- الولاء للجريدة دون جهات عمل أخرى أو جماعات مصالح .
- الحرص على اجتماعات القسم والعمل التقييمى .
- الامتناع عن تشويه الزملاء أمام قياداته .
- التواصل الاجتماعى فى المناسبات المختلفة .
- إعطاء قدوة مهنية وأخلاقية فى جمع المادة والكتابة .

شكل (٣) : بناء المسئولية داخل الصحيفة .



شكل (٤) : العوامل المؤثرة على المسئولية الاجتماعية للجماعة المهنية ، وللمجتمع .

هوامش الفصل الأول

(١) محمد أبو بكر الرازى : **مختار الصحاح** ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦) ص ٢٨١.

(٢) المعجم الوسيط : مجمع اللغة العربية (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٨) ص ٤١١ .

(٣) سحبان خليفة : المسئولية وفكرة النسق ، مجلة الباحث ، بيروت ، العدد (٤) ، مارس١٩٨١، ص ص٥٣- ٦١.

(٤) محمد إبراهيم الشافعى : المسئولية والجزاء فى القرآن الكريم (القاهرة : مطبعة السنة المحمدية ، ١٩٨٢) ص٣٣ .

(٥) حسن صالح العنانى : التنمية الذاتية والمسئولية فى الاسلام (القاهرة : مطابع الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية ، ١٩٨٠) ص ٣٢ .

(6) Webster's Encylopedic Unabridged Dictionary of the English Language, Responsibility, (New York: Rotland House, 1984) p. 1222.

(7) Collins English Dictionary, Responsibility, 3rd ed. (New York: Harper Collins Publishers, 1994) p. 1349.

(٨) جميل صليبا: المعجم الفلسفى جـ٢ (بيروت : دار الكتاب اللبنانى، ١٩٧٣) ص ص ٣٦٩ ، ٣٧٠.

(٩) المرجع السابق ، ص ٣٧٠ .

(١٠) على عبدالواحد وافى : المسئولية فى الإسلام (الرياض: دار السعودية للنشر والتوزيع ، ١٩٨٣) ص ١٤.

(١١) نصار عبد الله: « القانون الوضعى والقانون الأخلاقى » ، مجلة كلية الآداب ، جامعة أسيوط ، العدد(٩) ، مجلد (٢) ، ص ص ٦٣٨ - ٦٤٨ .

(١٢) زكريا إبراهيم : **المشكلة الخلقية** (القاهرة : مكتبة مصر ، ١٩٦٩) ص ٨١ .

(١٣) فيصل بدير عون وسعد عبدالعزيز حباتر : **دراسات فى الفلسفة الخلقية** (القاهرة : مكتبة سعيد رأفت ، ١٩٨٣). ص ١٨٧ .

(١٤) المرجع السابق ، ص ص ٢٩٦ ، ٢٩٧ .

(١٥) زكريا إبراهيم : **دراسات فى الفلسفة المعاصرة** (القاهرة : مكتبة مصر ، ١٩٦٨) ص ٣٣ .

(١٦) عبدالحليم محمود : **الفقه الإسلامى الميسر** (القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٨٥) ص ٢٤ .

(١٧) زكريا إبراهيم : **دراسات فى الفلسفة المعاصرة** ، مرجع سابق ، ص ٣٧ .

(١٨) محمد الغزالى : **نظرات فى القرآن** (القاهرة : دار الكتب الحديثة ، ١٩٦٣) ص ٧٦ .

(١٩) زكريا إبراهيم : **دراسات فى الفلسفة المعاصرة** ، مرجع سابق ، ص ص ٧٤ - ٧٦ .

(٢٠) فؤاد زكريا : **آفاق الفلسفة** (القاهرة : مكتبة مصر ، ١٩٨٥) ، ص ٥٤ .

(٢١) حسين حسن طاحون : " تنمية المسئولية الاجتماعية : دراسة تجريبية " ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٠ ، ص ص ١٤ ، ١٥ .

(٢٢) سيد عثمان: المسئولية الاجتماعية والشخصية المسلمة (القاهرة: الأنجلو المصرية، ١٩٨٦) ص٢٦.

(٢٣) محمد عبد الله دراز : دستور الأخلاق فى القرآن : دراسة مقارنة للأخلاق النظرية فى القرآن ط ٣ (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٠) ص ٣٥ .

(٢٤) محمد إبراهيم الشافعي : مرجع سابق ، ص ٤٧ .

(25) Howard. C. Warren, Dictionary of Psychology (Massachusetts: Haughton Mifflin Company, 1934) p. 232.

(26) James. M. Baldwin, Dictionary of Philosophy and Phsylology (New York: The MacMillian Company, 1986) p. 469 .

(٢٧) محمد إبراهيم الشافعي : مرجع سابق ، ص ص ٤٠ - ٤٢ .

(٢٨) المرجع السابق ، ص ٤٤ .

(٢٩) حسين حسن طاحون : مرجع سابق ، ص ١٦ .

(30) Louis. W. Hodges, "Difining Press Responsibility: A Functional Approach", in Deni Elliot (ed.), Responsible Journalism (Beverly Hills, California: Sage Publication,, 1986) pp. 13 - 32 .

(31) Ibid, pp. 13 - 32 .

(٣٢) حمدى حياالله : الأخلاق ومعيارها (القاهرة : مطبعة الجبلاوى ، ١٩٧٧) ص ١٢ .

(٣٣) عبد الرحمن بدوى : الأخلاق النظرية (الكويت : دار سالم للطباعة ، ١٩٧٥) ص ١٢ .

(٣٤) عبد العزيز عزت : فى الاجتماع الأخلاقى (القاهرة : على نفقة المؤلف ، ١٩٥٩) ص ١٦ .

(٣٥) سيد عثمان : علم النفس الاجتماعى التربوى جـ ١ التطبيع الاجتماعى (القاهرة : الأنجلو المصرية ، ١٩٧٥) ص ١٧ .

(٣٦) سيد عثمان : المسئولية الاجتماعية . دراسة نفسية اجتماعية (القاهرة مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٣) ص ص ١٥ ، ١٦ .

(٣٧) سيد عثمان : المسئولية الإجتماعية والشخصية المسلمة : مرجع سابق ، ص ص ٥٣ ، ٥٤ .

(38) Hanno Hardt, Critical Communication Studies: Communication History and theory in America (New York; Routledge, Inc., 1992) p. 91 .

(٣٩) حسين حسن طاحون : مرجع سابق ، ص ٢٢ .

(٤٠) كريمان محمد فريد صادق : مرجع سابق ، ص ص ١٠٩ - ١٢٠ .

(٤١) فاروق أبو زيد : مدخل إلى علم الصحافة (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٦) ص ١٠١ .

(٤٢) سليمان صالح : مقدمة فى علم الصحافة (القاهرة : على نفقة المؤلف، ١٩٩٤)ص ص ٢٣، ٢٤ .

(٤٣) محمد سيد محمد : الإعلام والتنمية ط٤ (القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٨٨) ص ١٧٨ .

(٤٤) جون ميرل وراى لوينشتاين : **الإعلام وسيلة ورسالة** ، تعريب : ساعد خضر العرابى (الرياض : دار المريخ للنشر ، ١٩٨٩) ص ص ٢٢١ - ٢٢٢ .

(٤٥) وليام . ل . ريفرز : **وسائل الإعلام والمجتمع الحديث** ، ترجمة إبراهيم إمام (القاهرة : دار المعرفة، ١٩٧٥) ص ١١٥ .

(٤٦) وليام . ل . ريفرز : مرجع سابق ، ص ١١٠ .

(47) William Rivers & Wilbur Schramm, Responsbility in Mass Communication (New York: Harper and Row Publication, 1969) p. 47 .

(٤٨) يمنى طريف الخولى : **مشكلة العلوم الإنسانية : تقنينها وإمكانية حلها** (القاهرة : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٩٠) ص ٣٨ .

(49) Theodore Peterson, " Social Responsibility Theory and Practice," In Gerald Gross (ed.) The Responsibilities of the Press (New York: Fleet Publication, Inc., 1966) pp. 33 - 52 .

(50) William Rivers & Wilbur Schramm., Responsibility in Mass Communication, op. cit., p. 96 .

(51) Fred Siebert, Theodore Peterson & Wilbur Schramm, Four Theories of the Press (Urbana: University of Illinois Press, 1956) p. 78 .

(٥٢) سليمان صالح : **مقدمة فى علم الصحافة** ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

(53) Rubin Bernard., Questioning Media Ethics (New York: Preeger Publication Inc., 1978) p.21 .

(٥٤) جيهان رشتى : « **الإعلام وقضايا المجتمع** » ، . مذكرات مقررة على طلبة الفرقة الرابعة ، قسم الإذاعة ، كلية الإعلام ، عام دراسى ١٩٩٠ / ١٩٩١ ، ص ٥ .

(٥٥) جون . ر . بيتنر : **الاتصال الجماهيرى : مدخل** ، ترجمة : عمر الخطيب (بيروت : المؤسسة العربية للنشر والتوزيع ١٩٨٧) ص ٤٥٠ .

(56) Frederick Whitney, Mass Media and Mass Communication in Society (Iowa: Brown Company 1975) p. 105 .

(٥٧) جيهان رشتى : مرجع سابق ، ص ٩ .

(58) Theodore Peterson, "Social Responsibility: Theory and Practice" . op. cit., pp. 33 - 52 .

(٥٩) إبراهيم عبده : **الصحافة فى الولايات المتحدة .. نشأتها وتطورها** (القاهرة : دار سجل العرب ، ١٩٦٢) ص ١١٧ .

(60) W. G. Boveé, op. cit, pp 251 - 259 .

(٦١) وليام . ل . ريفرز : مرجع سابق ، ص ١١٣ .

(٦٢) المرجع السابق ، ص ١١٤ .

(63) William Rivers & Wilbur Schramm, Responsibility in Mass Communication, op. cit., p.96.

(٦٤) جيهان رشتي : مرجع سابق ، ص ٤ .

(65) Fred Sicbert *et al.*, op. cit., p. 79 .

(٦٦) جيهان رشتي : مرجع سابق ، ص ٦ .

(٦٧) سليمان صالح : " مفهوم حرية الصحافة ، دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية والمملكة المتحدة من ١٩٤٥ – ١٩٨٥ " ، رسالة دكتوراه ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٢٥١ .

(68) Robert Lichter, The Media Elite and American Values (New York : M. D. center Inc., 1982) p. 21 .

(69) A Free and Responsible Press: Report of the Commission on Freedom of the Press, in Gerald Gross (ed.), op. cit., pp. 17 -32 .

(70) Ibid, pp. 17 - 32 .

ولمزيد من التفاصيل ، انظر جيهان رشتي : مرجع سابق ، ص ص ٥ – ٢١ .

(71) Dennis McQuail, Mass Communication Theory (London: Sage publication, 19 72) pp. 116 - 117 .

(72) Montgomery Curtis, "Responsibility For Raising Standards" In: Gerald Gross (ed.), op. cit, pp. 190-210 .

(73) Ray Robert, "The Responsibility of Newspapers" in Gerald Gross (ed.), op. cit., pp. 232- 251 .

(74) Deni Elliot (ed.), op. cit., p. 5

(75) Louis Hodges, op. cit., pp. 13 - 32 .

(76) Ibid, pp. 13 - 32 .

(77) John Merrill, "Three Theories of Press Responsibility and The Advantages of plurastic Individualism" in Deni Elliot (ed.), op. cit., pp. 47 - 60 .

(78) Ibid , pp. 47 - 60 .

(79) Deni Elliot (ed.), op. cit., pp. 33 - 44 .

(80) Louis Hodges, op. cit., pp. 13 - 32

(81) Donald Fergusen, Journalism Today (Illinois : National Textbook Company, 1986) pp 19 - 20 .

(82) Andrew Belsey & Ruth Chadwick, Ethical Issues in Journalism and The Media (London : Routledge, Inc ., 1992) p. 4 .

(83) Warren Agee, Philip Ault & Edwen Emery, Introduction to Mass Communication (New York: Harper and Row Publishers, 1985) pp. 462 - 464 .

(84) Andrew Belsey *et al,* op. cit., p . x .

(85) Clifford Christians et al, Media Ethics, 2nd ed. (New York: Longman, Inc., 1987) p. 31.

(٨٦) انظر فى ذلك مختار التهامى : **الصحافة والسلام العالمى** ط ٢ (القاهرة : دار المعارف ١٩٦٨) .

(٨٧) جون ميرل ورالى لوينشتاين : مرجع سابق ، ص ٢٠٩ .

(88) Theodore Peterson "The Social Responsibility Theory of the Press" In: Alan Casty (ed.), Mass Media and Mass Men. (New York: Rinehart and Winston, Inc., 1968) pp. 172 - 187.

(89) Fred Fedler, An Introduction to the Mass Media (Atlanta: Harcourt Brace Jovanovich , Inc., 1978) p 42 .

(90) Ibid , p . 99 .

(91) John Merrill, The Press and Social Responsibility (Columbia: Missouri Freedom of In Formation center publication, 1965) p. 2.

(92) William Rivers & Wilbur Schramm, op. cit ., p . 51 .

(93) Everette Dennis & John Merrill, Basic Issues in Mass Communication (New York: Macmillian publishing Company, 1984) p . 11 .

(94) Ulla Galm, "The Role of Journalists in Industrialized Countries" in Proce edings of the Fourteenth International Colloquium of the Friedrich Naumann Foundation, Tunis, 20th - 22nd September, 1984) pp. 128 - 439 .

(95) Montgomry Curtis, op. cit ., pp. 190 - 210 .

(96) Robert Schumubl (ed.), The Responsibilities of Journalism (Notredam, Indiana: University of Notredam Press, 1989) .

(97) Claude - Jean Berterand, " Media Ethics in Prespective", in Ray Hiebert *et. al.*, Impact of Mass Media : Current Issues (New York : Longman, Inc., 1988) pp. 66-72 .

(98) Warren Agee *et al,* op . cit ., pp . 472 - 480 .

(٩٩) محمود علم الدين : **مصداقية الاتصال** (القاهرة : دار الوزان للطباعة والنشر ، ١٩٨٩) ص ٢١ .

(100) Andrew Belsey (ed.), op. cit., p .1 .

(١٠١) سليمان صالح : **مفهوم حرية الصحافة** ، مرجع سابق ، ص ص ٢٤٣ - ٢٤٦ .

(102) Andrew Belsey (ed.), op. cit ., p . b .

(١٠٣) سليمان صالح : « **الإعلام الدولى وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات** » ، مجلة الدراسات الإعلامية ، عدد رقم (٦٧) أبريل - يونية ١٩٩٢ ، ص ص .

(104) The Economist, vol 330 (January 29, 1994) pp. 61 - 62 .

(105) Everette Dennis & John Merrill , op. cit., p . 65 .

(106) Robert Schmubl (ed.), op. cit., p. b .

(107) Warren Agee, *et al,* op . cit., p . 491 .

(108) Everette Dennis & John Merrill, op. cit., p. 162 .

(١٠٩) سليمان صالح : **مفهوم حرية الصحافة** : مرجع سابق ص ص ١٨٧ - ٢١٥ .

(110) Michael Emery *et al,* Readings in Mass Communication (Iowa: Brower Company,1974) p.51.

(111) Ibid, pp . 74 - 76 .

(112) David Broder, Behind the Front page (New York: Simon and Schuster, Inc. 1987) p. 340.

(113) Claude - Jean Bertrand, op. cit., pp . 66 - 72 .

(114) Ibid, pp . 66 - 72 .

(١١٥) سعيد محمد السيد : « **التشابه الإخبارى وأثره فى بناء الإجماع الاجتماعى** » ، الدراسات الإعلامية ، عدد (٥٢) ، يوليو - سبتمبر ١٩٨٨ ، ص ص ٩ - ٢١ .

(١١٦) المرجع السابق ، ص ص ٩ - ٢١ .

(117) Dennis Ippolito *et al.,* public opinion and Responsible Democracy (New Jersy : prentice - Hall , Inc., 1976) .

(118) Edward Lambeth (ed.) Committed Journalism, An Ethic For the Proffession (Bloomington: Indiana University Press, 1986) p . 24 .

(١١٩) مصطفى سويف : « **كيف تتكون المدرسة العلمية** » الهلال ، عدد نوفمبر ١٩٩٠ ص ص ٢٢ - ٢٩ .

(١٢٠) عبد اللطيف حمزة : **الإعلام له تاريخه ومذاهبه** (القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٦٥) ص ١٤٢ .

(١٢١) المرجع السابق ، ص ١٤٥ .

(١٢٢) المرجع نفسه ، ص ١٤٠ .

(١٢٣) محمد سيد محمد: الإعلام والتنمية ، مرجع سابق ، ص ١٨٠ .

(١٢٤) انظر فى ذلك دراسات ليلى عبدالمجيد : **حرية الصحافة فى مصر بين التشريع والتطبيق ١٩٥٢ – ١٩٧٤** (القاهرة : العربى للنشر والتوزيع ، ١٩٨٣) ، سليمان صالح : **مفهوم حرية الصحافة** ، مرجع سابق .

(١٢٥) جابر عصفور : **محنة التنوير** (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣) ، ص ص ٥٠ ، ٥١ .

(١٢٦) المرجع السابق ص ٥٩ .

(١٢٧) محمد على العويني : **الإعلام الخليجى** (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨٤) ص ٣٤٤ .

(١٢٨) فاروق أبو زيد : **النظم الصحفية فى الوطن العربى** (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٦) ، ص ص ٩ ، ١٠

(١٢٩) انظر بالتفصيل جيهان رشتى : **الإعلام وقضايا المجتمع** ، مرجع سابق ، ص ص ٥ – ٩٨ .

(١٣٠) سامى عزيز : **الصحافة مسئولية وسلطة** (القاهرة : دار التعاون للطبع والنشر ، ١٩٨٠) .

(١٣١) فاروق أبو زيد : **انهيار النظام الإعلامى الدولى** (القاهرة : مطابع أخبار اليوم ، ١٩٩١) ص ١٥٥ .

(١٣٢) المرجع السابق ، ص ص ٢١٥ – ٢١٦ .

(١٣٣) مختار التهامى : **الإعلام والتحول الاشتراكى** (القاهرة : دار المعارب ، ١٩٦٦) ص (ك) .

(١٣٤) مختار التهامى : **الصحافة والسلام العالمى** ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥١ – ٢٩٥ .

(١٣٥) عواطف عبد الرحمن : **قضايا التبعية الإعلامية والثقافية فى العالم الثالث ط٢** (القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٨٧) ص ١٣٧ .

(١٣٦) المرجع السابق ، ص ص ١٣٩ – ١٥٥ .

(١٣٧) انظر ليلى عبدالمجيد : **تطور الصحافة المصرية من ١٩٥٢–١٩٨١** (القاهرة : العربى للنشر والتوزيع ، د.ت).

(١٣٨) سليمان صالح : **مفهوم حرية الصحافة** ، مرجع سابق ، ص ص ٦٦٣ – ٦٨٠ .

(١٣٩) محمد سيد محمد : **المسئولية الإعلامية فى الإسلام** (القاهرة : مكتبة الخانجى، ١٩٨٣) ص ١٧.

(١٤٠) محيى الدين عبدالحليم: **الإعلام الإسلامى وتطبيقاته العملية** (القاهرة : مكتبة الخانجى ، ١٩٨٤) ص ٥.

(١٤١) فؤاد زكريا : **الصحوة الإسلامية فى ميزان العقل ط٢** (القاهرة : دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٨٩) ص ١٢٨ .

(١٤٢) المرجع السابق ، ص ١٢٨ .

(١٤٣) حماد إبراهيم : « **قضايا الماضى و تحديات الحاضر** » الدراسات الإعلامية ، عدد ٦٣ ، أبريل – يونيو ١٩٩١، ص ص ١٠٤ – ١٢٣ .

(١٤٤) محمد سيد محمد : **المسئولية الإعلامية فى الإسلام** ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥٩ – ٢٦١ .

(١٤٥) فؤاد زكريا : **الصحوة الإسلامية فى ميزان العقل** ، مرجع سابق ، ص ٦٩ .

(١٤٦) محمـــد منير حجاب : **مبادئ الإعلام الإسلامي** (الإسكندرية : المطبعة العصـــرية ، ١٩٨٢) ص ١٥.

(١٤٧) المرجع السابق ، ص ٢٢ .

(١٤٨) محمـــد على العويني : **الإعلام الإسلامي الدولي بين النظرية والتطبيق** (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٧) ص ص ٢٣١ - ١٣٩ .

(١٤٩) المرجع السابق ، ص ٢٤٧ .

(١٥٠) محمد منير حجاب : مرجع سابق ، ص ٧٩ .

(١٥١) محمد سيد محمد : مرجع سابق ، ص ٢٣٦ .

(١٥٢) المرجع السابق ، ص ص ٢٥٧ - ٢٦٤ .

(١٥٣) حماد ابراهيم : " **المكتبة الإعلامية** " مرجع سابق ، ص ص ١٤١ - ١٤٦ .

(١٥٤) عزة عبد العزيز عبد اللاه : مرجع سابق .

(١٥٥) سليمان صالح : **مفهوم حرية الصحافة** ، مرجع سابق ، ص ١٢ .

●●●

الفصل الثانى

موضوعية التغطية الخبرية

القيم المهنية للتغطية الخبرية

فى هذا الجزء من الفصل يوضح المؤلف مفهوم القيم فى إطار علم الاجتماع ، وعلم النفس وصولا لتحديد معنى القيم المهنية بشقيها الاجتماعى والنفسى ، ثم يستعرض القيم المهنية لجمع المادة الخبرية وكتابتها .

● ● ●

أولاً : مفهوم القيم المهنية

يعد مفهوم القيمة من المفاهيم التى اهتم بها كثير من الباحثين فى مجالات مختلفة كالفلسفة ، والتربية ، والاقتصاد ، وعلم الاجتماع ، وعلم النفس . وقد يترتب على ذلك نوع من الخلط والغموض فى استخدام المفهوم من تخصص لآخر ، فلا يوجد تعريف واحد لمفهوم القيم ، يعترف به جميع المشتغلين فى مجال علم النفس الاجتماعى كموضوع يقع فى دائرة اهتمامه ، وقد تعرض المؤلف لعلاقة القيم بالفلسفة الدينية والوضعية عند معالجته لعلاقة المسئولية بالأخلاق فى الفصل الأول ، وسيحاول هنا توضيح مفهوم القيم فى إطار علم الاجتماع وعلم النفس ؛ وصولا لتحديد معنى القيم المهنية .

ففى إطار علم الاجتماع : يرى علماء الاجتماع أن عملية التقييم تقوم على أساس مقياس ومضاهاة فى ضوء مصالح الشخص من جانب ، وفى ضوء ما يتيحه له المجتمع من وسائل وإمكانات لتحقيق هذه المصالح من جانب آخر ؛ ففى القيم عملية انتقاء مشروط بالظروف المجتمعية المتاحة ، فالقيم كما يعرفها عديد من علماء

الاجتماع « مستوى أو معيار ؛ للانتقاء من بين بدائل أو ممكنات اجتماعية متاحة أمام الشخص الاجتماعى فى الموقف الاجتماعى »[1].

فالمستوى أو المعيار Standard or Norm يَعنى وجود مقياس يقيس به الشخص ، ويضاهى من خلاله بين الأشياء من حيث فاعليتها ودورها فى تحقيق مصالحه ، وهذا المقياس الذى يقيمه الشخص يرتبط بوعيه الاجتماعى وإدراكه للأمور ، وما تؤثر فيه من مؤثرات اجتماعية اقتصادية تحيط به أو بالطبقة الاجتماعية التى ينتمى إليها ، وبالمجتمع وما يعايشه من ظروف تاريخية واقتصادية واجتماعية ، أما الانتقاء Selection فهو عملية عقلية معرفية ، يقوم فيها الشخص بمضاهاة الأشياء وموازنتها فى ضوء المقياس الذى وضعه لنفسه ، والذى يتحدد بظروفه الاجتماعية والاقتصادية وعملية الانتقاء هذه ليست مطلقة ، وإنما هى مشروطة بوضع الشخص وفرصه فكلما ارتقى الشخص فى السلم الاجتماعى ، تعددت وتنوعت فرص انتقائه ، وأما البدائل Options فهى مجموعة الوسائل والأهداف التى تتجه نحو مصالح الإنسان المتعددة والمتنوعة[2].

ومن ناحية علماء النفس الاجتماعى .. فإن نظرتهم لمفهوم القيمة تختلف عن نظرة علماء الاجتماع ، فالآخرون يوجهون عنايتهم لبناء النظم الاجتماعية ووظيفتها ويهتمون بأنواع السلوك التى تصدر عن جماعات أو فئات من الأشخاص فى علاقتها فقط بنظم اجتماعية أخرى ، وتحلل مختلف الاحداث السلوكية مثل البيع والشراء ، والانتخاب ، والتردد على دور العبادة .... إلخ ، أما علماء النفس الاجتماعى .. فيهتمون بكل جانب من جوانب سلوك الفرد فى المجتمع ، ولا يتحدد بإطار لنظام أو نسق معين ؛ فعلم النفس الاجتماعى يركز عنايته على سمات الفرد واستعداداته واستجاباته فيما يتصل بعلاقاته بالآخرين ، وفى ضوء ذلك يتبين أن علماء الاجتماع يتعاملون مع القيم الجماعية Group Values أما علماء النفس فيتركز اهتمامهم على دراسة قيم الفرد Individual Values ومحدداتها سواء أكانت نفسية أم اجتماعية أم جسمية ، وهم يفرقون بينها وبين المفاهيم النفسية الأخرى كالحاجات والدوافع والاهتمامات والسمات والمعتقدات والسلوك .

ويخلصون إلى أن للقيم خصائص تفرقها عن المفاهيم الأخرى ، مثل : كونها أكثر تجـريدية ، ومحـددة لاتجاهـات الفرد واهتماماته وسلوكه ، كما أنها تتسم بخاصية الوجوب أو الإلزام التى تكتسب فى ضوء معايير المجتمع والإطار الحضارى الذى تنتمى إلـيه هـذه القيم ، وهى خاصية تختلف باختلاف نوع القيمة ، فالقيم الوسيلية (أو الوسـيطة) مـثلا تتميز بهذه الخاصية عن القيم الغائية ، كما تتميز بها القيم الوسيلية الأخلاقية عن القيم الوسيلية التى تتعلق بالكفاءة ، فالفرد يشعر بضغوط كبيرة عليه كى يسـلك بأمانة ومسئولية أكثر من الضغوط لأن يسلك بذكاء أو منطقية . وفى ضوء عـلم الـنفس .. فإن القيم هى « عبارة عن الأحكام التى يصدرها الفرد بالتفضيل أو عدم التفضيل للموضوعات أو الأشياء ، فى ضوء تقييمه أو تقديره لهذه الموضوعات أو الأشـياء ، وتـتم هذه العملية من خلال التفاعل بين الفرد بمعارفه وخبراته ، وممثلى الإطار الحضارى الذى يعيش فيه ، ويكتشف من خلاله هذه الخبرات والمعارف »[٣].

وإذا حاولـنا تعـرف علاقة ماسبق بالمهنة .. فإننا نقول إن أصحاب مهنة معينة يتمـيزون بمجموعـة من الخصائص التى تجمعهم كأن يكونون مثلا قد تلقوا جميعهم مجموعـة مـن المعارف والعلوم داخل معاهد وكليات خاصة بالتأهيل والتدريب على قـيامهم بمهنـتهم ، كذلـك .. فـإنهم ينظمون أنفسهم داخل أطر مؤسسية معينة كالنقابات والجمعيات والروابط ، التى تكون لها لوائحها وتنظيماتها ومواثيقها الخاصة الـتى تكونـت عبر تاريخ ممارسة هذه المهنة ، واحتكاكها بالمجتمع الذى رفض منها ممارسـات معينة وقَبِل أخرى ، وعن طريق التفاعل والجدل بينها وبين المجتمع نشأت قيمها الخاصة التى تحافظ عليها كأساس مكون لها من ناحية ، وكمظهر للحفاظ على مكانـتها فى المجـتمع من ناحية أخرى ، وهذا هو الجزء الاجتماعى من تعريف القيم المهنية .

وأصحاب هـذه المهنة بجانب انتمائهم لمهنة محددة ، فهم أيضـا أعضاء فى مجتمع مـا يشتركون فى صفة المواطنة مع أصحاب المهن الأخرى ، ومن ثم فهم يكتسبون – مـع المنـتمين للمهن الأخرى – محددات هذه القيم المهنية وموجهات سلوكياتها من

جماع الأعراف والقيم التى تسود المجتمع ككل ؛ فليس منطقيا أن تنفرد مهنة أو جماعة مـــا بقيم تشذ عن قيم المجتمع ، بل إن المجتمع ككل يحكمه نسق أو نظام من القيم ، والـــذى يعبر عن مجموعة القيم المترابطة ، التى تنظم سلوك الفرد وتصرفاته ويتم ذلك غالبًا دون وعى الفرد ، وهذا هو الجزء النفسى من تعريف القيم المهنية .

ولشرح ما تقدم ، نأخذ مثلا مهنة كالصحافة وقيمة مهنية كالدقة ، فإننا يمكن أن نجـــد أسبابا لعدم دقة الصحفيين ، تتعلق بنقص تأهيلهم وتدريبهم لعدم اشتراط وجود تأهيل خاص للصحفيين يتحتم تحصيله لممارسة المهنة ، فواقع الحال أن الصحفيين تلقوا معـــارف وعلومًا شتى ربما لا علاقة لها بالإعلام والصحافة ، ويمكن أن نجد سببًا لعدم دقة الصحفيين ، يرتبط بضعف تنظيماتهم النقابية وعدم احترام أعرافها وقيمها لأسباب تـــتعلق بضعف الأطر المؤسسية للمجتمع وهكذا ، ولكن الدقة أيضا قد تكون ضائعة بـــين الصحفيين ولا يلتزمون بها ؛ لأن المجتمع ككل قد ضيعها و لم يلتزم بها فيما يمكن أن يظهـــر ذلك فى المجتمع بعدم التزام المحامى ، والمحاسب ، والطبيب ، والكهربائى ، وعامل النظافة بالدقة فى أدائهم لأعمالهم .

وإذا أخذنـــا الصـــحافة كمهنة .. فإننا ينبغى التفرقة بين القيم الإخبارية ، والقيم المهنية للتغطية الخبرية، فالقيم الإخبارية أو كما يسميها بعض المنظرين عناصر الخبر هى خصـــائص أمكن حصــرها – تاريخيًّا – من خلال ملاحظـــة الأخبار التى تنشـــرها الصحف ، والتى تذيعها محطات الراديو والتليفزيون ، ولا يوجد اتفاق عام حول عدد عناصر الخبر ولا ماهية هذه العناصر ، فالخلاف يرجع لعوامل أيديولوجية ؛ لأن نظرة الكـــتاب الليبراليين إلى عناصر الخبر تختلف عن نظرة الكتاب الاشتراكيين ، وكذلك يخـــتلف الأمر بين الكتـــاب الذين ينتمون إلى الدول المتقـــدمة وبين أقرانهم فى الدول النامية ، وتتضمن هذه القيم : الجدة ، والتوقيت ، والضخامة ، والتشويق والصراع ، والمنافسة ، والتوقع والغرابة ، والشهرة(٤).

أما القيم المهنية للتغطية الخبرية، والتى يسميها البعض أيضا صفات الخبر كالصدق، والدقة ، والموضوعية فهى المسئوليات التى يجب أن يحتذيها المندوب أو المحرر عند كتابة مادتــه الإخـــبارية وعدم تضمينها فى الخبر يمثل إهدارًا لهذه المسئولية تجاه الجمهور ، ويشوه سمعة الصحيفة التى لا تلتزم بها من الناحية النظرية على الأقل .

وأتصور أن هذه التفرقة مهمة ؛ لأن بعض المنظرين يخلطون بين القيم الإخبارية ، والقـــيم المهنـــية للتغطية الخبرية ، مثل : عبد الفتاح عبد النبى ، الذى يضع الموضوعية كقيمة إخبارية فى النظام الصحفى الرأسمالى بجانب قيم الفورية وقرب المكان والشهرة والغـــرابة ... إلخ[٥]، وقد كان هذا الخلط هو الأساس الذى ترتب عليه رفضه لقيمة الموضـــوعية الغربـــية وتبنيه لموقف مَنْ يعتبرونها أسطورة أو نوعا من التحريف ، على النحو الذى سيتم تفنيده لاحقا .

وإذا حاولـــنا التعرض للقيم المهنية للتغطية الخبرية .. فإنه يجب ربطها بالمسئولية ، فقد أوجد منظرو المسئولية الاجتماعية مدرسة جديدة فى العمل الإخبارى ، تنطلق فى نظـــرتها إلى هذا العمل من جوهر مسئولية الصحفى أمام مصدره وجمهوره ؛ فالخبر فى مفهـــوم هذه المدرسة ليس مجرد شىء جديد يحدث كما يراه أنصار المدرسة الليبرالية ، وكذلـــك .. فإن الخبر ليس هو الأحداث المثيرة والشاذة والغريبة، وإنما الخبر فى رأيهم هـــو (الجديـــد) الذى يهم الناس ، ومن ثم ينبغى إعلامهم به ، وعلى هذا النحو .. فـــإنهم يـــربطون بين الأهمية والفائدة ، باعتبار أن مايهم الناس إنما ترتبط أهميته وتحدد بمقدار ما يقدم لهم من فوائد[٦].

وكذلك .. لا بد أن يستقى الصحفى أخباره من المصادر المختلفة ، دون أن يؤثر ذلـــك ســـلبيا على مصدر خبره فيلحق به الضرر أو يحس خداعا من الصحفى لـــه؛ فالمطلـــب الأول للجنة حرية الصحافة التى تشكلت فى الولايات المتحدة عام ١٩٤٧ ، كـــبداية لاعـــتماد مـــبدأ المسئولية الاجتماعية للصحافة ، تناول تقديم تقرير صادق وحقـــيقى عمـــا يحـــدث فى المجتمع للجمهور ، فالصحافة عليها التزام إيجابى أن تقدم لقـــرائها الأخبار ذات الأهمية الحقيقية لحياتهم بشكل محايد وكامل ، تبرز فيه الكفاءة المهنية واحترام القانون[٧].

ونستطيع أن نقسم القيم المهنية الإخبارية إلى قسمين رئيسيين ، وهما :

قيم جمع الخبر ، وقيم كتابة الخبر ، مع الوضع فى الاعتبار أن هناك تداخلا بين كلا النوعين ، والتقسيم تم لتسهيل بيان الفروق الدقيقة بينها والتى تفيد الدراسة ، فغالبًا ما تكون كتابة القصة الخبرية مشروطة بشكل كبير بطريقة جمعها فعلى سبيل المثال : إذا جمع مندوب مادة للقصة الخبرية واستقى فيها معلومات من أحد المصادر ، مقابل دعوته للسهر فى ملهى ليلى .. فإن كتابة القصة لن تكون – غالبا– متضمنة قدرًا من النزاهة ، أكثر من طريقة استقائها ذاتها[8].

●●●

ثانيا : قيم جمع المادة الخبرية

العبارة التى تقول إن « الصحفى مجموعة مصادر » توضح أهمية مصادر الأخبار فى الحصول على المعلومات وتقديمها للقراء ، والمسئولية الإعلامية تحتم احترام مصادر المعلومات ؛ فالصحفى ليس هدفه كله الحصول على الخبر بأى وسيلة ، ولكن الطريقة التى يحصل بها على الخبر هى التى تحدد – على المستوى البعيد – وضعه المهنى ومصادره ونوعياتهم ومدى ارتباطهم به[9]، فالمحافظة على المصادر أمر حيوى ، ويجب العمل على أن يضيف الصحفى إلى تلك المصادر مصادر أخرى جديدة ، فكلما تعددت المصادر ، أتسعت دائرة الصحفى وزادت فرصته فى جلب الأخبار والموضوعات ، وبالتالى تدفعه إلى الصفوف الأولى فى صحيفته، واكتسابه مكانة كبيرة لدى جمهوره .

ويمكن أن نحصر قيم جمع الأخبار فى الآتى :

١ – الحق فى الخصوصية :

وهو حق كل إنسان فى التعامل مع حياته الخاصة بما يراه ، وفى الاحتفاظ بأسراره، التى لا يجب أن يطلع عليها الآخرون ، ويستوى أن تنطوى الأسرار أو الخصوصيات على رذائل مستهجنة كارتكاب الجرائم الخلقية ، أو على أمور طبيعية تأنف الفطرة السليمة إظهارها كالعلاقة الخاصة بين الازواج أو حتى على أعمال كريمة مستحسنة،

قـــد يفضل أصحابها كتمانها ابتغاء مرضاة الله كالصدقات وأعمال الخير(١٠)، والحق فى الخصوصـــية يحمـــى الجمهور من أنواع معينة من الأنشطة الصحفية ، التى يلجأ إليها الصحفيون فى جمع أخبارهم ، ومنها :

(أ) نشر الأمور الخاصة :

مـــثل تحسس الأخبار المثيرة عن حياة الإنسان العاطفية والصحية والمالية بما يشكل انتهاكًا للخصوصية ، ويمتد ذلك حتى إلى عدم الإفصاح عن اسم مريض بمرض خطير كالإيدز مثلا دون أخذ رأيه ؛ حتى لا يتم تعريض حياته وصورته أمام الآخرين بما يحط مـــن قدره أمامهم(١١)، ولكن بعض المنظرين يرون إمكان النشر بالنسبة للشخص العام (السياســـى - الفـــنان - الرياضى) ، عندما يرتكب أية ممارسة خاطئة مثل تعاطى المخدرات ؛ لأنه من المفترض أن يكون قدوة(١٢).

وإن كـــان هـــذا الاتجاه الأخير الذى ساد فى الصحافة الغربية قد أعطى رخصة ، لا سيما لصحف التابلويد لنشر حياة المشاهير العاطفية والجنسية نشرًا مفصلاً لا يعلون منه مثلما حدث - على سبيل المثال - فى حياة الأمير تشارلز وزوجته ديانا ، ونتيجة لذلـــك ففـــى المملكة المتحدة وجهت لجنة برلمانية انتقادات حادة لمجلس الصحافة ، وأكـــدت أنه قد فشل فى حماية الحياة الخاصة للمواطنين من خلال التنظيم الذاتى لمهنة الصحافة ، وهددت بإصدار تشريع صحفى يحمى حياة المواطنين الخاصة(١٣).

(ب) جمع الأخبار بالحيلة :

فقـــد يحصل المندوب على قصته الإخبارية ، عندما يشارك موظفا عاما الغداء مثلا مخفـــيا شخصـــيته الصـــحفية ، ويأخذ المسئول فى الحديث باستفاضة عن مشروعاته وخططـــه المقـــبلة وعـــن رفضه الإفصاح عنها فى الوقت الراهن للصحافة ، ثم تكون المفاجـــأة نشر هذه المعلومات عن الخطط والمشروعات على لسان المسئول ، دون أن يعـــلم(١٤)، كذلـــك تتوارد الروايات عن المندوبين الذين يتنكرون فى زى البستانى أو فنىالســـيارات أو الخدم ؛ للحصول على الأخبار من منازل المسئولين أو يتنكر مندوب فى زى « الجرســـونات » للدخول لحجرة أحد أعضـــاء البرلمان فى فندق ما ، وأحيانا

لا يكــون ذلــك بالجســم فقط ، ولكن باستعمال كاميرات التصوير الفوتوغرافى ، وكاميرات الفيديو وأجهزة التسجيل[١٥].

ولا يقتصــر الخــداع على المصادر فقط ، بل أحيانا يتجاوزها لخداع الزملاء ؛ فالصــحفيون يجدون لذة فى السبق بالخبر بأية وسيلة ، وقد يكون الصحفى أشد قسوة فــيفرغ إطــار سيارة زميله من الهواء فيعطله عن أداء مهمته ، بل إنه قد يقطع سلك التليفون عمدًا أثناء إملاء الصحفى المنافس لأحد الأخبار فيحرمه من جنى ثمار جهده ، وهــناك صحفى ماكر كان يعرف موعد عودة المسئول إلى الوزارة ، فيحتفظ به سرا فى نفسه ، ثم يقوم بتوديع زملائه الصحفيين ، وبعدها يعود وحده للحصول على الخبر والانفراد به[١٦].

(جـــ) نشر أسماء وصفات الأحداث :

فقــد أكد علماء نفس الطفل والعاملين فى المجال الاجتماعى أن حذف اسم الطفل مــن الخبر المنشور أو المذاع يقلل من احتمال عودته للإجرام ، فهذه الفئة لم تبلغ بعد مرحلة النضج الكامل ؛ مما يجعلها عرضة للتأثير عليها وغوايتها من قبل الغير ، كما أن بعــض العوامــل الاجتماعية كالتفكك الأسرى قد تدفع الحدث إلى الانحراف بسبب ضعف مقاومته فى التغلب عليها[١٧].

والنشر من شأنه أن يحول الأفعال الصادرة عن الحدث إلى شبح ، يمنع اندماجه فى المجــتمع حينما يكتمل نضجه ويدرك عواقب أفعاله . ولكن للأسف كثيراً من صحف العالم تخالف ذلك بما فيها الصحافة المصرية ، وقد كانت زيادة معدل إلقاء القبض على الأحــداث منذ نهاية الستينات مسوغًا لإعادة تقييم عدم نشر الأسماء والصفات .. فقد وُجــد أن الســرية لم تقلــل جرائم الأحداث ؛ لذا فقد قرر عدد من رؤساء تحرير الصــحف الأمريكية عدم حذف أسماء الأحداث ، الذين يرتكبون جرائم فظيعة مثل الاغتصــاب ، بــل تأكيد نشر عناوين آبائهم والوظائف التى يشتغلون بها[١٨]، وتبنى اعــتقادها على أن الآباء يجب أن يشاركوا أبناءهم فى احتقار المجتمع لهم ، وبذلك .. تكون معرفة الجمهور رادعاً للآباء والأبناء معًا .

٢ – المعلومات السرية :

هناك ثلاث حالات يجب أن يتوقف الصحفى عندها – ولو مؤقتًا – عن النشر ليعالج الموضوعات أو الأخبار بطريقة ما ، وهى :

(أ) عندما يطلب المصدر من الصحفى عدم النشر كأن يضمن كلامه جملة صريحه تقول Don't Print That ، وقد يطلب المصدر الطلب نفسه قائلاً إن المعلومات التى يقدمها للعلم وليست للنشر Off The Record ، ولكن هذا لا يعنى قطع الطريق على نشر المعلومات ، فقد يبحث الصحفى عنها لدى مصدر آخر ، مع عدم كشف هذه المعلومات للمصدر الآخر ، وإن حصل عليه يمكن الرجوع لمصدره الأساسى لإبلاغه أنه حصل عليها من المصدر الثانى ، وأنه سينشرها ، وفى تلك الحالة قد يصرح له بالنشر ويضيف جديدًا لذلك[١٩].

(ب) عندما يصرح المصدر بمعلومات أو وقائع أو أخبار مهمة ، ولكنه يطلب عدم نشر اسمه أو أن تنسب إليه المعلومات ، ويحدث ذلك فى الحالات التى يحاول المصدر فيها عدم الزج بنفسه فى معارك أو الوقوف فى وجه تيار أو غير ذلك ، وإذا قبل الصحفى هذا المبدأ – رغم تأثير ذلك على موضوعية الخبر كما ستظهر الدراسة – فعليه أن يلتزم بهذا الوعد الذى قطعه على نفسه [٢٠].

(جـ) قد يدلى المصدر بمعلومات ، ولكنه يطلب عدم نشرها بنصها Not For Direct Quotations ، وإنما إعادة صياغتها لتكون بمثابة معلومات منسوبة إليه .. فقد يصرح وزير الداخلية قائلاً « إنى أعرف أسماء الإرهابيين وأين هم بالتحديد » ويطلب من الصحفى صياغة تصريحاته على هذا النحو : « وقال وزير الداخلية إنه يعرف .... إلخ » ؛ حتى لا تؤخذ كلماته بنصها وتكون حجة عليه عندما تثير ردود أفعال مضادة ، وكذلك يجب على الصحفى ألا ينشر معلومات أو بيانات ، طلب منه المصدر عدم نشرها إلا فى موعد محدد ، كما لا يصح تحويل الحديث الصحفى إلى مقال موقع أو إلى خبر ، دون استشارة المصدر .

٣ – آليات دفع المصدر للحديث :

ويجب أن تستخدم بطريقة أخلاقية ، فالمجـــاملة والتقدير لا يجب أن يتحـــولا إلى نفاق ، كما يجب الحرص فى استخدام طرق ، مثل : إعطاء معلومات وانتظار المزيد ، وإقناع المصدر أن إعطاءه المعلومات سيخدم غرضاً نافعًا ، وأن معلوماته ستصلح عيوبًا فى المجتمع[٢١]، ويندرج تحت ذلك شراء المعلومات تحت مبررات أن المعلومات الخاصة شـــكل من أشكال الملكية الخاصة ، يمكن أن تباع وتشترى ولكن تشارنلى Charnley يـــرى « أن الموظف الحكومى يجب ألا يعتبر ماتحت يده من معلومات فى العمل ملكية شخصية، وسيكون المحرر غير مسئول إذا قايض الموظف الحكومى على معلوماته»[٢٢].

ولكن أحيانا يكون تسرب معلومات من موظفين حكوميين وسيلة لكشف الفساد الحكومى مع رجال الأعمال وغيرهم ، وهو شىء يصعب رفضه على إطلاقه ، ولكن فكـــرة مســـاواة المعلومات بالملكية الخاصـــة يفتح الباب للصحافة لإفســـاد مصادر معلوماتهـــا ، الذين قد يدسون عليها أخبارا كاذبة أو ملفقة ؛ حتى يكسبوا من ورائها كما يحدث فى صحافة دفتر الشيكات المزدهرة فى بريطانيا .

●●●

ثالثا : قيم كتابة المادة الخبرية

تشتمل على التقاليد التى يجب أن يمارسها الصحفى فى عمله ويراعيها؛ كى يضمن تحقق المسئولية فى خبره ، وهى تمثل خطوطًا عريضة لعمل الصحفى ، يمكن بواسطتها التفرقة بين تغطية خبرية جيدة ، وأخرى رديئة. وتتضمن هذه القيم: الدقة والموضوعية والصدق والأمانة والحيدة والاكتمال أو الشمولية والاقتباس أو الإسناد وغيرها ، وفى الحقـــيقة .. فإن هناك تداخلا واسعا للمفاهيم يظهر حين مراجعة التراث العلمى الذى يتـــناول القيم المهنية ، بحيث يمكن أن نجد مفهومًا يعبر عن شيئين مختلفين ، كما يمكن أن نجد مفهومين يعبران عن الممارسة أو القيمة نفسها.

فالتوازن فى المادة الصحفية يمكن أن يكون جزءًا لا يتجزأ من الموضـــوعية ، كما يرى فيليب ماير Meyer (٢٣)، ودوج نيوسوم Newsom (٢٤) على سبيل المثال ، ويمكن أن يكـــون شيئًا مختلفًا عن الموضوعية كما يرى جيمس نابولى Napoli (٢٥)، وكذلك الإســـناد قد يكون جزءا من الدقة كما يرى جلال الدين الحمامصى (٢٦)، وقد يكون جزءا من الموضوعية كما يرى نيوسوم Newsom .... وهكذا.

ولكـــن المؤلف آثر أن يقســـم القيم المهنية للكتابة تقسيمًا يحصـــرها فى أربع قيم أساسية ، تندرج تحتها جميع المفاهيم والمسميات الأخرى ، وهى : الدقة ، الموضوعية ، الصدق ، الشمول / الاكتمال ، موضحًا أن كل قيمة مهنية من هذه القيم الأربع تعبر عـــن شـــىء مختلف عن مثيلاتها من القيم ، وإن كانت كلها تتكامل لتصنع مسئولية التغطية الخبرية .

والموضـــوعية فى رأى المؤلـــف تختلف عن الصدق والدقة والشمول ؛ فيمكن أن أحقـــق الموضـــوعية التى تتضمن (التوازن ، الإسناد ، إبعاد الرأى عن الخبر) وتكون المعلومات داخل العبارات المتوازنة المسندة غير دقيقة ، وكذلك تلعب ظروف التغطية الصـــحفية دورًا فى عدم شمول / اكتمـــال المادة الصحفية ، دون أن يقـــلل ذلك من موضوعيتها .

أما قيمة الصدق فهى أســـاس القيم الثلاث الأخرى ودونها تنتفى القيم المهنيـــة ، ولكـــن الصدق مع ذلك يختلف عن الموضوعية ؛ لأنه يمكن أن أختلق قصة موضوعية مـــتوازنة مـــن وقـــائع مختلقة ، ومصادر لم ألتق بها قط ، ومع ذلك تبدو أمام القارئ موضـــوعية مـــع أن الزيف يغلفها ، وهو ما سنتعرض له بالتفصيل فى المبحث الثانى ، حين دراسة معنى الموضوعية .

١ - الصدق

يعتبر الصدق أهم هذه المعايير والقيم جميعا ، بل إنه الأساس الذى ينبنى عليه الخبر الصـــحفى ، ولا يقتصر صدق الصحفى مع الآخرين (المصادر - الجمهور) بل يمتد

ليشمل صدق الصحفى مع نفسه ، وعلى هذا .. فإن مستويات الصدق التى ينبغى أن تتوافر مع الصحفى ثلاثة :

١ - صدق الأفعال : ويمثل الجانب الظاهرى للعمل الصحفى .

٢ - صدق الأقوال : ويعنى أن الصحفى لا يقول إلا صدقا .

٣ - الصدق الذاتى : أى الصدق فى الغايات ، ويعكس أقصى درجات الاقتناع والإيمـان بالعمل ، ويجعل الصحفى بقلبه وقالبه مع مايكتبه أو ينادى به .. فقـد ينافق الصحفى فى قوله فيقول ما لا يقتنع به ، وقد يعمل عملا على سبيل المجاملة أو الخوف ، ولكن لا ينافق فى النية أبدا لأنها شىء داخلى بين العبد وربه(٢٧).

ويصف إبراهيم إمام مثالا مشهوراً لكذب الصحفى .. فقد دأبت بعض الصحف عـلى كتابة أوصاف مسهبة لزيارة رئيس الوزراء مثلا لمنطقة معينة ، ثم تنشرها فعلاً بالعبارات التقليدية المألوفة ، ولكن يتضح بعد ذلك أن رئيس الوزراء قد ألغى رحلته ، وهنا تقع الصحيفة فى خطأ بالغ ويسخر منها القراء(٢٨) ، وهذا مع حدث مع جريدة المسـاء القاهرية ، التى نشـرت يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١ خبرًا رئيسيًّا يفيد عودة الرئيس الراحل أنور السادات إلى قريته بميت أبو الكوم ، بينما ماحدث فى الحقيقة كان اغتياله أثناء العرض العسكرى ، فيما عرف بحادث المنصة .

٢ - الدقة :

والدقـة تعنى أن كل عبارة فى القصة الخبرية أو التقرير الخبرى ، وكذلك كل اسم أو تاريخ أو سن أو اقتباس من كلام المصدر لابد أن تكون صحيحة ، فضلاً عن تقديم عـبارات الخـبر بطريقة واضحة لا لبس فيها ، والدقة لا تعنى فقط صحة التفاصيل ، ولكن صحة الانطباع العام كذلك ، والذى يتحقق بوضع التفاصيل كلها معا (٢٩).

والدقة عامل مكمل لصدق الخبر فقد يكون الخبر صحيحا ، ولكن لا تراعى الدقة فى نشـره بالطريقة التى تحفظ عليـه صحته ، ويكون من نتيجة ذلك بطبيعـة الحال إما سوء الفهم أو فقدان الخبر قيمته عند النشر(٣٠)، ويعتبر جلال الدين الحمامصى عدم

الدقـــة هى الخطيئة رقم (١) ، وهى تدفع صاحبها للاستهتار وعدم المبالاة وتؤدى إلى ســحب الثقة تدريجيا منه ، والقارئ لا يمكن أن يتسامح ، إذا كانت الدقة معدومة فى الخبر لأنه يعتبر ذلك إهمالا لشأنه[٣١].

وأفضل حماية من عدم الدقة هى اليقظة والصبر ، فكل فقرة لابد أن تكتب ويعاد قـــراءتها بـــروية خاصة التفاصيل كالأسماء والتواريخ والأعمال والأوقات والعناوين ، ويحتاج بجانب الصبر واليقظة إلى الشك الدائم والسعى لإعادة اختبار كل حقيقة يمكن أن يـــتم اختبارها ، وتتحقق بالرجوع الدائم للمصادر والمراجع ، دليل المدينة ، دليل التلـــيفون والقوامـــيس ودوائـــر المعارف ، إجراء مكالمات تليفونية وزيارة للمكتبات وغيرها[٣٢].

ويمكننا أن نحصر الأســباب التى تؤدى إلى عـــدم الدقة ؛ حيث يوضـــح نيوسوم Newsom أن أسبابها هى : [٣٣]

١ - ضغوط توقيت صدور الصحيفة التى تدفع الصحفيين لعدم الاهتمام .

٢ - عدم وجود إلمام كاف لدى المندوبين بخلفية القصة الخبرية .

٣ - عـــدم مـــبالاة المـــندوبين بالتحقق من معلومات القصة الخبرية من مصادر متعددة .

ويضيف جلال الدين الحمامصى لأسباب عدم الدقة ما يلى :

٤ - أخذ المعلومة من مصادر مضللة تريد النشر لفرض نفسها .

٥ - الرقابة التى تدفع الصحفى لاستخدام تعبيرات مطاطية غير محددة .

٦ - الاعـــتماد على مصدر واحد للمعلومة ؛ إذ يجب على الصحفى أن يسعى وراء مصـــادر متعددة ليتحقق من دقة البيانات التى فى حوزته . وفى بعض الحـــالات قد يجد المحرر نفسه أمام مجموعة متناقضة من البيانات أو الأرقام مـــن مصادر مختلفة حول موضوع واحد ، وعلاج هذا الوضع هو أن يقدم المحـــرر هذه الآراء كلها منسوبة إلى مصادرها - إن أمكن - وإن لم يكن ممكنا الإفصاح عن أسماء المصادر ؛ احترامًا لرغبتها فى عدم الإشارة إليها ،

فإن البيانات تعرض بالشكل ، الذى يجعل القارئ يوازن ويقارن ، ويدرك أن الصحيفة لا تجزم بأيها هو الصحيح [٣٤].

والنقطة الأخيرة تحقق قيمة أخرى بجانب الدقة ، وهى التوازن ، الذى يعد جـــزءاً لا يتجزأ من الموضوعية كما سيتم تفصـــيله بعد ذلك ، ويفضل ويســـتلى Westley حـــذف المعلومـــة بالكامل إذا لم يتم التأكد من صحتها و لم يكن هناك وقت لذلك ، أما إذا كانت الواقعة مهمة ، ولا بد من نشرها .. فلا بد من فحصها بالرجوع لمصادر أخرى ، يمكن الاعتماد عليها ، بغض النظر عن الوقت الذى يستغرقه ذلك [٣٥].

٣ - الشمول / الاكتمال :

ويمكـــن أن يطلق على هذه القيمة الإلمام بخلفية الأحداث ، والمقصود بها التفاصيل المختلفة التى ترتبط بالخبر فعلى المحرر أن يكون ملما بمثل هذه التفاصيل ، وأن يوردها فى الخـــبر الـــذى ينقله إلى القراء لكى يقدم لهم أوضح صورة ممكنة للخبر ، وتتضمن الخلفية عادة ما يرتبط بالحدث من حقائق أو ما يلزمه من شرح وايضاح مثل :

١ - إيـــراد الحقائق التى تفيد فى توضيح أهمية الحدث وحجمه وعلاقته بالقارئ وتـــأثيره علـــيه ، وليس مهما أن تكون هذه الحقائق بعيدة زمنيا أو مكانيا فالمهم أن تربطها بالخبر خصائص مشتركة .

٢ - وصـــف الـــتطورات الـــتى أدت لـــلحادث وإيراد مايلزم من تفاصيل عن الشخصيات البارزة التى يشتمل عليها .

٣ - شـــرح كافة الأوضاع التى يعتبر الحادث جزءاً منها أى شرح الحادث ، فى إطار الظروف المحيطة بها ، والتى تعد بمثابة خلفيته الطبيعية [٣٦].

ومـــن الســـهل على المندوبين والمحررين الكسالى افتراض أن القارئ لديه الخلفية نفسها عن الحدث ، وهذا افتراض خاطئ حتى بالنسبة للقراء المعتادين على الصحيفة ، أمـــا الصـــحيفة الـــتى تود جـــذب قراء جدد .. فلا بد أن تقدم لهم خدمة صحفية متكاملة [٣٧].

●●●

الموضوعية

مفهومها ، نشأتها ، الجدل حولها

يعالج المؤلف في هذا الجزء من الفصل مفاهيم وعناصر الموضوعية بين المعنى الفلسفى والصحفى مستعرضا عناصر الإسناد ، والتوازن ، وفصل الخبر عن الرأى ، ثم يتتبع الظروف التاريخية التى أدت لنشأة قيمة الموضوعية الصحفية فى الغرب ، ثم يعرض لوجهات نظر المؤيدين والمعارضين لقيمة الموضوعية .

● ● ●

أولاً : مفاهيم وعناصر الموضوعية

١ - المعنى الفلسفى للموضوعية :

تجمع المعاجم والموسوعات على أنه يوجد معنيان لكلمة الموضوعية : المعنى المعرفى أو الإبستمولوجى ، والمعنى الأخلاقي أو القيمى ، كما أن هناك علاقة بين المعنيين .

وفيما يتعلق بمفهوم الموضوعية المعرفى ، فإن كلمة الموضوعية - كما يرى المعجم الوسيط - هى « منحى فلسفى يرى أن المعرفة إنما ترجع إلى حقيقة غير الذات المدركة لها » (٣٨)، والموضوعية Objectivity نسب للموضوع Object أى ماهو موضوع / مقذوف خارج الذات المفكرة ، وترتبط الموضوعية مع الذاتية فى مشكلة المعرفة ؛ فالمعرفة علاقة بين الذات والموضوع أو علاقة بين العقل والوجود . وقد اختلفت مواقف الفلاسفة فى تحديد العلاقة بينهما ، ويرجع الخلاف إلى مشكلة الحقيقة أو المعيار Norm ، فهل الذات هى حامل مقياس حقيقة الأشياء أو معقوليتها ، أم أن الموضوع يحتوى على تبريره ونظامه دون ارتباط بالذات الإنسان(٣٩).

ويقرر جميل صليبا « أن المذهب الموضوعى هو كل مذهب يوضح أن الذهن يستطيع أن يصل إلى ادراك حقيقة واقعية ، قائمة بذاتها ، مستقلة عن النفس المدركة»(٤٠)، كما يذهب أسعد رزوق إلى أن « الموضوعية معيار للمعرفة التى تتسم

بالـــيقين ، وتقوم على أدلة يمكن للغير أن يتثبتوا من صحتها وينبغى مراعاتها فى العلوم الاجتماعـــية والنفسية ؛ حيث تلعب القيم والرغبات والأغراض دورًا رئيسيًّا ، وعليه يجب تبيان الأسس ، التى يستند عليها تفصيل رأى أو الأخذ به دون سواه » [٤١].

بيـــنما يشكك (أوسوليفان) فى المعنى المعرفى للموضوعية بقوله « إن الافتراضات قد ضعفت فى وجود حقيقة خارجية قائمة هناك تنتظر من يكتشفها؛ لأن هناك روابط متداخلة بين اللغة والفكر وعددًا لا نهائى من الإدراكات حول حدث واحد[٤٢].

أما المعنى الأخلاقى ، فإن الموضوعية ذات الدلالة الخلقية تعنى النـــزاهة فى القصد والبعد عن الهوى ، والتجرد من العواطف الذاتية ، ويغالى البعض فيصورها « تحررا من القـــيم مادام الإنسان لا يواجه إلا عالما متصلا عن آرائه ورغباته ومصالحه ، وعليه أن يفصل فيه بعيدًا عما عَليه تحيزاته الشخصية »[٤٣].

والموضـــوعية فى معناها الأخلاقى تطلق على كل نظرية أخـــلاقية ، تعتبر أن الخير الأخلاقـــى هـــو خير موضوعى مستقل عن المشاعر الشخصية ، وأن القيم الأخلاقية نســـيج مســـتقل عن آراء الأفراد وسلوكهم ، ويرى القائلون بالغايات الموضوعية فى الأخـــلاق أن الشعور باللذة والألم ، وما إليهما من الوجدانات الأخرى شعور غامض مشـــكوك فى أمـــره ، ولهـــذا فلا يصلح أن يكون غاية لأفعالنا الخلقية ، وقد وصفوا للأخلاق مستويات وغايات موضوعية مستقلة عن اللذة والالم ، منها : التطور والرقى عند (هيجل) ، والكمال عند (ليبنتز) ، والمنفعة عند (بيكون وهوبس وبيتام) [٤٤]، والسؤال هل توجد علاقة بين المعنيين ؟

الإجابة بالإيجاب إذا تصورنا أن التجرد والنـــزاهة ورؤية الأشياء على ماهى عليه وعدم تشويهها بنظرة ضيقة أو تحيز خاص (المعنى الأخلاقى) ، ترتبط بالالتزام بالدقة فى الفحص والتقصى الحذر فى جمع المعطيات ، والاستنتاج السليم ، والقدرة على تخير البدائل الممكنة للتفسير ، ومتابعة الحجة إلى نتائجها المنطقية ، والرغبة الصادقة فى نبذ الأفكار الأثيرة فى ضوء الأدلة الجديدة (المعنى المعرفى) .

فالموضوعية لم تعد انعكاسًا لواقعة أصلية ، يتطابق معها رجل العلم بل هى شروط يلتزم بها . وأهم تلك الشروط كما يقول (بوانكاريه) أن يكون ماهو موضوعى مشتركًا بالنسبة لأذهان كثيرة ، وبالتالى يمكن نقله من واحد لآخر ، وما يمكن نقله من واحد لآخر ليس الإحساسات أو الموجودات المنعزلة الواحدة عن الأخرى ، بل هو ما يمكن أن يصاغ فى علاقات ونظريات ، وما تستطيع أن تقدمه النظرية هو صورة لم يستوف صقلها ، وبالتالى هو صورة مؤقتة وزائلة ، ومن ثم فمجال الاختيار مفتوح أمام العلماء ليستكملوا هذا الصقل والاقتراب من الحقيقة .

وهنا تأتى الموضوعية مرتبطة ومشروطة بموقف معين ؛ لأنه لا بد من اشتراك الذين يصطنعون المنهج العلمى فى نظام واحد ، على أساس من وحدة جهازهم التصورى من خلال ماتوافر لهم من عالم مشترك للبحث والمناقشة ؛ بحيث يصلون إلى النتائج نفسها، ويصفون كل ما ينحرف عن إجماعهم بأنه على خطأ ، وهذه المشاركة ليست واقعًا مفروضا ، بل هى مساهمة إيجابية والتزام صريح تبعث عليه قيم ومعايير[٤٥]؛ أى إن تطوير موضوعية أخلاقية تتمثل فى (قيم ومعايير علمية) سيطور بالتالى موضوعية معرفية تمكن من معرفة الواقع مستقلا عن الذات وبالتالى يمكن فهمه والسيطرة عليه ، كما أن هناك وجهًا آخر للعلاقة بين الموضوعية كقيمة أخلاقية صحفية ، وموضوعية العلم أو الموضوعية المعرفية ، سيتم ذكرها بالتفصيل عند التعرض لنشأة (الموضوعية الصحفية) .

٢ – معنى الموضوعية الصحفية :

الموضوعية الصحفية هى حالة ذهنية للمحرر أو المندوب الصحفى ، تتضمن جهدًا واعيًا بعدم الحكم على مايرى ، وعدم التأثر بأحكامه الشخصية السابقة أو تحيزاته القبلية ، وألا يكون مفتونًا بلغة المشاركين فى الحدث الإخبارى ، ودائما ثمة افتراض أن هناك جانبًا آخر للتغطية الخبرية ، وبذل الجهد لإعطائه الفرصة فى الظهور[٤٦].

إن الأخبار هى تقرير حقيقى عن الأحداث التى وقعت ، فهى ليست الحدث كما تراه العين المتحيزة ، أو كما يود المحرر أن يكون ، أو كما يعتقد أنه حدث ، أو كما يــود المهتمون بمحتوى الخبر أن يُقدم ؛ فالوقائع والأحداث لا بد أن تقدم بحيدة كما وقعت وحدثت ؛ فالأخبار الموضوعية هى التى تعطى القارئ الثقة بأن التقارير التى يبنى علــيها آراءه هى مصدر المعلومات الدقيقة(٤٧)، وتفترض التغطية الموضوعية أن القارئ بمعلوماتــه السابقة ، ومن خلال القصة الخبرية التى تُقدم لــه دون أخطاء ، قادر على تكويــن وجهة نظر صحيحة عن الوقائع المتضمنة فى القصة الخبرية ؛ ليفصل الحقيقى عــن الــزائف، والصــحيح عن الخطأ ، والمتحيز عن المحايد ، والكامل عن الناقص ، والموثوق فى صحته عن المشكوك فيه(٤٨).

وقد اتفق المنظرون حول عدد من المحددات، التى تحقق الموضوعية فى التغطية الخبرية والمحــددات الــتى تبعدها عن الموضوعية ؛ فيوضح برادلى Braddle أن الممارسات التى تشوه الموضوعية هى حذف وقائع على جانب من الأهمية ، وإضافة تفاصيل غير مطلوبة على حساب الحقائق المهمة، وخداع أو غش القارئ بشكل واعٍ أو غير واعٍ، وإخفاء تحيزات المندوبين خلف بعض الصفات التى تنتشر فى الموضوع الصحفى(٤٩).

أما وستلى Westley فيذهب إلى أن الموضوعية الصحفية تتحقق من خلال عدد من القــرارات الإرادية الصحفية ، منهــا : التوازن وهى الحــرص على إيراد كافة الآراء المتعارضة فى الموضوع الذى يتم تناوله ، والإسناد ويعنى نسب كل رأى أو معلومة فى الموضــوع الصحفى الخبرى [قصة خبرية - تقرير - خبر بسيط] إلى مصدر حى أو غير حى ، وعدم خلط الخبر برأى المندوب أو المحرر مع الحرص على إعطاء معلومات خلفية توضح الحدث (٥٠). وبمفهوم المخالفة .. فإن غياب أىٍّ من المحددات السالفة من شأنه أن يقلل الموضوعية فى الموضوع الصحفى الخبرى بأنواعه المختلفة .

ينقل عبد الفتاح عبد النبى عن ابن خلدون معيار الموضوعية ، الذى وضعه، والذى يستخدم للتعبير عنه لفظ (الاعتدال) فيقول « إن النفس البشرية إذا كانت على حال من الاعتدال فى قبول الخبر ، أعطته من التمحيص والنظر حتى تتبين صدقه من كذبه»،

ويخلص ابن خلدون إلى قانونه المعروف بقانون المطابقة الذى هو معيار قياس صدق أو كذب الأخبار التاريخية « وأما الأخبار عن الواقعات فلا بد من صدقها وصحتها من اعتبار المطابقة » وحينئذ يعرض الصحفى الخبر المنقول على ماعنده من القواعد والأصول ، فإذا وافقها وجرى على مقتضاها كان صحيحًا ، وإلا كان زائفا واستغنى عنه(٥١).

٣ - عناصر الموضوعية :

(أ) الإسناد : Attribution

ويسمى فى عدد من المؤلفات العلمية (الاقتباس) وأحيانًا (النسب للمصدر) ، ويقصد به النقل عن المصدر نقلاً حرفيًّا سواء من تصريح أو خطبة أو بيان ، وسواء كان المصدر شخصيا أو وثيقة أو جهة رسمية أو هيئة إعلامية ، وفى هذه الحالة يكون ضروريًّا أن يلتزم محرر الخبر بالقواعد التالية :(٥٢)

* أن يميز الكلمات والجمل المقتبسة عن بقية الكلمات ، والجمل التى يتضمنها الخبر ، بأن يضع الأولى داخل علامات التنصيص المتفق عليها ؛ لكى يضع أمام القارئ النص الحرفى على النحو الذى قاله المصدر الأصلى .

* ينبغى أن يكون النص المقتبس معبرًا تعبيرًا حقيقيًا عن الهدف الحقيقى للمصدر ، وليس مجرد « اصطياد » نص منتقى ، يصور معانى عكس التى كان يقصدها المصدر أو يهدف إليها .

* أن تكون الجمل المقتبسة متعلقة بموضوع الخبر المنشور ، وتدعم المعلومات الواردة فيه أو تبرهن عليه .

* يمكن الاستغناء عن الكلمات المكررة أو الزائدة فى الجمل المقتبسة ؛ بشرط ألا يكون فى حذفها أى تحوير أو تغيير للنص الأصلى أو المعنى المقصود .

والقاعدة تقول إن على الصحفى (المندوب - المحرر) أن يعطى مصدرًا لكل واقعة مهمة فى الشكل الخبرى [التقرير الخبرى - القصة الخبرية - الخبر البسيط] ،

وإذا كان إعطاء مصادر لفقرات الخبر يكسر ايقاعه ويجعله بطيئًا متراكم المصادر ، ولكنه فى الوقت نفسه يجعل القارئ يعرف بالضبط أين يقف من الحدث ، ويجعل الحقائق سهلة التصديق(٥٣).

إلا أن هذه القاعدة يمكن أن تكون خطرا إذا زادت عن حدها ، فإذا أتبعها المندوب بشكل مكثف زائد عن الحد .. فإنه سينسى مسئوليته فى الغوص أبعد من كلام المصادر ، وإجراء فحص مستقل لمصداقيتهم (٥٤)، بيد أن هذا لا يقلل من أهمية الإسناد أو الاقتباس ، فالقارئ يحتاج إلى التأكد من صحة كافة البيانات ، لكى يكوّن حكمه النهائى فالثغرة الواحدة التى يفشل المحرر فى سد فراغها تضعف ثقة القارئ ، وتحول بينه وبين إدراك الحقيقة ، وتكوين فكرة نهائية كاملة بشأن الموضوع(٥٥).

وعندما يُضمن المندوبون اقتباسات مباشرة فى أخبارهم .. فإن ذلك يرجع لعدة أسباب ، منها :

١ - أنهم يريدون لقصصهم أن تكون دقيقة وينقلون كلام المصدر مباشرة ؛ كى يعطوا المصداقية لقصصهم الاخبارية .

٢ - أنهم يختارون بصفة خاصة العبارات الحريفة أو اللاذعة ، التى استخدمها المصدر لجذب الانتباه للشكل الخبرى .

٣ - أو ربما ينقلون اقتباسات من المصدر للسماح بالعبارات أو الالفاظ المنتقاة للنشر فى موضوعات المعالم أو البروفيل الشخصى للمصدر ، بما يساعد القارئ على الحصول على صورة متعددة الأبعاد لقائل هذه العبارات(٥٦).

وعندما يتم نقل الاقتباس والإسناد لمصدر ما .. فإن المحررين ليسوا أحرارًا فى العبث بكلمات المصدر ؛ إذ إن علامات الترقيم توضح كلام المصدر المتحدث ؛ لذا يجب أن يسأل المحرر المندوب الصحفى ، عندما يكون هناك شك فى صحة أحد الاقتباسات .

مثال : عندما يجيب مصدر ، وليكن وكيل وزارة الإسكان على سؤال : متى يتم الانتهاء من بناء المدينة السكنية بالعاشر من رمضان ؟ مثلا بقوله « ولا حتى بعد ميت

ســـنة » فلا يحق للمندوب أو المحرر أن يكتبها « لن يتم الانتهاء بعد مائة عام » لأن الطـــريقة الـــتى نطق بها وكيل الوزارة العبارة ، لها دلالة عند القارئ لا يحققها عبارة المـــندوب أو المحرر ، وإن كنت أتصور أن إبدال الكلام الفصيح بالعامى لن يقلل من الموضوعية ، مثل : الحذف أو الإضافة لكلام المصدر .

ظاهرة المصادر المجهلة :

يقصد بها الممارســـة التى ينتهجها معظـــم الصحفيين للالتفـــاف حول حـــدود الموضوعية ، بعدم ذكر البيانات الكاملة عن مصدر الخبر أو مصدر الفقرة داخله، مثل: اسمه ووظيفته والاستعاضة عنها بمجموعة البدائل منها : (٥٧)

١ - إسناد / نسب العبارات فى الفعل المبنى للمجهول (ذُكر أن) .

٢ - الإسناد / النسب لمصدر غير محدد مثل (المصادر المطلعة الدوائر المسئولة ، مصادر قريبة من الرئيسى ، مصدر رفض الإفصاح عن اسمه .... إلخ).

٣ - العبارات التوقعية مثل (من المحتمل ، من المتوقع ، يُنتظر ... إلخ) .

والمصـــادر المجهلة تحدث مايشبه الورطة للصحفيين ، ولكن فى الواقع فإن أكثرية الصـــحفيين يـــنظرون للإجـــراء على أنه (شر لابد منه) ؛ لانه يتيح الحصول على المعلومات غير المعروفة ، يفيد فى زرع المصادر ، وزيادة الثقة التى تشجعهم لقول كل شيء بحرية وإخلاص ؛ إذ إن إخفاء اسم المصدر ووظيفته يوفر الراحة والثقة والحماية للمصـــادر الخائفـــة ، ويـــؤدى أحيانا للإسراع فى الحصول على المعلومات والسبق الصحفى(٥٨).

ومعظـــم أمهـــات الكتـــب الصحفية تقرر أن إيراد المصادر واكتمال خصائصها ضـــرورى لبناء المصداقية فى الصحيفة ، وأن الاعتماد الكامل على المصادر المجهلة يعد غطـــاءً للأخـــبار المشوهة ، و « المفبركة » والمعلومات التى يكتبها الصحفى ، وهو جـــالس إلى مكتبه ، الأمر الذى يقلل من ثقة الجمهور فى الصحافة . وقد أُجريت فى الولايـــات المتحدة عدد من الدراسات تتناول هذه الظاهرة ، فأثبتت دراسة عدد عن المصـــادر المحلية فى صحافة خمس ولايات أن نسبة ذكر معلومات كافية ومكتملة عن

المصـــادر ، تحـــدد شخصياتهم بدقة لا تتجاوز ٣٣% من مجموع القصص الإخبارية المدروســـة ، كما أوضحت دراسة أخرى عن تغطية الصحف للقضايا الاجتماعية أن حـــوالى ٦١% من الفقرات ، داخل الأشكال الخبرية المختلفة ، تحتوى على اقتباسات تتضمن آراء وتوقعات مجهلة المصادر(٥٩).

ولا يـــنكر إدوارد جاكســـون ، رئيس قسم المراسلين بمجلة تايم Time الأمريكية مساوئ استخدام هذه الممارسات، ولكنه يقدم تعريفًا وتبريرًا جديدًا لها ، فيقول « إن المصادر ليست مجهولة Unknown ولكنها فقط غير مسماة Unnamed ؛ لأن مندوبنا أو مراســـلنا يعـــرف هوية المصدر ومتأكد من صحة المعلومات ، ولكن تطوير صحافة تفســـيرية واستقصائية يساهم فى زيادة نسبة استخدام المصادر غير المسماة » ، ويؤكد نـــابولى Napoli أن هناك مواقف لا ينصح فيها بالإسناد لمصدر كتلك التى يفقد فيها المصـــدر وظيفـــته أو يتعرض للإيذاء البدنى والمعنوى ، إذا تم معرفة أنه مصدر المعلومة « المســـربة » ، ويستدرك قائلا إن هناك محاذير على هذه الحالات أيضا ؛ إذ إن بعض المصادر تدلى بمعلومات لا تريد تحمل مسئوليتها - ربما لاستخدامها للتشهير بالخصوم - فيطلب من المندوب إخفاء اسمه(٦٠).

ولا يطالـــب المندوب بإسناد كل كلام المصادر ، الذين تحدث معهم فهذه عملية مملة للغاية تقتل القصة الخبرية بإبطاء إيقاعها .. فلا يصح بداية كل فقراتها بكلمات ، مـــثل (قال ، تحدث قائلا ، أعرب ، أكد ... إلخ) ، وكذلك لا يصح ابتداء الفقرة الأولى للشكل الخبرى (التقرير - القصة الخبرية) بإسناد كلام مباشر لمصدر ما ، بل يجـــب تحويل الاقتباس لعبارة خبرية من صياغة المحرر ، أو المندوب من قبله بما يعرف بمصـــطلح Paraphrase ســـواء كانت الكتابة لتقرير سياسى جاد ، أو موضوع معالم خفيف(٦١).

ورغم ماتقدم .. فإنه لا يمكن - على الإطلاق - قبول أن يخترع المندوب عبارات مـــن عـــنده وينسبها لمصدره مهما كانت مقبولة أو حتى أخلاقية ، كما أنه لا يمكن اختصار تصريحات أو تعليقات لمصدر بحيث تفقد معناها الأساسى ، وأية عبارات يعيد صياغتها المحرر يجب أن تكون متسقة مع معنى الكلام الأصلى للمصدر(٦٢).

(ب) التوازن Balance

التوازن صفة مهمة من صفات الخبر ، وقيمة مهنية مرعية ، وهو يعنى تأكيد استكمال الخبر من جميع جوانبه فعلى الصحفى (المندوب - المحرر) أن يسعى ؛ كى يعطى كل واقعة من وقائع الخبر حجمها المناسب مع توضيح ارتباطها الصحيح مع غيرها، وبيان أهميتها بالنسبة لمعنى الشكل الخبرى ككل(٦٣)، والتغطية الخبرية المتوازنة لا تعنى إيراد كل الملابسات التافهة المحيطة بالحدث فى تفاصيل مجهدة ، وإنما يعنى اختيار وترتيب الحقائق؛ لتقديم رؤية متكافئة لأحداث وقائع التقرير أو القصة الخبرية ، فالإنصاف فى تغطية الأحداث المتناقضة ينظر له كأداة لمكافحة التحيز فى الأخبار(٦٤).

ويرى جامبل وجامبل Gamble & Gamble أن التوازن هو الأصل فى نظام الأشياء فى الكون ، وهو حالة من الصحة أو الراحة النفسية ، التى ترتبط فيها أفعالنا ومشاعرنا ومعتقداتنا ببعضها البعض ، كما نود أن تكون . وعندما نكون فى موقف متوازن نشعر بالإشباع لذلك ، فإننا نخوض كفاحًا مستمرا ؛ كى نحافظ على توازننا فالصحفى الذى يريد كسب ثقة قرائه لا بد أن يظهر لهم أن ثمة حدثًا طارئًا فى البيئة المحيطة بهم قد أحدث عدم توازن فى حياتهم ، وأنه سيساعدهم على إرجاع هذا التوازن(٦٥).

وهذه القاعدة ينبغى تطبيقها عند تحرير المناقشات ، التى تدور فى الاجتماعات العامة أو البرلمانات أو الدوائر الرسمية أو الهيئات العالمية بعرض وجهات النظر المتعارضة ، وإعطاء كل منها ماتستحقه من أهمية ، كذلك .. فإن المحرر ينبغى أن يتقيد فى كتابته لهذا النوع من الأخبار بالإجراءات التنظيمية للهيئات أو الجهات التى تعقد الندوات ، ومراعاة حق هذه الهيئات فى أن تحذف ماتراه من هذه المناقشات(٦٦).

ويؤكد بن برادلى Bradle رئيس التحرير السابق لجريدة (واشنطن بوست) أن البحث عن وجهات النظر المتعارضة ، لابد أن يكون بالنسبة للصحفى واجبًا معتاد إجراؤه أو (روتينًا) ، فإذا قال مسئول حكومى أن التضخم زادت نسبته ، فلابد أن يبحث الصحفى عن وجهات نظر أخرى ، وإذا قال المحافظ إن مشروع الإسكان

الجديـــد ممتاز ، وكان رأى السكان ورجال الأعمال بالمنطقة مخالفًا ، فلابد أن يذكر المندوب كلا الرأيين فى قصته الخبرية[٦٧].

ويضـــع جـــون مـــيرل Merrill الـــتوازن كمعـــيار للتقويم ، ونقد أية صحيفة « فالصـــحيفة العامة الجيدة لا تخصص مساحات أكبر من اللازم لموضوعات معينة أو آراء معيـــنة ، ولا يســـتطيع أحد أن يقرر ما هو التوازن المناسب بالضبط ، ولكن أى شـــخص يتسم بسعة الإدراك يستطيع أن يخبر متى يكون التوازن غير مناسب »[٦٨]. وبعض المنظرين يهاجمون التوازن من ناحية أن وجهة النظر الأخرى أحيانا ماتكون غير ذى أهمـــية وربما ضارة ؛ فالقصة الخبرية التى تنقل عن جراح عالمى أن التدخين يؤدى للإصـــابة بالســـرطان، تـــنقل الصحيفة - عملاً بمبدأ التوازن - عن معهد التبغ قولاً مناقضًا ، مفاده أن التدخين لا يسبب دائمًا السرطان ، وتعطى أهمية متساوية لكل من الرأيين ترتكب خطأ كبيرا[٦٩].

وفى تصـــورى إذا كانت هذه الممارسة مدانة بالطبع .. فإن هذا المثال فيه مماحكة لاداع لإثارتهـــا ، فالمـــنظرون الذيـــن أفترضوا أن المسئولية تتحقق عن طريق التوازن والموضـــوعية كـــانوا يقصدون القضايا الخلافية ، التى يكون فيها الأفضل للقارئ أن يتعرف وجهات النظر المتباينة والمختلطة ، فالأصل فى هذه القاعدة معالجة قضية مهمة كـــرفع ســـعر الدواء مثلاً ؛ فالمصـــادر ذات وجهات النظر المتباينة هى الحـــكومة ، وشركات الدواء ، وأصحاب الصـــيدليات والجمهور ومن مصلحة القـــارئ ، ومن واجـــب الصحفى أن يتم تمثيل هؤلاء جميعًا بشكل متوازن فى قصـــته الخبرية ، وهناك حالـــة خاصـــة من قاعدة التوازن هى (حق الرد داخل القصة الخبرية) ، فعندما يتم توجيه انتقاد لشخص أو هيئة ما فعلى الشخص أو المتحدث باسم الهيئة أن يتم إعطاؤه الفرصة كاملة ، وبشكل تلقائى للرد ، وإذا لم يتم التوصـــل لمكانه أو رفض التعليق .. لابد للصحيفة أن تذكر ذلك للقارئ[٧٠].

ويرى فيليب ماير Meyer أن التوازن يمتد ليشمل قاعدتين أخريين ، هما :

١ – قاعدة المساحة المتساوية Equal Space Rule

وتقضى بأن تأخذ الجماعات المتعارضة مساحة متساوية فى الصحف .. ففى حملة انتخابـية مـا يجب على المحرر أن يعطى مساحة متساوية للمرشحين البارزين (حالة خاصة بالولايات المتحدة) .

٢ – قاعدة الوصول المتساوى لوسائل الإعلام Equal Access Rule .

وتقضـى بـأن كل جماعات المصالح فى المجتمع لا بد أن تكون لها فرصة لإظهار وجهـة نظرها وموقفها ، وإن كان هذه القاعدة تتأثر بالنماذج الإدراكية للصحفيين ، التى تجعل بعض الجماعات ظاهرة والأخرى مهملة[٧١].

(جـ) فصل الخبر عن الرأى Not Editorializing

وتعد هذه القاعدة حجر الزاوية فى تقرير الموضوعية فى الشكل الخبرى من ناحية، وفى تمييزه عن بقية الأشكال الصحفية من ناحية أخرى ؛ فالرأى فى الشكل الخبرى من تقرير وقصة خبرية وخبر بسيط لا بد أن يكون له مصدر قائله ، يتحمل مسئوليته أمام القـارئ . أما الصحفى (المندوب – المحرر) إذا أراد أن يعبر عن رأيه ، فأمامه أعمدة الرأى والافتتاحيات كى يذكر فيها رأيه كيفما يشاء .

وهذا لا ينفى التفسير فى الخبر ، ولا يغل يد المندوب أو المحرر عن إعطاء معلومات خلفية للقارئ ، تجلى له تفاصـيل الحدث الذى يتابعه ، فعـلى الرغم من أن المفهوم الأساسى للأخبار لم يمس فإن النصف الثانى من القرن العشرين زاده ثراء بإضفاء وعى جديد لمسئولية الأخبار ، وهو التأكيد القوى على التفسير ؛ فالقصة الخبرية تصبح غير مكـتملة إذا لم ترتـبط بالبيئة المحيطة بها ، أو إذا لم يرجع الصحفى لأصل وقائعها ، فالتعقـيد الـذى أصـاب الحقبة التى نعيش فيها جعلت من الصعب عزل حدث عن سياقه ، فالأخبار ليس لها فقط أبعاد زمانية ومكانية ، ولكنها عمق وتوجه ولكن ليس التوجه السياسى والأيديولوجى ، الذى كان سـائدًا فى القرن التاسع عشـر ، ولكنه توجه السبب والنتيجة ذو الأصل فى الموضوعية[٧٢].

ويـــرى جلال الدين الحمامصى أن مشكلة معالجة الأنباء بهذه الطريقة فى صحف الـــرأى ، أو التى تمثل اتجاهات معينة فى المجتمع تبدو أصعب بكثير منها فى الصحف ، الـــتى اصـــطلح على تسميتها باسم الصحف المستقلة ؛ لأنه مهما يكن الأمر .. فإن العاملين بهذه الصحف ، أو على الأقل رؤساء الأقسام بها هم فى العادة يدينون بمبادئ الحـــزب أو الاتجـــاه الـــذى تمثله الصحيفة ، ولهذا .. فإنه يكون من الصعب عليهم الـــتخلص من ميولهم الشخصية والاتجاه نحو الواقع ، حتى لو كان هذا مخالفًا لرأيهم أو مؤيـــدا لرأى منافسيهم . ولكن صعوبة هذه المشكلة - بالنسبة للقارئ - تخف بعض الشـــىء إذا كانت فى مواجهة هذه الصحف ، صحف أخرى تمثل الرأى المضاد ولها حـــرية التصـــرف والكتابة ؛ لكى تبرز الحقيقة أمام القارئ ، وبذلك يتطور الأمر إلى موضـــوع مناقشة وجدل ، يستطيع الرأى العام من خلاله أن يستخلص لنفسه الحقيقة المجردة »(٧٣).

وإن كانـــت هذه الحجة مردود عليها بأنه ليس فى وسع جميع القراء الإطلاع على الآراء الأخرى (وجهة النظر المناقضة) فى الجرائد الأخرى ، لعدم وجود وقت فراغ كـــاف لديهـــم ، أو لعـــدم امتلاكهم القدرة الشرائية كى يتحروا القضية أو الحدث بأنفســـهم فى الجـــرائد الاخـــرى ، وكذلك يمكن أن تنتفى هذه الحجة ، إذا لم تنشر الصـــحيفة ذات وجهة النظر المناقضة الرد فى موعد مناسب ، لا يبعد كثيرا عن موعد نشر الموضوع الأصلى فى الصحف الأخرى .

ولعل هذا الذى دفع جلال الدين الحمامصى للاستدراك قائلاً: « إن هذه المشكلة من الأدلة التى اعتمد عليها أصحاب المذهب القائل بالإبقاء على واقعية الأخبار (يقصد موضـــوعيتها) ، وترك الرأى لمكانه الطبيعى ، ولكن كان واضحًا - ومازال - أنه من الصـــعب مطالـــبة الذيـــن يعيشون فى صراع دائم من أجل الدفاع عن أو الدعوة إلى رســـالات يديـــنون بهـــا أن يتـــنازلوا عن استعمال كل سلاح ممكن فى سبيل تحقيق أغراضهم » ، وقد اقترح الحل فى « قصر تطبيق مبدأ الشرح والتفسير على الأنباء ذات الصـــلة ، بمـــا تمثله الجريدة من رأى أو اتجاه ، وترك ماعداه من الأنباء خاضعًا للمبدأ السليم مبدأ التزام الواقعية وحدها "(٧٤).

٤ – علاقة اللغة بالموضوعية الصحفية :

اهـــتم العالم الامريكى – بولندى الأصل – ألفرد كورزبيسكى ، وعدد من فقهاء اللغـــة ، مـــثل : هاياكاوا وأبذل جونسون والذين جاءوا من بعدهم بشكل جوهرى بقضـــية الموضوعية ، ويتضح ذلك فى محاولاتهم لتنمية توجه بين مستخدمى اللغة تجعل كـــتاباتهم وأحاديثهم أكثر عمليـــة ، أكثر دقة ، أكثر توازنًا وإتقـــانًا ، وقدموا بعض المبادئ الأساسية التى ترتبط بالصحافة ارتباطًا مباشرًا منها[٧٥].

(أ) الحاجة إلى توجه متعدد القيم :

فالصـــحفى يتعين عليه أن يتخلى عن فكرة أن كل شىء يقبل التصنيف إلى فئتين خير أو شر ، أبيض أو أسود ، وإنما يجب عليه أن يعتاد التفكير فى الأشياء على أساس مقياس تدريجى ، وأن يتجنب التصنيف الحاد المتعجل ؛ فالوصف التفصيلى لما يفكر فيه شخص ما أفضل من نعته بأنه أصولى أو تقدمى ؛ فالصحفى ذو التوجه القيمى المتعدد يتجنـــب الحديـــث عن المسميات العامة مثل (الحشود الضخمة ، الرجال الأشداء ، الأرامل الثريات) .

(ب) الاختلاف التام بين أعضاء مجموعة أو طبقة محددة من المجتمع :

لتجنب الصور الذهنية النمطية ؛ حتى يكون الصحفى دائمًا أكثر دقّة فى استخدام التعـــبيرات والمسميات الشـــائعة ، التى يستخدمها فى تصـــوير مجموعة من النـــاس ؛ فالديمقـــراطى (أ) لـــيس هو الديمقراطى (ب) ، والإسلامى (س) ليس هو الإسلامى (ص) .

(جـــ) كل فرد وكل شىء يتغير باستمرار :

حيث يتعامل المراسلون أحيانا مع الأفراد والمؤسسات وغيرها ، على أساس أنهم لا يـــتغيرون عبر الزمن فالرئيس (س) عام ١٩٧٠ ليس هو نفس الرئيس عام (١٩٧٨)، وهـــناك مـــيل طبيعى لدى الصحفيين فى التقاط عبارات الوصف القديمة من الماضى ، واستخدامها إزاء شخص فى الأخبار الآنية دون إدراك التغير الحادث .

(د) الاصطلاحات عالية التجريد تعد ذاتية :

فيجب على المندوب أو المراسل أن يتحقق من الاصطلاحات المجردة مثل (الديمقراطية ، التطرف ، الرجعية ، التحرر .... إلخ) ، لأنها تعتبر ذاتية لتأثرها بتصور الصحفى لمعانيها ، وكذلك بشعوره تجاهها كما أنها مصطلحات بلا معنى تقريبا حتى الآن ؛ لكونها تفتقر إلى مدلول عام أو متفق عليه .

(هـ) النعوت الوصفية دائما ذاتية :

حيث يقوم عدد من الصحفيين بوصف الأفراد والمواقع والأشياء بالصفات التى يشعرون أنها تدعم الموضوعية فى قصتهم ، ولكن فى الحقيقة المحرر يصف نفسه أكثر مما يصف سيدة بأنها جميلة أو رجل بأنه وقور ؛ فذاته هى التى تحدد معنى الجمال والوقار .

(و) الميل الطبيعى يظهر متحيزًا من خلال الاختيار :

على الصحفى أن يعترف بأن لديه ميلا إلى أن يختار أو يستخلص من الحقيقة تلك الاجزاء التى تروق له وتتوافق مع نزاعاته وتمنحه السعادة والمراسل ، الذى ينشد الموضوعية يجب أن يظل متيقظا لهذه النزاعات ويوطن نفسه على ذكر المعلومات التى لا يحبذها .

وينصح كرمب Crump لتحقيق الموضوعية بعدم استخدام ضمائر المتكلم الشخصية مثل (أنا، ونحن) وضمائر النسب للمتكلم المفرد والجمع (لى ، لنا ، معى ، معنا ... إلخ) . والاستثناء الوحيد فى ذلك هو استخدامها بين الأقواس ، عندما يذكر المندوب بالضبط كلمات المصدر ، فهذه الضمائر تستخدم فى أعمدة الرأى والافتتاحيات فقط[٧٦]، كما يقترح نيوسوم Newsom تجنب استعمال ضمير المذكر أكثر من ضمير المؤنث وكذلك أسماء التذكير بدلاً من التأنيث (المتفرجون اكثر من المتفرجات، الطلاب أكثر من الطالبات) ، كما أنه ليس من المستحب أن نصف شخصًا بعاهته (الأستاذ الضرير ، الطالب الأعرج .. وهكذا)[٧٧].

●●●

ثانيا : نشأة الموضوعية الصحفية

لم يستعمل الصحفيون كلمة (الموضوعية) لوصف عملهم ، إلا فى العشرينيات ، عندما عبر اللفظ عن طريقة فى التحرير بدأت فى الخروج من حيز الكتابات المعبرة عن تيار الوضعية الطبيعية التى سادت القرن التاسع عشر ، كما ساهمت نشأة وكالات الانباء فى أن تصبح (الموضوعية) أداة للتوازن والحيدة ، ولمنع التحيز والتعصب الذى ساد الصحافة الأمريكية الكلاسيكية فى القرن التاسع عشر ، منذ أن تحولت لتعبر عن المجتمع الكبير المبنى على الكتل الجماهيرية غير المتجانسة، بدلاً من المجتمع المحلى الصغير.

لنا نستطيع أن نحصر العوامل التى أدت لنشأة الموضوعية الصحفية الغربية - الأمريكية بالأساس - إلى عاملين اساسيين :

- الثورات الفكرية .
- التغيرات الاقتصادية السياسية .

١ - الثورات الفكرية :

فقد عبرت كلمة (الموضوعية) عن الجهد الذى قام به العلماء الاجتماعيون ، الذى أصبح من المحتم عليهم تجنيد المنهج العلمى لخدمة موضوعات بحثهم ، فحاولوا الإفادة من مناهج العلوم الاجتماعية فى الصحافة ، وكان معنى الموضوعية الأصلى هو اكتشاف الحقيقة (العلمية) من خلال المنهجية (العلمية) الصارمة ؛ حيث كانت هذه المنهجية هى عقيدة العلماء الاجتماعيين فى العشرينيات ، وقد قيل ذلك حينما وضع حجر الاساس فى افتتاح مبنى العلوم الاجتماعية بجامعة شيكاغو عام ١٩٢٩ « عندما لا تستطيع أن تقيس معرفتك فهى تافهة ولا تساوى شيئا ؛ فالعلم يبدأ حينما يتعلم الانسان كيف يقيس عالمه أو جزء منه بمعايير موضوعية تمامًا »[٧٨].

وكانت الاتجاهات الثقافية التى أسفرت عن الدعوة لصحافة موضوعية ، تتلخص فى الآتى:[٧٩]

(أ) الارتياب فى الطبيعة البشرية، وميل الناس لجمع الحقائق قبل إصدار الأحكام، وهو الشك الذى نبع من عمل مُؤلَف علم النفس ، الذى كتبه جون واطسون ، سيجموند فرويد .

(ب) إدراك أنــه حتى لو جمع الانسان الحقائق واستخدمها .. فإن رجال الدعاية سـيتلاعبون بهـا، ويعتمدون على بعض القضايا جاعلين الحقائق التى تقولها الصحافة سلعة فاسدة ، ومن ثم يفسد الرأى العام .

(جـ) إدراك أن النـاس- فى الممارسـة العملية - إذا لم يستخدموا الحقـائق فى إصـدار الأحكام وإذا فشلوا فى إيجاد مصدر يمدهم بالحقائق الموثوق بها بأى طريقة .. فـإن الديمقراطية العريقة ستهوى إلى أسفل، وستصبح علاقة (المواطن الملم الواعى - الحاكم Omnicompetent Citizen - Ruler) أسطورة ، وستطوى هذه الفكرة للأبد .

(د) الاعتقاد بأن المنهج العلمى المطبق على الظواهر الانسـانية ، ومنها الصحافة عـبر مقارنـة العلـوم الاجتماعية الجديدة (علم الاجتماع - النفس - السياسة - الاقتصـاد) ، يمكـن أن يفـتح الباب لتحسين النوع البشرى من حيث (أخلاقياته وسلوكه) .

وكانت أفكار العشرينيات مراجعة لافكار جون ميلتون ، التى كانت الحقيقة عنده قويـة لأنـه أعتقد أن البشر عاقلون وأخلاقيون، ومن ثم فلديهم القدرة على حدس الحقائق الاخلاقية وتقدير أحدهم الآخر ، وأكدتها افكار جيفرسون عن المواطن الواعى المـلم Omnicompetent الذى يجمع الحقائق ويتمتع بمقدرة غامضة (وربما إلهية) على اكتشـاف الحقيقة . ولكن والتر ليبمان فى عام ١٩٢٢ لاحظ أن الاقناع أضحى فنًّا يعـتمد عـلى الأخلاق الذاتية ، التى دعت لمعرفة جديدة لكيفية خلق الرضا والقبول بالحكومات الشعبية .

وكان السبب الرئيسى لمناقشات وسائل الإعلام عام ١٩٢٠ هو الخوف من إفساد الناشـرين الصناعيين والحكوميين - الذين يعملون فى مجال الصحافة بتحيز رأسمالى - لقـنوات المعلومـات ، وقد أوضح جون ديوى المفكر الرائد فى ذلك الوقت أنه من خلال الدعاية .. فإنه يمكن لوسائل الإعلام أن تصنع رضا الناس عن أى شخص وأى

فكـــرة ولأى ســـبب تختاره، معبرًا عن ذلك بقوله عام ١٩٢١ : « فالمواطن الآن غير قـــادر عـــلى الإطلاق على حدس الحقيقة ، فهو لم يعد جامعًا ومستخدمًا للمعلومات والحقـــائق فـــرجال الدعايـــة باستخدامهم بعض الرموز قادرين على استغلال طبيعته العاطفـــية والناشرين يتحكمون فى الحقائق ، فيسربون لـــه حقائق قليلة معينة ، تكون لديه رأى معين يريدونه »(٨٠).

وقـــد ساعد المناخ السياسى والاقتصادى فى الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الأولى علىالتفكير بهذه الطريقة؛ إذ اجتاحت البلاد ماسمى بالفزع الأحمر Red Scare ، وأصـــبحت الديمقراطـــية محاصـــرة ، بعد أن بدأت أمريكا تمور بالهستريا والتعصب والوطنـــية الحمقاء حتى وصل عدد المقبوض عليهم فى ليلة واحدة إلى ٤٠٠٠ شخص بتهمة الشيوعية عام ١٩١٩ (٨١).

وتعد المقالات التى كتبها ليبمان فى هذا الوقت أساسية فى دراسة أصول الموضوعية؛ فقـــد أسماه ليبمان « عهد الارهاب Era of Terror وأسوأ صراع عرفه جيلنا » ، وقد نشرت هذه المقالات تحت عنوان (الحرية والأخبار Liberty and the News) ، والتى تضـــمنت المسودة للكتابة الموضوعية للأخبار ، وركز فيها على الأداء الصحفى وليس على قدرة القراء لإدراك الحقيقة الموضوعية .

وأوضح ليبمان أن الرأى العـــام يتشكل عن طريق الدعاية التى تخلقهـــا جماعات المصـــالح الخاصة ، ولذلك .. فإن الحكومة تميل لإدارة شئون البلاد بمساعدة التأثير ، الـــذى يحدثه الرأى المُتحَكَّم فيه، ولذلك فإن المصادر التى تشكل الرأى العام لابد أن تكـــون صحيحة ، والتى تجعل هذه المصـــادر (الإشكالية الأساســـية للديمقراطية) ، وأضاف أن الصحافة ساعدت على ظهور الروح التعصبية وهى الاتجاه لليمين ، وقال إنـــه تحت تأثير العناوين العريضة والألوان الصارخة .. فإن عدوى اللاعقلانية انتشرت بســـهولة فى مجتمع جامد ، ومن ثم فقد دعا لوجود نوع جديد من الصحفيين ، وفى سياق ذلك حدد بوضوح ماهو التعريف الأساسى للصحافة الموضوعية :

« بازديـــاد مكانة الصحافة يجب أن يكون هنـــاك تدريب مهنى يجعل إيراد كلام شـــاهد فى قضية ما شيئًا أساسيًا ، فاستخفاف التجـــارة لابد أن يتوقف ، ولا بد أن يتدرب الصحفيون ويشبوا ونصب أعينهم نموذج الصحفى الصبور ذى الروح العلمية، الذى يرى العالم كما هو بالفعـــل وليس الصحفى المتســـرع الذى يسعى للســـبق ، والأخـــبار لن تكون على شكل جمل ومعادلات حسابية فهى معقدة ومراوغة ، ولكن التحرير الجيد يجب أن يستوعب أهم الفضائل العلمية مثل النسب لكل كلمة تكتب ، الحس الجيد للاحتمالات ، الرغبة فى فهم الأهمية النسبية للحقائق »[٨٢].

والحقيقة لدى ليبمان تعنى التغير الاجتماعى الجذرى والكتابة الموضوعية كما رأها لا تخلق تبريرا سلبياً للوضع القائم (كما يقول النقاد المحدثون عن الموضوعية الحالية) ، فقـــد كان الليبراليون يقدمون فكرة تطبيق المنهج العلمى على الحياة الإنسانية (ومنها الصـــحافة) ؛ لخلـــق نظام من القيم بإستخدام المنهج العلمى ، استعارة من الفلسفة البرجماتية التى شرحها وليم جيمس .

كما كتب نيلسون أنتريم كراوفورد Nelson Antrim Crawford ، وهو أحد كبار المهـــتمين بإدخال المنهج العلمى على الصحافة عام ١٩٢٤ ، حينما كان رئيسًا لقسم الصـــحافة الصناعية بكلية الزراعة بولاية كانساس كتابًا بعنوان أخلاقيات الصحافة ، وقد اقتبس فيه كثيرًا من أفكار ليبمان فى فصل خاص تحت عنوان (قراءات مختارة) ، قال فيه : « فى مدرسة تحافظ على المثاليات المهنية ، لابد أن يكون هناك منهج يعمل عـــلى تطويـــر الذكـــاء الفطرى والعقلية الموضوعية لصحفى المستقبل ، ويجب مدهم بالأســـاس العـــلمى لفهم التطورات التقنية السريعة للحضارة المعاصرة ، والذى يوفر تدريـــبًا على وجود دليل لكل كلمة يكتبها الصحفى »[٨٣]؛ لذا نستطيع إن نقول أن ممارسة الصحافة الامريكية قد تغيرت بطريقة درامية عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى، وأن مفهوم الموضوعية العلمية كان عاملاً رئيسيًا فى هذا التغير .

٢ – التغيرات الاقتصادية السياسية

يعـــتقد تيودور جلاسر Glasser أن الموضوعية بدأت كمطلب اقتصادى ملح أكثر مـــن كونهـــا معـــيارًا للصحافة المسئولة ، عندما ظهرت الصحافة الشعبية الحقيقية فى منتصف القرن الثامن عشر (صحافة البنس) ، وهى الصحافة التى لا ترتبط بالأحزاب السياســـية أو الصفوة الاقتصادية[٨٤]، ولكن صحافة البنس لم تكن التطور الاجتماعى الاقتصـــادى السياســـى الوحـــيد فى منتصف القرن ١٨ حتى نهايته، فقد كانت هناك تطورات تكنولوجية ، ساعدت على التغيرات الاقتصادية الاجتماعية ، مثل : اختراع التلغراف الذى فصل لأول مرة الاتصال عن المواصلات ، والتطورات الجذرية فى مجال تكنولوجيا الطباعة (الطباعة بالبخار – الروتاتيف) ، وتشكيل وكالة الاسوشيتدبرس كجهد أولى من الصحفيين لاحتكار تكنولوجيا الأخبار .

فقد ظهرت الحاجة لتحرير موضوعى نتيجة وجود « صحيفة » جديدة ، تريد أن تعمـــل بكفـــاءة وفعالية فى مجال السوق المفتوح Free Marketplace .. فقد كان من الكفاءة البيعية أو التسويقية ألا تصدم الصحيفة القراء والمعلنين باتجاهها الحزبى ، وكان من الأجدى والأنفع بالنسبة للصحفى أن يبعد نفسه عن جوهر مايكتبه بالفعل. ولكى تـــبقى الجـــريدة فى السوق ولتدعيم مكانة الصحفيين كديمقراطية – خاصة الناشرين الذيـــن كـــانوا قـــد ابتعدوا عن التحرير – بدأوا فى تحويل الكفاءة البيعية إلى معيار للمنافسة المهنية ، وهو المعيار الذى وُصف بعد عدة عقود بأنه « الموضوعية »[٨٥].

ففـــى بدايـــة عقد العشرينيات ، كانت معظم الصحف منحازة لحزب سياسى ، وكانـــت لها سياسات فى النشر تعكس آراءها فى أعمدة الاخبار ، وبتركز الأحزاب السياســـية فى أواخـــر عـــام ١٩٣١ تعجب وليام بترسون من أنه سيأتى يوم تكون الصـــحافة الحزبية هى الاستثناء ، وقد دعم ذلك زيادة عـــدد الصحف اليومية بنسبة ٢٠% فى عـــام ١٩٣٠ قياســـا بعددهـــا عام ١٩٢٠ ، كما اندمجت صحف الحزب الجمهـــورى والديمقـــراطى ، ونتـــيجة لذلك كله بدأ الصحفيون يبحثون عن المنظور الموضـــوعى كبديل للمنظور الحزبى[٨٦]، وقد ارتبط ذلك بظهور صحف توزع على مستوى الولايات المتحدة بأسرها ، مثل : صحف نيويورك تايمز ، نيوزويك[٨٧].

وقــد زادت حركة تركيز الصحف بســبب الأزمة الاقتصادية التى حــدثت عام ١٩٢٩ ، وبدخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤١ وصلت إلى حد الاحــتكار فى معظــم المدن ؛ مما أدى إلى ظهور كتابات المسئولية الاجتماعية ، رغم شيوع التغطية الموضوعية فى الصحافة الأمريكية ؛ الأمر الذى يثير مفارقة كون ظهور نظــرية المسئولية الاجتماعية قد حدث فى الولايات المتحدة ، حيث التزمت صحافتها بقدر من الموضوعية ، على عكس دول أوربا كبريطانيا على سبيل المثال التى استشرى فــيها الاحتكار ، وأدى إلى تكوين مجموعات عملاقة ذات أداء صحفى متحيز مقارنة بالصــحافة الأمريكــية ، و لم تظهر لديها نظرية المسئولية الاجتماعية ومجلس الصحافة إلا تأثرًا بالكتابات الأمريكية الرائدة فى هذا المجال .

وبانتهاء الثلاثينيات ، أضحت الموضوعية أخلاقًا ومثالاً قويًا ينشد وجه الحقيقة ، وفى دراســة عن أخلاق الصحافة كرس نيلسون كراوفورد ثلاثة فصول كاملة لمبادئ الموضــوعية ، واصــفًا إياهــا بأنها أساس إلزامى للعمل الصحفى ، وحينما حل عام ١٩٧٣ أضــافت جمعية الصحفيين المحترفين SPJ فى ميثاقها (سيجما / دلتا / كاى) Sigma Delta Chi الموضــوعية ، كجزء لا يتجزأ من الميثاق الذى وصفها بأنها هدف مرجو ومعيار للأداء ينشده الصحفيون[٨٨].

● ● ●

ثالثا : الموضوعية بين الرفض والقبول

١ – نقد الموضوعية الصحفية :

لم يقتصــر نقد الموضوعية كقيمة مهنية يعنى بها الصحفيون على منظرى المدرسة الــنقدية مــن أمثال هربرت شيللر ، بل ساهم فيه بعض أساتذة الإعلام الأمريكيين المحافظين أمثال وليام ريفرز ، وجون ميرل ، كما أدلى بعض علماء الاجتماع بدلوهم فى بــيان الآثــار السلبية لممارسة « التحرير الموضوعى » القائم أساسا على التوازن ، وعدم خلط الخبر بالرأى ، والإسناد للمصادر ، ونستطيع أن نحصر أهم الانتقادات التى تعرضت لها (الموضوعية) فى النقاط التالية :

(أ) انتقائية المادة الصحفية :

يرى جون ميرل Merrill أن هنـــاك ادعاءً زائفًا ، يروج بين منظـــرى الإعـــلام والصـــحفيين عـــلى حد سواء ، هو أن الصحفى يمكن أن يكون موضوعيًّا من منطلق قدرته على استحضار تفاصيل كل قصـــة إخبارية يقوم بتغطيتها ، وهـــذا القول ليس إلا مجرد (خرافة) ، فالصحفى شـــاء أم أبى فهو ينتقى مايسهل الحصـــول عليه ، أو ماهو مدفوع تجاهه ، وهو يختار ما يعزز مفاهيمه أو تصوراته السابقة ، وما هو واضح ونابض بالحياة ، أو الذى تعلمه على أنه روح الأخبار[٨٩].

والمـــندوب أو المحرر ليس حرا ليختار ، ولكنه محكوم بالخبرات والثقافة والظروف البيئية والتعليم ، وهو محاط بقيود ودلالات اللغة وظروفه النفسية والأيديولوجية ، وقد دلل لستر ماركل Markell أحد صحفيى جريدة نيويورك تايمز على أن الموضوعية محض وهـــم بقولـــه : إن المندوب الأكثر موضوعية يجمع ٥٠ واقعة عن القصة الإخبارية ، يخـــتار منها ١٢ واقعة ؛ لكى يضمنها تغطيته للحدث ، وعلى ذلك فهو يستبعد ٣٨ واقعـــة ، وهذا هو أول حكم ذاتى ، ثم ينتقى المندوب أو المحرر واقعة كى تتقدم على غيرهـــا من الوقائع فى المقدمة ففضلها بذلك على ١١ واقعة أخرى ، وهذا هو الحكم الذاتـــى الـــثانى ، وبعد ذلك يقرر المحرر هل يضعها فى الصفحة الأولى أم فى صفحة داخلية وهذا هو الاختيار الثالث وكلها اختيارات انسانية ذاتية[٩٠].

(ب) المحافظة على الوضع القائم :

يرى تيودور جلاسر Glasser أن الأخبـــار اليومية هى فى الحقيقة أفكار متحيزة ، وهذا التحيز يمكن فهمه عندما نفهم الموضوعية وتقاليد ممارستها ؛ فالتغطية الموضوعية لا تحقق ماتعتقد أن دورها فى دولة ديمقراطية كسلطة رابعة ، وكلب حراسة وصحافة مدافعة Advocacy Journalism ففى الحقيقة التغطية الموضوعية متحيزة للوضع الراهن، لدرجـــة أن عـــالم الـــنفس جولدنر وصف الصحفيين بأنهم «مديرو الوضع القائم» Status Quo Managers [٩١].

ففـــي مجتمع ديمقراطي يعتمد الحوار العام على فصل الأفراد عن قوتهم ومكانتهم ، وإلا تحـــول الحوار إلى مصـــدر للتفوق والســـيادة والتحكم ، وقد أظهـــرت التغطية الموضـــوعية أن الصحفيين يفضلون المشاهير ، والصفوة لتغطيتهم ســـواء بمساندتهم أو نقدهـــم ، بينما يعتقد جانيسون Janison أنه من الصعوبة أن نجد في الولايات المتحدة أخـــباراً لا تحمل شكلاً دعائيًا بحيث تصور الحركات والاحتجاجات الاجتماعية على أنهـــا حـــركات ممزقة لأوصال الأمة الأمريكية ؛ فتصبح التغطية متحيزة في اتجاه بقاء الأوضاع الراهنة(٩٢).

(جـ) الموضوعية ستار للتضليل :

يعتقد هربرت شيللر أن التضليل الإعلامي لكي يؤدي دورة بفعالية كبيرة .. لابد مـــن إخفاء شواهد وجوده ؛ أي إنه ينجح عندما يشعر المضللون بأن الأشياء هي على مـــاهي عليه من الوجهة الطبيعيـــة والحتمية ، فحقيقة أن وســـائل الإعلام (الصحافة والدوريـــات والراديو والتليفزيون) هي جميعًا وبلا استثناء مشروعات تجارية ، تتلقى دخولهـــا مـــن الاستغلال التجاري لمساحاتها الزمنية أو المكانية لصالح الإعلانات ، من الواضـــح أنها لا تثير أية مشكلة بالنسبة لهؤلاء ، الذين يدافعون عن موضوعية ونزاهة الهيئات العاملة في حقل الإعلام(٩٣).

ولا يـــتفق جانيســـون مع مايقرره شيللر في وجود مؤامرة لاستخدام « التحرير الموضـــوعي » في الدعاية ، ولكنه يذهب إلى أن التغطية الصحفية أيديولوجية بسبب لا إرادي ، هـــو أنهـــا تعكس مصالح بعض الجماعات والطبقات ولا تعكس مصالح البعض الآخر(٩٤) ، ذلك فإن ملفين ديفلير ، وســـاندرا روكيتش يعتقـــدان أن مباراة أخلاقـــيات الصـــحافة (الموضـــوعية ، والإنصاف ، والدقة ، والبحث عن الحقيقة) خاســـرة ، حتى قبل أن يبدأها اللاعبون ؛ فانتقاء ما ينشر وما لا ينشر وتشويه الأخبار هما ناتجان مترتبان على ظروف سابقة على النشر مثل المادة الصحفية المحدودة المتواجدة لدى الصحفيين عند وقوع حـــادث معين ، وهما أيضًا ناتجـــان عن القيود على عملية إعداد الأخبار ، بحيث تلائم متطلبات الوسيلة(٩٥).

(د) الآثار السلبية لدور « الملاحظ » :

يوضح جارى أتكن Atkin أن الموضوعية تزعم أنها تفسير للسلوك الإنسانى من موقع الملاحظ ، وليس من موقع المشارك ؛ لأن الأخير متحيز بينما الملاحظ منفصل وأكثر واقعية ولكن جلاسر يرى أن التغطية الموضوعية متحيزة ضد التفكير المستقل ؛ فهى تشل وتعجز العقل بقولها إنه « ملاحظ نزيه » Disinterested Spectator [٩٦] ، فالموضوعية سحبت من رصيد الصحفيين الإبداعى، وسلبتهم حيويتهم ومنظورهم الحسى للأمور وحولت الفن الصحفى الثرى إلى مجرد طريقة (تكنيك الكتابة) .. أشبه بما وصفه ستيفن هيس Hess بأسلوب (الموازييك) ، تجميع متداخل للحقائق والاقتباسات من المصادر المشاركين فى الحدث[٩٧].

كما يرى (سامى عزيز) أن الصحفيين يرفعون شعار الموضوعية وعدم الانحياز لرأى دون آخر ، ويحتمون خلف هذا الشعار لعدم المشاركة الفعلية فيما تدعو إليه الحاجة من ضرورة المشاركة الشخصية فى الأمور المتعلقة بالمجتمع ومشكلاته ، ويدعى مثل هؤلاء أن كل دعوة للمشاركة فى أمر من أمور المجتمع إنما هى خيانة لعملهم الصحفى ، الذى يدعوهم لعدم التحيز [٩٨]؛ الأمر الذى تترتب عليه أن غدا الصحفيون غير فاعلين سياسيًا ولا موقف لهم[٩٩] .

(هـ) الموضوعية كاستراتيجية لحماية الصحفيين :

ويرتبط بالنقطة السابقة ما انتهت إليه الباحثة الاجتماعية جاى تتشمان Touchman من دراستها لسلوك الصحفيين فى ممارسة الموضوعية ، عندما أجرت ملاحظة بالمشاركة فى غرف الأخبار ، وذهبت إلى أنها تنبع – أى الموضوعية – من أربع استراتيجيات ، ينتهجها الصحفيون :

١ – تقديم احتمالات مختلفة فى وقت واحد .

٢ – تقديم الدليل على ذكر العبارات المتناقضة عن طريق الإسناد .

٣ – استخدام واع للاقتباسات لتمرير معلومات خطيرة على لسان مصادر لها مصداقية عالية.

٤ - وضــع القصـــص الأخبارية فى قالب (الهرم المقلوب) للتأكيد على الأهمية الخبرية للحدث.

وكـــلها استراتيجيات ، تهدف حماية الصحفى وإكساب موقفه قوة أمام القارئ ، وأمام رئيسه على حد سواء[١٠٠] .

(و) إهدار جمال اللغة :

يـــأخذ رالفز إيزارد Izard على التحرير الموضوعى أنه يفقد اللغة جمالها ؛ لأنه يغل يد المندوب فى استعمال الصفات ، التى تعود الناس استعمالها فى كتاباتهم وأحاديثهم ، كما تتحول العبارات الصحفية لعبارات إشارية Donotative جامدة ، ليس فيها إيحاء أو اســـتنباط لغوى Connotative التى لا يستغنى عنها تعبير لغوى جميل وسليم[١٠١] ، كما يرى ميتزلر Metzler أن التغطية الموضوعية فى بعض الأحيان تفشل فى إخبارنا أن هناك لمسة إنسانية فى تناول وكتابة الخبر[١٠٢].

(ز) الموضوعية عائق للمسئولية :

يحمـــل (جلاســـر) على الموضوعية فيذهب إلى أنها تعوق المسئولية ، فإذا كانت التغطية المسئولة توجه اهتمام الصحفى إلى (ماذا يكتبه) .. فإن الموضوعية تجعله يهتم (بكيف يكتبه) ، ويسوق (جلاسر) مثالاً يوضـــح مايذهب إليه ، مستشهدًا بقصة خـــبرية نشرت فى جريدة (نيويورك تايمز) عام ١٩٧٢ (لم يذكر الشهر أو اليوم) تـــتعلق باتهام خمسة علماء بتعمد الكذب ، عندما دفعتهم شركة لصناعة المبيدات لنفى اتهام استعمال عقار DDT وتأثيره الضار على حياة الطيور ، وقد اكتشف فيما بعد أن الاتهـــام ملفق ، وأن مصدر الاتهام (الجمعية القومية للمبيدات) التى قصدت التشهير بالعـــلماء الخمسة ، كما أن اثنين من العلماء لم يعملا إطلاقا لدى الشركة[١٠٣] ، وقد استنتج من هذه القصة الخبرية أن المندوب لم يتحقق من صدق أو كذب مصدر الاتهام ونشـــره ، الأمر الذى أساء لسمعة العلماء الخمسة ؛ حيث إن الاعتماد على المصادر طغى - بمرور الوقت - على الاهتمام بصحة الحقائق ، التى يوردها الصحفى .

ويذكر عبدالعزيز شـــرف أن محاولة عرض كافة وجهات النظر بالنســـبة لموقف جدلى ، يمنح الكاذب المعروف بكذبه الثقة نفســـها ، التى يمنحها للصـــادق المعروف بصـــدقه ، ولذلك .. فإن الموضوعية التى يعتزون بها ليســـت فى أغلب الأحـــوال من الموضوعية فى شىء ، ولكنها نوع من التحريف[١٠٤] .

وبذلـــك تكون الموضوعية متحيزة ضد الفكرة الصحيحة للمسئولية ، حيث يرى الجمهـــور أن صـــحفيى الـــيوم يجبرون على تحرير الأخبار ، وهم ليسوا مسئولين عن صحتها ، وهذا لا يعنى أن الصحفيين غير أخلاقيين ، ولكنهم أخلاقيون أكثر مما يجب، والموضوعية بشكلها الراهن تنطوى على تآكل نشط للمعنى الحقيقى لمسئولية الصحافة؛ فالموضوعية هى عدم اكتراث بنتائج صناعة الاخبار ، وهو مايتناقض مع مقولة (جون ديوى) بأن عملنا الأخلاقى الحقيقى يهتم بالنتائج[١٠٥].

٢ - الموضوعية ضرورة صحفية : نقد النقد

(أ) يـــرى المؤيدون لفكرة الموضوعية أنها ليست مستحيلة ؛ فمفهوم الموضوعية يجـــب ألا يعتـــبر كشـــئ نقـــى أو مثالى بل يجب أن يعد شيئا عمليا ، ويقولون إن الموضـــوعية هـــدف يمكن بلوغه ذلك أن أى مراسل يجب أن يكافح من أجله بصفة مستمرة ، ومع أنه لا يصل إليه بالشكل الدقيق الذى يتحدث عنه الذاتيون (الرافضون لفكـــرة الموضوعية) .. إلا أنه يستطيع بلوغه إلى درجة ، تجعله مفهومًا ذا معنى وليس مجرد خرافة ، وعجز الصحفى عن أن يكون موضوعيًا إلى أقصى درجة لا يعنى اليأس مـــن معركة التغلب على هذه العقبات واعترافه بضعفه وانسانيته لا يعنى أنه يجب أن يتخلى عن الهدف أو المفهوم فى تقاريره وهذا يفرض عليه تحديا أكبر[١٠٦] .

فالصـــحفى لن يأتى بالحقيقة (المطلقة) بل عليه أن يوازن فيما لديه من وقائع ، وألا يشـــعر القارئ فى صياغته لمجموع وقائعه أن ما يورده هو الحقيقة (الكاملة) التى لا معقب بعدها ، بل يجب أن يتواضع الصحفيون ؛ ليدركوا أن مايحررونه هو الحقيقة (النســـبية) الـــتى تجلت عنها الأحداث حتى الآن فى إطار ماتوصل إليه من وقائع ، ولكـــن المشكلة فى الصحفيين (خاصة هؤلاء المتبنيين لوجهة نظر خاصة مدافعة سواء

عـــن حـــزب أو حكومة) إنهم يرتبون الوقائع التى يحصلون عليها وفى ذهنهم إقناع القارئ بتصور مسبق لديهم ، أكثر مايكون فى ذهنهم إخباره بما حدث بالفعل .

(ب) تقديم رؤية أحادية أو وجهة نظر مفردة للحدث ، أو الموضوع المعالج يسهم فى تعمـــيق دور القراء كمتلقين سلبيين ، إذ إن كل قارئ سيهتم فقط بالصحيفة التى تعضـــد رؤيته أو وجهة نظره ، وكذا انتماءاته الطبقية الاقتصادية واختياراته الفكرية والسياســية . فما دور الصحافة – والحال هكذا – إذ هى وافقت هوى الجمهور ؟ ، وأتصـــور أن وليم ريفرز Rivers تجاوز فى نقده للموضــوعية ، عندما يقـــول « إن الجمهور لا يرغب فى التمسك بأهداب الموضوعية الواهية ؛ لأنه ببساطة متحيز ، شأنه فى ذلك شأن المندوب والمحرر »[١٠٧] .

فالمســئولية الصــحفية هى أن يوصل الصحفى للجمهـــور النظرة العلميـــة قدر الإمكـــان ؛ كى يعملوا عقولهم ولا يتحولون (لإسفنج) يمتص كل مايقـــدم إليه ، مسئوليته هى تقديم طيف الآراء المتاح ، والذى يعرفه بحيث يجعل القارئ يفكر قبل أن يكـــون رأيـــا عن موضوع ما ، كما أن مسئوليته هى نقض آليات التفكير التى ترفد التحيز والعصبية ، وضيق الأفق فى سبيله لتغيير واقع الجماهير الفكرى.

(جـــ)من الصـــعب أن تستخدم التغطية الموضـــوعية الحقة فى التضـــليل ؛ إذ إن الموضوعية النسبية تستمد جذرها الأخلاقى من اختيارات الصدق ، والدقة ، والأمانة ، وهـــى شـــروط تنتفى بالتحيز والتعصب لرأى ، فالتضليل اختيار كما أن الموضوعية كذلك ، فالموضوعية الصحفية قيمة مهنية لاحقة لقيم أخلاقية اجتماعية صرفة (بمعنى أنهـــا تنسرب فى سلوكيات الصحفى / الإنسان اليومية) كالصدق والأمانة ، ومن هنا يتضح الجذر والنسب السسيولوجى لمعنى الموضوعية .

(د) الموضوعية لا تعوق المسئولية، فقد كان المطلب الأول للجنة حرية الصحافة لعام ١٩٤٧ من وسائل الإعلام هو « إمداد الجمهور بتقرير صادق وشامل وذكى عن أحداث اليوم بما يعطى لـــه معنى ، وليس هناك دليل يكشف تقويم هذا التقرير سوى التغطية الموضوعية »[١٠٨].

فمهاجمة الموضوعية تبرير للارتداد لصحافة القرن التاسع عشر ؛ حيث كان الصحفيون لايعبأون بأن الحدث يمكن أن يحوى تفاصيل أخرى كتلك التى جمعوها ، وحتى إذا اكتشفوا ذلك فإنهم يطمسون الأوجه الأخرى للحقيقة على حساب الوجه الذى يعضد وجه نظرهم ، فلم تكن هناك أعمدة أخبار بالشكل الذى وضح فى بداية القرن العشرين مع ظهور الأشكال الخبرية الجديدة ، بل كانت الصحيفة فى أغلبها آراء مبثوثة تصب كلها فى خدمة الناشر / الصحفى المؤيد لسياسى أو لرجل صناعة على نحو متدن(١٠٩) ، كما أسلفنا فى الفصل الأول .

(هـ) أما عن تشويه جمال اللغة .. فإن الموضوعية لا تشوه اللغة على الإطلاق ، فالصفات الموجودة فى اقتباسات المصادر لا تقلل من جمالها ، فضلاً عن أن التحرير بهذه الطريقة أقل ضرراً على القارئ من بعض الحيل التى يلجا إليها كتاب القصص الاخبارية ؛ فى محاولة لجعل موضوعاتهم أكثر حيوية ، عن طريق إعادة بناء فقرات بحيث تتحول إلى حوار بين أشخاص الخبر ، رغم أن الصحفى ليس لديه أى دليل على وجود مثل هذا الحوار .

ومن أجل جذب القارئ عن طريق اللغة .. فقد يخترع الصحفى شخصية ما فى القصة الخبرية يقدمها على أنها شخصية حقيقية من الحياة ، ولكنها فى الواقع عبارة عن أجزاء متناثرة من الطرق والتجارب لاشخاص آخرين ، ويقوم الصحفى باستخدام هذه الشخصية المختلقة على شكل (بطل الرواية) لنقل أحداث القصة الخبرية بطريقة أكثر إمتاعا ، ولكنها فى الحقيقة تمثل تناولاً للقصة الخبرية صحيحا فى جزء منه وخياليا فى أجزاء أخرى ، وإدخال مثل هذه الأساليب على أعمدة الأخبار بحجة التجديد فى الشكل واللغة هو - ببساطة - خداع وغش للقارئ (١١٠) .

(و) لا يتفق المؤلف مع التخريج الذى أتى به بعض المنظرين ومفاده أن الموضوعية تجعل الصحفى يلاحظ مجتمعه فقط ولا يشارك فى قضاياه ومشاكله ؛ فالمشاركة السياسية تتحكم بها عوامل أخرى غير نوع التغطية متحيزة أم موضوعية ، عوامل ، مثل : حرية الرأى والتعبير ، وحرية تكوين التنظيمات والأحزاب فضلا عن

التداول الحر والديمقراطى للسلطة ، وكذا عوامل تتعلق بمدى اندماج أو اغتراب الفرد داخل مجتمعــه ، بما يستتبع الاغتراب من ظواهر كافتقـاد القدرة على التغـيير ، واللامعيارية ، وانعدام الجدوى من المشاركة والتى تؤدى إلى العزلة .

وهـناك عديد من الدراسات الأمريكية ، التى تنقض آراء جلاسر - أكثر المنظرين الأمريكـيين حمـلاً على الموضـوعية ، وقدحاً لها - من الأسـاس فيما يتعلق بعزلة الصـحفيين ؛ إذ أثبت - على سبيل المثال - ليتشتر وروثمان Lichter & Rthman فى دراسة أجرياها على حوالى ٢٤٠ صحفيًا ومذيعًا ، ينتمون لوسائل الإعلام الكبرى فى الولايات المتحدة كصحيفة نيويورك تايمز ، واشنطن بوست ، والشبكات الكبرى مثل ABC , CBS أن الصحفيين أكثر الفئات مشاركة فى العمليات الانتخابية ، وأن أغلبهم ديمقراطيون ، ويتبنون قيمًا تخالف بوضوح قيم الطبقة الوسطى الامريكية وتفضيلاتها ، فـرأى حـوالى ٦٨% مـنهم أن الولايات المتحدة الأمريكية تستغل العالم الثالث ، وتسبب إفقاره(١١١) .

(ز) يـرى المؤلـف أن مَـنْ ينتقدون الموضوعية بأنها وهم أو أسطورة لا مجال لـتحققها لا يقدمون بديلا - على الإطلاق - يصلح كمحك أو معيار Norm يفرق بين التغطية الجيدة وغير الجيدة ، النـزيهة أو المغرضة ، وهم - فى الأغلب - ينظرون بشىء من التشاؤم للمهنة ، وبشىء أكبر من التوجس وعدم الثقة للمنتمين لهذه المهنة ، فهـم لا يضعونا إلا أمام بديل التحيز ، ويرون أن الصحافة مهنة لا أخلاقية ؛ بسبب عناصرها التكوينية التى لا فكاك منها كحتمية قدرية راسخة .

وأستطيع أن أقول لهم - بوعى أن الموضوعية ليست قيمة مطلقة مثالية - مايردده بعـض الفلاسـفة المثاليين من أن « عدم بلوغ المثال ليس معناه أنه غير موجود » ، فالمجتمع الانسانى بصفة عامة ، والمجتمع العربى والمصرى بصفة خاصة يشكو من تفشى أدواء اجتماعية سلوكية كالكذب والغش الاجتماعى مثلاً - بغض النظر عن الأسباب الاقتصـادية والسياسية المسببة لهذا النوع من القيم والأخلاقيات - فهل معنى ذلك أن نكفـر بقـيمتى الصدق والأمانة ، ونعتبر أنه لا مجال لبلوغهما ، وأنهما محض سراب ووهم فى عالمنا القاسى ، كيف ذلك ؟!

إن التوجه التقدمى المتفائل للعالم - وهو توجه تحض عليه الأخلاقيات الدينية والوضعية على حد سواء - يجعل لزامًا على دارسى الإعلام والمشتغلين به أن يقننوا فيما بينهم قواعد وسلوكيات المهنة ، الدافعة لها ، والمعضدة لمسئولياتها تجاه الجمهور ، وأتصور أن الجهد المبذول فى إيضاح معنى الموضوعية وسد ثغراتها النظرية والتطبيقية هو خطوة على هذا الطريق التقدمى المتفائل ، ولا أبالغ إذا قلت إن الموضوعية كقيمة مهنية - مثلها كمثل أية قيمة أخرى - تحتاج لدعاة ومبشرين ، يثقون أن انتهاجها هو السبيل لصحافة حرة ومسئولة .

●●●

الموضوعية والتحليل الدلالى

يناقش المؤلف في هذا الجزء من الفصل دراسة قيمة الموضوعية دلاليًّا ، فيوضح معنى التحليل الدلالى ، والفروق بينه وبين تحليل المضمون ، ثم يعرض للمقاييس التى قننها بعض المنظرين لدراسة الموضوعية امبريقيا ، وينتهى بمقياس الموضوعية الذى وضعه المؤلف .

●●●

أولاً : الموضوعية والتحليل الدلالى

١ – معنى التحليل الدلالى

تقدم دراسة الاشكال الصحفية كنصوص لغوية فى إطار علم الدلالة تصورًا منهجيًا وإجرائيًّا محكما لدراسة قضية الموضوعية الصحفية ، التى هى فى جانب منها دراسة لمدى تحيز الصحف ذات الاتجاهات المتباينة فى معالجة المضامين المختلفة التى تقدمها ؛ فشبكة الألفاظ والعبارات التى يحتوى عليها النص الصحفى ، والتى تستخدم فى التعبير عن مجموعة القضايا والأفكار ، التى يتضمنها تعكس جوانب على قدر كبير من الأهمية ، فيما يتعلق بالأبعاد الدلالية للرسالة الصحفية .

(أ) فهى تعكس من ناحية رؤية الصحافة لقضايا المجتمع ، الذى تصدر فيه ؛ أى تعكس العلاقة بين الصحافة والمجتمع .

(ب) وهى من ناحية أخرى تعكس الإطار الأيديولوجى الذى تلتزم به الصحيفة فى التعبير عن القضايا الاجتماعية بمايؤدى عند وضع الأمور فى سياقاتها إلى تحديد العلاقة بين الصحافة والسلطة ؛ فالعملية التى يتم من خلالها نقل الرسالة الإعلامية ، بالاعتماد على اللغة – تعد هدفًا للوصف والتحليل اللغوى ، ولأن الأنظمة الأيديولوجية توجد ويتم التعبير عنها ، من خلال اللغة .. فإنه يمكن الوصول إليها من خلال التحليل اللغوى[١١٢].

ويكشـــف التحليل الدلالى للنص الصحفى عن درجة الدقة والالتزام فى التعبير عن الأحداث والوقائع بصورة موضوعية ، بحيث تستخدم الألفاظ بدلالتها الحقيقية ودون تزيـــيف للوقـــائع ، فقد أصبح من المألوف الآن أن يستغل بعض الصحفيين الكلمات اســـتغلالاً ســـيئًا ، ويضعوها فى معان غامضـــة غير محددة قصـــدا إلى خدمة هدف معـــين ترمى إليه الصحيفة ، دون أن يتعرض أصحابها لنقد القراء أو اعتراض القانون علـــيهم ، وفى استطاعة الباحث فى علم الدلالة أن يشـــير إلى الأخطاء التى وقعت من هؤلاء الصحفيين فى هذا الشـــكل ، فعلم الدلالة يفيد فى دراسة اللغة الإعلامية كقوة فاعلة ، تستعمل للتنوير ، ويساعد الإعلاميين كذلك على فهم قدرة اللغة على الخداع والتضليل .

ويقصـــــد بالدلالة اللغوية : مايشـــير إليه اللفظ من أمر غائب بالنســـبة لمجموع مستعمليه ، وجزء العلاقة الذى يمكن أن يصبح محسوسًا ، واللفظ المسموع أو المقروء يطلـــق عليه (الدال) والجزء الغائب يسمى (المدلول) ، وتسمى العـــلاقة التى تربط بينهما (بالدلالة) [١١٣] .

والتحلـــيل الدلالى لا يهتم بمجرد اكتشـــاف النظام الرمزى ، الذى يكمن خلف قواعـــد اللغة وتراكيبها ، بل يتجاوز ذلك إلى اكتشاف المعانى الكافية داخل النصوص الصـــحفية ، والتحليل الدلالى يهتم بالمعنى المتضمن Connotative ، بالإضافة إلى المعنى الإشـــارى Donotative وكذلك بالعلاقات الارتباطية ، والتى تتأتى من الاستخدامات والدمج بين الرموز . ويتميز المعنى الاشارى بالعمومية حيث يعنى اللفظ فى هذه الحالة الشئ نفسه بالنسبة لجميع المتلقين ، وكذلك بالموضوعية حيث ينظر إلى المعنى الخام ، دون تقييم ، بينما تميز المعنى المتضمن بالتغير بناء على ثقافة المستقبل ، ودخول العنصر التقييمى فيه[١١٤] .

٢ – دور المضمون فى التحليل الدلالى :

التحليل الدلالى كأداة لتحليل النص الصحفى، لا يهتم بتحليل مضمون هذا النص، بـل يهـتم بتحليل المعنى الذى يأخذه المضمون ، وإذا كان هناك اهتمام بالمضمون فى دراسـة دلالـية داخل المجال الصحفى ، فهو اهتمام يعقب عمليات التحليل الدلالى ، ويتصل بالشق التفسيرى فى هذه النوعية من الدراسات ؛ ففى ضوء العلاقة الجدلية بين اللغة والفكر .. يمكن القول بأن الصيغ اللغوية المستخدمة فى التعبير تتأثر بالمضمون .

ومن الممكن أن ينظر للمضمون كسياق فى دراسة دلالية فى المجال الصحفى ، حين نـدرس مجموعـة من النصوص الصحفية التى تتفق فى المضمون ، الذى تقدمه للقارئ دراسـة دلالـية بحيث يمكن أن تكون هناك إمكانية لأن يعمل كل نص من النصوص المتشابهة الخاضعة للدراسة كنص Text ومعيار Norm [١١٥] ، وهذا ماحاوله المؤلف فى دراسـة موضـوعية الإسناد ، وموضوعية التوازن بشكل كمى – كيفى فى الأولى ، وكيفى فى الثانية.

وفى دراسة الموضوعية يعطى التحليل الدلالى للمضـمون إمكانات منهجية ، أكبر من تحليل المضمون ، وفى هذا السـياق رصد دنيس ماكويل Mcquail الفـروق بين الأداتين :

١ – يقـدم لـنا التحليل الدلالى طريقة لوصف المضمون ، ويمكن أن يكشف لنا عن خصـائص منتجى النص ، والذين يقومون بنقل الرسائل الإعلامية إلى المتلقين ، وهـو مفيد بدرجة أكبر من تحليل المضمون فى التنبؤ وشرح تأثير المضمون على المتلقى، وهو يفيد بصفة خاصة فى جانب كبير منه البحوث التقييمية التى تهدف كشف الأيديولوجية الكامنة Latent Idiology داخل مضمون الرسالة الإعلامية .

٢ – لا يعـتمد التحلـيل الـدلالى على التكميم كثيرًا ، ولكن المعنى فى هذه الأداة يستشـف من العـلاقات Relationships والتعارضات Oppostions والسـياق Context .

٣ - يوجـــه التحلـــيل الدلالى اهتمامه إلى المعنى الكامن فى النص ، أكثر من اهتمامه بالمعنى الظاهر حيث ينظر إلى المعنى الكامن على أنه اكثر جوهرية .

٤ - يعد التحليل الدلالى فى جانب معين منه أكثر تنظيما من تحليل المضمون ؛ حيث لا يعطـــى وزنًا لمقاييس العينات ، ويرفض فكرة أن كل وحدات المضمون يجب أن تعامل بالدرجة نفسها من المساواة(١١٦).

ويتفق المؤلف مع مايورده ماكويل عن طاقات التحليل الدلالى التفسيرية ، ويختلف معـــه فى الـــتهوين من أمر التكميم فىدراسة الدلالة ؛ فالدراسة الكمية إذا قامت على إحكـــام إجـــرائى وإحصائى ، يمكن أن تؤدى إلى ضبط أكثر للتحليل الدلالى ، الذى يؤخذ عليه منحاه الذاتى وتأثيره بأيديولوجية الدارس ومدى تمكنه من أدواته اللغوية ، وهذا ماحاوله المؤلف فىدراسته الكمية - الكيفية لدلالات العبارات الصحفية ، والتى تعكس مدى موضوعية الصحيفة أو تحيزها .

● ● ●

ثانيا : مقاييس الموضوعية

١ - وحدات التحليل الدلالى :

تعتبر وحدتا الكلمة ، الجمـــلة من أهم الوحدات اللغوية المستخدمة فى التحليـــل الدلالى للنصوص الصحفية ، إلا أن الأخيرة لم تستخدم فى أى دراسة للصحف العربية دلاليًا ، وسيحاول المؤلف اعتمادها كوحدة دلالية فى إطار دراسة موضوعية الإسناد .

(أ) وحدة الكلمة :

يتطلب التناول الدلالى للكلمة فى إطار التعبير الصحفى عن قضية معينة من الباحث ألا يـــدرس هذه الكلمة كوحدة مستقلة ؛ إذ إن دلالة الكلمة فى هذه الحالة لا تتحدد فى نص معين إلا بدخولها فى حقل مفهومى؛ فالمفردات أو الكلمات لا تشكل وحدات مســـتقلة ، ولذا يجب إخضـــاعها - بغية إبراز معانيها — لعمليـــات الجمع والتبويب والتصنيف .

وتعـــد حقول الدلالة من الأدوات المنهجية التى تســاعد فى كشف دلالة نص من النصـــوص ؛ خاصة النصوص ذات العلاقة الحميمة بالمجتمع كالنصوص الصحفية ، عن طريق رصد وتحليل المفردات المستخدمة فى التعبير عن المفاهيم والقضــايا المختلفة التى تشتمل عليها النصوص ، فى إطار تحليل موقعى ، وصرفى ، ووظيفى للمفردات يدرس علاقـــات الاتفاق والاختلاف بين المفردات المختلفة ، التى يحتويها الحقل المفهومى أو الدلالى بما يكشف درجة الاتساق أو الاضطراب فى التعبير الدلالى(١١٧).

فقد درس محمود خليل قضية (صراع الدين والدولة) فى الستينيات والسبعينيات دلاليًّا، فانتهى إلى أن جماعة الإخوان المسلمين فى الستينيات ، والجماعات الاســلامية المتشددة فى السبعينيات ارتبطت بها صيغ لغوية دالة فيما تحمله من معنى ، ينطوى على قـــيم شديدة السلبية ، فكان يخبر عنهما كمبتدأ بأفعال دالة على التخريب مثل (تدمر - تخـــرب - تشـــوه) فهـــى تدمر وتخرب المجتمع وتشوه وجه مصر ، بالإضافة إلى الأفعال الدالة على الخداع مثل : (تخدع وتغرر) ، أى تخدع وتغرر بالشباب الذى لم يفقه دينه ، أما أعضاؤها فكان يخبر عنهم بأنهم (متآمرون - متطرفون - إرهابيون - أتبـــاع للشـــياطين) بهـــدف المبالغة فى تشويه صورة الإخوان المسلمين والجماعات الاسلامية المتشددة المختلفة أمام الرأى العام المصرى(١١٨) .

(ب) وحدة الجملة :

لم تدرس وحدة الجملة دلاليًّا فى إطار دراسة للأشكال الصحفية ،ولعل ذلك يرجع فى جـــزء منه إلى أن (الجملة) لم تحظ من عناية النحاة العرب إلا بقدر ضئيل للغاية ، بل لم يعرضوا لها إلا حين يريدون أن يبحثوا فى موضوع آخر(١١٩) ، وقد أدى هذا إلى وضـــع عقبة كبيرة فى طريق من يريد البحث فى الجملة داخل أى نص من النصوص ، طـــبقًا لمنهجـــيات علم اللغة الحديث ؛ إذ سيلاحظ فقرا كبيرا فى تقسيم علم المعانى لـــلجملة العربية لم يتعد ثنائية (الجملة الخبرية - الجملة الانشائية) ، إلا أنه فى إطار الدراسات الغربية - الأمريكية بالأساس - التى بحثت دلاليًّا قضية الموضوعية والتحيز ، فقد احتلت الجملة اهتمامًا كبيرًا فى الأولويات البحثية لدارسى الصحافة والإعلام.

وقــد انتهى هؤلاء الباحثون إلى عدة تقسيمات للجمــل الصحفية ترتبها حسب موضوعيتها ، إلا أنه لم يبق على ســاحة دراسة الموضوعية إلا تقســيم عالم اللغويات الأمــريكى هاياكــاوا Hayakawa ، والذى طوره الباحث الإعــلامى دنيس لورى Lowery ، فقد حاول بروس وستلى Westley أن يضع مقياسًا للجمل الصحفية مرتبة من الأقل موضوعية إلى الأكثر موضوعية كالآتى(١٢٠):

١ – جملة النصح والتوجيه Advococy

وهى التى تتجاوز الحكم الموضوعى على الأخبار لتذكر فى عبارات إنشائية ماينبغى أن يحدث كقول الصحيفة فى سياق خبر ما : هذا لا يصح أن يحدث فى بلد متحضر ، دون أن تنسب ذلك لمصدر معروف .

٢ – جملة التقييم Evaluation

وهـــى التى تصـــف الأحداث والأفكار والأشخاص بأنها جيدة أو رديئة كقـــول صحيفة فى سياق قصة خبرية ما : « ولا يزال رجال البوليس يبحثون عن هذا الإرهابى الجبان » ، دون أن تربط القول بمصدره .

٣ – جملة التوقع والنتيجة Consequence

وهى التى تتعلق بنتـــائج الأحداث أو التنبؤات بما سيحدث أو قد يحـــدث كتوقع للأحداث كأن تذكر محطة تليفزيونية فى سياق أخبار نشرتها بأن : الانقلاب العسكرى كان نتيجة لفشل النظام السابق ، دون أن تنسب لمصدر ما .

٤ – جملة المعلومات الخلفية Backgrounding

وهى أكثر الجمل موضوعية لأنها لا تتضمن تقييما للأحداث والأشخاص ، ولكنها تـــتعلق بأحداث وقعت قبل دورة الأحداث الآنية ، وقد شاب هذا التقسيم كثير من العيوب ، أبرزها : عدم شموليته لكل العبارات الصحفية الممكنة ، والتداخل بين التقييم والنصح ، واحتمال أن يتسرب فى جملة المعلومات الخلفية رأى أو حكم .

وقــد قسم (هاياكاوا) العبارات الصحفية إلى ثلاث عبارات التقريرية والتوقعية والحكمــية : الــتقريرية تــتعلق بالحقائق ويسهل التثبت منها فورا ، والتوقعية ذاتية ولا يمكــن التثبت منها على الفور ، الحكمية التى تتضمن مشاعر الكاتب أو المتحدث سواء كانت مشاعر ايجابية أو سلبية ، وقد طور (لورى) عبارات (هاياكاوا) الثلاثية لدراســة الموضــوعية إلى مقــياس ذى ثمان جمل ، تبدأ من الأكثر موضوعية إلى الأقل موضوعية كالآتى[١٢١]:

١ - جملة تقريرية مسندة .

٢ - جملة تقريرية غير مسندة .

٣ - جملة توقعية مسندة .

٤ - جملة توقعية غير مسندة .

٥ - جملة رأى / مسندة / مؤيدة .

٦ - جملة رأى / مسندة / معارضة .

٧ - جملة رأى / غير مسندة / مؤيدة .

٨ - جملة رأى / غير مسندة / معارضة .

ويلاحظ على هذا المقياس أنه :

١ - قــدم العــبارة المســندة على غير المسندة فى ترتيب الموضوعية بالنسبة للعبارات الــثلاث فالجملــة ســواء كانــت تقريرية أو توقعية أو حكمية ، تكون أكثر موضوعية، إذا نسبت لمصدر عنها فى حالة إيرادها على لسان المندوب أو المحرر .

٢ -.قــدم العــبارة التوقعية على الحكمية (الرأى) لأن فى الأولى يستطيع القارئ / المشاهد بسهولة أن يدرك أن المتوقع شخص ، وبالتالى يأخذه بغير تصديق كامل ويحاول التثبت منه ، بينما فى العبارة الحكمية يمكن أن يعمد المحرر إلى إخفاء رأيه فى ثوب عبارة تقريرية .

٣ - فضــل (لــورى) أن تكون العبارة الحكمية المؤيدة أكثر موضوعية من العبارة الحكمية المعارضة ؛ لأن القدح أو الذم - على حد تعبيره - يكون أكثر تحيزًا من المدح أو الإشارة للفضائل .

٤ - استبعد لورى الجمل التى تجمع بين أكثر من نوع من العبارات ، مثل : العبارة التقريرية - التوقعية، التقريرية - الحكمية ، التوقعية - الحكمية ، واتبع عدة تكتيكات إجرائية للتعامل معهم ، فقرر أنه « إذا احتوت الجملة على تقرير وتوقع تصنف على أنها توقع ، وإذا احتوت على تقرير وحكم تصف على أنها حكم ، وإذا اجتمعت بين التوقع والحكم صنفت على أنها حكم »(١٢٢).

ونلاحظ على هذا الإجراء أنه يعرض العبارات التقريرية - التوقعية لتحيز إنزالها درجة لتصبح توقعية ، وكذلك التى تجمع بين التقرير والحكم التى تتساوى بالعبارة الحكمية الصرفة ، وكذلك .. فإنه يساوى بين العبارتين (التقريرية - الحكمية) ، (التوقعية - الحكمية) ليتم تأويلها على أنهما عبارة حكمية ، فألغى هنا الفروق بينهما دلاليا ، وهو خطأ لا يتعلق بالجوانب الإجرائية فقط ، بل أنه يمتد لأصل الأسس النظرية لتصنيف العبارات ، والتى وضعها (لورى) نفسه امتدادًا لما فعله (هايا كاوا) ، والتى تقضى أن تتدرج العبارات دلاليا بحيث يعكس هذا التدرج اتجاهًا نحو الموضوعية، كلما اتجهنا إلى أعلى المقياس (نحو العبارة التقريرية) ، واتجاهًا نحو التحيز كلما هبطنا لأسفل المقياس (نحو العبارة الحكمية) .

وعلى الرغم من وعى (لورى) فإن .. هناك تداخلاً بين العبارات ، إلا أنه تجاهله عامدًا لسبب وضح ، بعد أن درس المؤلف تطبيقاته للمقياس ، وهو اعتماده على قياس الفروق بين نسب العبارات إحصائيا ، والتى تعطى نتائج ذات دلالة إحصائية إذا اقتصر التصنيف على ثلاث عبارات فقط ، وهو ماسيحاول المؤلف تلافيه (نظريًا - إجرائيًا) حين وضعه لمقياسه الجديد .

٢ - مقياس الموضوعية الجديد :

بعد إجراء دراسة استطلاعية على صحف الدراسة الخمس ، انتهيت إلى استحداث مقياس من اثنتى عشرة جملة ، مرتبة من الأكثر موضوعيةً إلى الأقل موضوعيةً كالتالى :

١ - جملة تقريرية مسندة .

٢ - جملة تقريرية غير مسندة .

٣ – جملة تقريرية – توقعية مسندة .

٤ – جملة توقعية مسندة .

٥ – جملة تقريرية – حكمية مسندة .

٦ – جملة توقعية – حكمية مسندة .

٧ – جملة حكمية مسندة .

٨ – جملة تقريرية – توقعية غير مسندة .

٩ – جملة توقعية غير مسندة .

١٠– جملة تقريرية – حكمية غير مسندة .

١١– جملة توقعية حكمية غير مسندة .

١٢ – جملة حكمية غير مسندة .

ونلاحظ الآتى على هذا المقياس :

١ – يتفق المقياس الجديد مع مقياس هاياكاوا – لورى فى ترتيب الجمل التقريرية ، التوقعية ، الحكمية ؛ من حيث موضوعيتها من الأكثر موضوعية (التقريرية) إلى الأقل موضوعية الحكمية .

٢ – يختلف المقياس الجديد مع مقياس هاياكاوا – لورى فى استحداث جمل ، لم تكن موجودة ظهرت بالمحك العملى عند اختبار العينة الاستطلاعية ، وهى : الجمل التقريرية – التوقعية ، التقريرية – الحكمية ، التوقعية – الحكمية ؛ أى الجملة التى تجمع بين نوعين من أنواع الجمل فى المقياس الأمريكى ، وقد اعتبر المؤلف الجملة التقريرية – التوقعية هى الأكثر موضوعية والجملة التوقعية – الحكمية هى الأقل موضوعية .

٣ – قدم المؤلف الإسناد على عدم الإسناد بالنسبة للعبارات جميعها ، فيما عدا الجملة التقريرية غير المسندة ، فقد صنفتها فى المرتبة الثانية من حيث موضوعيتها ، بدلاً

من موقعها المنطقى فى المرتبة السابعة (بعد العبارة الحكمية المسندة ، وقبل التقريرية - التوقعية غير المسندة) ؛ لأن هذا النوع من الجمل شائع الاستخدام فى الصحافة المصرية والعربية والأجنبية فى مقدمات الأشكال الخبرية ؛ لا سيما القصص والتقارير الخبرية التى لا يحبذ فيها ذكر مصدر المعلومة فى أول فقرة ، كما أثبتت دراسة (لورى) لصدق مقياس الموضوعية أن الجمهور بفئاته المختلفة يعتبر العبارة التقريرية غير المسندة أكثر موضوعية من كل العبارات الصحفية ، وأقل فقط من العبارة التقريرية المسندة[١٢٣].

٤ - اعتبر المؤلف أن الجملة مسندة إذا ذكر مصدر المعلومة ، سواء بشكل معلوم أو مجهل بحجب إحدى صفاته كاسمه أو عنوانه ؛ فقول مصدر أمنى أو مسئول أو بالمعمل الجنائى مثلاً يصنف كمصدر مجهل، ولكن المؤلف استبعد مصادر مثل : مصدر عليم ، وثيق الصلة بالمسئولين ، علمت (الأهرام) ، أو (الشعب) ، واعتبر أنه لا يوجد مصدر للجملة ، وبالتالى تعتبر العبارة غير مسندة .

٥ - استبعد المؤلف من الجمل تقسيم مؤيد ، معارض لأنه غير ذى دلالة فى الدراسة الكمية نظرا لتعدد المصادر ، التى يمكن أن تنسب إليها العبارات الحكمية من مسئولين حكوميين ومعارضين ومتخصصين ، فلا يمكن معرفة كون التأييد أو المعارضة للحدث أم لرد الفعل الأمنى تجاهه ، ولذلك فقد تركت هذه النقطة للدراسة الكيفية للتوازن ، كما لم يقتنع المؤلف بقول (لورى) أن الجملة الحكمية المؤيدة أكثر موضوعية من المعارضة ؛ فليس هناك - من وجهة نظرى - فارق بين المدح والقدح ، أو بين التقريظ والذم فى مقياس الحكم على الأشخاص أو الهيئات أو الأفكار .

٦- سيجمع المؤلف فى تحليله للجمل الصحفية داخل الخبر بين جمل العنوان وجمل المتن .

●●●

هوامش الفصل الثاني :

(١) عبد الباسط عبد المعطى : البحث الاجتماعى ، محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده (القاهرة : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٠) ص٢٥٧ .

(٢) عبداللطيف محمد خليفة : ارتقاء القيم ، دراسة نفسية (الكويت : سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، إبريل ١٩٩٢) ص ص٤٠،٣٩ .

(٣) المرجع السابق ، ص ص ٥٩ ، ٦٠ .

(٤) فاروق أبوزيد : فن الخبر الصحفى ط٢ (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٧) ص ٨٧ .

(٥) انظر عبد الفتاح عبدالنبى : سوسيولوجيا الخبر الصحفى ، دراسة فى انتقاء ونشر الأخبار (القاهرة : العربى للنشر والتوزيع ، ١٩٨٩) ص ٤٧ .

(٦) كرم شلبى:الخبر الصحفى وضوابطه الإسلامية (القاهرة:المطبعة الفنية ١٩٨٤) ص٣٩ .

(7) MitchellCharnley, Reporting, (New York : Halt, Rienhart & Winston, Inc., 1966) p. 12 .

(8) Ibid, p . 13 .

(٩) مرعى مدكور : الصحافة الاخبارية والمسئولية الإسلامية للمندوب الصحفى (القاهرة: دار الصحوة للنشر ، ١٩٨٨) ص ١٨٨ .

(١٠) ماجد الحلو : « الحق فى الخصوصية والحق فى الإعلام » ، الدراسات الإعلامية ، العدد ٤٨ ، يوليو – سبتمبر ١٩٨٧ ، ص ص ٤٣ – ٤٧ .

(11) Louis . A . Day, Ethics in Media Communications: Cases & Controversies (Belmot, California : Wardsworth Publishing Company , 1991) p. 188 .

(12) Melvin Mencher, Basic Media Writing 4th ed. (Madinon , Wisconson: Brown & Benchmark Publishers, 1993) p. 375 .

(١٣) سليمان صالح : مفهوم حرية الصحافة ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .

(14) John Hulting, The Messenger's Motives.: Ethical problems of the News Media (New Jersy: Printice - Hall, Inc., 1985) pp 81 - 83 .

(15) Mitchell Charnley, op . cit ., p 33 .

(١٦) إبراهيم إمام : دراسات فى الفن الصحفى (القاهرة : الأنجلو المصرية ١٩٧٩) ص١١٢ .

(١٧) فتحى فكرى : دراسة تحليلية لبعض جوانب قانون سلطة الصحافة (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٧) ص ١٧٦ .

(18) Mitchell Charnley, op. cit., p . 88 .

(١٩) مرعى مدكور : مرجع سابق ، ص ١٨٩ .

(٢٠) المرجع السابق ، ص ١٩٠ .

(21) MitchellCharnley, op. cit., p . 35 .

(22) Ibid, p . 38 .

(23) Philip Meyer, Ethical Journalism (New York : Longman, Inc., 1987,) p. 50 .

(24) Boug Newsom *et al.,* Media Writing: News for the Mass Media (California: Wardsworth Publishing Co., 1993) p. 37.

(25) James Napoli, Writing for Print : A Primer Journalism (Cairo : American University in Cairo Press, 1992) P. 31 .

(٢٦) جلال الدين الحمامصى : من الخبر إلى الموضوع الصحفى (القاهرة : دار المعارف، ١٩٦٥) ص ٨٢ .

(٢٧) محمد منير حجاب : مرجع سابق ، ص ص ٣٧ – ٣٩ .

(٢٨) إبراهيم إمام : دراسات فى الفن الصحفى (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٢) ص١١٣ .

(29) Mitchell Charnley, op. cit., p. 10 .

(٣٠) إبراهيم إمام : مرجع سابق ، ص ١١٥ .

(٣١) جلال الدين الحمامصى : مرجع سابق ص ٧٦ .

(32) Mitchell charnley, op. cit., p. 21 .

(33) Doug Newsom, op . cit., p. 33 .

(٣٤) جلال الدين الحمامصى : مرجع سابق ، ص ٧٧ .

(35) Bruce H . Westley, News Editing 3rd ed . (New York : Houghton Mifflin, 1980) p. 07.

(٣٦) كرم شلبى : مرجع سابق ، ص ٢٠٣ ، ٢٠٤ .

(37) James Nopoli , op. cit., p . 34 .

(٣٨) المعجم الوسيط : مرجع سابق ، ص ١٠٥٢ .

(٣٩) معن زيادة (محرر) : الموسوعة الفلسفية العربية (بيروت : معهد الإنماء العربى، ١٩٨٦) ص ٨٠٥ .

(٤٠) جميل صليبا : مرجع سابق ، ص ص ٤٤٩ ، ٤٥٠ .

(٤١) أسعد رزوق : موسوعة علم النفس ط٢ (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٩) ص ٣٠ .

(42) Tim O, Sallivon *et al.* Key Concepts in Communication (New York: Metlhuen Co, 1983). p. 160 .

(٤٣) معن زيادة (محرر) : مرجع سابق ، ٨٠٣ .

(٤٤) المرجع نفسه ، ص ٨٠٥ .

(٤٥) المرجع السابق ص ٨٠٥ .

(46) Reed Black, op. cit., p . 53 .

(47) Mitchell Charnley, op. cit., p. 23 .

(48) Ibid . p . 44 .

(49) Doug Newsom, op. cit., p . 34 .

(50) B.H. Westley, op. cit., p . 108 .

(٥١) عبدالفتاح عبدالنبي : مرجع سابق ، ص ٦٦ .

(٥٢) كرم شلبي : مرجع سابق ، ص ص ٢٠٠ - ٢٠٢ .

(53) Philip Meyer, op. cit., p. 50 .

(54) Ibid, p. 51 .

(٥٥) جلال الدين الحمامصي : مرجع سابق ، ص ٨٢ .

(56) B.H. Westley, op. cit., p . 113 .

(57) Ibid, p . 111 .

(58) Tim. R. Wulfemer , op. cit., pp. 81 - 86 .

(59) Ibid., , pp . 81 - 86 .

(60) James Napoli, op. cit., p. 33 .

(61) Bob Hitchcock, Journalism for the Nation (Nairobi, Kenya: A National Group Publication , 1987) pp. 61 - 64 .

(٦٢) جون . ل . هوتلنج : أخلاقيات الصحافة ، ترجمة كمال عبدالرؤوف (القاهرة : الدار العربية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٣) ص ص ١٠٠ ، ١٠١ .

(63) Mitchell Charnley, op. cit., p. 11 .

(64) James Watson, A Dictionary of Communication and Media Studies (London : Edward Arnold Co., 1975) p. 181 .

(65) Tere Gamble & Micheal Gamble, Communication Works. 4th ed. (New York : Mc Grow Hill, Inc., 1993) p. 438 .

(٦٦) كرم شلبي : مرجع سابق ، ص ص ٢٠١ ، ٢٠٢ .

(67) Doug Newsom et. al., op. cit., p . 37 .

(٦٨) جون ميرل ورالف لوينشتاين : مرجع سابق ، ص ٢١٧ .

(69) Philip Meyer . op. cit., p 50 .

(70) Ibid , p . 50 .

(71) Ibid , p . 52 .

(72) Mitchell Charnely , op . cit., p. 14 .

(٧٣) جلال الدين الحمامصي : مرجع سابق ص ١٠٣ ، ١٠٤ .

(٧٤) المرجع سابق ، ص ١٠٤ .

(٧٥) جون ميرل ورالف لوينشتاين : مرجع سابق ، ص ص ٢٩٤ – ٢٩٧ .

(76) Spencer Crump, Fundamentals of Journalism (New York: Mc Grow - Hill book Co., 1974) p. 95.

(77) Doug Newsom *et. al.,* op. cit., p. 40 .

(78) Richard Streckfuss, "Objectivity in Journalism: A Search and Reassessment", Journalism Quarterly, Vol. 67, No. 4, Winter 1990 . pp . 973 - 983 .

(79) Ibid, pp. 973 - 983 .

(80) H. Stensas, "Development of the objectivity Ethics in U.S Daily Newspapers", Journal of Mass Media Ethics, Vol. 51, No. 14, Winter 1980., pp. 880 - 889 .

(81) Richard Strackfuss, op. cit., pp. 973 - 983 .

(82) H . Stensas, op. cit., pp . 880 - 889 .

(83) Richard Streckfuss , op. cit., pp . 973 - 983 .

(84) Theodore Glasser, " Objectivity Preludes Responsibility" in Warren Agee *et. al.,* Leds., Main Currents in Mass Communication (New York : Harper and Row Publishers, 1986) pp. 369 - 375 .

(85) Ibid, pp. 369 - 375 .

(86) Richard Streckfuss, op. cit., pp. 973 - 983 .

(٨٧) خليل صابات : وسائل الاتصال نشأتها وتطورها ط٥ (القاهرة : الأنجلو المصرية ، ١٩٨٧) ص ١٣٥ .

(88) Theodore Glasser, op. cit., pp. 369 - 375 .

(٨٩) جون ميرل ورالف لوينشتاين : مرجع سابق ، ص ٢٨٩ .

(90) William Rivers *et. al.,* Ethics For the Media (New Jersy: Prentice - Hall, Inc., 198) p. 65.

(91) Theodore Glasser , op. cit., pp. 369 - 375 .

(92) Hall Janison & Kohrs Campell, The Interplay of Influence (California : Wadworth, Inc., 1983) p. 64 .

(٩٣) هربـرت شـيللر : المتلاعـبون بالعقول ، ترجمة عبدالسلام رضوان (الكويت : سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، أكتوبر ١٩٨٦) ص ١٦ ، ١٧ .

(94) Hall Janison et . al ., op. cit., p . 63 .

(٩٥) ملفين . ل ديفلير وساندرا بول روكيتش : نظريات وسائل الإعلام ، ترجمة كمال عبد الرؤوف (القاهرة : الدار الدولية للنشر والتوزيع ١٩٩٢) ص ٣٦١ .

(96) Theodore Glasser, op. cit., pp. 369 - 375 .

(97) Ibid, pp. 369 - 375 .

(٩٨) سامي عزيز : مرجع سابق ، ص ١٧ .

(99) Theodore Glasser , op. cit ., pp. 369 - 375 .

(100) William Rivers *et. al.,* op. cit., p 73 .

(101) Ralphs Izards *et al.,* Fundamentals of News Reporting (Iowa : Kendall - Hunt Publishing Co., 1977) p. 31 .

(102) Ken Metzler, Newsgathering (New Jersy: Prentice Hall, Inc., 1979) p. 37 .

(103) Theadore . Glasser, op. cit., pp. 396 - 375 .

(١٠٤) عبدالفتاح عبد النبي : مرجع سابق ، ص ٧٩ .

(105) Theodore Glasser, op. cit., pp. 396 - 375 .

(١٠٦) جون ميرل، ورالف لوينشتاين : مرجع سابق ، ص ٢٩٢ .

(107) William Rivers *et. al .,* op . cit., p . 71 .

(108) Theodore Peterson, "The Social Responsibility, Theory of the Press", op. cit., p.172-181.

(109) Ibid, pp. 172 - 181

(١١٠) جون . ل . هوتلنج : مرجع سابق ، ص ص ٧٦ ، ٧٧ .

(111) Robert Lichter & Stanley Rothman , op. cit., p. 112 .

(١١٢) محمود إبراهيم خليل : مرجع سابق ، ص ٧٧ .

(١١٣) المرجع السابق ، ص ٦٦ .

(114) Dennis McQuail, Mass Communication Theory: An Introduction 2nd ed. (London : Sage Publications , 1988) p. 189 .

(١١٥) محمود إبراهيم خليل : مرجع سابق ، ص ٦١ .

(116) Denis McQuail, op. cit., pp. 189 - 190 .

(١١٧) ريمـون طحـان ودنيز بيطار طحان : أسس البحوث الجامعية اللغوية والادبية (بيروت : دار الكتاب اللبنانى ، ١٩٨٥) ص ٢٥٧ .

(١١٨) محمود خليل : مرجع سابق ، ص ص ٤٦٤ ، ٤٦٥ .

(١١٩) المرجع نفسه ص ٥٦ .

(120) Bruce Westley , op. cit., pp. 109 - 111 .

(121) Dennis T. Lowery , "Agnew and the Network T.V News: a Before / After Content Analysis" , op. cit., pp. 205 - 210 .

(122) Ibid, pp. 205 - 210 .

(123) Dennis Lowery, "Establishing Contrast Validity of the Hayakawa - Lowery News Bias Categories", op. cit, pp. 573 - 580 .

●●●



الفصل الثالث

الموضوعية الصحفية : العوامل المؤثرة

أوضاع العمل الصحفى

يعالج المؤلف فى هذا الجزء من الفصل العوامل المؤثرة على الموضوعية ، والتى ترتبط بالصحيفة ، فيشرح أثر ضغوط نمط السيطرة والملكية والتمويل ، ثم ينتقل لبيان أثر طبيعة التغطية الخبرية ، فيحاول أن يُجلى تأثير بنية الجهاز التحريرى على الموضوعية ، ثم ينتقل لشرح العوامل الإدراكية وعلاقتها بالموضوعية ، منتهيًا لأثر الجمهور على هذه القيمة المهنية .

●●●

أولاً : نمط السيطرة والملكية والتمويل

١ - مناخ حرية الصحافة

يؤثر مناخ الحرية الذى تتمتع به الصحافة ، سواء أكان المناخ ضيقا أم رحبا على الممارسة الصحفية ومسئوليات الصحفى تجاه مجتمعه ، ومن بينها : موضوعية تغطيته الخبرية ؛ فالموضوعية تزدهر عندما يحس الصحفى الأمان فى عمله ، الذى يمكنه من بذل الجهد للحصول على المعلومات المتنوعة من مصادر متعارضة بحرية ، دون أن يحس بالتقييد والصد والملاحقة الذى يدفعه للاستعانة بمصادر سرية أو مجهلة أو عدم الاستعانة بها على الإطلاق ؛ إيثارًا للسلامة وحفاظًا على وظيفته ، وتتدهور الموضوعية إذا اختنق مناخ الحرية الذى تتنفسه الصحافة ، وغدا الصحفى تابعًا وخادمًا للسلطة بدلاً من القارئ .

وتـــتحدد العلاقة بين الصحافة والسلطة والتى تؤثر على الموضوعية الصحفية تبعا للبناء الاجتماعى والسياسى والاقتصادى للمجتمع الذى تعمل فيه الصحافة ، ففى ظل هـــذه العلاقة تنشأ ظروف تؤثر على وسائل الإعلام ، وتساعد على تطورها بالنسبة بنفسها التى يسير بها التطور الاقتصادى، كما يمارس البناء الاجتماعى تأثيره على حجم النشاط الاتصالى وملكية أدوات الاتصال وطرق السيطرة عليها والمضمون الذى تنشره وتذيعه ، والأهداف التى يسعى إليها المضمون ، يدعم ذلك ماتراه عواطف عبدالرحمن مـــن أن هـــناك أيديولوجـــية واحدة تحدد الخط السياسى والاقتصادى والاجتماعى للدولـــة ، كما تحدد موقف الدولة من الإعلام ودوره ووظائفه التى تتكامل مع سائر مؤسســـات الدولـــة ؛ بهدف تحقيق وحماية ومصالح وقيم وأهداف الطبقة التى تحكم ، وتسيطر بالتالى على وسائل التعبير الإعلامى(١).

وإذا سلمنا أن كل إعلام تحكمه أيديولوجية ، فإن هناك أيديولوجية تعلى من شأن القـــيم الديمقراطية التى تزدهر بين جنباتها الموضوعية الصحفية ، وأيديولوجيات أخرى تـــأد القـــيم الديمقراطـــية السياسية تحت لافتات ديمقراطية اجتماعية تتحقق أولاً ، أو ديمقراطـــية تخـــص جماعـــة عرقية أو طائفية دون أخرى ، وفى مثل هذا المناخ تضيع الموضـــوعية ، ويطل التحيز من كل مادة مكتوبة ، فالموضوعية هى صنو أيديولوجية يتبـــناها نظام سياسى ، يؤمن بالسماح للرأى المعارض بالظهور ، ويقر بحرية التعبير ، وحـــق المـــرء فى الاطلاع على مصادر المعلومات ، وضرورة وجود بدائل فى مناقشة القضايا والمشكلات العامة تجعل من الصحافة (سوقا للآراء والأفكار) ينبغى أن يُفتح أمام الجميع .

(أ) الرقابة الذاتية :

ويقصـــد بها الرقابة التى يفرضها الصحفيون على أنفسهم بالسكوت عما يُغضب الســـلطة أو مَنْ بيده السيطرة والتمويل ، وقد يفرضها رؤساء التحرير أنفسهم وعلى مـــن يتبعهم من المحررين ، أو تصل للمحررين دون فرض من الرئيس فيمارسونها على أنفســـهم ، ولا عجـــب فالإنســـان بطبيعـــته يرجو ويخاف ، الصحفى بشر من بنى الإنسان ، والرقابة الذاتية تتسع بقدر ما تتسع المخاوف وتمتد الآمال(١٥).

ويُعزى صلاح الدين حافظ الرقابة الذاتية لعاملين : إما لطول خضـــوع الصحافة للـــرقابة الحكومية وبطشـــها العنيف الذى يولد بالتداعى لذة الاحســـاس بالاستكانة والاستســـلام ، ويرسب فى عقول الصحفيين وضمائرهم شعور بالخـــوف الدائم من الوقوع فى محاذير الرقابة ومحظورات النشر ، وهى حالة نفسية مرضية ، ترسبت بالفعل وبالتجربة فى كثير من المجتمعات الصحفية فى العالم ، وبشكل خاص فى الدول النامية ، التى تعرضت لتجارب الثورات والانقلابات ونظم الحكم المهتزة وغير المستقرة ، وإما للجوء السلطة الحاكمة إلى تكوين هيكل مسيطر داخل الصحافة من بين الصحفيين ، يـــتولى الرقابة الذاتية على ماينشر وما يجب أن يحجب عن النشر ، ويأتى ذلك الهيكل المسيطر فى أشكال قانونية ومهنية مختلفة ، تندرج تحت أسماء متباينة ، ولكنها فى النهاية تـــؤدى مهمة الرقابة الموجهة على حرية الصحافة ، وغالبًا ماتنفذ بشكل مباشر أو غير مباشر ما تطلبه السلطة الحاكمة متخفية وراء هذا الهيكل[١٦].

ويعـــبر حســـن رجب عن جيله من الصحفيين ، فيما يشبه الاعتراف قائلاً « لقد فقدنـــا الكـــثير عندما خفنا من المخاطر وسيطرت علينا الخواطر ، عندما ظهر مفهوم أخبار » للعلم « بدلا من أخبار للنشر ، عندما أصبحنا موظفين وصارت لنا درجات وعـــلاوات ، تعـــددت الرئاســـات داخل المؤسسات وخارجها حتى أصبحت الجرأة شـــذوذًا والخروج عن الخط المرسوم انتحارا »[١٧] ، ويحتاج هذا النوع من الرقابة إلى « تربـــية ســـيكلوجية للصـــحفيين توفر لهم دومًا قرون استشعار خاصة يعرفون بها الموضوعات ، التى ينبغى أن يكتبوا فيها وتلك التى لا يصح لهم أن يقربوها ، وتهيئ لهم القـــدرة عـــلى اختـــيار التوقيت المناسب للكتابة ، وكذا نوعية المصادر التى يمكن أن يلجأوا إليها طلبا لمادة صحفية، وتلك التى ينبغى الابتعاد عنها وعدم الارتباط بها»[١٨].

ومـــن أبـــرز النتائج السلبية لهذا النوع من الرقابة وأكثرها خطورة تدهور مكانة (المعايير المهنية) ، التى ينبغى أن توجه العمل الصحفى ففى ظل هذا النوع من الرقابة تكـــون قـــدرة المادة الصحفية على خدمة السلطة هى (المعيار الأساسى) لصلاحية نشرها ، وليس مهمًا أن تتوفر فيها معايير مهنية تتصل بدقتها أو موضوعيتها أو صدقها فى التعبير عن الواقع أو علاقتها بالرأى العام .

(ب) صعوبة الوصول للمعلومات :

لم تعد الصحافة الحديثة مجرد رأى فى مقال ، كما كان الحال فى بدايات القرن الحالى ، ولكنها أصبحت تعتمد أيضًا وبدرجة غالبة على المعلومات والحقائق ، ودون حرية الصحافة فى الحصول على المعلومات من مصادرها تفقد الصحافة جوهر عملها وجوهر حريتها ، ويظل الرأى والتحليل يلعبان دورًا رئيسيًا فى الصحافة الحديثة ، ولكن المعلومات أصبحت تلعب الدور الأهم والأكثر تأثيرا[١٩] ؛ فالقيود المفروضة على تداول المعلومات والوصول للمصادر تعوق الصحفى عن تحرى الموضوعية ، لعدم اكتمال صورة الحدث أو القضية أمامه مما يدفعه لاستكمالها من مصادر غير دقيقة أو من معلومات ترددت أمامه دون تثبت[٢٠].

وإذ أشرنا للصحافة المصرية : فبعض التقارير والاحصائيات المهمة كتقارير وإحصائيات الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاءات ، والجهاز المركزى للمحاسبات ، واقرارات الذمة المالية للمسئولين تُمنع من التداول ، ويتعذر الوصول لها ، يستوى فى ذلك الصحافة القومية والحزبية ، كما يصعب على معظم الصحفيين الحزبيين الوصول للمصادر التنفيذية فى الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة ، التى ترفض التعاون معهم ؛ مما يؤدى - كما يقول رئيس تحرير « الشعب » السابق الأستاذ عادل حسين - إلى اعتماد الصحفى على مصادر غير رسمية مما يؤدى أحيانا لعدم دقتها ، كما أن الصحفى يكون أكثر قسوة مع المصدر أو الجهة التى ترفض التعاون معه أو تعامله بصورة غير لائقة، كما تتعرض الصحف الحزبية بصفة خاصة لبعض المضايقات الأمنية والإدارية ، التى تتمثل فى قيام السلطة التنفيذية بتوظيف إمكاناتها فى اتجاه التضييق على صحف الأحزاب المعارضة فتحجزهم، وتكسر آلات التصوير وتحرق الأفلام ، وتمزق الأوراق ، ويصل الأمر للخطف من الطريق العام ، أو تتجاهلهم وتمتنع عن دعوتهم لتغطية بعض الأحداث والمؤتمرات الهامة[٢١].

٢ - الانتماء الفكرى والسياسى :

فيما يتعلق بالانتماء الفكرى والسياسى ، يمكن تقسيم مجموع الصحفيين فى العالم إلى مجموعتين رئيسيتين : فإما أن يكون الصحفى مواليًا للنظام الحاكم أيًا كان ، أو

يكـــون ولائـــه لحـــزب أو جماعة دينية أو عرقية ، كما يمكن أن تنضوى مجموعة من الصـــحفيين تحـــت لواء (الاستقلالية) عن سلطة حاكمة أو انتماء حزبى أو عرقى ، ولكـــن الـــتجارب التاريخـــية تثبـــت عدم صمود الصحف المستقلة أمام الاستقطاب التقليدى ، فإما أن تتجه الصحيفة المستقلة لأى من قطبى الولاء أو تذوى وتموت مثل صـــحيفة (الإندباندانت) البريطانية ، التى صدرت عام ١٩٨٦ كصحيفة مستقلة ، ولكـــن ضـــغوط السوق الصحفية القائمة على الاحتكار ، ومشاكل التمويل دفعت ناشرها وليام بنتام إلى أن يبيعها لمجموعة (ميرور) البريطانية ، التى تسيطر على ٣٦% من توزيع السوق البريطانى .

ويذهب جديون سوبارج Sobarg ، أستاذ علم الاجتماع بجامعة تكساس ، إلى أن الـــتوجه الأخلاقـــى الرئيسى عند معظم الناس فى العالم الحديث هو الولاء للنظام أو المحافظـــة عـــلى الـــنظام ، وفى الحقيقة .. فإن الالتزام نحو الدولة – الأمة هو التوجه الأخلاقى الأساسى خلال المائة والخمسين سنة الماضية عند معظم السياسيين والمواطنين والعـــلماء فى الغـــرب ، فجميع البيروقراطيات الضخمة تبدو كأنها تولد جانبًا سريًا ، وجزءًا من ذلك السر يتجه لأن يصبح جانبًا مظلمًا، يحدث فيه قدر كبير من التلاعب، وهـــو الذى يحافظ على البيروقراطيات من أجل أولئك الذين فى يدهم السلطة ، وهذا هو المجال الذى يتحرك فيه كثير من الصحفيين ، ويقومون بوظيفتهم فى تقصى الحقائق من خلاله[٢٢] ، ولكن جوهر المشكلة يتمركز فى أن العمل داخل هذا الجانب السرى يُطـــور علاقات علنية أو خفية مع المصـــادر الداخلية ، ويمكن أن يُفقـــد الصحفيين مـــنظورهم الأخلاقـــى ، فمثلاً يمكن أن يجد أحد الصحفيين نفسه مشدودا ومستوعبا داخل النظام ؛ لدرجة أنه لا يستطيع أن يكون موضوعيًا ، وبذلك يعمل على استمرار أهداف هذا النظام السرية .

ويلاحـــظ باحـــث الاتصـــال وعالم الانثروبولوجيا ألفريد سميث Smith أن المبدأ الأخلاقى الذى يؤكد التوافق بين أجزاء النظام والتغيير المحدود ، يمكن أن يسيطر على الصـــحفيين ، ويقود إلى حيث مصلحتهم ومنفعتهم، مثل هؤلاء الصحفيين يصبحون ناقلين للمعلومات الإيجابية فقط عن هذا النظام[٢٣] .

وكذلك الانتماء الحزبى يعصف بالموضوعية ، فإذا اصطدم الواقع بالغرض السياسى فى الصحف الحزبية أو الموجهة ، يلجأ العقل الصحفى السياسى إلى التلاعب بمعانى الخبر أو ألفاظه ، أو فى ترتيب وقائعه ، أو فى اختيار نوع كلمات العنوان بحيث يصل فى النهاية بهذا التحريف والتلاعب إلى إعطاء الخبر الصورة ، التى ترضى أغراضه السياسية ، وقد تعمد بعض الصحف إلى عدم نشر الخبر على الإطلاق ، وقد تتعمد كذلك إغفال جوانب معينة منه ، أو تغفل نشر الخبر ، ولكنها تتناوله بالتعليق والتوجيه فى مكان آخر[٢٤].

ويقرر كمال قابيل أن الطابع الحزبى يسهم - إلى حد بعيد - فى انخفاض معدل الموضوعية لاسيما فى الصيحفة ذات الموقع المعارض ، والتى تزداد درجة التضييق على نشاط الحزب الذى تنتمى إليه ، فتلوين الخبر فى الصحف الحزبية يرتبط بموقعها من السلطة ، وبالإمكانات المتاحة للتعبير أمام حزبها ، ويزداد التحيز والتلوين فى الموضوعات الخلافية مقارنة بالموضوعات غير الخلافية فصحف المعارضة تسعى لاستغلال القدر الأكبر من مساحتها للتعبير عن آراء الحزب ومواقفه ، وعلى ذلك فقد وجد الباحث كمال قابيل أن النسبة العظمى من الأخبار الموضوعية فى صحف المعارضة قد تركزت فى أخبار الحزب نفسه ، وفى الموضوعات الثقافية والفنية والرياضية المتنوعة غير الخلافية، فى فترة دراسته التى امتدت من ١٩٧٧ إلى١٩٨٧[٢٥].

٣ - ملكية الصحف :

ينقل سعيد محمد السيد عن ميردوك Murdock قوله « بإن الروابط بين الملكية والعمل اليومى الخاص بجمع ومعالجة المادة الإخبارية روابط ملتوية وغير مباشرة ، فصحيح أن الملاك والمديرين يتخذون عديدًا من القرارات ، التى تؤثر على مضمون وسيلة الاتصال ، ولكننا لا نعرف على وجه الدقة العوامل التى تؤثر فى قراراتهم ، كما أن القرارات ليست متشابهة دائمًا ، والاحتمال قائم أن يكون القرار الذى يتخذه نفس الشخص مختلفًا إلى حد ما عن القرار السابق ، ولكن يمكننا القول بأن شخصية صاحب القرار والضغوط داخل المؤسسة والضغوط الخارجية لها الدرجة نفسها من الاهمية فى معظم الاحوال »[٢٦] ، وينسحب هذا التأثير على الأشكال الرئيسية للملكية

وسائل الإعلام ، ومن بينها : الصحافة ، وهى ملكية الدولة المباشرة أو هيئة تابعة لها ، والملكية الفردية الخاصة ، وكذلك الشركات التعاونية التى تعمل بشكل اقتصادى .

وفى كل الاحوال تتأثر التغطية الخبرية تبعًا لنمط الملكية ، فإذا أخذنا بريطانيا مثالاً لنمط الملكية الفردية الخاصة ، فسنجد أن « تركيز ملكية الصحافة فيها قد جعلها فى أواخر الثمانينيات أكثر دول العالم الأوربى ، التى يشيع فيها احتكار السوق الصحفية كجزء من الاحتكارات دولية كبيرة تسيطر ، فيها الشركات متعددة الجنسية على وسائل الإعلام فى العالم الغربى »[٢٧] .

ويرى سليمان صالح أن هذا الشكل من الملكية يجعل الصحافة أقدر فى التأثير على القرار السياسى للحكومات ؛ لأنها تعمل فى بيئات سياسية ، يمكن أن تؤثر فيها قرارات الحكومة على الأنشطة الصناعية والتجارية الرأسمالية ، ويمكن أن تعوق تحكم الشركات متعددة الجنسية فى الأسواق ، ومن هنا .. فإن امتلاكهم للصحف هى الوسيلة التى تمكنهم من ضمان أن تأتى هذه القرارات الحكومية معبرة عن مصالحهم ، وقد تأثرت التغطية الصحفية البريطانية فجاءت متحيزة فى جانب حزب المحافظين ضد حزب العمال ، ومع البيض ضد السود والملونين وضد الحركات الرافضة للتسلح النووى ، والمؤيدة لحماية البيئة (السلام الأخضر) ، وهى الحركات والجمعيات التى تضر بمصالح حكومات المحافظين[٢٨].

وإذا أخذنا الصحف القومية المصرية كشكل من أشكال ملكية الدولة للصحافة : فإن دور الصحف التى تسيطر على ٩٥% من سوق التوزيع والطباعة والنشر - مازالت مؤممة من حيث الوضع القانونى ، يملكها باسم الدولة مجلس الشورى وراثة عن الاتحاد القومى فالاتحاد الاشتراكى - توجه وتدار مركزيا وفرديا فى غيبة الرقابة الحقيقية للمالك الاسمى ، فرؤساء المؤسسات الصحفية هم الملاك الحقيقيون »[٢٩] ؛ فقد نص قانون سلطة الصحافة رقم (١٤٨) لسنة ١٩٨٠ على أن المؤسسات الصحفية القومية مملوكة ملكية شعبية ، وفسر ذلك بأن مجلس الشورى يملك (٥١%) من قيمة أموالها وملحقاتها ، وأن العاملين بها يملكون النسبة الباقية (٤٩%) ، وهو

مـــا أثـــار انتقادات شديدة منها أن فكرة تمليك العاملين فى الصحف تلك النسبة غير منطقـــية ؛ فالعاملون فى المؤسسات غير الصحفية المملوكة للدولة لم يظفروا بمثل هذا الامتياز ، وليس هناك مايدعو لإيثار العاملين فى المؤسسات الصحفية به ، إلا أن يكون المراد هو شراء تأييدهم للحكومة .

بجانـــب ذلك ، فقد أثير أن مجلس الشـــورى لا يمكن أن يمثل (ملكية الشـــعب للصحافة) ولا يصح حتى ليكون واجهة لحمل هذا الشعار البراق المضلل ، الذى تعلنه الدولـــة باعتـــباره فرعًا من الحكومة ، فهو مؤلف من أعضاء معينين تنتمى أغلبيتهم الساحقة إلى الحزب الحاكم ، وهو فى الوقت نفسه أشبه بالمجالس القومية المتخصصة ، الـــتى نصت عليها المادة (١٦٤) من الدســـتور ، وعلى هذا لا تكون ملكية مجلس الشورى للمؤسسات الصحفية إلا ستارا يحجب سلطة الدولة، ويخفى قبضتها الممسكة بالصـــحف ، حـــتى ولو كانت من خلال كيان حكومى مصطنع آخر ، يطلق عليه المجلس الأعلى للصحافة [٣٠].

وما يهم دراسة الموضوعية من آثار ذلك النوع من الملكية ، هو ما انتهى إليه أحمد حســـين الصـــاوى فى دراسته لقانون ســـلطة الصحافة ، حين قرر أن المراكز القيادية الصحفية تحولت لمناصب حكومية ، فاختيار رؤساء التحرير ورؤساء مجالس الادارات للمؤسســـات الصـــحفية يتم بقرارات سلطوية عليا يؤخذ فيها بالاعتبارات السياسية والأمنـــية وغيرهـــا ، وقد أدى ذلك إلى صبغ تلك المناصب بصبغة رسمية حكومية ، تـــتعارض بالضـــرورة وما ينبغى لشاغليها من حرية واستقلال فى الفكر والأداء ، زاد عـــلى ذلـــك تقريب الدولة لهذه القيادات وإسباغها مختلف الامتيازات الادبية والمادية علـــيهم حـــتى تزيد من ارتباطها بجهاز الحكم[٣١] (قارن ذلك بالتقارب بين الصحافة البريطانية وحزب المحافظين) .

وفـــيما يتعلق بالصحف الحزبية المصرية .. فإن ملكية الاحزاب لها ، كما نظمها القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ ، يجعلها تعبر عن التوجهات الأيديولوجية والسياسية للحزب ، وتدافع عنها باعتبارها أداته للتعبئة الأيديولوجية ، وتحقيق التواصل بينه وبين

الجمـــاهير ، ووســـيلته فى الرقابة على السلطة التنفيذية ؛ مما يستدعى اختيار قيادات للصحيفة الحزبية قادرة على إنجاز كل تلك المهام .

٤ – تمويل الصحف :

تزداد حدة هذه المشكلة مع ضخامة الموارد المالية والاســـتثمارات ، التى تحتاجها الصحافة ليصبح فى مقـــدورها أداء عملهـــا بالفعالية المطلوبة خاصـــة مع التطـــور التكـــنولوجى المعاصر للصحافة ، وما يحتاجه من استثمارات ضخمة والحاجة المستمرة لتجديد أساليب الإنتاج والتوزيع وتطويرها ، فمن الأشـــياء التى تساعد على تحقيـــق الموضـــوعية وترتبط بالتمويل توافر المكتبة والدوريات الجـــديدة ، والأرشيف الجيـــد الحديث عن الموضوعات المختلفة فى الصحيفة أو المؤسسة التى تصدر عدة صحف كى يتعرف الصحفى ما ينشر أولاً بأول ، ويلم بالتفاصـــيل الجديدة للموضـــوع التى تنير المناطق الغامضة فى الموضوع المعالج[٣٢] ، وكذلك يسهم ضعف المقابل المادى ، الذى يتقاضاه الصحفيون فى ضعف مستوى الصحيفة التى يعملون بها ؛ نظرًا لاعتمادها على غـــير الأكفاء ، كما أنه يؤدى لضـــعف توزيعهـــا ، فتلجأ للإثارة فى محـــاولة لرفع توزيعها[٣٣].

وتؤثـــر المساعدات المالية التى تقدمها الحكومات للصحافة على الموضوعية ، كأن تمنحها قروضًا ميسرة ، وتوفر لها الضمـــانات التى يتطلبها قيامها بشـــراء معداتها ، أو تمدهـــا بالإعانات المالية المباشرة أو تشترى بعض منتجاتها أو خدماتها ، وفى البلاد التى تقوم على تعدد الأحزاب قد تقـــدم الحكومات منحًا مالية لكل الأحـــزاب ، على أن يخصص جزء منها لدعم الصحافة الحزبية ، ولكن قبول مثل هذه المســـاعدات الرسمية ينـــبغى أن يؤخذ بحذر ؛ نظرًا لأنه قد يفرض التزامات معينة تجاه الحكومة قد يضـــر باستقلال سياستها التحريرية[٣٤].

وقـــد رصد سلامة أحمد ســـلامة أثر ملكية الصحف القوميـــة على تمويلهـــا فى التسعينيات بقوله : « إن الصحف القومية تعانى من موقف غـــريب ، فلا هى ملكية خاصة ولا هى ملكية عامة ، وهذه هى خطورة وضع الصحف القومية ، ولهذا السبب

تشجع إدارات الصحف الاتجاه إلى زيادة الدخل بأى طريقة ممكنة ؛ حتى على حساب القيم الخاصة بالعمل الصحفى ، فطبقًا لكل مواثيق المهنة هناك فصل بين العمل فى التحرير والإعلان ؛ لأن الصحفى الذى يقبل أن يكون أداة من أدوات الإعلان يفقد قدرته على الموضوعية ، ويفقد رؤيته كصحفى مهمته نشر الحقيقة وتوصيلها للجمهور ، وكذلك يفقد قدرته على النقد.. لذلك لا يجب أن نندهش عندما يقول الناس فى الشارع عن الصحافة (ده كلام جرايد) فمعنى هذا أن الناس تفقد الثقة بالصحافة »[٣٥].

ويضيف الأستاذ سلامة كاشفًا عن تأثير الإعلان عن الموضوعية الصحفية « الأخطر من ذلك تلك الظاهرة ، التى تستشرى الآن بشكل خطير ، وهى أن كثيرًا من الوزارات والأجهزة والمؤسسات الحكومية ؛ رغبةً منها فى القضاء على الهامش الضيق لحرية الصحافة ، تقوم بشراء صفحات كاملة فى الصحف هى التى تحررها وتنشر فيها ماتشاء ، فنجد فى الصحف القومية صفحات كاملة تحرر لحساب وزارة الزراعة والبترول والكهرباء والبنوك ، والناس بدلاً من أن تحصل على معلومة عن الاقتصاد أو الزراعة ، لا تجد سوى ماتقوله الحكومة وكلها أخبار موجهة ، والمحرر لا يراجع ولا يتأكد من حقيقة هذه الأخبار ولا ينقدها ، لذلك فنحن لا نعرف الحقيقة أبدًا، واختلط الوهم بالحقيقة وما تقوله الحكومة بما يحدث على أرض الواقع »، ويوضح الأثر الناجم عن ضياع الموضوعية « فتتصور الصحف القومية أن عليها أن تدافع عن الحكومة وتتصور صحف المعارضة أن عليها أن تعارض ، وتضيع الحقيقة بين الاثنين ، والقارئ هو الذى يدفع الثمن ، فتتحول الصحيفة من وسيلة تنوير إلى وسيلة إظلام وتجهيل للمواطن »[٣٦].

من ناحية أخرى .. إذا امتنعت الحكومة عن أداء مساعدتها للأحزاب ، أو فرقت بينهم فى العطاء .. فيمكن أن تتأثر معالجة الموضوعات فى الصحف التى تعبر عن الصحف المغموطة ، وكذلك يمكن أن ينفتح الباب لقبول مساعدات من جهات خارجية ، تؤثر على معالجة هذه الصحف للمواقف والاتجاهات الاقتصادية والسياسية

والمذهبية ، التى تتبناها هذه الجهات الخارجية التى قد تكون دول أو أحزابًا أو جماعات ؛ فقد انتهى كمال قابيل إلى أن الصحف الحزبية « تعانى من ضعف التمويل الذى يكاد يقتصر على التوزيع إلى جانب تبرعات شخصيات الحزب وقرائه وما قرره المجلس الأعلى للصحافة للاحزاب السياسية ، بجانب افتقارها إلى الإعلانات ، التى تستحوذ الصحف القومية منها على نصيب الأسد ، والضعف المادى للصحف الحزبية يرجع إلى مايمكن تسميته بضعف المالك ؛ لأن الأحزاب السياسية نفسها تعانى من القصور فى موارد تمويلها "(٣٧).

● ● ●

ثانيا : طبيعة التغطية الخبرية

١ – ضغوط غرفة الأخبار :

تظهر قيم ومعايير واتجاهات صحفية ما عند معالجتها للموضوعات الإخبارية بالإهمال أو التضخيم والإبراز ، وقد تتعارض هذه القيم والمعايير والاتجاهات مع مثيلاتها التى يعتنقها الصحفى ، ولكن بمرور الوقت يتم تطبيع الصحفى وفق قيم ومعايير واتجاهات الصحيفة ، بعد إخضاعه بأساليب عدة ، منها : استخدام سلطة الصحيفة والعقوبات التى يلوح بفرضها أو توقيعها عليه ، واستغلال ميل الصحفى ورغبته فى نشر الأخبار التى يحصل عليها(٣٨) ، وأشار بريد Breed إلى أن معظم رجال الأخبار يستجيبون لضغوط وتوقعات غرفة الاخبار ، وأن آليات السيطرة السابقة واستجابة القائم بالاتصال لها تُشكل عملية التنشئة الاجتماعية للصحفى ، التى يمكن أن نطلق عليها التنشئة الاجتماعية الصحفية (Journalistic Socialization .

وبسبب عملية التنشئة الاجتماعية التى يمر بها القائم بالاتصال .. فإن ميوله وميول رؤسائه المباشرين عادة ماتكون متطابقة والاحتمال الأكبر أن يكون لدى كليهما الصورة الذهنية نفسها عن الموضوع أو الخبر المثالى ، ونتيجة لذلك فنادرًا مايسأل القائم بالاتصال نفسه عما يريده رئيسه ، بل إنه يتبع نموذجا أقره مجتمع الصحفيين

ككل ، وهو يعرف أنه كلمـــا اقترب من هـــذا النموذج ضمن لموضوعاته فرصـــة للنشـــر[٣٩] ، لذلك فنادرًا مايحتاج القائم بالاتصال ورئيسه للحديث مع أحدهم الآخر فالمناقشـــات بينهما مقتضبة فى العادة ، فعدد قليل من الكلمات كاف لنقل الرأى أو وجهـــة النظر ؛ حيث إن كلاً منهم يعرف كيف يفكر الآخر ، وكيف يتصرف حيال أى موضوع يعرض عليه .

ويتعرض الصحفى الشاب فى أثناء عملية التنشئة الاجتماعية الصحفية إلى مواقف اختيار أخلاقية ؛ فرئيس التحرير أو رئيس القسم يلعب دورًا كبيرًا فى تشكيل سياسة الصحيفة أو القسم وتوجيه الصحفيين المبتدئين لشكل معين من القصة الخبرية يسعون لـــبلوغه ، وبما أن الأحداث تتنوع تفاصيلها وتختلف ملابساتها .. فربما لا تأتى القصة كما يريدها رئيس التحرير أو رئيس القسم أو محرر الصفحة كل مرة ، فيبدأ الحوار / الصـــراع الأخلاقى داخل الصحفى ، الذى لا بد أن ينتهى بسلوك ما ، فإما أن يقدم الصحفى الشاب لرئيسه قصته الخبرية ويبرر عدم وصوله للصورة التى يريدها منه ، أو يحوِّر القصة الخبرية ليصل للنموذج الأساسى المثالى من وجهة نظر رئيسه ، وفى سبيل ذلك قد يضيف مصادر مجهلة ليوازن قصته الخبرية ، أو يقتبس من كلام لبعض المصادر عـــبارات خارج سياقها الأصلى ، أو يضيف من آرائه الشخصية (آراء رئيسه) على لســـان أحد المصادر .. وهكذا ، وتطول مدة الحوار / الصراع أو تقصر تبعًا لعوامل ذاتية للصحفى ، منها : مدى مرونته الأخلاقية المكتسبة بالتنشئة الاجتماعية فيما قبل اشتغاله بالصحافة، والخبرات السلبية له أو لزملائه، وضغط البعد الاقتصادى (الكسبى) للعمـــل الصحفى ، وعوامل موضوعية ، منها : مدى تسامح رئيس التحرير ومرونته ، والسرعة التى يتم انجاز العمل بها والتى تسمح له بحوار رئيسه من عدمه .

ويذهـــب جلاجير Gallagher إلى أن معايير واتجاهات غرف الأخبار ليست ثابتة ولكنها تتغير من آن لآخر ، فقد ساعدت الأحداث التى وقعت فى بداية السبعينيات ، فى الولايـــات المتحدة فى تغيير قيم غرف الأخبار الأمريكية ، فيما يتعلق بأخبار البيت الابيض ، والكونجرس، فقد جعلت (تغطية فضيحة ووترجيت) و (معالجة وثائق حرب

فيتنام) أى حدث - بعد ذلك - عاديا لا يهم الناس ولا يلتفتون لـــه بعد أن تعودوا الأحـــداث الخارقة للعادة ، ومن ثم جاءت معالجات الصحافة لفضائح البيت الأبيض اللاحقة على ووترجيت صارخة وغير موضوعية لجذب اهتمام الناس(٤٠).

ويـــرى ســـعيد السـيد أن المعايير والممارسات الصحفية المشتركة تتم بأكثر من طريق ؛ فالبعض يتشرب هذه المعايير أثناء دراستهم فى أقسام وكليات الإعلام ، ولكن المـــزاملة القويـــة مـــع الصـــحفيين الآخرين بعد العمل تعتبر أكثر أهمية فرأى الزملاء والرؤســاء المباشـــرين ذوو أهمية كبيرة للصحفى ، بالإضافة إلى أن معظم الصحفيين يوجهون انتباهًا خاصًّا لعمل زملائهم الآخرين فى وسائل الإعلام المنافسة ، وهم أكثر الفـــئات انـــتظامًا فى قـــراءة الصـــحف والمجلات ، وأكثرهم مواظبة على الاستماع ومشـــاهدة الراديو والتليفزيون ، ويشجع نمط الانتباه هذا على تطوير مفاهيم مشتركة عن ماهية الانباء وكيفية معالجتها بشكل خاص(٤١).

بيـــنما أوضـــح إليوت Elliot الطبيعة المحدودة للمجال ، الذى تُستمد فيه المادة الصـــحفية فهى مقصورة على أفكار فريق العمل بالمؤسسة ، وأن المضمون فى النهاية غالبًا مايخضع لأشكال العرض ومتطلباته ورغبة الحفاظ على أو صرف انتباه الجمهور ، أكثر من رغبة نقل أى شىء ذى معنى للجمهور(٤٢) ،كما يرى ماكويل McQuill أن تحـــيز الأخـــبار شـــىء لا يمكن تجاهله ، مسلّمًا بأن هناك (نماذج معيارية) للمواقف الخـــبرية ، كمـــا توجد قوالب إخبارية يجب أن تتواءم معها بشكل لا شعورى أنواع معيـــنة مـــن الأخـــبار ، وهذا الوضع نتيجة للضغوط الناجمة عن الأوضاع المتداخلة للصحيفة مهنيا وإداريا(٤٣).

٢ - السرعة والسبق :

عنصر الزمن والوقت المحدد لدوران المطبعة فى الجريدة من العناصر البالغة الأهمية ، الـــتى ينبغى حسابها بدقة فى التغطية الصحفية . والصحفى المكلف بموضوع ما، عليه بدايـــة أن يحدد الوقت اللازم للاتصال بالمصادر المختلفة ، والوقت المستغرق فى تجميع المادة ، وموعد تقديم المادة مكتوبة إلى المسئولين فى الجريدة بما يتناسب وموعد دوران

المطبعة ؛ لأن الجريدة سوف تصدر فى موعدها سواء لحق بها أم لم يلحق [٤٤] ؛ لذلك يجد الصحفى نفسه تحت ضغط عامل الوقت والحاجة إلى سرعة الإنجاز ، ليس فقط فى حاجة لتقديم المادة فى موعدها ، ولكن أيضًا خشية المنافسة والإنفراد والسبق الصحفى من الجرائد المنافسة ؛ مما قد يؤثر على درجة الدقة والعمق والتوازن فى المادة الخبرية المقدمة ، فالسرعة فى العمل الصحفى ينتج عنها معالجة سطحية وغير كاملة للأخبار وتجعل المندوبين ملهوفين على أحدث الوقائع وأكثرها إثارة ودرامية لتلحق بالنشر ، كما أن المنافسة تدعم سطحية الأخبار لا موضوعيتها.

ويروى جانسيون Janison أنه فى ٢٩ يونيو ١٩٨١ اتصل شخص مجهول بمحطة تليفزيون محلية أمريكية هى WRC T.V. التابعة لشبكة CBS القومية فى واشنطن العاصمة ؛ ليخبر أن عمدة واشنطن أطلق عليه النار ، وترك رقم تليفون يمكن أن يحصل منه المحرر على تفاصيل أكثر ، واتصل المحررون برقم التليفون فرد عليهم شخص ، يقول إن سكرتير عمدة واشنطن هو الذى اغتاله ، وأذاعت المحطة الخبر ونقلت عنها جرائد محلية ثم تكشّف فيما بعد أنها كانت مداعبة من أحد الأشخاص ، استغل فيها رغبة الصحفيين فى السبق والشهرة والحصول على جوائز صحفية [٤٥].

وقد أوضح جلال الدين الحمامصى أن التنافس هو الذى يجعل الصحافة مادة حسية فيها حركة مستمرة ويقظة وسعى لا يقف وراء كل جديد ، ولو أن مهمة جمع الأخبار كانت سهلة ومبسطة كأن يجلس الصحفى إلى مكتبه ، فتصل إليه الأخبار ملفوفة فى لفافة مزركشة لفقد الصحفى شهيته للعمل وأصبح يحس بالضيق والألم ، وهناك عدد كبير من الصحفيين يقولون إن نصف لذتهم من العمل الصحفى يفقدونها لو أنهم لم يخدعوا زملاءهم ، فى سبيل الوصول إلى سبق صحفى يميزهم ويجذب إليهم انتباه القراء »[٤٦].

كما تتسبب السرعة فى أن يفقد الصحفى كثيرًا من موضوعيته ودقته ، كأن يتكاسل تحت ضغط العمل - أن يعدل معلومة كتبها خطأ أو عندما ينسى وضع فقرة معينة فى سياق الخبر أو التقرير فيتجاهلها عامدًا ؛ كى لا يكتب الموضوع أو الصفحة

مـــن جديـــد ، إلى غير ذلك من النماذج الموقفية التى تعترض الصحفى ، ولكن أخطر مســاوئ السرعة فى العمل الصحفى هو التكاسل عن لقاء مصدر ، تمت مهاجمته فى خبر أو قصة خبرية رغم إمكانية الاتصال به ؛ كى يلحق الموضوع بالمطبعة أو ماشابه .

٣ – المساحة :

يعتبر كم المواد الصحفية المعدة للنشـــر فى كل عدد من الصحيفة عـــادة كبيرًا ، بالقـــياس للمســـاحة التى تخص المادة التحـــريرية بعد حجز الأماكن الخاصـــة بالمادة الإعلانـــية[٤٧] ، وعلى ذلك فالانتقاء يصبح مطلبا لابد منه ولا مهرب ، ومن المفترض أن يكـــون معـــيار النشـــر هو الأهمية النسبية لكل مادة صحفية ؛ كى تقرر المساحة المخصصة لكل مادة بما يتناسب مع قيمتها الفعلية ، وتتركز المشكلة فى كلمتى (الأهمية النســبية) إذا تـــتدخل عدة عوامل لتحديد هذه الأهمية النسبية ، مثل : عملية حراسة الـــبوابة، وضـــغوط غرفة الاخبار ، التى تقرر مدى أهمية الموضوع الصحفى بالنسبة للصحيفة وجودته من حيث المصادر والصياغة .

كما تلعب ظروف مساحة الموضوع ، كما تم رسمه من قبل المخرجين الصحفيين عـــلى نموذج الصفحة (الماكيت) دورًا فى اختصار الموضوع ، وحذف أجزاء مهمة لا غـــنى عـــنها فى فهـــم سياق الموضوع ، لاسيما إذا قام مندوب آخر أو محرر غير متخصـــص بحـــذف أو اختصـــار الموضوع ، وهو أمر قد تتدخل فيه أيضا صراعات وخلافـــات المحررين والمندوبين ، ويذهب هودجسون Hodgoson إلى أن عدم وجود مســـاحة كـــبيرة متاحة للمندوبين والمحررين الصغار ؛ لإبداء رأيهم فى أعمدة الرأى وانفـــراد الخـــبراء والمحـــررين الكبار بها يجعلهم يضيفون آراءهم الشخصية وتحليلاتهم الخاصـــة حـــتى تشـــوهت الأخبار بالتعليق ؛ خاصـــة بعد استحداث فنون التقـــرير وموضوعات المعالم (التحقيقات) ، Feature التى تسربت من خلالها آراء المندوبين[٤٨].

٤ – استقاء الأخبار من المصادر :

الانتقال لمكان الحدث هو أهم جانب فى التغطية الخـــبرية ؛ إذ ليس من المفروض عـــلى الصحفى أن يحصل على معلوماته وهو جالس فى الجريدة أو بالتليفون ، ولكن

ينـــتقل إلى مكان الحدث ليرى ويشاهد بنفسه ويتحدث مع شخوص الحدث فقد يعثر هناك على وثائق أو مستندات لازمة لموضوعه هذا ، بالإضافة إلى أن مكان الحدث قد يحوى مفاجآت غير متوقعة ، قد يكتشفها الصحفى بحاسته الإخبارية[٤٩]

وقـــد لا يســـتطيع الصحفى أن يجمع كل الحقائق المتصلة بالخبر ، وهو فى مكان الحدث كأن يشاهد مظاهرة فى الشارع تنادى بمطالب معينة ، ففى مثل هذه الحالات عليه أن يرجع إلى الخبراء المعنيين سواء أكانوا أشخاصا أم كتبا ومراجع .

وعـــلى الصحفى أن يتأنى ولا يتعجل فى تفسير اتجاهات المظاهرة أو فى التورط فى كـــتابة مصطلحات غير دقيقة ؛ لأنه فى هذه الحالة سيبعد عن الحقيقة الكاملة ، وعلى الصحفى أن يقوم بعملية فرز للمعلومات التى حصل عليها ، وعليه أن يبعد ماقد يكون مكـــررا منها أو يهمل بعضها تماما لأنه أقل أهمية أو لأنه غير صحيح ، أو أن تطورات الخـــبر قـــد جاءت بوقائع وأرقام وشخصيا جديدة وفى كل هذا - وهذا هو الأهم - تلعـــب شخوص الحدث ومكان الحـــدث والامكانيات المتوافرة للصحفى ومدركاته الذاتـــية دورًا فى تحديد نتيجة هذه العمليات ، وهى بالطبع نتيجة تختلف من صحفى لآخـــر باخـــتلاف ثقافـــته ، وقد رأت كل منهما والظروف التى يعمل فى إطارها ، وتنعكس بوضوح فى اختلاف رؤية كل منهما للحدث وطريقة معالجته له .

والمصـــــدر هو الشخص أو الأشخاص أو الوثائق والمستندات المتصـــلة مباشرة بـــالحدث ، الـــذى يتولى الصحفى تغطيته والصحفى يتعـــامل مع (مصادر) متباينة المستويات الوظيفية والاجتماعية والثقافية يتوقف على أمور عدة ، منها : درجة إجادة الصـــحفى فى تحديـــد مصـــادره المناسبة ، وإيجاد العلاقة القوية معها ، وقدرته على الوصـــول إلى المصـــدر فى التوقيت المناسب ، ومهارة الصحفى فى طرح التساؤلات وإجراء الحوار ، ورؤية توجهات المصدر نحو الحدث نفسه[٥٠] .

كمـــا تتأثر الموضوعية بدرجة تعاون المصدر مع الصحفى ؛ إذ يلجأ الصحفى إلى المصـــدر الأقرب والأكثر تعاونًا بدلاً من المصدر الأقل تعاونًا مع الصحفيين ، وإذا لجأ الصحفى لمصدر صعب .. فإن كلامه يكون أكثر ابتسارًا من كلام المصدر المتعاون ،

كذلـــك .. فإن اقتراب الصحفى فكريا وإنسانيا من المصدر الأقرب له ، ينعكس على إدراك الصـــحفي لعـــبارات المصـــدر وتعبيره عنها ودرجة اعتنائه بكلماته ومساحة الكـــلمات داخـــل الموضوع ، فقد يميل الصحفى لعلماء الاجتماع والنفس أكثر من عـــلماء الدين وقد يكون العكس ، وقد يميل للأدباء أكثر من العلماء ، وداخل جماعة الادباء ، فقد يميل للأديب الذى يحب كتاباته أكثر من أديب آخر(٥١).

ووجـــود قنوات اتصـــال بين الصحفى ومصـــدره يلعب دورًا فى التحقق من أية معلومـــات ، والـــتأكد منها .. فقد عبر الرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر عن اســـتيائه مـــن ســـطحية وعدم دقة وموضوعية الصحف بوصفه للصحفيين : « إنهم ينشـــرون الشائعات دون أن يكلفوا أنفسهم الاتصال بى للتحقق من القصة الخبرية ، وقـــد قلـــت لهـــم مـــرارًا لكم الحق فى الاتصال بى أو بسكرتارية البيت الأبيض متى تشـــاؤون ، ولكـــنهم لا يتصـــلون لأنهم لا يريدون قتل قصصهم الإخبارية المتعلقة بالفضـــائح ، القصص المشوقة التى تجذب القراء ، دون أن يكلفوا أنفسهم التحقق من المعلومات »(٥٢).

٥ - صراع المصالح :

فى طـــريق تحقيق الموضـــوعية ، تبرز صعوبات وتحديات تتعـــلق بأن الصحفيين (المـــندوبين - المحررين) لا يستطيعون الهرب من تأثير آرائهم وانفعـــالاتهم الناتجة عن مصـــالحهم ، التى يدافعون عنها، وعن ضعفهم الإنسانى الذى يؤثر على أمانتهم(٥٣) ، لذا .. فإن الموضوعية تتأثر بصراع المصالح Conflict of Interest .

ويقصـــد بصراع المصالح العلاقات الخفية التى تربط المندوبين أو المحررين بالمصدر الصحفى وأحيانا ماتسمى (الصداقة الخفية) Insider friendship ؛ فالمحررون والمندوبون يتلقون منافع شخصية مادية أو غير مادية من المصادر أو المعلنين ، كما يمكن أن تظهر العلاقـــة عكسية كأن يدفع المندوبون لمصادرهم ؛ كى يحصلوا منهم على معلومات أو موضـــوعات صحفية كاملة كما يحدث فى صحافة بريطانيا .بما عرف (بصحافة دفتر الشـــيكات) ؛ حيـــث يدفـــع المندوبون لمصادرهم فى مقابل حصولهم على قصص

واعـترافات جنسـية وفضـائح سياسية ، تنشر فى صحف الإثارة المعروفة بصحف التابلويد[٥٤] ، وينتج عن صراع المصالح مايعرف بالرقابة الذاتية ؛ إذ إن علاقة تكافلية تنشـأ بـين المندوب والمصدر فيمد الأخير الأول بالسبق الصحفى فى مقابل استبعاد المندوب لأية قصص خبرية تضر بالمصدر . ويمكن أن يبرز الصحفى هجومًا على أحد خصـوم المصدر الذى تربطه به مصالح ما ، بينما يتم تأجيل الرد بشكل مغرض حتى لا يجد الشخص المتأثر بالهجوم /الفقد لفرصة للقيام برد له قيمة ، أو يتم الاسراع بنشر الموضـوع الصـحفى دون انتظار معرفة الجانب الآخر من الحقيقة من خصم المصدر صاحب المصلحة[٥٥] .

وهناك نوعان من صراع المصالح أحدهما مالى والآخر غير مالى :

(أ) صراع المصالح المالى . Financial Conflict of Interest

ويـتركز هـذا النوع فى ممارستين شائعتين ، هما : الرحلات المجانية وثمن الدعاية أو الـترويج لشخص أو مشروع ، فكثير من المندوبين المرتبط عملهم بالسفر للخارج أو الداخـل كالمراسـلين ومـندوبى أخبار السياحة يتلقون هدايا ورحلات مجانية من أصـحاب الشركات والفنادق ، كما أن بعض الصحفيين يتلقون مبالغ نقدية أو هدايا من بعض الشركات لحضور ندوة – على سبيل المثال – يعقدها مركز علمى أو جامعة مـا موضوعها مناقشة منتجات الشركة أو نشاط المؤسسات المالية ؛ فالأصل فى ذلك عدم دفع أى مقابل لهذه الانشطة أو أن تدفعها الجامعة أو المركز العلمى[٥٦].

ويـرى ماير Meyer أن صراع المصالح يمكن أن يكون خبيثًا مخادعًا ، ويدلل على ذلك بقصة فوستر وينانس Winans مندوب جريدة وول ستريت ، الذى استغل موقعه فى الجريدة لمعرفة اتجاهات صعود وهبوط الأسهم والسندات ، والتى كان ينشرها تحت عـنوان (سُمع فى البورصة Heard on the Street) وكان يخبر بها أصحابه قبل نشرها حيث كانوا يبيعون ويشترون قبل بقية القراء ، ويربحون من وراء ذلك التدليس مبالغ مالـية ضخمة ، تكشف فيما بعد أنه كان يشاركهم فى مكسبهم ، كما كان يؤخر

نشر بعض التحليلات ، الأمر الذى اعتبر انتهاكًا لأخلاقيات «وول ستريت جورنال» وللقانون ، وكان نتيجته إرسال (وينانس) إلى السجن[٥٧].

ويعتبر من قبيل صراع المصالح المالى حالة مندوب السياحة فى جريدة ما أقام بفندق فى مدينة الغردقة مثلاً ؛ ليغطى أخبار مؤتمر دولى عن السياحة والمحميات الطبيعية ، ولم يدفع حساب الإقامة أو دفع سعرًا مخفضًا لأن صاحب الفندق /مديره أجرى له خصمًا كبيرًا ، ويمكن أن يسوق المندوب تبريرا بأنه إذا لم يقبل هدية الفندق .. فإن صورة الجريدة ستصبح سيئة لدى الفندق ، وربما لدى المتعاملين فى مجال السياحة ، وربما يعود ذلك بخسائر مادية على الجريدة ، إذا امتنع الفندق / شركة السياحة عن الإعلان فى الجريدة ، ومن المحتمل أن تكون هذه الظواهر منتشرة فى الصحافة القومية عنها فى الصحافة الحزبية لقرب المسئولين عن الصحف القومية من السلطة وشبكات مصالحها الاقتصادية ومن بينها رجال المال والأعمال أصحاب الفنادق ، وربما تكون الهدايا من بعض الهيئات الاقتصادية للصحفيين ، مقابل للتغطية على بعض الانحرافات المالية والاقتصادية ذات الضرر العام .

(ب) صراع المصالح غير المالى : **Non - Financial Conflict of Interest**

وله خطورة صراع المصالح المالى ، ولكن على نحو غامض وخفى ، فما يبدو فى جوهره صراع مصالح لمحرر ، قد يبدو لآخر نوعًا من الخدمة الاجتماعية . فقد ذهبت الباحثة كاترين ماك أدمس Mc Adams إلى أن مايذكره ميثاق جمعية الصحفيين المحترفين SPJ من « أن الصحفيين ليس هناك مايجبرهم على خدمة أية مصالح بخلاف حق الجمهور فى المعرفة » لا يمكن أن يحدث فى الواقع ؛ لأن الصحفيين بشر حقيقيون يعيشون ضمن عائلات ، ولهم روابط اجتماعية فى شكل أصدقاء وجيران ، فعلاقات الزواج والقرابة والصداقة تشكل هيكل صراع المصالح غير المرتبط بالمال، وهو ماتسميه كاترين ماك آدمس علاقة القرابة مع المصادر Source Affinity . والأمثلة على ذلك كثيرة [٥٨]:

- أسود يغطى أخبار الحقوق المدنية .
- أخت رئيس قبسم المحليات بالجريدة تعمل سكرتيرة المحافظ .
- محـــرر يعمـــل والـــده كمستثمر فى مجال البترول عُهد إله بصفحة (الطاقة والبترول) فى الجريدة .
- محرر (عيادة الصحيفة) يقدم أخوه استشارات طبية .
- ملحد يغطى أخبار (الصفحة الدينية) .
- محرر له نشاط فى اتحاد عمالى يغطى أخبار الاستثمارات الاحتكارية .

ولا تقتصر علاقات المصالح غير المادية على ذلك ، ولكنها تظهر فى علاقة المندوب بمصدره أيضًا ، فمندوب الصحيفة الذى يوطد علاقته بمصـــادر مباحث الأموال العامة مثلاً ، لا يمكن أن يكتب عن فساد هذا الجهاز الرقابى ، والذى يستمد معلوماته منه . وهـــناك حالات يكون فيها المحرر / رئيس التحرير هو المسئول عن الموضوعية ، عندما يتدخل بشكل مباشر لحذف مايمس جماعات المصالح التى تتعامل معها الصحيفة ، ففى حالـــة الصحف القومية تصبح (الحكومة - الحزب الوطنى - جماعات رجال الأعمال - أصحاب الشركات والمصانع والمشروعات السياحية) ، وفى حالة الصحف الحزبية كالشـــعب مثلاً تصبح (الجماعات الإسلامية النضالية - من وجهة نظر الصحيفة - التنظيمات والأحزاب الإسلامية على مستوى الوطن العربى والإسلامى) هى جماعات المصالح .

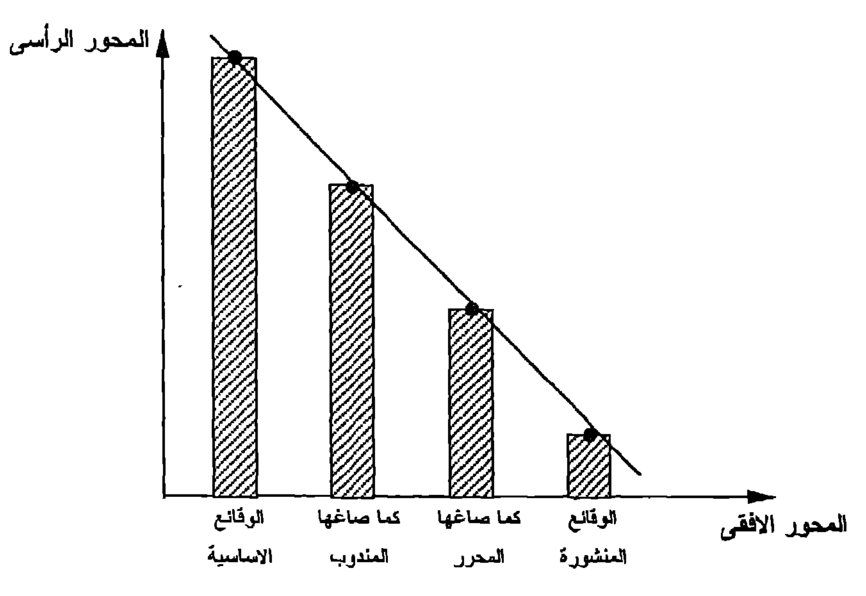
وفى كلا من نوعى صراع المصالح المالى ، وغير المالى.. فالمندوب يقدم قصته الخبرية لـــلمحرر بعد أن يستبعد الوقائع والمعلومات التى تتعارض مع مصالحه الشخصية ، ثم يقـــوم المحرر الذى لديه دراية بالمحظورات ، التى تُمنع من النشر فى فترة زمنية ما تحت قـــيادة صحفية معينة بمنع القصة الخبرية كلها أو ينشـــر بعضها ، وبالدربة يكتشـــف المـــندوب محظـــورات الجريدة بنفســـه ، فلا يأتى بالأخبار التى تناقض مع مصـــالحه الشخصية أو مصلحة جريدته ، التى هى انعكاس لمصالح (جماعات المصالح) الخاصة ،

وبالمـــثل تقـــوم قنوات نشر الخبر أو حراس البوابات بحذف ما يتناقض مع مصالحهم الشخصية ، وما يتصورونه مصالح الجريدة من وقائع الخبر ، حتى أننا يمكننا تمثيل مراحل كـــتابة الخبر بمنحنى ، يتشكل تبعًا لكم المعلومات والوقائع ، التى يحتوى عليها الخبر فى كـــل مرحلة صياغة أو بوابة . وكلما زاد ميل الانحناء واقترابه من المحور الأفقى وقلت الموضـــوعية ، وكلما قل ميل الانحنـــاء زادت الموضـــوعية . أما الموضوعية المثالية أو المســـتحيلة فتكون عندما يتحول المنحنى إلى خط أفقى مواز للمحـــور الأفقى ، كما يوضح ذلك شكلا (٥)، و(٦) .

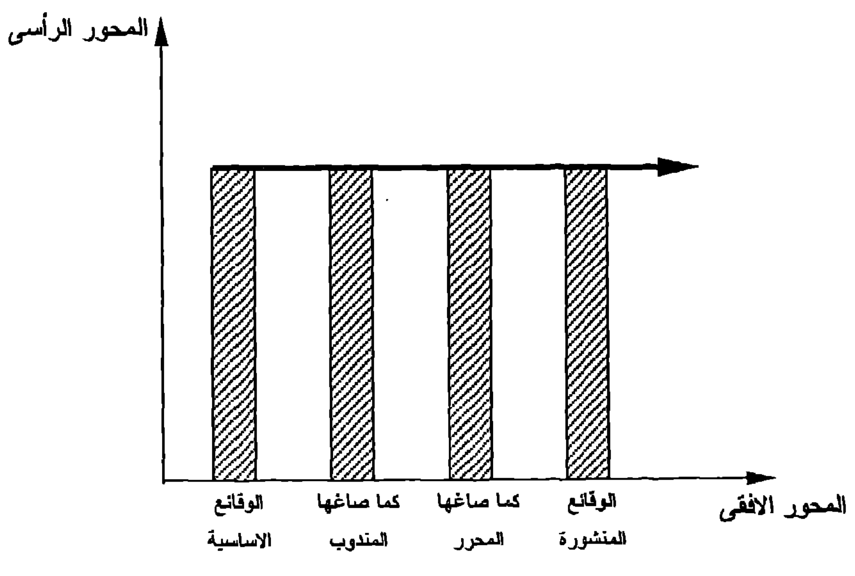
كما يوضح شكل(٧) مايحدث فى الوقائع الأصلية للخبر من حذف تبعًا لقنوات/ بوابات النشر ، وتقوم فكرة حراسة البوابات على أن المادة الصحفية تمر حتى تصل إلى الجمهور على نقاط أو بوابات، يتم فيها اتخاذ قرارات بما يدخل وما يخرج ، وأنه كلما طالـــت المراحل التى تقطعها هذه المادة حـــتى تظهر فى الصحيفة ، ازدادت المواقع التى يصـــبح فيها من سلطة فرد أو عدة أفراد تقرير ما إذا كانت هذه المادة ستنقل ، كما هى ، أم بعد إدخال بعض التغييرات عليها[٥٩].

وتُرجع دراسات حارس البوابات التقليدية عملية انتقاء الأنباء إلى المعايير الشخصية الخاصة بالقائم بهذه المهمة .

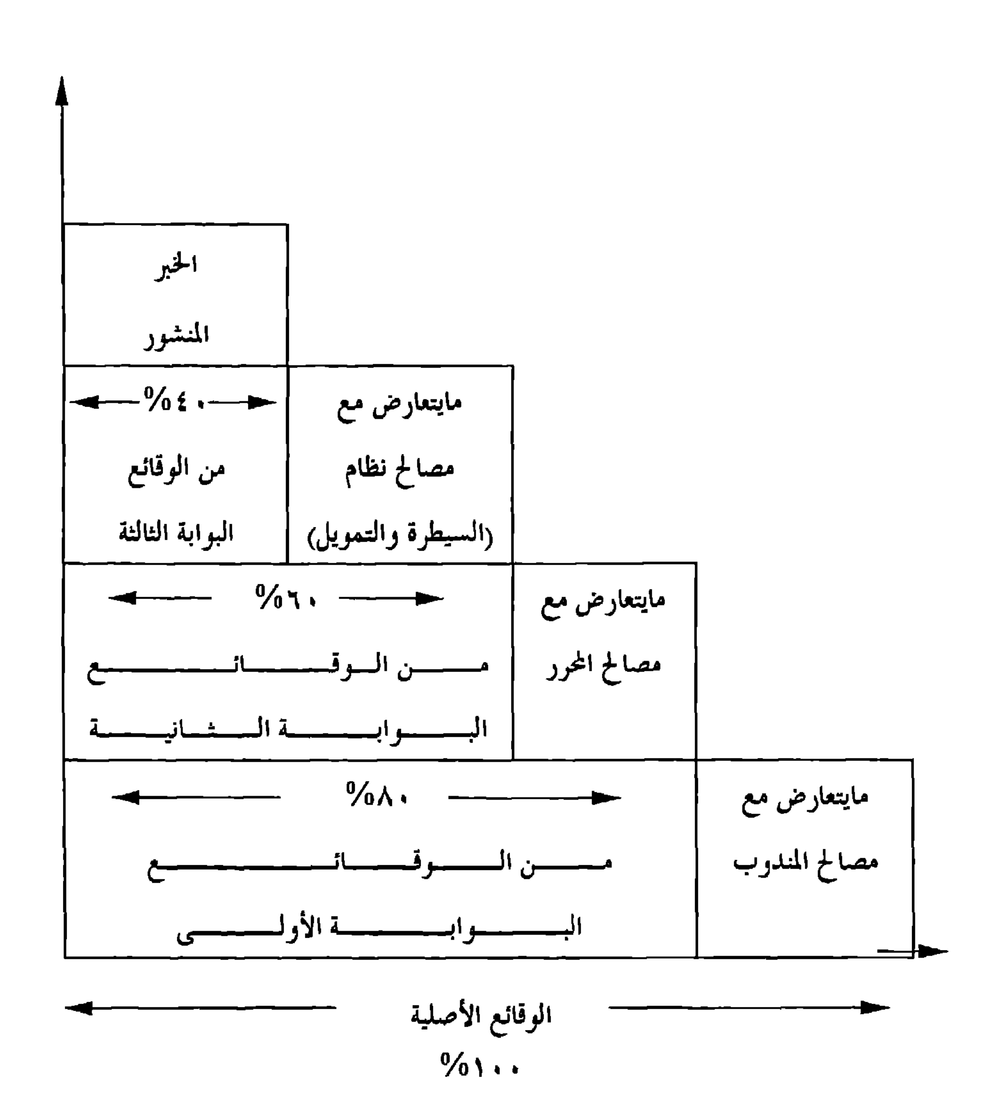
وقد استخدم وايت White هذا التعبير للمرة الأولى عام ١٩٥٠ ؛ للإشارة إلى أن رجـــل الأخـــبار يقوم بالتحكم فى نقاط معينة من قنوات تدفق الأنباء ، وكان النشاط الذى ارتبط بهذا المفهوم هو عملية الانتقاء، التى يقوم بها الشخص المسئول عن نشرات وكالات الأنباء ، لاختيار المفردات المناسبة منها للنشـــر ، وقد فوجئ الباحثـــون أن الأحكام التى يصدرها حارس البوابة هى أحكام شخصية بشكل واضح[٦٠].



شكل (٥) : منحنى كتابة المادة الخبرية .



شكل (٦) : الموضوعية المثالية (المستحيلة) .



شكل (٧) : بوابات نشر المادة الخبرية .

٦ – علاقة الموضوعية بالأمانة الصحفية :

كما سبق أن أشرنا فى (نقد الموضوعية) .. فإن التغطية الموضوعية – كقيمة مهنية – لا يمكن أن تؤتى ثمارها إلا إذا تحلى الصحفى (المندوب – المحرر) بالصدق والأمانة والدقة ؛ فالصحفى الأمين الذى يذكر الحقيقة ويرفعها كمبدأ اخلاقى هو الصحفى ، الذى يبدو حريصا على ذكر كلام المصدر بدقة داخل الاقتباس ، وعلى تتبع وجهات النظر المتعددة فى الواقعة التى يعالجها . وتبدو الأمانة والصدق محكًا أساسيا للموضوعية ، عندما نعرف أن الصحفيين لهم تصورهم الخاص عن الخبر ، فإذا جاءت الحقائق مختلفة بشكل كبير عن تصوره المسبق إما أن يُغلب الأمانة والصدق على رأيه الشخصى فيدعم موضوعيته ، أو يلون ويحذف وقائع معينة لا تتفق مع وجهة نظره أو يستبعد القصة بالكامل(٦١) . وعلى ذلك .. فإن المندوب / المحرر يلجأ إلى تقليل حجم الوقائع التى لا تتناسب مع ميوله أو يذكرها فى ذيل قصته الخبرية ، بل إن بعض المندوبين يختلقون وقائع ، لم تحدث حتى يعادلوا الأثر السلبى الناجم من المعلومات غير المحببة إليهم(٦٢).

وقد كشفت واقعة شهيرة حدثت عام ١٩٨١ عن أهمية الإسناد لمصادر واضحة أكثر من (التوازن) بالنسبة لعلاقة الموضوعية بالأمانة الصحفية : فقد فازت جانيت كوك Cook بجائزة بوليتزر عن أحسن موضوع صحفى كان بعنوان (عالم جيمى) Jimmy's World ، ولكنها اعترفت بعد شهور بأن قصتها الخبرية عبارة عن (دجل فى دجل) ، وأنها عبارة عن مجموعة من الاقتباسات المفبركة والأحداث التى لم تقع أبدًا ، « وقد كشف ذلك عن مجموعة من المثالب فى الممارسة ، منها : ضغط غرف الأخبار على الصحفيين لكتابة قصة متوازنة ، بالإضافة لمشكلة المصادر المجهلة والفجوات فى إجراءات التحقق من معلومات القصة الخبرية ، عندما يأبى المندوب ذكر مصدر معلوماته »(٦٣) ، كما قرر أحد الأمريكيين المحتجزين فى إيران عام ١٩٨٠ أن تغطية الصحافة للواقعة كانت متحيزة ومشوهة ، فصورت المختطفين على أنهم إرهابيون محترفون ، تدربوا فى موسكو وليسوا طلابًا ، إذ إن المحررين الأمريكيين كانوا

لا يـــودون الإشـــارة للطلبة علىأهم المختطفون ؛ كى لا يعلم الشعب الأمريكى أن الـــثورة لهـــا جـــذور عمـــيقة لدى الشعب الإيرانى ، كما أعرب آخر عن أسفه من ممارسات بجلة (نيوزويك) ، التى ذكرت تصريحًا على لسانه لم يدل به قط[٦٤].

كذلك ذهب أندرو إدجار Edgar إلى أن « عـــدم الأمانة فى التفســـير واستخدام المعلومـــات الخلفية لتضـــليل القارئ بذكر بعضـــها وحذف البعض الآخر يؤثر على الموضـــوعية » ، وفضل إدجار أن يتم التفسير فى مواد الرأى موضحا « أنه قد يكون هناك تفسير جيد أو آخر ردئ ، ولكن لا يمكن أن يكون التفسير محايدًا فهو دائمًا غير كامل ومتحيز فى الاتجاه الذى يتم فيه التفسير »[٦٥] ، وأوضح جيمس نابولى Napoli فى دراســـته للصحافة المصرية أن « انتحال آراء الزملاء وسرقة الموضوعات – للأسف – تعـــد ممارسة شائعة فى الجرائد والمجلات المصرية فقوانين النشر هينة ، ونادرًا ماتطبق والمطـــبوعات المحلية تفيد من ذلك ؛ خاصة فى الترجمة عن جرائد ومجلات أجنبية دون الإشارة لها »[٦٦] .

• • •

ثالثا : بنية الجهاز التحريرى

يشـــمل الجهـــاز التحريرى المتصل بعملية نشر الأخبار رئيس التحرير ومدير أو مديـــرى الـــتحرير ، ونواب رؤساء التحرير ورؤساء الأقسام والمحررين والمندوبين ، ومهمـــة الجهـــاز التحريرى جمع وإعداد كل مادة صحفية تطبع فى الصحيفة ، ويضم الذيـــن يجمعون الأخبار ، والذين يعيدون كتابة هذه الأخبار أو يراجعون ما ليس فى حاجة إلى إعادة كتابته ، والذين يرسلون الأخبار من الخارج والذين يتلقونها ويعدونها للنشـــر[٦٧] ، ويتحكم فى كفاءة عمل الجهاز التحريرى عدد من العوامل ، تتضمن : عـــددًا من الصحفيين ، والمستوى الاقتصادى لهم ، وظروف التأهيل والتدريب الذى يـــنعكس عـــلى مايتمتعون به من مهارات اتصـــالية وصحفية ، والانتمـــاء الفكرى والسياسى ، والمعايير التى تتحكم فىاختيارهم .

١ – عدد الصحفيين :

ويتوقف عليه كفاءة العمل فى أقسام الصحيفة المختلفة، فالعدد المناسب للمحررين والمندوبين يمكّن الصحيفة من التعامل مع مايحدث فى البيئة المحيطة بها بكفاءة ، فلا يعوق نقص العدد عن متابعة الأحداث ، أو الضغط على العدد المحدود لتنفيذ واجبات صحيفة أكبر من قدرتهم ، ولا يؤثر العدد الزائد على كفاءة توزيع الصحفيين وتكليفهم بأعمالهم .

وترصد ناهد أبو العيون فى تقويمها « للتجربة المصرية فى الإعداد الأكاديمى والتدريب المهنى للصحفيين»[٦٨]، مجموعة من الظواهر المتعلقة بتطور أعداد الصحفيين؛ حيث تشير معدلات الزيادة فى أعداد الصحفيين المقيدين فى جداول نقابة الصحفيين ، منذ إنشاء النقابة عام ١٩٤١ حتى عام ١٩٨٣ إلى ارتفاع حجم هذه الزيادة بشكل كبير ؛ خاصة منذ منتصف السبعينيات .. فقد بلغت الزيادة فى أعداد الصحفيين المنضمين للمهنة ، خلال السنوات الثمانى الأخيرة فقط من تلك الفترة حوالى ٦٨%[٦٩] ؛ فأدت هذه الظاهرة إلى تكدس الصحفيين فى المؤسسات الصحفية بشكل يزيد عن طاقة التشغيل الفعلى لها ، بما يسمح بوجود طاقات معطلة أو غير مستغلة ، على نحو يفيد منه الصحف بشكل مثمر ، وقد ساعد على تفاقم هذه الظاهرة عدة عوامل منها :

(أ) عدم تعيين الصحفيين الجدد فى المؤسسات الصحفية ، بناءً على دراسات علمية للاحتياجات الفعلية الحالية المستقبلية لتلك المؤسسات ، كما أنه لا يرتبط بسياسة محددة وثابته ، أو يخضع لمعايير مقننة تحكم تدفق الأعداد من الصحفيين الجدد إلى مجال المهنة ، وتحدد نوعية الخبرات المطلوبة أو المواصفات المؤهلة لشغل وظائفها ؛ وفقًا لمتطلبات كل مرحلة زمنية .

(ب) ضيق فرص النشر أمام الغالبية العظمى من الصحفيين نظرا لمحدودية المساحة التحريرية فى الصحف المصرية ، بالإضافة إلى أن نسبة لا تزيد عن ١٥% من

تلك المساحة يقدم من خلالها بعض الأشكال الصحفية شبه الثابتة ، التى يختص بكتابتها وتحريرها عدد معروف ومحدود تمامًا من الكتاب وكبار الصحفيين فى كل جريدة .

كما أوضح كمال قابيل أن ضعف الجهاز التحريرى بالصحف الحزبية المصرية يؤثر على أدائها المهنى الإخبارى ، الذى يتمثل فى ضآلة التقارير الإخبارية وضعف الاهتمام بها ؛ فقلة عدد المحررين تعود - فى جانب منها - إلى عدم انتظام صدور الصحف عند نشأتها ، أما جوانبها الأخرى فتعود إلى ضعف المقابل المادى الذى يحصل عليه المحررون ولا تتمكن الصحيفة من رفعه ، وقد ازداد تأثير ذلك فى ظل عوامل الجذب التى مثلتها صحف الخليج العربى بالنسبة لشباب صحف الأحزاب[٧٠].

٢ - التأهيل والتدريب الصحفى

يتم إعداد الصحفى وتدريبه عادة من خلال نظامين رئيسين فى الإعداد يكمل بعضها البعض ، الأول : نظام الإعداد الأكاديمى ، ويقصد به الدراسة الجامعية ، أو ما يعادلها سواء فى مرحلتها العامة أو فى مرحلة الدراسات العليا ، والثانى : نظام التدريب المهنى فى الصحافة ، ويقصد به التدريب المنظم ، الذى يتم أثناء الممارسة الفعلية لمهنة الصحافة ، ويتخذ عادة صيغة متعارف عليها فى العالم أو أكثر من الصيغ التالية :

- نظام التلمذة التدريبية .
- حلقة البحث المهنية للعاملين فى الاتصال .
- التعاون الاقليمى فى التدريب .
- عقد لقاءات مع خبراء الصحافة والإعلام فى الدول المتقدمة فى هذا المجال .
- الاستعانة بالخبراء والمتخصصين الإعلاميين كمستشارين للمؤسسات الصحفية .
- إيفاد العاملين فى مؤسسة ما فى زيارات استطلاعية لمؤسسة مشابهة ، فى دول متقدمة أو لمؤسسة أكبر فى الدول نفسها .

- المراكز التدريبية التى تنشؤها بعض المؤسسات الصحفية أو مجموعات الصحف ، التى تشارك فى تمويلها دولة ما لتدريب العاملين بالفعل أو الراغبين بالعمل فى تلك الصحف[٧١] .

ويدعم هذين النظامين أساليب اكتساب الخبرة العملية فى المجال الصحفى ومدى تعاون القيادات العليا والوسيطة داخل الصحيفة على إمداده بالخبرات اللازمة فى حياته الصحفية ، والصحفى (المندوب أو المحرر) الذى لم يتلق أى من النظم الثلاث على نحو جيد ، تضعف قدرته المهنية بما يؤثر على كفاءته فى عملية جمع واستقاء الأخبار ، وكذا صياغتها واستكمالها ، وهو أمر يعود بالسلب على موضوعية الأخبار .

ويصف جلال الدين الحمامصى مهمة رئيس الأخبار بالصحيفة بأنها تكتنفها الصعوبات ، إذا كان رئيس القسم عديم الخبرة أو لم يمر فى حياته الصحفية بالتجارب الكافية لتجعل من حاسته السادسة جهازا قويا ، يقوده إلى وضع أصبعه على الخطأ ، وهو يجرى بعينيه على أسطر الخبر القصير أو الطويل ، ويضيف « أنه ليس هذا وحده بكاف ؛ إذ تتطلب مهمة رئيس القسم أن يعيد قراءة مانشر من إنتاج قسمه ويقارن بينه وبين مانشر ، مماثلاً له فى صحف أخرى ليضع هذا الإنتاج موضع المقارنة من جهة ، وليتمكن من توجيه مندوبيه توجيهًا صحيحًا وسليمًا ، إذا ما اتضح من المقارنة أن هناك نقصًا أو خطأ فى المعلومات من جهة أخرى ، كذلك فإن قراءة الصحف المنافسة تفتح عينيه أيضًا للأخطاء ، التى وقعت فيها هذه الصحف ليحاول تجنبها »[٧٢].

وإذا حاولنا رصد خريطة التأهيل الأكاديمى والصحفى / المهنى للصحافة المصرية ، نخلص لما يلى[٧٣]:

(أ) تنوع الخبرات الدراسية للصحفيين تنوعًا كبيرًا من حيث نوعية دراساتهم ومستواها ، كما أن الغالبية العظمى من الصحفيين قد التحقوا بالمهنة دون خلفية دراسية متخصصة ، ولهذا واجهت القطاعات التحريرية مشكلة استيعاب أشتات ثقافية وذهنية متباينة ، يجمعها العمل فى مجال معين على درجة كبيرة من

الحساسية ، وفى كيانات تنظيمية معينة يمكن كل منها سياسات ادارية وتحريرية معينة وطابع معين من السلوكيات والاتجاهات الانسانية والاجتماعية والمهنية . وينبغى لهذه الأشتات أن تلتزم بها وتعمل فى إطارها وأن تتوافق معها ؛ الأمر الذى تستغرق عادة وقتًا طويلاً ، ويحدث خلاله إهدار كثير من الطاقات فى غير موضعها .

(ب) ضعف تدريب الصحفيين المصريين نتيجة عدم جدية النظرة إلى التدريب الصحفى المنظم فى أوساط الصحفيين الممارسين ، خلال السنوات الماضية بشكل يدفع نقابتهم إلى بذل مزيد من الجهود والدراسة والمال ، اعتماد النقابة على جهات خارجية لتمويل الدورات التدريبية ؛ مما أدى لصعوبة التخطيط لهذه الدورات وجعل المبادرة فى تنظيم الدورات لجهات خارجية ؛ مما أدى لصعوبة تحديد الاحتياجات الفعلية لتدريب الصحفيين(٧٤).

(جـ) ضعف أساليب اكتساب الخبرة العملية؛ لعدم وجود فرصة للتعلم من التجربة والخطأ والإفادة من نقد وتوجيه الرؤساء والخبرات الصحفية المتمرسة ، يدعم ذلك ماذكره صلاح الدين حافظ من غياب القدوة عن الجيل الجديد من الصحفيين « فيما يشكل تحديا لتكوين أجيال جديدة من الصحفيين مؤهلة ومدربة ، مع فتح الباب أمام قيادات أخرى تنقل الصحافة إلى القرن الحادى والعشرين بديلا لمدارس (تلوين الكلام بأزياء الحكام) خاصة إننا نلحظ جميعًا حالة الإحباط التى يعانيها شباب الصحافة ، الذى لا يجد رعاية أو توجيها أو قدوة ، بينما أقلام بعض كبار الكتاب منصرفة ، إما إلى تعميم السطحية وتهميش القضايا الوطنية ، وإما إلى معارك لفظية بعيدة عن هموم الوطن واهتمامات المواطن »(٧٥).

ويذهب أحمد زكى عبدالحليم إلى أن الأجيال الجديدة من الصحفيين قد حرمت من « المفتاح الذهبى » للعمل فى الصحافة ، ألا وهو اتجاه الصحفى للمؤسسة ، التى يحس بميل إليها ، وبالتالى فإنه لو كان يملك موهبة حقيقية .. فإنه يستطيع أن يثبت

أقدامـــه فى الفريق الصحفى الذى ينتمى إليه ، وهكذا لمعت الأسماء الصحفية فى سماء روز اليوســـف أو أخبار اليوم أو دار الهلال أو الأهرام ، ولكن لأن العمل فى الوسط الصــحفى هو ابن الصدفة .. لذلك فإن الصحفى لا يستند إلى موهبته ومقدرته قدر ما تسنده الظروف أو تخذله ، وبهذا ضاعت كثير من المواهب فى الزحام »(٧٦) .

وقـــد دفع ذلك أحد الباحثين الأمريكيين إلى القول بأن الصحفيين المصريين عادة غـــير مدربين ، وهم يجدون صعوبة فى كبت وجهة نظرهم ، وكثيرا مايبدأون القصة الخـــبرية عـــن حادث سيارة بقولهم (حادث بشع وقع مساء أمس) ، وعندهم شك كبير فى قدرة قارئهم على الحكم على الحدث بأنه بشع أم لا (٧٧).

●●●

رابعًا : عمليات الإدراك النفسية

١ - انتقاء المادة الخبرية :

تعمل خصائص القائم بالاتصال النفســـية والاجتماعية المستمدة من تنشـــئته على قـــيامه بمجموعة من العمليات الانتقائية المتعـــددة ، مثل : التعرض الانتقائى ، والفهم الانتقائى ، والتذكر الانتقائى تؤثر على موضـــوعيته فى معالجته للاخبار . وقد حاول جـــورج جربنر Gerbner أن يجد الرباط العضوى بين الانتقاء والتحيز عن طريق وضع نموذج نظرى بين النشاط الاتصالى كعملية ديناميكية واجتماعية ويوضح - إلى جوار ذلـــك - علاقـــة اللغة بالواقع والفكر ، وطبيعة وســـائط الإعلام المختلفة التى تنقل الأفكار ، وكذا المشكلات التى تنبع من فصل الشكل عن المضمون(٧٨).

ويوضـــح الشـــكل (٨) خطوات سريان النموذج من اليمين إلى اليسار ، والذى توضحه النقاط التالية :

١ - إذا افترضنا أن هناك حدثا ما فى البيئة الخارجية (ح) تم إدراكه بواسطة شخص ما أو القائم بالاتصال (م) فإن الدائرة (ح١) تعبر عن ناتج النشاط الإدراكى،

وتقـوم العوامـل الانتقائـية التى تؤسسها السياقات المختلفة للقائمين بالاتصال بـإحداث الفـارق بين (ح) ، (ح ١) الذى يوضحه الذراع الافقى العلوى للنموذج .

٢ - الـذراع الرأسى للنموذج بين كيفية نشر أو اذاعة الحدث المدرك بواسطة القائم بالاتصـال (ح١) ليكون منتجا لوسائل الإعلام المتاحة ؛ بحيث يكون مطبوعًا فى جـريدة أو مجـلة أو مسموعًا فى راديو ، أو مسموعًا ومرئيًا فى تليفزيون ، والتحولات التى تطرأ على الحدث حال نشـره أو بثه ينتج عنها عناصر شكلية (ش) وعناصر مرتبطة بالمضمون (ن) يكونان معًا خصائص الرسالة الاتصالية .

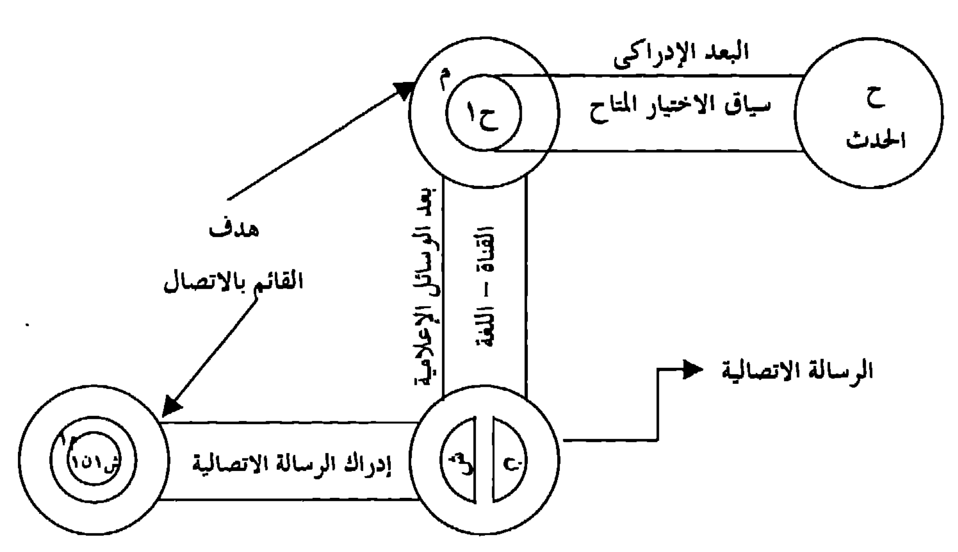
٣ - ويبين الذراع الأفقى السفلى كيفية إدراك الرسـالة الاتصالية (الحـدث المدرك بواسطة القائم بالاتصال بعد تمثله إعلاميا عن طريق وسيلة ما) ، والتى يعبر عنها بالرمز (ش ن) بواسطة شخص آخر / المتلقى (م١) ، ويعقب هـذا الإدراك نشاط انتقائى آخر ، تتحول فيه الرسالة الاتصالية (ش ن) إلى (ش١ ن١) .

ويحمـل النموذج استدلالات ضمنية عميقة تثبت صعوبة تحقيق الموضوعية المطلقة فى نقل الأحداث عبر وسائل الإعلام وكيفية اختيار القائم بالاتصال لأحداث معينة ، كما يقدم دعما نظريا لدراسة اللغة الإعلامية أسلوبيًا ودلاليًا ، والتى تنتج عنها بناءات إدراكية مغايرة لدى القائم بالاتصال والمتلقى ، ويزداد الفهم وبالتالى تزداد الموضوعية كـلما تقارب الإطار الدلالى لكل من القائم بالاتصـال والمتلقى ، ويتبـاعد الفهم والموضوعية ازداد التشويش الدلالى بين القائم بالاتصال وجمهوره(٧٩).

٢ - الصور الذهنية :

هـناك اتجاه عام لتصنيف بعض الناس وإعطـاء مسميات وصـفات معينة لهم ، فتلتصق بهم بما قد تصبح معه هذه الصـور تعبيرات ثابتة لا تتأثر عادة بالممارسات أو الخـبرة الفعلية ، والنظرة للشخص لا تستند إلى حقيقته أو دوره الفعلى ، وإنما تستند إلى الصـورة الذهنية التى تكونت فى أذهان النـاس . وتتكون هذه الصـور الذهنية

للجماعات العرقية والدينية والسياسية(٨٠) ، وقد أجريت عدة دراسات حول موضوع التحيز الثقافى ، منها : دراسة (هارتمان وهاساند) حيث قاما بتحليل معالجة الصحافة البريطانية لقضية العلاقات العرقية فى الفترة من ١٩٦٣ - ١٩٧٠ باستخدام تحليل المضمون ، وأمضت هذه الدراسة أن معالجة الصحافة قد أدت إلى زيادة حدة العداء بين الفئات العرقية المختلفة ، كما أدت إلى زيادة شعور الأقليات العرقية المهاجرة ؛ خاصة السود بالإحباط والتمييز العنصرى فقد استمرت الصحافة فى معاملة المجتمع البريطانى كمجتمع للبيض فقط ، والنظر إلى الملونين على أساس أنهم يمثلون مشكلة شاذة للمجتمع البريطانى الأبيض ، بدلاً من معاملتهم كأعضاء فى المجتمع ، وركزت على تصويرهم كسبب لانتشار العنف والجريمة والمخدرات(٨١).



شكل (٨) : نموذج جربنر للنشاط الاتصالى .

وأوضحت دراسة حلمى خضير سارى أن الصحف البريطانية قد عكست فى عرضها لشئون الوطن العربى تحيزًا ثقافيًا ذا استعلاء عرقى ، وأنها لم تقتصر فقط على إساءة التعريف بالوطن العربى بل أنها - وبشكل أكثر تأكيدًا وربما أكثر خطرًا - أبقت شرائح كبيرة من قرائها على جهلهم وتخبطهم - فيما يتعلق بالتطور السياسى والاجتماعى والاقتصادى والتعليمى(٨٢) ، كما أوضحت الباحثة الأمريكية شيرى

مازيـــنو Mazino أن أقلية (الإسبانكس) – ذات الجذور اللاتينية من إسبانيا وأمريكا اللاتينـــية – تـــنعكس فى أذهان الصحفيين البيض (الأنجلو سكسونيين) بأنها أقلية ، تتصـــف بالكســـل والغـــباء وعدم النظافة، والصوت العالى ، والمزاج المتقلب وإثارة المشـــاكل ، وأن ٧٠٪ من القصص الخبرية المتعلقة بهذه الأقلية متحيزة وحصرتهم فى هذا القالب[٨٣].

وترى عواطف عبدالرحمن أن هناك تشويهًا وتحريفًا للأحداث ، التى تقع فى العالم الثالـــث ، وهناك تركيز متعمد على الجوانب السلبية ، مثـــل : الأزمات والانقلابات والحـــوادث المؤسفة التى تقع فى دول العالم الثالث ، كما أن هناك تجاهلاً شبه متعمد لشـــتى النواحى الايجابية والتطورات البنـــاءة التى تقع فى العالم الثالث [٨٤] ، ولا تنجو الصـــحافة العربـــية من تنميط بعض الجماعات أو الدول سواء داخل البلد العربى أو خارجه ؛ فالصحف التى تتبنى وجهة نظر إسلامية يرتبط الغرب الرأسمالى لديها بالتآمر عـــلى الإسلام والدس لـــه ، وبعض الصحف القومية المصرية تنظر إلى كل من ينتمى للتيار الإسلامى على أنه إرهابى .. وهكذا .

ويحاول حسين أحمد أمين رصـــد هذه الظاهرة فى البيئة العربية .. فيذهب إلى أن المعروف عن العربى اتجاهه إلى اتخاذ مواقف عقلية متطرفة من الناس والعالم والأحداث حوله وإلى النظر إلى كل مايصـــادفه بمنظار لا يرى من الألوان غير الأبيض الناصـــع أو الأسود القاتم دون الفروق الدقيقة فى الأفكار والألوان والظلال ، ولا يعبر عن رأيه إلا فى صيغة منتهى التفضـــيل ، ولا يرتاح خاطره إلا إذا تطرف فى أحكامه ، فالشىء عنده إما ممتاز أو فظيع والعمل الفنى إما « أكثر من رائع » أو « فى منتهى السوء » ، وإذا كان مثل هذا الاتجاه العقلى لا يرضيه إلا الإعجاب الحماسى أو الإدانة الكاملة .. فإنـــه مـــن النادر أن تسمع عربيا يقول فى حكم له « هو أميل إلى الجودة ، وإن كان يعوزه كذا»[٨٥].

وقـــد يرجع البعض هذا الميـــل إلى طبيعة الصحـــراء ، التى تركت أثرًا عميقًا فى شخصية العربى ، ففى الصحراء يعقب الشتاء القارس الصيف القائظ والليل ذو النسمة

الباردة المنعشـــة نهارًا خانقًا ، والبدوى قد يصادف بعد السفر الطويل المضنى فى أرض قاحلـــة جرداء واحات وافرة الخضرة والظلال والمياه ، فليس من المستغرب إذًا أن نجد العـــربى فى مسلكه الشخصى ينتقل من حال الهدوء والإستسلام والتواكل بغتة إلى انفجـــار عاطفى مدمر ، ومن الكرم المشرف على الإسراف إلى الحرص وإلى الغدر ، ومـــن الشجار المبالغ فى عنفه إلى الصلح والعناق وتبادل القبلات ، فالدقة إنما هى من معالم المجتمع الصناعى ، ومن المقتضيات الأساسية للحياة فيه والفرد فيه إن أغفلها دفع ثمنا باهظا لهذا الإغفال فعمله مرتبط بأنه لا يسمح تسييرها بإغفال الدقة ، والعلاقات فى مجـــتمعه خالـــية إلى حد بعيد من الاعتبارات الشخصية ؛ فالمبالغة ظاهرة حضارية شديدة الارتباطات بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية »[٨٦].

وأتصـــور أن هذا الرأى لا يمكن قبوله على إطلاقه ، ولعلى لا أتجاوز إذا قلت أن حسين أمين يقع فى الخطأ الذى ينتقده فى مسلك العربى العقلى ، ولا عجب فالكاتب عربى اللسان ومتأثر بالثقافة العربية قطعًا رغم إلمامه بالثقافات والآداب الغربية ، فليس العـــربى الـــذى يحكم عليه الكاتب بأنه يتخذ مواقف عقلية متطرفة منفصلاً عن زمانه ومكانه وظروفه الحضارية ، وكذلك تطور مستواه التعليمى والثقافى ، فعرب البدو غير عرب الحضر ، وعرب الجاهلية يختلفون بالتأكيد عن عرب الحضارة العربية الإسلامية فى أوج مجدها وعن عرب القرن العشرين ، وعرب القرن العشرين يختلفون فيما بينهم تـــبعًا لتطور كل بلد وظروفه الحضارية وإمكانياته الاقتصادية ، والدقة موجودة بالفعل فى المجتمع الصناعى الأوربى والأمريكى ، ولكنها لا تنسحب على كل فئاته وطبقاته .. فالمجتمع الأمريكى كما يصفه د. فؤاد زكريا مجتمع المتناقضات ، حيث تجد فيه اهتمامًا كبيرًا بالعلم وتطبيقه والتفكير المنظم العقلانى، وكذلك تجد فيه أكثر المهتمين بالشعوذة والتنجـــيم والإبـــراج وغيرها ، كما أن دقة المجتمع الصناعى الغربى لم تمنعه من اتخاذ مواقف متحيزة ، كان يُعلى فيها من شأن مصالحه الخاصة على كل المبادئ ، التى قام عليها وتشربها مواطنوه[٨٧].

●●●

خامسًا : جمهور الصحف

يــرى جون ميرل Merrill أن الجمهــور العام أصبح مجزءًا نتيجة تكاثر وســائل الاتصال الجديدة ، بمعنى آخر انقسم الجمهور لمجموعات تخصصية متجانسة لا تسؤوها الصــحافة الذاتية وخلط الخبر بالرأى ، وكان فى صدارة ذلك صحف الترفيه الرخيصة والمجــلات المتخصصة والعدد المتزايد من محطات FM ، ويذهب إلى أن الآراء ستصبح أكثر أهمية من المعلومات التى تتضمن حقائق ، وسيصبح الشخص المتحدث أكثر أهمية من حديثه خاصة مع جمهور محب له ، أى إن المصدر أكثر أهمية من الرسالة ، وسوف لا يقوم أى شخص بالبحث عن المعــلومات ، بل سيبحث عن الآراء والترفيــه الذى يحقق المتعة ، وقليل منهم مَنْ سيصدق الأخبار التى تصل إليه .

ويخلص إلى أن المفهوم الشامل للخبر كما نعرفه الآن سوف لا يكون له وجود مع نهايــة هــذا القرن ، وسوف لا تستمر طويلاً مقولة (فجوة المصداقية) ، التى نسمع عنها كثيرا هذه الأيام ؛ لأنه ســوف يكون هناك فراغ شامل من المصــداقية ، حيث لا يوجد أساس صلب للحقيقة المؤكدة ، وسوف تفسح الصحافة الموضوعية التقليدية الطريق أمام صحافة الآراء المتصارعة[٨٨].

ويذكر مصطفى السعيد محمد أن الجمهور مســئول إلى حد كبير عن اعوجــاج الصــحافة ، فهو المسئول عن الأخبار الكاذبة والحملات المغرضة ، التى تطالعه صباح مســاء عــلى صفحات الجــرائد التى اعتاد شــرائها انه يقرأ الأكاذيب ، ويتحمس للحملات المغرضة دون يحاول اكتناه الحقيقة ، إنه يريد إرضاء غريزته .. غريزة حب الاســتطلاع .. فإذا ظهر فى اليوم التالى أن جريدته كاذبة مخادعة لم يمتنع عن شرائها ولم يقاطعهــا ، ويــداوم على شرائها ، وهو مايشجع هذه الصحف على المضى فى ممارستها غير الأخلاقية ، دون أن تخشى تأثر التوزيع[٨٩].

●●●

خصوصية قضية العنف السياسى

يـــناقش المؤلف في هذا الجزء من الفصل تأثير خصوصية قضية العنف السياسى عـــلى الموضـــوعية الصحفية ؛ فيوضح العنف السياسى فى مصر فى التسعينيات من حيـــث تعـــريفه وأســـبابه والجماعـــات القائمة به ، ثم يشرح السياق المؤسسى والاجتماعى للعنف ، وينتهى لبيان نموذج الاتصال لأحداث العنف السياسى .

• • •

أولاً : العنف السياسى فى مصر فى التسعينات

١ – التعريف بمفهوم العنف السياسى

يوجد مدخلان أساسيان لتعريف (العنف السياسى) :

المدخل السياسى ، والمدخل النفسى الاجتماعى ، وســيورد المؤلف أبرز المســاهمات النظرية فى كلا المدخلين .

(أ) المدخل السياسى

يـــرى حسنين توفيق أن العنف الســـياسى هو « مختلف السلوكيات التى تتضمن اســـتخدامًا فعلـــيًّا للقوة ، أو تهديدًا باستخدامها لإلحاق الاذى والضرر بالأشخاص والإتـــلاف بالممـــتلكات ؛ لتحقيق أهداف سياسية مباشـــرة أو أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية لها دلالات وأبعاد سياسية »[٩٠] ، وقد تكون هذه السلوكيات من قبل النظام ضد المواطنين أو ضد فئـــات وجماعات معينـــة منهم (العنف الحكومى أو الرسمى) ، أو من قبل المواطنين ضـــد النظام أو بعض رموزه (العنف الشعبى) ، كما أنها قد تكون فردية أو جماعية ، علنية أو سرية ، منظمة أو غير منظمة .

وتتمثل مؤشـــرات العنف الســـياسى الشعبى (غير الحكومى) فى التظـــاهرات الاحتجاجية المضادة للنظام (العامة أو المحدودة ، أحداث الشغب والتمردات (العامة أو المحدودة) ، الإضرابات (العامة أو المحدودة) ، الاغتيالات ومحاولات الاغتيال التى

تستهدف بعض عناصر النخبة الحاكمة ، الانقلابات ومحاولات الانقلاب . أما مؤشرات العنف الحكومي أو الرسمي ، فتتمثل في : إعلان حالة الطوارئ ، وأحكام الحبس مع الأشغال الشاقة بأكثر من ١٠ سنوات (المرتبطة بقضايا سياسة) ، وأحكام وأوامر الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية ، وحملات الاعتقال السياسي (الجزئية والمحدودة والشاملة) ، واستخدام قوات الأمن للقضاء على أعمال العنف السياسي الداخلي ، واستخدام وحدات من الجيش للغرض نفسه .

(ب) المدخل النفسي – الاجتماعي

يذهب قدري حنفي إلى أن العنف السياسي هو «نوع من أنواع العنف الداخلي، التي تدور حول السلطة ، وتتميز بالرمزية والجماعية والإيثارية والإعلانية »[٩١].

- هو عنف داخلي لأنه يجري بين أطراف ثمة مايجمع بينها والخيط الجامع ، يتمثل في أنهم يستظلون بمظلة سياسية واحدة .

- العنف السياسي يدور حول سلطة في مسارين الأول : إما موجه إلى الممسكين بالسلطة بغية انتزاع بعض الجماعات إياها منهم ، أو بهدف مشاركتهم في الإمساك بها ، والثاني : موجه من رموز السلطة إلى من ينازعهم إياها بهدف الاستمرار في الإمساك بها .

- العنف السياسي رمزي ؛ لأنه لا يستهدف أشخاصًا لذواتهم ، بل يستهدفهم لصفاتهم الاجتماعية أو الفكرية أو الدينية أو العرقية ؛ أي إنه لا يستهدف أشخاصا بل رموزا ، ومن يمارسونه إذ يوجهونه إلى أشخاص .. فإنهم لا يوجهونه إليهم بصفتهم العيانية ، بل باعتبارهم رموزًا تعبر عن الآخر المرفوض .

- العنف السياسي جماعي ، والمقصود أن من يمارس العنف السياسي حتى لو كان ينفذ العمل وحده .. فإنه إنما يفعل ذلك باعتباره ممثلاً لجماعته معبرًا عن توجهاتها مستهديا بقيمها ، بل إنه يندر في هذا المجال أن نجد عملا فرديا خالصا لم يسبقه تخطيط جماعي ، سواء كان استطلاعا أو تدريبا ، تحويلا أو تمويها .

- وهو يتميز بالإثارية ، فجماعات العنف السياسى تمارس عنفها ؛ سعيًا إلى تحقيق هدف يتجاوز بالضرورة المصالح المادية المباشرة لأفرادها كأفراد ، فالمنخرطون فى العنف يعرضون حياتهم لأخطار محققة ، رغم أنه فى مقدورهم تلافى ذلك لو تخلوا علنيا عن انتماءاتهم.

- يتميز العنف السياسى بالإعلانية ، فأطرافه يسارعون فى الإعلان عن أنفسهم ومسئوليتهم عن أفعالهم ، بل إننا قد نشهد فردين أو تنظيمين يتنافسان منافسة شديدة فى نسبة عمل من أعمال العنف السياسى إلى أحدهما[٩٢].

٢ – عنف سياسى أم إرهاب ؟

قبل أن نتعرض لأوجه الشبه والاختلاف بين الاصطلاحين ، نحاول أن نؤصل – قبلا – مفهوم الإرهاب ، فيوضح المعجم الوسيط « أن رَهِب تعنى خَافَ ، وأرهب فلانا أى خوفه وأفزعه ، واسترهبه بمعنى رَهَّبه . وفى التنزيل العزيز : ﴿ وَاسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَاءُوا بِسِحْرٍ عَظِيمٍ ﴾ ، أما الإرهابيون فوصف يطلق على الذين يسلكون سبيل العنف والإرهاب لتحقيق أهدافهم السياسية »[٩٣] ، كما « يعرف قاموس أكسفورد Oxford الإرهابى على أنه الشخص ، الذى يحبذ استخدام الوسائل الإرهابية لقهر الحكومة أو المجتمع .

ويرى قاموس تشامبرز Champers أنه الشخص الذى ينضوى فى تنظيم بغية الإرهاب لأغراض سياسية ، ويذهب قاموس وبسترز Webster's إلى أنه الشخص الذى يستخدم العنف بشكل منظم كأداة للقهر »[٩٤].

ويرى محمد نيازى حتاته أن « كلمة الإرهاب تعنى نوعًا معينًا من الجرائم .. هى تلك التى تقع عادة بطريق العنف أو التهديد به ، ويستهدف مرتكبوها إرغام السلطات أو الهيئات ذات الشأن على أداء عمل أو الامتناع عن عمل ، سواء أكان ذلك العمل يحقق مصلحة سياسة أم قومية أم خاصة ، ويجعلون حياة الأبرياء أو أموالهم عرضة للخطر مقابل عدم تلبية مطالبهم ، كما أن هناك اتجاها يتزايد بأن يفهم الإرهاب بمعنى العنف ضد شخص أو ضد مجموعة أشخاص ؛ بقصد إخافة الجمهور عامة فى دولة أو أكثر وإجبار الهيئات أو السلطات أو الاحزاب أو الأشخاص ذوى الشأن على تأييد أو

تنفيذ المطالب أو تحقيق الأغراض التى من أجلها كانت أعمال الإرهاب ، وهذا التعريف يجعل الارهاب واقعا أيضا من سلطات الدولة ذاتها ضد مواطنيها أو ضد مجموعات أو منظمات أو هيئات وطنية بقصد إحداث الرهبة أو الإخافة »[٩٥].

أما محمد السباعى ..فيعرف الإرهاب على أنه العنف المنظم بمختلف أشكاله والموجه لمجتمع ما أو حتى التهديد بهذا العنف ، سواء كان هذا المجتمع دولة أو مجموعة دول أو مجموعة سياسية أو عقائدية على يد جماعات لها طابع تنظيمى ، وذلك لهدف محدد هو إحداث حالة من التهديد أو تقويض سيطرة أخرى مهيمنة عليه "[٩٦].

ونستطيع أن نرصد من جوانب الاتفاق بين مصطلحى « العنف السياسى » ، و« الأرهاب » أنهما يعبران تماما عن المضمون نفسه للسلوكيات ، التى تستخدم القوة أو التهديد بها ؛ لتلحق الأذى والضرر لتحقيق أهداف سياسية لجماعات معينة تنتهج هذه السلوكيات عن طريق التخويف ، **أما جوانب الاختلاف فتتمثل بداية فى أن كلمة « العنف» تصف السلوك نفسه أما كلمة (الإرهاب) ، فتصف نتائج هذا السلوك وهو أن يخاف المستهدفين من العنف ، فينفذون كل مايطلبه القائمون بالعنف ؛ أى إن الفارق هو فارق « دلالى » وليس فارقًا فى « المحتوى »** .

وكما قلنا فى الفصل السابق .. فإن أى لفظ دال مثل « عنف » أو « إرهاب » يرتبط بحقول من الألفاظ الأخرى ، التى تشكل صورة المعنى فى الذهن ، ومن هنا يأتى الخلاف فى حقل الدلالة لكل مفهوم، فقد أوضح أليكس شميد Schmid أن وسائل الإعلام حين تستخدم كلمة إرهاب للتعبير عن استخدام القوة .. فإنها تتبعها بصفات حكمية حادة وهجومية لوصف الحدث ومرتكبيه فأحداث الإرهاب : وحشية ، إجرامية ، خسيسة، والمتورطون فيها مجرمون، وحشيون ، جبناء ، أشرار ، متطرفون .

وغالبًا ماتكون الحكومة المسيطرة على الإعلام ، أو ملاك وسائل الإعلام على عداء مع الجماعة المرتكبة للعنف أو محايدة أحيانا ، أما وسائل الإعلام التى تؤيد الجماعة المرتكبة للعنف أو تتعاطف معها .. فإنها تستخدم كلمة عنف وتستتبعها بأوصاف مثل أنها أحداث مؤسفة غير مقصودة ، والفاعلون فيها يوصفون بأنهم مسلحون ، مهاجمون وأحيانًا وطنيون أو مجاهدون »[٩٧].

وثمة فارق آخر بين العنف والإرهاب يتمثل فى نشأة كلا الاستخدامين ، فيرى (كريلنستين) أن اصطلاح الإرهاب غير مصكوك صحفيا أو إعلاميا ، ولكنه مأخوذ من التعبيرات الأمنية ، التى نقلت للصحافة فى أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات لوصف أحداث العنف السياسى المهددة للدولة(٩٨) ، أما اصطلاح (العنف السياسى) فيستخدمه أكثر دارسى العلوم السياسية والاجتماعية ؛ أى إن نشاته كانت بين الأوساط الاكاديمية ، يؤكد ذلك أن تعريفات الإرهاب استقى أغلبها المؤلف من مجلة الأمن العام التى تنشر للباحثين من جهاز الشرطة ، بينما كانت تعريفات العنف مستقاة من أكاديميين متخصصين فى العلوم السياسية وعلم النفس الاجتماعى .

وعلى ذلك .. فالمؤلف يرى أنه ليس هناك فارق بين استخدام مصطلحى العنف السياسى أو الإرهاب فى حد ذاهما للتعبير عن الظاهرة المدروسة ، ولكن الفارق ينشأ نتيجة الصفات الحكمية التى ترتبط بهما ؛ فاستخدام كلمة العنف أو الارهاب فقط فى سياق خبر صحفى استخدام موضوعى ، والتلوين والتحيز ينشأ إذا ارتبط الأرهاب مثلاً بصفة (جبان) أو العنف بصفة (مشروع) ، وأضيف أنه يجب أن يُوحد معيار لقياس الإرهاب أو العنف : فإذا أراد باحث أن يعبر عن الظاهرة بالعنف - وهذا مافعلته - فيجب أن يصف استخدام القوة من الأفراد أو الحكومة بلفظ العنف ، ويكون الاغتيال الذى تنفذه جماعة إسلامية متشددة مثلاً هو نوع من العنف ، مثلما يعد الاعتقال العشوائى والتعذيب والتهديد بالاعتداء الجنسى على رهينات قريبات لمرتكبى الأحداث هو نوع آخر من العنف ، ولكن إذا اعتبرت الاغتيال إرهابًا ، فيجب أن تصف عنف الدولة بأنه إرهاب الدولة .

٣ - القوى السياسية و الاجتماعية التى مارست العنف السياسى خلال فترة الدراسة.

(أ) الطلبة وبخاصة طلبة الجامعة :

وبرز فى هذا الصدد دور طلبة جامعات العاصمة وجامعة الإسكندرية ، فضلاً عن بعض الجامعات الإقليمية مثل جامعة أسيوط وفرعها بسوهاج ، وغالبًا ما انخرط الطلبة أساسًا فى أعمال الاحتجاج والتظاهر والشغب بشكل عفوى ومستقل ، وإن كان

بعضـــهم قـــد مارس العنف فى إطار بعض الجماعات والتنظيمات الإسلامية المتشددة حيث يشكل الطلبة العصب الأســـاسى لها ، وإلى جانب بعض المطـــالب ، والمصالح الفئوية التى تهم الطلبة كشريحة اجتماعية فإنهم رفعوا خلال تظاهراتهم فى النصف الأول من التسعينيات مطالب عامة كإدانة الدور المصرى فى حرب الخليج ١٩٩١ ، وعلاقة النظام بإسرائيل والولايات المتحدة الامريكية ، لا سيما عقب بعض الأحداث الخارجية كمذبحة الحرب الإبراهيمى ١٩٩٤ .

(ب) الجماعات والتنظيمات الإسلامية المتشددة :

شهدت السنوات الأربع الاخيرة تصاعدًا ملحوظًا فى مسلسل المواجهة بين أجهزة النظام وبعض الجماعات والتنظيمات الإســـلامية ، حيث انخرطت هـــذه الجماعات والتنظـــيمات فى بعـــض أشكال العنف كالتظاهرات وأحداث الشغب وحرق وتدمير بعـــض أندية الفيديو والملاهى الليلية ، فضلاً عن الاغتيالات ومحاولات الاغتيال[٩٩] ، التى سيتم مناقشتها فى معالجة مستجدات العنف السياسى خلال فترة الدراسة . وكما تقـــدم فى التمهيد .. فقد تم اختيار حدثين للعنف السياسى فى عينة الدراسة نفذهما الجماعات والتنظيمات الإسلامية المتشددة ، وهما: اغتيال الكاتب فرج فودة ١٩٩٢ ، وضرب السياحة (١٩٩٢ - ١٩٩٣) .

٤ - أسباب العنف السياسى

يعتـــبر العـــنف السياسى ظاهرة مركبة ، متعددة المتغيرات .. لذلك فإنه لا يمكن تفسيره بعامل واحد فقط ، بل هناك مجموعة من العوامل تتفاعل فيما بينها لتؤدى إلى تفجر أعمال العنف السياسى ، نوجزها فى الآتى تطبيقًا على الواقع المصرى :

(أ) أسباب اقتصادية واجتماعية :

وتتمثل بالأساس فى أزمة التنمية بمؤشراتها المختلفة، ومن أبرزها : التضخم والبطالة وتدنى مستوى المعيشة لدى قطاعات واسعة من المواطنين ، واتساع الهوة بين الطبقات وبـــروز أنماط استهلاكية اســـتفزازية لدى قلة من المجتمع فى الوقت الذى تعـــانى فيه

الأغلبـــية ، وزيادة موجة الهجرة من الأرياف إلى القـــاهرة ، وفشل الجهاز الإنتاجى والخدمـــى فى اســـتيعاب المهاجـــرين الجدد ؛ الأمر الذى جعلهم يعيشون فى ظروف اجتماعية واقتصادية بائسة ، لذلك فهم يمثلون مادة خام للعنف ، إلى جانب استشراء الفســـاد السياسى والإدارى ، على الرغم من شعارات طهارة الحكم ومطاردة الفساد التى ترفعها القيادة السياسية . وفى إطار الأزمة المجتمعية الشاملة ، برزت بعض أشكال الانحراف الاجتماعى التى تشكل تحديًا للتعاليم الدينية والفضائل الأخلاقية (١٠٠).

(ب) أسباب سياسية ومؤسسية :

وتـــدور أساسا حول مشكلة الديمقراطية ، فعلى الرغم من بعض المظاهر الإيجابية الـــتى حققها النظام على طريق الديمقراطية ، وبالذات فيما يتعلق بإفساح مساحة أكبر أمام حرية الرأى والتعبير وتأمين الوجـــود الفيزيقى المادى لأحزاب المعارضة .. فإنه لم يسمح لها بدور سياسى ملموس ، وبالنســـبة للتنظيمات الإســـلامية.. فلم يسمح لها النظام بتشكيل تنظيماتها السياسية الخاصة .

(جـــ) أسباب ثقافية – قيمية :

تتمثل أساسًا فى زيادة موجة التغريب الفكرى والسلوكى فى المجتمع ، الأمر الذى يخلق رد فعل عنيف من قبل بعض الجماعات الإسلامية ، هذا إلى جانب اهتزاز بعض القيم الأصيلة كاحترام العمـــل والعلم والأمانة ، وبروز قيم دخيلة ومبتذلة كرســـتها سنوات الإنفتاح الاستهلاكى ، وتبنتها بعض الفئات والعناصر الاجتماعية التى حققت مكاسب مادية كبيرة دون جهد إنتاجى يذكر ، فضلاً عن ترويج وسائل الإعلام لهذه القيم ، والإعلاء من ممارستها وتأكيدها .

(د) أسباب تتعلق بالسياسة الخارجية :

لوحظ أن بعض أعمـــال العنف السياسى ارتبطت ببعض المســـائل ذات الصـــلة بعلاقات مصر الخارجية لا ســـيما إزاء إسرائيل ، والولايات المتحدة الأمريكية ، مثل أعمال العنف والاحتجاج التى مارســـها الطلبة وبعض الجماعات الاسلامية خلال عام

١٩٩١ تنديدًا بمشاركة القوات المصرية فى حرب الخليج الثانية ، فضلاً عن رفضهم للصلح العربى مع إسرائيل والممارسات الإسرائيلية فى الأرض المحتلة كالأحداث التى نشبت عقب مذبحة الحرب الإبراهيمى ١٩٩٤ .

٥ – مستجدات ظاهرة العنف السياسى فى النصف الأول من التسعينيات .

(أ) زيادة عدد الجماعات الإسلامية المتشددة الممارسة للعنف ، فمنذ نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات بدأت تبرز أسماء جماعات جديدة قامت بأعمال العنف السياسى ، ولكن رغم تعدد هذه الأسماء فقد بقيت الجماعات الرئيسية التى انشقت أو تفرعت عنها تدور حول ثلاث جماعات ، هى : الجماعة الإسلامية ، وتنظيم الجهاد ، وجماعة المسلمون أو (التكفير والهجرة) التى ظهرت منذ السبعينيات .

ويبدو أن «**الجماعة الإسلامية**» أصبحت فى هذه الفترة هى أكثر هذه الجماعات تماسكًا ، وأشدها تأثيرًا ، ويرجع ذلك إلى اتساع قاعدتها التنظيمية وحجم عضويتها ، فضلاً عن اختيارها لمنطقة الصعيد مركزًا رئيسيًّا لبناء تنظيمها وتجنيد أنصارها وممارسة نشاطها ، وقد وفر لها ذلك بيئة سياسية واجتماعية وأمنية ملائمة لتدعيم ذاتها قبل الانطلاق للعاصمة ، وتتخذ هذه الجماعة من المناطق الحضرية العشوائية فى العاصمة (عين شمس ، المطرية ، إمبابة) مراكز أساسية لممارسة النشاط .

أما **تنظيم « الجهاد »** المسئول عن حادث اغتيال الرئيس السادات فى ١٩٨١ فهو أكثر التنظيمات الإسلامية التى تولد عنها عديد من الجماعات تحت مسميات مختلفة ، مثل: (الواثقون من النصر ، الخلافة ، الحركيون ، القصاص الإسلامى ، طلائع الفتح).

وأحد الأسباب وراء ذلك هى الضربة الأمنية ، التى تعرض لها هذا التنظيم بعد اغتيال السادات فى أوائل الثمانينيات ، ومن ثم فإن توالى ظهور هذه الجماعات يعد مظهرًا من مظاهر إعادة بناء التنظيم مرة أخرى [١٠١] ، وقد استمرت **جماعة المسلمون** أو (**التكفير والهجرة**) والتى برزت فى منتصف السبعينيات كإحدى الجماعات

الرئيسية ، التى ساهمت فى توليد جماعات جديدة ، ورغم طابعها شديد الانعزالية إلا أن تأثيرها الفكرى ظل كبيرًا حيث تولدت عنها أكثر من جماعة فى الثمانينيات وأوائل التسعينيات من ذلك جماعات « التوقف والتبين » ، و « الناجون من النار » و « الشوقيون » (نسبة إلى مؤسسها شوقى الشيخ) ، وأسباب الانشقاق تتركز فى الخلافات حول بعض التفسيرات الفقهية الخاصة بتكفير الأفراد ، وميل الجماعات الصغيرة للعمل السرى فقط خلافًا للجماعات الكبيرة « كالجماعة الإسلامية » ، التى تجمع بين العمل السرى والعلنى .

(ب) زيادة الانتشار الجغرافى للظاهرة ، فهى لم تعد متمركزة فى المدن الكبرى مثل القاهرة والجيزة وبعض عواصم الأقاليم ، بل امتدت جغرافيا لتشمل أغلب محافظات الجمهورية من الأسكندرية حتى أسوان ، وإن ظل التركيز فى محافظات الصعيد .

(جـ) زيادة حدة المواجهة المسلحة بين أجهزة الأمن وبعض الجماعات والتنظيمات الإسلامية المسيسة، وقد اتخذت هذه المواجهات فى بعض الأحيان صورة المعارك الحربية المحدودة (كالحملات الأمنية الموجهة للجماعة الإسلامية فى إمبابة وأسيوط (ديروط) خلال نهاية ١٩٩٢ وبداية ١٩٩٣ ، التى استخدم فيها أكثر من ١٤ ألف جندى وضابط من قوات الأمن المركزى .

وقد استخدمت قوات الأمن الأسلحة الثقيلة فى هذه العمليات مثل المصفحات والهليوكوبتر وبعض أنواع المدافع ، كما استخدمت الجماعات الأسلحة الآلية على نطاق واسع ، فضلاً عن العبوات المتفجرة ، ونتيجة لذلك فقد وصل عدد ضحايا المواجهات المسلحة من أعضاء الجماعات ورجال الأمن والمواطنين الأبرياء خلال الأشهر الثلاث الأولى من عام ١٩٩٣ حوالى (٩٠ شخصًا) ، وهو ما يعادل عدد ضحايات المواجهات خلال ١٩٩٢ ، ويمثل فى الوقت نفسه ثلاثة أمثال الضحايا من جراء المواجهات ١٩٩١ (حوالى ٣٠ شخصًا) .

(د) اتجاه الجماعات لتوسيع دائرة الأهداف المقصودة بأعمال العنف ، فلم يعد الأمر قاصرًا على بعض الأهداف المنتقاة بعناية من الرموز السياسية ، كما كان يحدث فى الثمانينيات ، بل اتسعت دائرة الأهداف لتشمل مختلف فئات الجهاز الأمنى (ضباط - جنود - مخبرون سريون) ، فضلاً عن استهداف السياحة ، من خلال تنفيذ بعض الهجمات على بعض الأفواج والمركبات السياحية ووضع القنابل بالقرب من بعض المناطق السياحية ؛ باعتبار أن السياحة مصدر مهم من مصادر الدخل القومى، وبالفعل انخفضت عائدات السياحة فى عام ١٩٩٢ / ١٩٩٣ لأدنى درجة لها[١٠٢].

وقد شملت أهداف الجماعات أيضا بعض رموز المثقفين الذين انتقدوا أفكار هذه الجماعات وممارستها بشكل حاد ، فجاء اغتيال د . فرج فودة ، ومحاولة اغتيال نجيب محفوظ رسالة موجهة إلى الآخرين ، وقد كانت محاولات اغتيال صفوت الشريف وزير الإعلام (ابريل ١٩٩٣) ، حسن الألفى وزير الداخلية (اغسطس ١٩٩٣) ، عاطف صدقى رئيس الوزراء (نوفمبر ١٩٩٣) من العلامات البارزة لمسلسل العنف السياسى خلال ١٩٩٣ .

(هـ) انخرط النظام السياسى فى أشكال أكثر حدة من العنف الرسمى (عنف الدولة) ؛ لمواجهة العنف والتحدى الذى شكلته بعض الجماعات الإسلامية المتشددة ، فإلى جانب التوسع فى استخدام قوات الأمن والأسلحة الثقيلة (نسبيا إذا قورنت بحجم العمليات الشرطية ، وتسليح الجماعات) ، فقد توسعت الأجهزة الأمنية فى عمليات الاعتقال ، فضلاً عن إحالة بعض قضايا العنف إلى المحاكم العسكرية، التى أصدرت أحكامًا بالإعدام على عدد من أعضاء هذه الجماعات ، فى قضايا (ضرب السياحة ، محاولة اغتيال صفوت الشريف ، أحداث زينهم ، محاولة اغتيال عاطف صدقى ، أحداث الغردقة ، محاولة اغتيال نجيب محفوظ) .

(و) عودة عدد كبير من الشباب الذى سافر لأفغانستان عقب الغزو السوفيتى إلى مصر . بعد انسحاب القوات السوفيتية السابقة ، فبدخول الأزمة الأفغانية مراحل

جديــدة مــن عــدم الاســتقرار والصراع الداخلى بين الفصائل الأفغانية على السلطة.. لم تعد الأوضاع الداخلية فى أفغانستان تحتمل وجودهم ، وبدأت تبرز على السطح مشكلة ماعرف (بالعرب الأفغان) ، وقد تمكن بعضهم من العودة إلى مصر عبر طرق ووسائل مختلفة ، فمثلوا عنصرًا مضافًا لجماعات العنف(١٠٣).

●●●

ثانياً : السياق المؤسسى والاجتماعى للعنف السياسى

لا تقع حوادث العنف السياسى فى فراغ ، فأحداث العنف لا تنفصل عن سياقاتها الاجتماعية والمؤسسية التى تنظم الأطر ، التى تتشكل فيها الرسائل الاتصالية التى تنتقل أثـنـاء حـدوث العنف وبعده ، لذا .. فإن دراسة هذه الرسائل وأنواعها وتأثيرها فى إضعاف أو تقوية البنى المؤسسية التى تحدث فيها ، وكذلك علاقة وسائل الإعلام بهذه المؤسســات ، والرســائل التى تتبادلها معها يعد أمرًا مهمًّا فى فهم ديناميكية أحداث العنف السياسى ، ودور وسائل الإعلام فيها(١٠٤).

ويتخذ السياق الاجتماعى – المؤسسى الذى يحدث فى إطاره أكثر من شكل :

فأحيانا ترفض جماعات العنف السياسى بعض المؤسسات والعلاقات الاجتماعية، وتحاول إعادة التوازن الاجتماعى بتغيير نمط السيطرة على بعض المؤسسات كالعنف ، الذى تنتهجه أقلية (بورتوريكو) التى توجد فى الولايات المتحدة ، وقد يأتى العنف من الســلطة كى تحافظ على الأوضاع القائمة وتوزيع القوة داخلها ، ومثال ذلك مافعلته الحكومــة الفرنسية لتقليل المعارضة للتجارب النووية فى جنوب المحيط الهادى بتفجير ســفينة جماعــة (الســلام الأخضــر) ، وينطبق ذلك على الدول التى تتخلص من معارضــيها فى الخــارج ، وفى حالــة دراستنا .. فإن العنف الذى تمارسه الجماعات الإسلامية المتشددة فى مصر يستهدف تغيير الأطر والعلاقات الاجتماعية القائمة كلها، وإعادة الأطر الاجتماعية والثقافية السابقة (الأصولية) ، التى كانت موجودة قبل أن تتخلل التأثيرات العلمانية – من وجهة نظرها – الأطر القائمة .

وتـــتعرض وسائل الإعلام - كمؤسسة اجتماعية - للقوى نفسها ، التى تؤثر فى المؤسسات الاخرى ، ولذلك .. فإنها تعمل على أن تبقى قيمها ومعاييرها متوائمة مع قيم ومعايير المجتمع الذى تعمل فيه ، ويذهب هربرت ألتشول Altchul إلى أن وسائل الإعلام تعمل كسند للقوى الاقتصادية والاجتماعية التى توجد فى البيئة التى تبث فيها رسائلها ، لذلك فهى تستبعد بانتظام القيم التى تتصارع مع تلك السائدة فى المجتمع ، والتى تعد شاذة أو غريبة عليه[١٠٥].

ويقـــدم نـــيل ليفنجستون Livingstone تفسيرًا إعلاميًا للعنف ، مفاده أن استبعاد بعـــض القيم غير السائدة فى المجتمع ، والتى تتبنـــاها بعض القوى أو الجمـــاعات من اهتمامات وأولويات وســـائل الإعلام يكون متسقًا مع الاستبعاد السياسى والمؤسسى (الحـــزبى) لها ؛ مما يدفعها إلى العنف[١٠٦] ، ففى ضـــوء عدم قدرة جماعات العنف السياســـى على توصـــيل رسائلها التى تحمـــل أطروحاتها الأيديولوجية فى الســـياسة والاقتصـــاد والثقافة والعلاقات الاجتماعية .... إلخ ، عبر وسائل الإعلام التقليدية .. فـــإنهم بارتكابهم أحداث العنف الســـياسى وتغطية وســـائل الإعلام لها ، يستطيعون توصيل وجودهم وأفكارهم للرأى العام .

والسياق الاجتماعى - المؤسسى الذى يحدث العنف فى إطاره يختلف فى المجتمعات الديمقراطـــية الليـــبرالية ، الـــتى تمثلها حالة الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً ، عنها فى المجـــتمعات النامية التى لم تصل لدرجة التطور الديمقراطى الليبرالى نفسها ، والتى تمثلها حالـــة مصر على سبيل المثال ، ففى المجتمعات الديمقراطية تعمل المؤسســـات الدينية ، والإعلامـــية والاقتصـــادية بمعزل عن الدولة ، وتتمتع باستقلالية فى السيطرة والتمويل لا تـــتوفر للمجـــتمعات النامـــية ، الـــتى غالـــبًا ما تسيطر فيها الدولة بشكل قوى على المؤسســـتين الدينـــية والإعلامية ، وبشكل أقل على المؤسسة الاقتصادية التى غالبًا ما ترتبط بعلاقات مصالح مع الدولة أيضًا .

ويقـــدم روبرت بيكارد Picard نموذجًا توضيحيًا للسياق الاجتماعى - المؤسسى للعـــنف السياسى فى دولة متقـــدمة تتمتع مؤسساتها باســـتقلالية عن الدولة[١٠٧] فى

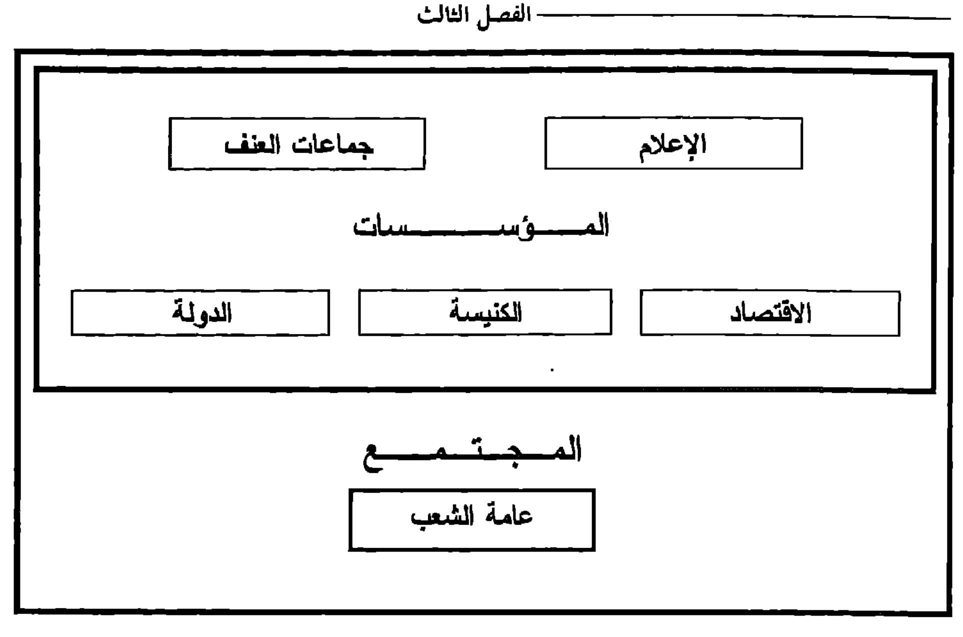
شـــكل (٩) ، ويحاول المؤلف فى شكل (١٠) – اجتهادًا – أن يقدم نموذجًا توضيحيًّا للســـياق الاجتماعى – المؤسسى للعنف السياسى فى دولة نامية ، تسيطر فيها الدولة على أغلب المؤسسات .

ففى الشكل الأول :

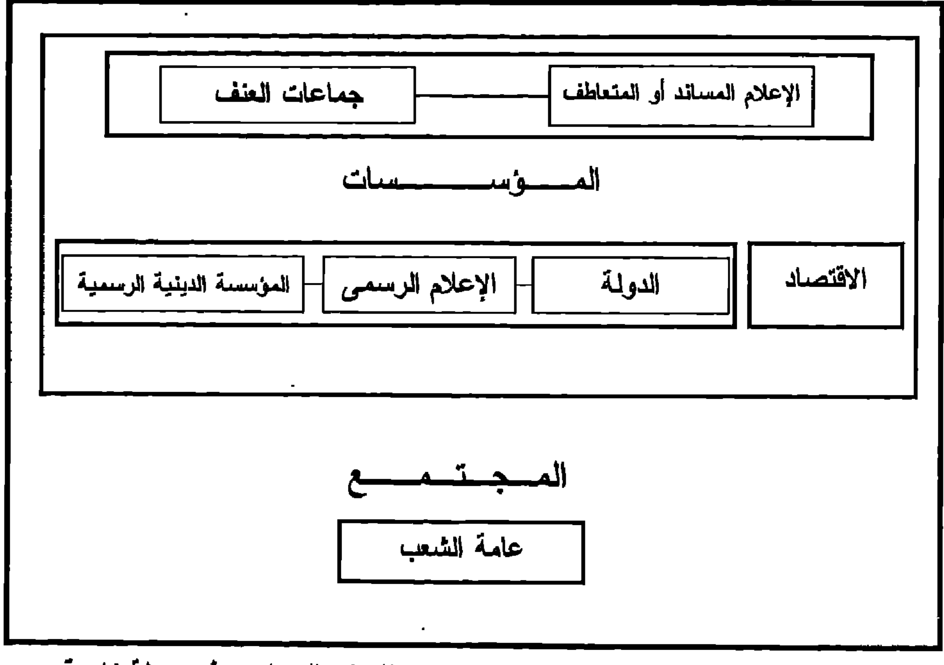
تبدو مؤسسات المجتمع بمعزل عن بعضها البعض، وإن كانت تتبادل التأثير والتأثر، ولذا فقد فُصل بينها وبين عامة الشعب بإطار عازل ، **بينما فى الشكل الثانى :**

تـــبدو هنـــاك مؤسستان مرتبطتان ببعضـــهما البعض ، وهما : جماعات العنف ، ووسائل الإعلام المساندة والمتعاطفة معها ، وقد جمع بينها إطار واحد ، كما جمع إطار آخـــر بـــين الدولة والإعلام الرسمى والمؤسسة الدينية الرسمية ، وكلا الكتلتين تبدوان بمعزل عن الاقتصاد . كما أن هناك إطارًا يفصل بين هذه المؤسسات وعامة الشعب فى المجتمع ، ولا يعنى هذا الشكل استاتيكية مواقف المؤسسات المساندة لبعضها البعض أو التى تسيطر عليها مؤسسة واحدة ؛ فالإعلام الرسمى قد يخرج منه صوت يخرق الإجماع الحـــادث بفضل سيطرة الدولة على الإعلام الرسمى (الاذاعة والتليفزيون – الصحف القومية فى حالة مصر)، كما أن المؤسسة الدينية الرسمية قد تتخذ موقفًا مفارقًا للدولة فى بعض القضايا ذات الصلة بالصراع بينها وبين جماعات العنف .

ففـــى مصر ، تمثل دار الإفتاء ووزارة الاوقاف والأزهر العناصر الثلاثة الرئيسية فى المؤسسة الدينية الرسمية ، التى اتخذت حتى مطلع التسعينيات موقفًا واحدًا ضد جماعات العـــنف الإســـلامية المتشددة بإدانة سلوكها العنيف ، على أساس انحرافها عن مفهوم « الديـــن الصـــحيح »[١٠٨] ،فقد أصدر الأزهر (بعد عقده للقاء بين عدد من رجال الدين ، وعلى رأسهم الشيخ متولى الشعراوى ، والشيخ محمد الغزالى ، والشيخ الطيب النجار ، والشيخ يوسف القرضـــاوى) بيانا فى ١٩٨٩ حول ممارســـات الجماعات الإسلامية أشار فيه إلى أن تنفيـــذ الحدود إنما هو من حق الحاكم ، وتغيير المنكر باليد واجـــب عـــلى ولى الأمر ، وكل إنسان فى حدود ولايته ، وإذا أدى تغيير المنكر إلى مفســـدة أشـــد كان التوقف واجبًا ؛ لأن إباحة تغيير المنكر بغير ضـــوابط تؤدى إلى الفوضى .



شكل (٩) : السياق الاجتماعى – المؤسسى للعنف السياسى فى دولة متقدمة .



شكل (١٠) : السياق الاجتماعى – المؤسسى للعنف السياسى فى دولة نامية .

ومـــع مطلع التسعينيات ، اختفى التجانس بين عناصر المؤسسة الدينية الرسمية فى مصـــر ، ولعل من أبرز مظاهر التناقض ، التى سادت هذه المؤسسة فى موقف مختلف أطرافها من الفتوى المهمة ، التى أصدرها مفتى الجمهورية بشأن فوائد البنوك ، التى أقر فـــيها بـــأن « تحديـــد الأرباح مقدمًا بالبنوك حلال وأقرب إلى روح الإسلام ، وأن شـــهادات الاستثمار الحالية ترتكز على الأسس الإسلامية » ، وقد لقيت هذه الفتوى معارضـــة شديدة من عدد كبير من رجال الدين وعلى رأسهم شيخ الأزهر ، والشيخ متولى الشعراوى ، وعدد من أساتذة الازهر إلى حد مطالبتهم لرئيس الجمهورية بعزل المفتى ، و لم يهدأ الموقف ، إلا بعد تدخل الشيخ محمد الغزالى مؤيدا للفتوى[١٠٩].

وقدمـــت قضـــية اغتيال الكاتب المصـــرى فرج فودة - وهى احدى قضيتى عينة الدراســـة - فى بداية التسعينيات نموذجًا دالاً على ازدواجية الموقف ، وبرز ذلك من خـــلال مؤشرين أساسيين ، الأول : هو استناد أحد المتهمين فى هذه القضية فى تبرير عملية الاغتيال على أنه إعمال لفتوى صدرت عن ندوة لرجال الأزهر ، والآخر : هو شهادة الشيخ محمد الغزالى فى القضية نفسها أمام محكمة أمن الدولة العليا فى ٢٢ يونيو ١٩٩٣ والـــتى أعلـــن فيها أن (من يجهر بالمطالبة بعدم تطبيق شرع الله يكون كافرًا ومرتدًا وينبغى أن يقتل ، وإذا قتـــله أحد غير ولى الأمر يعـــتبر مفتئتًا على السلطة) ، وعندما سُئل عن عقوبة الافتئات على الســـلطة أجاب « بأنه لا يذكر لها عقـــوبة فى الإسلام » ، وهو الرأى الذى يناقض ماسبق أن أعلنه عام ١٩٨٩ فى بيان الأزهر .

وتكشف بداية عقد التسعينيات عن نجاح المؤسسة الدينية ممثلة فى الأزهر فى فرض دور رقـــابى - خاصـــة فى مجال الفكر والتعبير - عن طريق مصادرات الكتب ، وهو ماجعلها قادرة على ممارسة ضغوط متزايدة على توجهات الدولة والمجتمع ، وغذى من استقلاليتها فى مواجهة النظام ، فى الوقت الذى اتسم دورها بالازدواجية والانقسام فى مجـــال تبرير السياسات أو احتواء المعارضة الدينية السياسية ، مما خلق نوعًا من التوتر الكـــامن بينها وبين النظام ، ويبدو أن هذا الموقف كان وراء إصدار القرار الجمهورى رقـــم (٣٨١) لســـنة ١٩٩٣ بتحديد الوزير المختص بشئون الأزهر ، ويقضى بأن يكون رئيس مجلس الوزراء هو الوزير المختص بشئون الأزهر .

وعلى مستوى المؤسسة الإعلامية الرسمية .. فقد أتاح النظام هامشًا ضئيلاً من الحرية داخل الصحف القومية لا سيما الأهرام ، فمثلت كتابات فهمى هويدى ، سلامة أحمد سلامة ، صلاح الدين حافظ نوعًا من التوازن مع بقية كتَّاب الصحيفة ، وإن بقيت المادة الإخبارية عاكسة بشكل ظاهر للسياسة التحريرية للصحيفة وللمؤسسة ، كما تميزت مجلة روز اليوسف على صعيد معالجتها لقضية العنف السياسى بمخالفة الخطاب الصحفى الرسمى ، ومناقشتها لعديد من القضايا الحساسة التى تتعلق بالظاهرة ، ناقدة الأداء الحكومى فى القطاعات الاقتصادية والخدمية ، ومناقشة لمثالب جهاز الأمن وقصوراته .

● ● ●

ثالثًا : بناء نموذج الاتصال لأحداث العنف السياسى

الاتصال هو عملية جمع ونقل المعلومات وإضفاء معنى عليها ، وهى تحدث أثناء وقوع أحداث العنف السياسى كبرت أم صغرت ، ويقع الاتصال بين مرتكبى أحداث العنف ومؤيديهم .. بين مسئولى الحكومة .. بين الضحايا وذويهم .. وبين وسائل الإعلام والجمهور ، وتربط عملية الاتصال بين الأفراد والمؤسسات بشكل يحفظ تماسك المجتمع وبقاء قيمه ومعاييره ، ونتيجة لذلك .. فإن مدخل تحليل النظم يفيد فى بيان دور الاتصال فى المجتمع بالتطبيق على أحداث العنف السياسى ، وفى تحديد موقع ووظيفة وسائل الإعلام فى البناء الاتصالى لأحداث العنف .

والمدخل المنهجى لفهم عملية الاتصال هذه هو مدخل النظام العام أو المفتوح ، الذى تطور أساسًا فى حظيرة العلوم الطبيعية لإيجاد إطار لتفسير العلاقة بين الجزيئات فى التفاعلات الكيميائية ، ثم تطور فى العلوم الاجتماعية ليصبح القاسم المشترك الأعظم فى المساهمات النظرية لسبنسر ، ودوركايم ، وبارسونز ، ثم تطور هذا المدخل على يد جيمس ميللر Miller ، الذى ذهب إلى أن الظواهر عادة ماتوجد فى شكل علاقات بين مجموعة من الكيانات أو الوحدات ، وبتحليل هذه الكيانات والعلاقات بينها يمكن الوصول لتنبؤ وتفسير للسلوك[١١٠].

وفى نظم الاتصال .. فإن كل فرد يعمل بشكل تلقائى ، ولكن فى ارتباط بالنظام الاجتماعى ككل، ويتأثر ببقية الأفراد والمؤسسات فى هذا النظام ، وهو فى الوقت نفسه يمارس تأثيرًا على بقية الأفراد والمؤسسات.. ولذلك فإن التغير فى جزء من النظام الاجتماعى يؤثر على بقية الأجزاء ، والاتصال هو الذى يحث هذه العملية ، وعملية الاتصال مستمرة فضلاً عن كونها ديناميكية ؛ لأن المشاركين فيها يتبادلون الوظائف ، ويصف ديفيد بيرلو تدفق نموذج الاتصال بقوله : « إذا فهمنا الاتصال كعملية .. فإننا سنرى الأحداث والعلاقات بشكل ديناميكى، متغير ومستمر ، ليس له بدء أو انتهاء أو مسار محدد للأحداث ، أجزاء الاتصال تتفاعل وكل يؤثر فى الأخر »(١١١).

ويحدث الاتصال أثناء أحداث العنف السياسى على أربعة مستويات رئيسية ، بشكل لفظى وغير لفظى ، وهذه المستويات هى (١١٢):

- الاتصال الذاتى (بين الفرد ونفسه) Intrapersonal
- الاتصال الشخصى (بين الفرد وآخر) Interpersonal
- الاتصال التنظيمى (داخل المؤسسات) Organizational
- الاتصال الجماهيرى (عبر وسائل الإعلام) Mass

والقدرة على إعاقة الاتصال على هذه المستويات محدودة . وعلى الرغم من أن الاتصال التنظيمى ، والاتصال الجماهيرى يمكن أن تحدث لهما إعاقة بشكل جزئى .. فإن منع حدوثهما تمامًا أمر مستبعد ، فعلى سبيل المثال عندما مارس شاه إيران السابق تحكما سلطويا كاملا فى وسائل الإعلام الجماهيرية فى البلاد ، نجح آية الله الخومينى فى نشر أفكاره الثورية عبر الكاسيت ، وهو الأسلوب الذى تبنته جماعات العنف الإسلامية فى مصر منذ منتصف الثمانينيات ، وإذا تم حجب أخبار العنف السياسى عن وسائل الإعلام أو أذيعت بشكل مختصر .. فإن الاتصال الذاتى والشخصى والتنظيمى - فى هذه الحالة - يلعب الدور الأكبر فى عملية الاتصال .

١ – كيف تنتقل المعلومات على مستويات الاتصال ؟

(أ) على مستوى الاتصال الذاتى :

تتوافر المعلومات عن مرتكبى أحداث العنف والضحايا وشـــهود العيان حتى لـــو لم تكـــن وسائل الإعلام موجودة لتغطية الحادث ، وهؤلاء الذين يشـــهدوا أحـــداث العنف بأنفسهم يضيفون معنى للأحـــداث ، وتتكون لديهم اتجاهات متبايـــنة ، فالنسبة لمرتكبى أحداث العنف (أعضاء الجماعات الإسلامية المتشددة مثلا) فإنهم يشعرون بتقدير الذات والرضا عن النفس والأفكار المعتنقة ، وبالنسبة للضحايا الناجين والشهود يمثل الحادث لهم تهديدًا للبقاء ، يخلف القلق والخوف والبلبلة[١١٣].

(ب) على مستوى الاتصال الشخصى :

يحـــدد الاتصـــال الشخصى فى أحداث العنف السياسى الأطر المرجعية التى تفســـرها؛ فالاتصال الشخصى عقب الحادث بالنسبة لمرتكبيه يشبع لديهم روح الجماعـــة وتضـــامنها يرفع من روحها المعنوية كتنظيم فاعل ، وبالنسبة للسواد الأعظـــم من الشعب .. فإن الاتصال الشخصى يسهم فى زيادة الخوف والفزع من أحداث العنف ، ويخلق لدى البعض تنفيسًا عن مظاهر الغضب تجاه الدولة ، والاتصـــال الشخصى يحدث ســـواء تواجدت وسائل الإعلام أم لم توجد ، وإن كـــان الاتصال الشخصى يتضاعف عند تغطية وسائل الإعلام لحوادث ترتكبها جماعات العنف .

(جـــ) على مستوى الاتصال التنظيمى :

فى حالـــة جماعات العنف السياسى .. فإن اتصالا يحدث بين خلايا التنظيم وعناقيده ، فتنتشر المعلومات حول الحادث وتتم مناقشة تأثيراتها وتداعياتها ، كما يحـــدث الاتصال التنظيمى داخل الحكومات المستهدفة ، التى تحاول معرفة الآثار المترتـــبة عـــلى الحادث داخليا وخارجيا ، وتناقش سياساتها المستقبلية على كافة الأصـــعدة الاقتصادية والسياســـية والثقافية والخدمية ، فى ضـــوء الحادث وقد تعدلها[١١٤].

كما يمكن أن يحدث الاتصال التنظيمى داخل جزء من أجزاء الحكومة مثل وزارة الداخلية مثلا لمناقشة الترتيبات الأمنية عقب الحادث ، وفى حالة تصاعد منحنى العنف السياسـى فى بلد ما ، فإن حكومات البلدان المجاورة تجرى داخلها اتصالا تنظيميا بناء عـلى المعلومات ، التى توفرها وسـائل الإعلام عن الحادث ، وعن طريق مصادرها الأخـرى الدبلوماسية والأمنية ؛ لمناقشة تأثير هذه الأحـداث على أمنها السـياسى والاقتصادى .

(د) على مستوى الاتصال الجماهيرى :

عندما تحدث تغطية إعلامية لأحداث العنف السياسى بتأسيس تيار معقد من الاتصـال يشـتمل على تدفق أُحادى الاتجاه ، وثنـائى الاتجاه ؛ حيث تنتقل المعلومـات الـتى تبثها وسائل الإعلام إلى كل جمهورها المسـتهدف من عامة الشعب ، والجماعة التى نفذت حادث العنف ، والجماعات الأخرى المؤيدة لها أو المعارضـة ، وإلى الحكومة المستهدفة والحكومات الأخرى . كما تستقبل وسائل الإعـلام معلومـات مـن كافة هذه الأطراف ، وتعيد بثها لكل الأطراف مرة أخـرى ، وهـذا يعنى أن وسائل الإعلام تعمل كمضخة تحتل موقع القلب فى نموذج الاتصال ، توزع المعلومات على أجزائه ، وتتحكم فى كم ونوع الاتصال الـذى يجـرى داخـل كل جزء من أجزاء النموذج ، والذى علىأساسه تنتقل المعلومـات مـرة أخـرى إلى وسائل الإعلام لتستمر العملية بشكل ديناميكى متدفق ، وتدفق الاتصال حال التغطية الإعلامية يظهر فى النموذج الذى يوضحه شكل (١١) ، والذى اقترحه روبرت بيكارد[١١٥].

وفى حالـة الحكومات التى تسيطر على وسـائل الإعلام ، وتتحكم فى الرسـالة المقدمـة .. فإن اتصالا يحدث بين الحكومة المستهدفة وأداتها الإعلامية The Organ ، قبل أن تنتقل الرسالة إلى عامة الشعب ، وجماعة العنف المرتكبة للحادث ، والجماعات الأخـرى ، والحكومـات الأخـرى ، وهذه هى الخطوة التى يحدث فيها التأثير على الرسالة من حيث المحتوى الطريقة التى يقدم بها ، فيتم صوغ أفكار الحكومة المستهدفة،

التى تهون أو تهول من الحادث لتحفظ هيبتها أو لتكسب تعاطف عامة الشعب فى معركتها مع جماعات العنف السياسى ، كما تبث وسائل الإعلام المتعاطفة أو المؤيدة لجماعات العنف السياسى المعلومات ، التى تحجبها وسائل الإعلام الرسمية ، فضلاً عن تقديمها لأخبار العنف الرسمى ، الذى تحجم وسائل الإعلام التى تسيطر عليها الدولة عن بثها .

٢ – معالجات أخبار العنف السياسى :

يرى بيكارد Picard أن هناك أربع معالجات أساسية يستخدمها الإعلاميون ، وتؤثر على المعنى ، الذى يستخلصه الجمهور من أحداث العنف السياسى :

الأولى : هى معالجة المعلومات التى تؤكد حقائق الواقع المنقولة على لسان المصادر والوثائق . وعندما يستخدم هذا المدخل .. فإن نقلاً هادئًا نزيهًا يوصل المعلومات للجمهور ، وتوجد هذه المعالجة فى التغطية المبدئية لأخبار العنف السياسى .

الثانية : هى معالجة الإثارة ، وتستخدم المادة الإعلامية بشكل يؤكد التحذير والتهديد والغضب والخوف والتحريض والإثارة ، وهذا النوع من تقديم الاخبار (نشرًا أو بثًا) يفيد كثيرًا فى تحرير أخبار الصراعات ؛ لأن الأمر أقرب لتوليد ردود الأفعال العاطفية ، ويحتوى على عناصر درامية ملازمة يمكن أن تُكتب بشكل مثير .

الثالثة : هى معالجة القصة الخبرية الإنسانية Feature ، والتى تنطوى على رمزية كبيرة ، فغالبا ما تركز على الأفراد بصفتهم أبطالاً أو أشرارًا ، ضحايا أو مجرمين . وفى تحرير مثل هذا النوع من التقارير عن العنف .. فإن أشكال القصص الإنسانية تأخذ معان عدة ، فيمكن إظهار الناس على أنهم رهائن فى يد الإرهاب أو تقديمهم على أنهم أمة مكبوتة تقوم جماعة (مجاهدة) باستعادة حقوقهم السليبة من النظام الباطش .

جماعة العنف

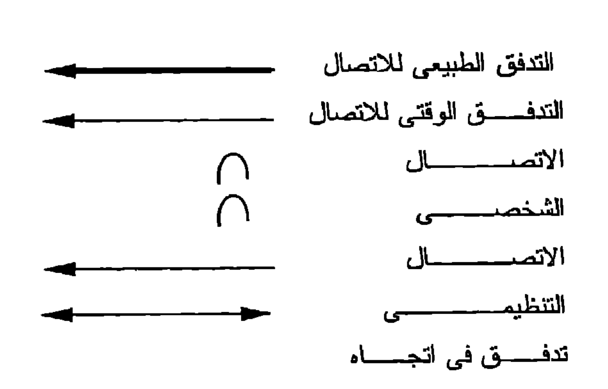
الجماعات الأخرى / المؤيدون المتعاطفون

الجمهور المستهدف

وسائل الإعلام

الحكومات غير المستهدفة

الحكومات المستهدفة



شكل (١١) : نموذج الاتصال فى أحداث العنف السياسى .

الرابعة : تتبنى مدخلا تفسيريا وتركز على الإجابة عن تساؤلات مثل كيف ولماذا تجـــرى أحداث العنف السياسى على هذا النحـــو ؟ ، وتقع المقـــالات والدراســـات الصحفية عن جماعات العنف وتكتيكاتها، وأسباب تبنيها العنف ، والإثارة المترتبة على ذلك ، وموقف السلطة إزائها فى هذا النوع(١١٦)

وعـــندما تستخدم أى من هذه المعالجات .. فإنها تساعد على تحديد المعنى المنقول عـــلى الأحـــداث ؛ فالمعالجة الخبرية الهادئة النزيهة سينتج عنها استجابة انفعالية أقل ، وخوف أقل ، والقارئ أو المشاهد يضع أحداث العنف فى حجمها الطبيعى ، ومدخل الإثارة سيزيد توزيع الصحف ، ويرفع نسبة المشاهدة للتليفزيون ، كما سيزيد الخوف والفزع بين الناس .

ويلعب الشكل دورًا أساسيًّا فى التأثير على القراء أو المشاهدين ؛ فبالنسبة للوسائل الإعلامية المطبوعة (الجرائد والمجلات) .. فإن المساحة التى يشغلها الموضوع ، والصور المصاحبة له وعددها بل ومضمونها، وكذلك ضخامة حجم العناوين تزيد من التأثيرات الإدراكـــية الحسية ؛ لا سيما إذا جاءت مع معالجات تتسم بالإثارة أو بمعالجة القصص الخبرية الإنسانية ، وبالنسبة للوسائل المرئية والمسموعة .. فإن وقت الإذاعة يلعب دورًا مهمًّا فى زيادة التأثير على المشاهدين والمستمعين ، وكذلك طرق نسج المواد الإخبارية (النشرات – الموجز – أهم الأنباء) بين المواد الإذاعية والتليفزيونية الأخرى .

٣ ـ أهمية الموضوعية فى النموذج الاتصالى لأخبار العنف السياسى :

بمـــا أن وســـائل الإعلام تقوم بمثابة القلب فى نموذج الاتصال أثناء أحداث العنف السياســـى ، والذى يضخ ويستقبل المعلومات من كافة أجزاء النموذج (الجمهور – جماعـــات العنف – الحكومات) .. فإن نوع الحقيقة التى تقدمها لكل هؤلاء تشكل وعيهم بالحدث ، وبالتالى تحدد سلوكهم المتخذ بناء على هذا الوعى ، ولذلك .. فإن دراســـة الموضوعية والتوازن تعد حيوية فى رصـــد مضمون وشكل الرســـالة الواصلة

لأجزاء النموذج ، وعمليات الاتصال المختلفة المترتبة على وصول المعلومات ودورانها وتمثـلها داخل هذه الأجزاء ، والتى تؤثر بدورها على اتخاذ المواقف ، وتبنى السياسات وتعديـل التكتـيكات وغيرها من الأمور ، التى تزيد فهمنا لظاهرة العنف السياسى ، الذى يمثل الاتصال السـداة واللحمة فيها ؛ فاعتبار العنف السـياسى هو فى التحليل الـنهائى « رسـالة رمزية » لقوى مجتمعية تحاول إعادة توزيع السلطة والثروة داخل المجتمع ، مثلما تحاول تغيير أنساق القيم الاجتماعية القائمة فيه .

وإذا كـان هناك عدد من أجزاء النموذج يمتلك القدرة على التحقق من المعلومات الـتى تبثها وسائل الإعلام ، فإن الجمهور العام على سبيل المثال لا يملك هذه القدرة ؛ بفعل عوامل اقتصادية (نقص القدرة الشرائية) أو اجتماعية (عدم وجود وقت فراغ) ، والـتى تمكـنه من التعرض لرسائل إعلامية أخرى .. لذا فإن وعيها يتشكل بناء على ماتبـثه وسائل الإعلام المتاحة لديها (غالبا الرسمية) تهويلاً أو تهوينًا ، مما يؤدى لنشر العنف أو نشر الفزع والخوف بين عامة الشعب .

● ● ●

هوامش الفصل الثالث :

(١) عواطف عبدالرحمن : دراسات فى الصحافة المصرية المعاصرة (القاهرة: دار الفكر العربى ، ١٩٨٥) ص٨٣ .

(٢) سليمان صالح سليمان : مفهوم حرية الصحافة ، مرجع سابق ، ص ٤٩٢ .

(٣) جلال الدين الحمامصى : من القاتل (القاهرة : المكتب المصرى الحديث ، ١٩٨٤) ص ٤٣ .

(٤) لويس عوض : أقنعة الناصرية السبعة (القاهرة : دار القضايا ، د . ت) ص ص ٢٤ - ٢٩ .

(٥) المرجع السابق ، ص ٢٩ .

(٦) محمد سيد محمد : « كيف نقيس المصداقية فى الإعلام العربى » ، الدراسات الإعلامية ، عدد (٤٩) ، اكتوبر - نوفمبر ١٩٨٧ ، ص ص ٣٥ - ٤٦ .

(٧) مصطفى بهجت بدوى : من مذكرات رئيس تحرير (القاهرة : مطبوعات الشعب ، ١٩٧٦) ص ٢١٤ .

(٨) المرجع السابق ، ص ٣٠٩ .

(٩) صلاح الدين حافظ : أحزان حرية الصحافة (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٩٣) ص ٢١٩ .

(١٠) المرجع السابق ، ص ص ٢٠٤ - ٢٠٦ .

(١١) سليمان صالح سليمان : مفهوم حرية الصحافة ، مرجع سابق ، ص ١٦١

(١٢) عبدالفتاح عبدالنبى : مرجع سابق ، ص ص ٨٠ ، ٨١ .

(١٣) المرجع السابق ، ص ٨٢ .

● حدثت الواقعة فى منتصف يونيو١٩٩٤ واهتم بها الإعلام الأمريكى أكثر من الاهتمام بافتتاح بطولة كأس العالم، التى كانت تقام فى الولايات المتحدة الأمريكية فى الشهر نفسه .

(١٤) الأهرام ، ١١ / ٦ / ١٩٩٥ .

(١٥) مصطفى مرعى : الصحافة بين السلطة والسلطان (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٠) ص ٧١ .

(١٦) صلاح الدين حافظ : مرجع سابق ، ص ص ٤٧ ، ٤٨ .

(١٧) حسن رجب : « تطوير رجعى » ، مجلة الصحفيون، العدد الثانى ، مارس ١٩٩٠ ، ص ٧٤ .

(١٨) حماد إبراهيم حامد : « الصحافة والسلطة السياسية فى العالم العربى ، دراسة حالة لمشكلة العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية وتأثيراتها على السياسة التحريرية فى الصحافة المصرية من ١٩٦٠ إلى ١٩٨١ » ، رسالة دكتوراه ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ٧٩٣ .

(١٩) صلاح الدين حافظ : مرجع سابق ، ص ٢٣٠ .

(٢٠) مصطفى السعيد محمد : مرجع سابق ، دون أرقام صفحات .

(٢١) لمزيد من التفاصيل ، انظر كمال قابيل : مرجع سابق ، ص ص ٨٦ - ٩٥ .

(٢٢) جون . ر . بيتنر : مرجع سابق ، ص ٥١٤ .

(٢٣) المرجع السابق ، ص ٥١٤ .

(٢٤) جلال الدين الحمامصى : من الخبر إلى الموضوع الصحفى ، مرجع سابق ، ص ٢٠ .

(٢٥) كمال قابيل : مرجع سابق ، ص ص ٤٤ ، ٤٥ .

(٢٦) سعيد محمد السيد : « الضغوط المهنية والإدارية على القائم بالاتصال » ، مرجع سابق ، ص ص ٤ - ٢٤ .

(٢٧) سليمان صالح سليمان : مفهوم حرية الصحافة ، مرجع سابق ، ١٢٧ .

(٢٨) المرجع السابق ، ص ص ١٢٩ ، ١٤٤ .

(٢٩) صلاح الدين حافظ : مرجع سابق ، ص ٢٣٨ .

(٣٠) عواطف عبدالرحمن وأخرين : القائم بالاتصال فى الصحافة المصرية (القاهرة : مطبعة كلية الإعلام ، ١٩٩٢) ص ص ٣٠ ، ٣١ .

(٣١) المرجع السابق ، ص ٣٢ .

(32) Hall Janison, op. cit., pp. 69 - 88 .

(٣٣) مصطفى السعيد محمد : مرجع سابق ، دون أرقام صفحات .

(٣٤) ليلى عبدالمجيد ومحمود علم الدين : فنية الكتابة الصحفية والتحرير (القاهرة: على نفقة المؤلفين، ١٩٩١)ص٨٥.

(٣٥) كريمة كمال : " إفساد الصحافة وخداع القارئ " ، مجلة صباح الخير ، ٢٨ يوليو ١٩٩٤ ، ص ص ١٤ - ١٧.

(٣٦) المرجع السابق ، ص ١٤ - ١٧ .

(٣٧) كمال قابيل : مرجع سابق ، ص ٩٥ .

(٣٨) جيهان أحمد رشتى : الأسس العلمية لنظريات الإعلام (القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٧٨) ص ٣١٣ .

(٣٩) سعيد محمد السيد : « الضغوط المهنية والادارية على القائم بالاتصال » ، المجلة العلمية لكلية الإعلام ، العدد الأول ، يوليو ١٩٨٩ ، ص ص ٤ - ٢٤ .

(40) Wesley Gallager, "Accountability Reporting" *In:* Leonard Sellers & William Rivers, Mass Media Issues (New Jersy: Prentice - Hall, Inc., 1977) pp 215 - 219 .

(٤١) سعيد محمد السيد : مرجع سابق ، ص ص ٤ – ٢٤ .

(٤٢) عبدالفتاح عبدالنبي : مرجع سابق ، ص ص ٧٦ ، ٧٧ .

(43) F . W . Hodgson , op. cit., p . 28 - 29 .

(٤٤) عبدالفتاح عبدالنبي : مرجع سابق ، ص ٧٤ .

(45) Hall . K. Janison, op. cit., p . 54 .

(٤٦) جلال الدين الحمامصي : المندوب الصحفي (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٧)

(٤٧) ليلى عبدالمجيد ومحمود علم الدين : مرجع سابق ، ص ص ٨٣ ، ٨٤ .

(48) F. W. Hodgson, op. cit., p . 29 .

(٤٩) عبدالفتاح عبدالنبي : مرجع سابق ، ص ٧٣ .

(٥٠) عبدالفتاح عبدالنبي : مرجع سابق ، ص ٧١ .

(٥١) المرجع السابق ، ص ٧٢ .

(52) Doug Newsom , op. cit., p . 36 .

(53) Mitchell Charnley, op. cit., p . 24 .

(54) Shirley Biagi , Media Impact : An Introduction to Mass Media (California : Wardsworth Publishing . Co., 1992) p 225 .

(55) Philip Meyer, op. cit., p 50 .

(56) Ibid , p . 60 .

(57) Ibid, p . 62 .

(58) Katherine Mc Adams, "Non - Monetary Conflicts of Interests for News-papers' Journalists", Journalism Quarterly, Vol. 63, No. 4, Winter 1986, pp. 700 - 705.

(٥٩) ليلى عبدالمجيد ، محمود علم الدين : مرجع سابق ، ص ٩٠ .

(٦٠) سعيد محمد السيد : مرجع سابق ، ص ص ٤ – ٢٤ .

(61) William Rivers, op. cit., p . 84 .

(62) Doug Newsom *et. al.,* op. cit., pp. 31 - 33 .

(63) Hall Janison *et . al.,* op. cit., p . 57 .

(64) Ibid, p . 58 .

(65) Andrew Edgar, "Objectivity, Bais and Truth", in Andrew Belsey & Chadwick Ruth (eds.), op. cit., pp. 112 - 130 .

(66) James Napoli, op. cit., p. 98 .

(٦٧) ليلى عبدالمجيد ومحمود علم الدين : مرجع سابق ، ص ٨٩ .

(٦٨) ناهد أحمد فؤاد أبو العيون : « تقويم التجربة المصرية في الإعداد الأكاديمي والتدريب المهني للصحفيين » ، رسالة دكتوراه ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ٤٦٩ .

(٦٩) المرجع السابق ، ص ٤٧٠ .

(٧٠) كمال قابيل : مرجع سابق ، ص ٩٨ .

(٧١) ناهد أحمد أبو العيون : مرجع سابق ، ص ٤٧١ .

(٧٢) جلال الدين الحمامصي : من الخبر إلى الموضوع الصحفي ، مرجع سابق ، ص ٥٣ .

(٧٣) ناهد أحمد أبو العيون : مرجع سابق ، ص ٤٧١ .

(٧٤) المرجع السابق ، ص ٤٧٣ .

(٧٥) صلاح الدين حافظ : مرجع سابق ، ص ٢٢١ .

(٧٦) أحمد زكي عبدالحليم : « شيء من الصحافة » ، مجلة الصحفيون ، العدد الثاني ، مارس ١٩٩٠ ، ص ص٧٥،٧٤.

(77) James Nopoli , op, cit., p . 31 .

(78) George Gerbner, " A Generalized Graphic Model of Communication" , *In:* Dennis Mc Quill & Seven Windahl, Communication Models for the Study o f Mass Communictions 2nd . ed . (London : longman, Inc., 1993) pp. 23 - 26 .

(79) Ibid, pp. 23 - 26 .

(٨٠) شاهيناز طلعت : الدعاية والاتصال (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٧) ص ١٤٣ .

(٨١) سليمان صالح : مفهوم حرية الصحافة ، مرجع سابق ، ص ٢٢٨ .

(٨٢) المرجع السابق ، ص ٢٣١ .

(83) Sherrie Mazino, "Personal Biases and the Journalist" In: Philip Patterson & Wilkins Lee, Media Ethics Issues and Cases (New York: Brown Publishers, 1991) pp. 97 - 99 .

(٨٤) عواطف عبدالرحمن: قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث، مرجع سابق ، ص ٧٩.

(٨٥) حسين أحمد أمين : الاجتهاد في الإسلام حق هو أم واجب (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣) ص ص ١٦٥ ، ١٦٦ .

(٨٦) المرجع السابق : ص ص ١٦٥ ، ١٦٦ .

(٨٧) فؤاد زكريا : خطاب إلى العقل العربى (القاهرة : مكتبة مصر ، ١٩٩٠) ص ١٢٩ .

(٨٨) جون ميرل ورالف لوينشتاين : مرجع سابق ، ص ص ٢٩٩ ، ٣٠٠ .

(٨٩) مصطفى السعيد محمد : مرجع سابق ، دون أرقام صفحات .

(٩٠) حسنين توفيق إبراهيم : « العنف السياسى فى مصر » ، الندوة المصرية – الفرنسية الخامسة عن ظاهرة العنف السياسى ، مركز البحوث الدراسات السياسية ، بالاشتراك مع مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية (سيداج) ، القاهرة ، ١٩ – ٢١ نوفمبر ١٩٩٣ ، ص ١٢ .

لمزيد من التفاصيل حول المدخل السياسى لتعريف العنف السياسى انظر :

– أسامة الغزالى حرب (محرر) : العنف والسياسة فى الوطن العربى (عمان : منتدى الفكر العربى ، ١٩٨٧) .

– حسين توفيق إبراهيم : ظاهرة العنف السياسى فى النظم العربية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٩٢).

(٩١) قدرى حنفى : « حول العنف السياسى : رؤية نفسية » ، الندوة المصرية الفرنسية الخامسة ، سبق ذكرها ، ص ص ٤ – ١٠ .

(٩٢) المرجع السابق ، ص ص ٤ – ١٠ .

(٩٣) المعجم الوسيط : مرجع سابق ، ص ٣٧٨ .

(94) Peter Talyer, "The Semantics of Political violence" *In*: peter Golding *et al.*, (eds.), Communicating politics, (London : Leicester University Press, 1986) pp. 211 - 222 .

(٩٥) محمد نيازى حتاته : « الإرهاب » ، مجلة الأمن العام ، عدد (١٠٩) ، ابريل ١٩٨٥ ، ص ص ٥ – ١٤ .

(٩٦) محمد محمود السباعى : " الدلالات اللغوية السياسية لمفهوم الإرهاب " مجلة الأمن العام ، عدد (١٣٥) ، يناير ١٩٩٢ ، ص ص ٣٥ – ٣٨ .

(97) Alex Schmid, Violence as Communication : Insurgent Terrorism and the Western Media, (London : Sage Publications, 1982) pp. 21 - 23 .

(98) Peter Talyer, op. cit., p. 101 .

(٩٩) حسنين توفيق إبراهيم « العنف السياسى فى مصر بين احتمالات الاستيعاب وإمكانات المواجهة » ، فى علي الدين هلال (محرر) : مصر وتحديات التسعينات (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩١) ص ص ٩٦ – ١١٢ .

(١٠٠) المرجع السابق ، ص ص ٩٩ - ١٠٣ .

(١٠١) هالــة ســيد مصطفى : « النظام السياسي واستراتيجيات التعامل مع الحركات الإسلامية المعارضــة دراســة لحالة مصر (١٩٧٠ - ١٩٨٩) » ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤ص٣١٠.

(١٠٢) المرجع السابق ، ص ٢٧ .

(١٠٣) محمــد عبدالسلام : « الأفغان العرب : صناعة العنف العابر للحدود » ، السياسة الدولية ، عدد ١١٣ ، يوليو١٩٩٣، ص ص ١٩١ - ١٩٦ .

(104) Robert Picard, Media Portrayals of Terrorism: Functions and Meaning of News Coverage, (Iowa : Iowa university press, 1993) p . 24 .

(105) Ibid , p . 30 .

(106) Niel . C. Livingstone , The War Against Terrorism, (Lexington: Lexington Books, 1982) p . 36

(107) Robert . G. Picard, op. cit., p . 27 .

(١٠٨) هالة سيد مصطفى : مرجع سابق ، ص ٣٢٥ .

(١٠٩) المرجع السابق ، ص ٣٢٧ .

(١١٠) هالــة ســعودى : « استخدام اقتراب تحليل النظم فى الدراسات السياسية فى مصر » ، فى ودودة بدران (محرر) : اقترابات البحث فى العلوم الاجتماعية (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٢) ص ص ٢١ - ٦٥ .

(١١١) جيهان أحمد رشتى : الأسس العلمية لنظريات الإعلام ، مرجع سابق ، ص ١٤٢ .

(112) Robert Picard, op. cit., p. 33 .

(113) Larry Grosman, Terrorism and The Media (Washington : Washington Legal Foundation, 1986) p . 112 .

(114) Ibid, p . 115 .

(115) Robert . G . Picard, op. cit., p. 35 .

(116) Ibid, pp. 101 - 103 .

●●●

الخاتمـــة

الموضوعية والنظرية الاتصالية العربية

فـى ضوء نتائج الدراســة التطبيقية(*) التي أجــراها المؤلف على الصحافتين القومية والحزبية المصرية يستطيع أن يقرر الآتي:

- الموضــوعية الصــحفية قــيمة مهنية نسبية ، فقد أثبتت الدراسة عدم وجود موضــوعية مطلقة لأى من المعالجات الخبرية للصحف القومية والحزبية الخمس المدروســة إبــان فترة الدراسة . فعلى صعيد موضوعية الإسناد ، لم تأخذ أية صــحيفة الدرجة المطلقة للموضوعية على المقياس الذى وضعه المؤلف .. فقد كانت أعلى درجة فى المقياس ، والتى تمثل الوسط المرجح المركب لأوزان الجمل الصــحفية هى (١٢) ، ولم تصل لها أى من الصحف المدروسة ، كما لم تصل لهــا أيــة فــئة مــن فئات سياقات التحليل الدلالى المختلفة (الفنون الخبرية - معالجــات المصــادر - مضــمون أحداث العنف السياسى - شهود الحادث المدروس) ، وعلى صعيد موضوعية التوازن لم تصل أية صحيفة قومية أو حزبية للــتوازن المطلــق المتمــثل فى نشر كل وقائع الأحداث المدروسة ، سواء على المستوى التوازنى الخارجى أو الداخلى .

- تشابهت موضوعية الصحف القومية والحزبية المدروسة أثناء فترة الدراسة .. فقد أثبتــت جميع اختبارات فروق المتوسطات التى تم إجراؤها ، أنه لا توجد فروق ذات دلالــة إحصائية بين الصحف القومية والحزبية ، كما أنه لا يوجد توزان كــامل فى عرض الأحداث أخباريا فى الصحف القومية والحزبية ، وبما أن أية صــحيفة لم تصل للموضوعية المطلقة إسنادًا أو توازنًا .. فإن معنى هذه النتيجة

يقول إن الصحف المدروسة تشابهت فى مستويات تحيزها ، ربما تباينت الأسباب وراء هـــذا التحـــيز ولكـــن درجـــته فى الصحف القومية والحزبية واحدة ، فالموضـــوعية والتحيز وجهان لعملة واحدة أو هما طرفا متصل توجد الموضوعية فى أحد طرفيه والتحيز فى الطرف الآخر .. فإذا كانت درجات الموضوعية التى نتجت عن مقياس المؤلف تراوحت من ١ - ١٢ درجة ، فإن الدرجة (١) تمثل منتهى التحيز والدرجة (١٢) تمثل منتهى الموضوعية .



تشـــابهت موضوعية الصحيفتين القوميتين الأهرام والأخبار ، أثناء فترة الدراسة ، فقـــد أبانت جميع اختبارات فروق المتوسطات المطبقة عليهما أن لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الأهرام والأخبار فيما يتعلق بموضوعية الإسناد ، وكذلك تشـــابهت الصـــحيفتان فى مستوى التوازن فى عرضها للأحداث المدروسة . وبما أنهمـــا تشـــابهتا فى مستوى الموضوعية ، إذًا .. فإنهما أيضًا تتشابهان فى مستوى التحـــيز، الـــذى أرجعـــه المؤلف إلى عدة عوامل ، هى : ضغوط نمط السيطرة والملكية والتمويل المتمثل - فى التحليل الأخير - فى النظام السياسى الحاكم الذى يديـــر أدواته الإعلامية (الصحف القومية - التليفزيون) ، وطبيعة التغطية الخبرية المتمـــثلة فى علاقـــة الصحفى بمصادره ودورية الصدور اليومية لكلا الجريدتين ، وكـــذا نظـــرة كـــل من القائمين بالاتصال فى الأهرام والأخبار للجمهور الذى يـــتوجهان إلـــيه ، ووعـــى كل منهما بمعنى الموضوعية الصحفية ، وأخيرًا طبيعة القضية التى يتم تغطيتها خبريا . وقد كانت فى دراستنا للعنف السياسى وداخلها حدثين : (اغتيال د. فرج فودة ، ضرب السياحة) ، وكذلك مضمون الأحداث الفرعـــية للحدثين الرئيسيين (وصف الحادث - فعاليات الشرطة - ردود الفعل حول الحادث .... إلخ) .

📖 تباينـــت موضوعية الصحف الحزبية الثلاثة (الوفد ، الشعب ، الأهالى) خلال فـــترة الدراســـة .. فقـــد أظهرت اختبارات الفروق بين متوسطات درجات الموضـــوعية وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الوفد والصحيفتين الأخريين لصـــالح جريدة الوفد ، التى كانت أكثر موضوعية من الشعب والأهالى ، على حين تساوت موضوعية الجريدتين الأخيرتين ؛ إذ لم يثبت وجود فروق إحصائية بينهما . وقد فسر المؤلف ذلك بضغوط نمط السيطرة والملكية والتمويل المتمثل فى الحزب الذى يدير أداته الإعلامية (الصحيفة) ، ويوجهها ناحية اتخاذ مواقف معيـــنة مـــن الأحـــداث ، التى يتم تغطيتها بما ينعكس على المعالجة الإخبارية موضوعية وتحيزًا .

وكذلـــك لعبـــت دورية الصدور دوراً مهمًا فى زيادة موضوعية الوفد التى اعـــتمدت على الأخبار البسيطة والقصص الخبرية ، على حين اعتمدت الشعب والأهـــالى عـــلى التقارير الخبرية ، التى تزيد فيها نسبة تدخل المندوب / المحرر بالـــرأى فيها نظرًا لطبيعة دوريتهما نصف الأسبوعية والأسبوعية ، فيما كانت نظرة القائم بالاتصال (حراس البوابة) ورؤيته للجمهور الذى يتوجه إليه عاملاً مؤثرًا على وجود التحيز (الجزء الآخر من متصل الموضوعية) ، وكذلك كانت خصوصـــية قضـــية العنف السياسى والحدثين المختارين داخلها مسوغًا لتحيز الصحف الحزبية ، وكذا مضمون الأحداث الفرعية داخل الحدثين الرئيسيين ، ومـــا انطـــبق على الإسناد انطبق على التوازن الذى كان فى الوفد واضحا عن الجريدتين الأخريين مع عدم الوصول أيضا للتوازن التام .

كمـــا اتفق المؤلف مع كمال قابيل فى أن ارتفاع درجة موضوعية صحيفة الوفد ، يمكن تفسيره فى ضوء انخفاض حدة المعارضة التى تعكسها الصحيفة فى إصدارها اليومى ؛ إذ اصبحت الفرصة متاحة أمامها للحد من تكثيف التوظيف السياســـى للخبر ، وإلى زيادة الأهتمام بالموضوعات غير الخلافية ، على عكس صـــحيفتى المعارضة الجذرية الأهالى والشعب ، اللتين يزداد فيهما معدل تلوين

الأخبار سياسيًّا نظرًا لطبيعة صدورهما الأسبوعى ونصف الأسبوعى من جهة ، ولموقعهـــا المعارض الذى تزداد معه درجة التضييق على نشاط الحزب، ومن ثم الحـــد مـــن إمكانـــيات التعـــبير ؛ ممـــا يدفعها لتلوين الأخبار ومن ثم إهدار موضوعيتها .

- 🕮 اختلفـــت موضوعية الصحف اليومية وغير اليومية أثناء فترة الدراسة .. فزادت موضوعية الصحف اليومية نتيجة لزيادة نسبة الأخبار البسيطة والقصص الخبرية مقارنـــة بالتقارير الخبرية ؛ نظرًا لزيادة نسبة العبارات التقريرية للأخبار البسيطة والقصـــص الخبرية عن نسبة العبارات التوقعية والحكمية ، بينما زادت التقارير الخبرية فى الصحف الاسبوعية ونصف الأسبوعية بما استتبعه زيادة نسبة عبارات الحكـــم والتوقع ؛ أى إن دورية الصدور تمثل عاملاً مؤثرًا مهمًّا على موضوعية الصحيفة.

- 🕮 لم يجـــد المؤلف علاقة بين الوعى بمفهوم الموضوعية وتطبيقه عمليا ؛ فقد تدنى وعـــى القـــائمين بالاتصال فى الصحف القومية بمفهوم الموضوعية ، ومع ذلك زادت موضـــوعية الصحف القومية فى قضيتى الدراسة (اغتيال د. فرج فودة – ضـــرب الســـياحة) عن موضوعية بعض الصحف الحزبية ، بينما ارتفع وعى القائمين بالاتصال فى الصحف الحزبية بمعنى الموضوعية ، ولكن قلت موضوعية بعض الصحف مقارنة بالصحف القومية . وبصفة عامة .. فإن الفرضية تتأكد أيضًـــا إذا أخذنـــا نتيجة تساوى موضوعية الصحف القومية والحزبية فى فترة الدراسة فى الحسبان ؛ إذ إن الموضوعية تتساوى أو تتشابه برغم تفاوت الوعى بمفهومهـــا ، وهـــو مـــا وصفه المؤلف بالفجوة بين القول والفعل ، التى تقوم «بتحيـــيد» الفهـــم عـــن المشاركة كعنصرين من عناصر المسئولية الاجتماعية للجماعة المهنية الصحفية .

- 🕮 تشـــابهت الصحف القومية والحزبية فى العوامل التى سببت التحيز فيها .. تلك العوامـــل التى أوضحها القائمون بالاتصال / حراس البوابة فى تفسيرهم للنتائج

الأمبريقية ، التى أظهرها التحليل الدلالى وتحليل المضمون للأحداث المدروسة ، وهو التشابه الذى يدعم وجود حقل صحفى le champjournalistique واحد ، يجمع الصحفيين المصريين جميعاً قوميين وحزبيين .

والتعـــبير صاغه الباحث الفرنسى ريفائيل Rieffel ، الذى قدم طرحًا أوسع للمناخ الاجتماعى ، الذى يعمل فيه الصحفيون ، وهو الطرح الذى يقوم على أن « عمـــل الصـــحفى ورؤيـــته ودوره لا يتحددان فقط من خلال تكوينه الاجتماعى والأيديولوجى وسماته الخاصة ، ولكنهما يتحددان من خلال انتظامه فى مـــنظومة (علاقـــات) لهـــا بنيتها وديناميالها ، والتى تنعكس بالضرورة على ممارســـاته بعـــد أن أصـــبح جزءاً من هذا الحقل ، كما تنعكس على تشكيل علاقاتـــه بكـــل من مصدر المعلومة ومستقبلها . وتتحدد خصائص الحقل من خلال شروط إنتاجه التاريخية والاجتماعية ، والتى تتعدى كونها حاصل مجموع سمـــات الأفراد المكونين له فى لحظة ما من حركة المجتمع ، كما أن سمات الحقل العامـــة تحدث تغييرات فى تكوين الصحفى على مدى علمه ، بحيث يحدث فى النهاية التقاء بين الخصائص الفردية للقائم بالاتصال وخصائص الحقل»(١)

فى ظـــل هـــذا الحقل الذى يقيم علاقات تأثير وتأثر (علاقات جدلية) بين ما هو صحفى ، وسياسى ، واقتصادى ، واجتماعى ، وثقافى .. سيقوم المؤلف بمناقشة نتائج دراسته التى عرضها آنفا ، والتى ستمد جسورًا نظرية قوية لفهم ظاهرة التحيز (إهدار الموضوعية) فى الصحافة المصرية.

أولاً : التحيز آلية صحفية لتثبيت أو هدم الشرعية المتآكلة للنظام السياسى (*)

تمـــثل جملـــة النـــتائج الأمـــبريقية التى انتهى إليها المؤلف تأكيدًا ودعمًا للفرضية الأساسية، التى صاغها بسيونى حمادة فى دراسته عن (العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين فى الوطـــن العـــربى) ، والتى ذهب فيها إلى أن « الدولة العربية ذات الشرعية المتآكلة والهيمـــنة الكاملـــة ، والمغتربة عن ذاتها قد خلقت نظامًا اتصاليًّا تابعًا لها يضفى عليها

الشـــرعية لتأمينها ، ويعضد من هيمنتها الكاملة ، ويعيد إليها ذاتها المفقودة . ونتيجة لذلـــك سادت أنماطًا للعلاقة بين الإعلاميين والسياسيين غير سوية فى معظمها ، ولذا كانـــت محصلتها النهائية اغتراب الإنسان العربى عن ذاته ، وانتهاك حقوقه ، وفقدانه الثقة فى هذين النظامين معا» [٢].

فشـــرعية النظام السياسى المصرى - كجزء من النظام العربى - متآكلة لعوامل ، تـــتعلق بغـــياب أيديولوجيا للطبقة المهيمنة فى المجتمع تصبح أيديولوجيا مهيمنة على المجتمع كله خلافًا للدول الرأسمالية «المركزية» ، التى أسست قواعد ممارسة الديمقراطية السياســـية مـــن جانب وقبول قوانين الرأسمالية كوسائل لإدارة الاقتصاد من الجانب الآخـــر؛ نتيجة وجود النظام فى «هامش» النظام العالمى بما يفرض عليه قيودًا هيكلية ، تحـــول دون قدرته على تحقيق قبول شعبى وجماهيرى واسع ؛ فالدولة إذًا مقبولة لدى القلـــة المسيطرة والمستفيدة فى وقت واحد ، وكذلك فإن تغيير قمة النظام السياسى أو هيكله الإساسى عن طريق تأثيرات الرأى العام على نحو سلمى يكاد يكون مستحيلا ، كمـــا أن أحزاب المعارضة الأصلية وحركاتها وتجمعاتها قد خفت أهميتها ، والحريات السياسية قد تم كبتها أو كاد ، فيما أوشك أن يكون حالة طوارئ دائمة تهيمن عليها بيروقراطية الدولة المدنية والعسكرية والأمنية ، يكون تزوير الانتخابات البرلمانية والمحلية فيها دعمًا لهذه الهيمنة» [٣].

وكمـــا قلنا فى الفصل الثالث (العوامل التى تؤثر على الموضوعية) - نقلا عن حماد إبراهيم- فإن تبعية الصحافة ووسائل الإعلام للسلطة السياسية أصبحت العامل المحدد لنوعية (المعايير) ، التى تحكم أداء المؤسسات الصحفية ؛ إذ تزداد صلاحية المادة للنشر كلما تزايدت قدرتها على تحقيق الأهداف العامة للسلطة السياسية ، والتزمت بالترويج لسياســـات الســـلطة ، وعمدت إلى التشكيك فى الخصوم أو المعارضين السياسيين ، ولجـــأت إلى التهوين من شأنهم أو تشويه صورهم أمام الرأى العام ، وارتفعت بمكانة صـــانع القـــرار المركزى : رئيس الجمهورية وقدمته فى صورة إعلامية جذابة وبراقة ومؤثرة بالقدر ، الذى يضمن لـــه شعبية أكثر ، ويقربه من عقول الجماهير وقلوبهم ،

وفعلت الشيء نفسه مع أعضاء النظام السياسى (الحكومة - البرلمان) وقوى وجماعات المصالح المتحالفة معه .

فى ظل هذا المناخ لا يمكن نقل الصورة الحقيقية للواقع بدقة وموضوعية ، بل يجب إجراء عمليات الحذف والإضافة والتلوين والتهوين والتهويل على المادة المنشورة؛ حتى تحقـــق الوظـــائف السابقة التى تحاول تثبيت شريعة النظام السياسى المتآكلة والمحافظة عليها .

ولأن الـــنظام السياسى المصرى - تميزًا عن النظم العربية الأخرى - يسمح بهامش من الديمقراطية ، تتحرك فيه الأحزاب السياسية ، التى ظهرت إلى الواقع السياسى بقرار أيضًـــا عـــام ١٩٧٧ .. فـــإن الأدوات الإعلامية لهذه الأحزاب المعارضة والمتمثلة فى صـــحيفة أو صـــحف الحزب فى محاولة منها لإزاحة النظام السياسى بشرعيته المتآكلة تـــلجأ إلى التشكيك فى سياسات النظام وقراراته ، وتلجأ إلى التهوين من شأن رموز هذا النظام وتشويه صورهم أمام الرأى العام ، وتحاول تقديم أعضاء الحكومة فى صورة إعلامـــية منفرة مؤثرة ، مركزة على المثالب والعيوب . وفى ظل هذا المناخ ، لا يمكن نقـــل الصـــورة الدقيقة الموضوعية أيضًا ، فتظهر عمليات الحذف والإضافة والتلوين والتهوين والتهويل على المادة المنشورة ؛ حتى تحقق الوظائف التى من شأنها المساهمة فى هدم شرعية النظام السياسى المتآكلة.

وتلعب خصوصية القضايا أو الأحداث المنشورة الدور الأكبر فى الحفاظ على هذه الثنائـــية أو تغـــييرها . وقد لاحظنا - فى قضية العنف السياسى - أن التحيز والتحيز المضاد لم يأخذا الشكل الاستقطابى التقليدى : الصحف القومية - الصحف الحزبية ، بـــل تغير هذا الاستقطاب لتنحاز بعض الصحف الحزبية إلى جانب خطاب الصحف القومية المعبر عن خطاب النظام السياسى وكانت صحيفتا الوفد والأهالى خير معبر عن ذلـــك ، فيما عبرنا عنه - وصفًا لشكل استقطاب الصحف الخمسة المدروسة - بأنه كـــان استقطاب (٤ + ١) ، الأهرام والأخبار والوفد والأهالى فى جهة ، والشعب فى الجهـــة الأخـــرى ، مدافعة عن الجماعات الإسلامية المسلحة المرتكبة لأحداث العنف السياسى ومتعاطفة معها ، كجزء من تعاطفها مع التيار الإسلامى عامة .

ولكـــن شكل الاستقطاب يعود لتقليديته فى قضايا أخرى كالإصلاح الاقتصادى مثلاً ، والذي يتصــور المؤلف أن شكل الصحف الخمسة فيــه سيكون اســتقطاب (٢ + ٣) : الأهــرام والأخبار فى جانب، والوفد والأهالى والشعب فى جانب آخر .. الصحيفتان القوميتان تدافعان عن الخطوات ، التى تتخذها الحكومة على صعيد الاتفاق مــع صــندوق النقد الدولى ، وبيع مؤسسات القطاع العام ، وفرض ضرائب ورسوم جديدة على المواطنين ، والصحف الحزبية الثلاثة تهاجم هذه الخطوات جميعها وتصمها بالاستسلام والعمالة والعسف والجور .... إلخ .

ولعل المؤلف يضيف أن تحيز الصحف الحزبية فى سبيل هدم شرعية النظام السياسى المتآكلة هو - فى جزء كبير منه - إضفاء للشرعية على وجود هذه الأحزاب السياسية فى الواقــع السياســى كجزء من جسور التواصل مع الجماهير الشعبية ، التى تعتقد أن الأحزاب وصحفها بمثابة خط الدفاع الأساسى عن مصالحها بعد تقلص الدور الرقابى للبرلمان ؛ بسبب سيطرة النظام السياسى على تكوينه انتخابًا (تزويرًا) وتعيينًا .

وإذا ناقشــنا العلاقة بين الصحفيين القوميين والحزبيين وبين النظام السياسى - فى ضــوء الــنماذج الاثنى عشر - التى وضعها بسيونى حمادة لتجسيد واقع العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين فى الوطن العربى ، لوجدنا الآتى :

● على صعيد الصحافة القومية :

وضــح من التحليل الذى أجراه المؤلف للتفسيرات التى تبناها القائمون بالاتصال (حــراس البوابة) فى الأهرام والأخبار أنهم مستوعبون فى النماذج الأربعة الأولى : التى وضــعها د. بســيونى حمــادة ، وهى نماذج : المتملق المداهن - الخادم الأمين المطيع (النموذج الأبوى) - رجل البريد المنضبط- البيروقراطى الموظف(٤).

فقــد وجدنــا أن الــنماذج السابقة ليست مغلقة على ذاتها ، وأنها مفتوحة حتى بالنســبة للصــحفى الواحد .. فهو قد يتصرف فى موقف إخبارى بنموذج المتملق - المداهن ، وقد يتصرف فى آخر بنموذج رجل البريد المنضبط ، وفى ثالث كالبيروقراطى الموظــف ، وكذلــك يتحقق هذا الاختلاف تبعًا لخصوصية حدث العنف السياسى ؛

ففي قضية ضرب السياحة كان يغلب على حراس البوابة في الأهرام والأخبار نمط المتملق – المداهن استجابة لخطاب الدولة المعلن بأن أحداث العنف لم تؤثر على السياحة ، وأن ما فعله « الإرهابيون » مجرد إثبات للوجود ، فزايدت الصحيفتان القوميتان بنشر أخبار غير معقولة منها خبر بعد حادث ضرب أتوبيس ديروط بأقل من ٢٤ ساعة على لسان مصدر أمنى ، يقول إن السياحة لم تتأثر ، كما نشرت الأهرام والأخبار خبرًا بعد حادث الاعتداء على أتوبيس قنا الذى كان يقل السائحين الألمان بيومين مفاده وصول ١٠ آلاف سائح لمصر معظمهم من ألمانيا ، فقد كانوا ملكيين أكثر من الملك فى إخفاء الحقائق السلبية وعرض الإيجابيات المزيفة .

أما فى قضية اغتيال د. فرج فوده .. فقد تراوحوا بين نموذج الخادم الأمين المطيع ورجل البريد المنضبط ، فى معالجتهم لما جاءهم من بيانات وزارة الداخلية ، ونقلها إلى القارئ ، أكثر مما عبروا عن نموذج المتملق المداهن ، وعندما جاءت شهادة الشيخ الغزالى أمام محكمة أمن الدولة لتعلن أن « تطبيق أحاد الناس لحد الردة لا عقوبة له فى الإسلام » ، تم حذف ما يمكن أن يثير الرأى العام نتيجة الرقابة الذاتية التى كرسها نموذج (البيروقراطى الموظف) .

● **على صعيد الصحافة الحزبية :**

ساد نموذجان هما (الخادم الأمين المطيع ، البيروقراطى – الموظف) ، اللذان يعملان تحت مظلة نموذج ثالث ، وهو (المعارض صاحب البرنامج) .. فقد كان لديهم مسئولية إزاء الحزب الذى يعبرون عنه ؛ لذا عبروا عن رؤية الحزب تجاه القضية المدروسة وهى (العنف السياسى) ، ولذلك فقد جاءت آراء حارسى البوابة فى الوفد والأهالى متفقة مع آراء حراس البوابة فى الأخبار والأهرام ، بينما تميزت أراء حارس البوابة فى جريدة الشعب ، الذى حاول إبراز سلبيات الحكم فى تعامله مع الجماعات الإسلامية المسلحة المرتكبة لأحداث العنف السياسى ، فى مصر أثناء فترة الدراسة .

● ● ●

ثانياً : التحيز كمظهر من مظاهر غياب مفهوم الحق فى الاتصال

وهـــو المفهوم الذى ينطوى على بعدين : حقوق وواجبات القائم بالاتصال (البعد المهـــنى) ، وحـــق الجمهور فى الاتصال . وفيما يتعلق بالبعد الأول .. يرى المؤلف أن إهـــدار الموضـــوعية الصحفية كانت نتيجة لتهافت البعد المهنى لسياسات الاتصال فى مصر بطرفيه حقوق المهنيين وضمانات حمايتهم ، وكذا التزامات المهنيين وواجباتهم ، وحينما يغيب الطرف الأول سيتداعى الطرف الثانى بالتبعية .

فبالنسبة لحقوق الجماعة المهنية الصحفية المصرية .. فقد واجهت تحديات كثيرة ، بدايـــة مـــن عدم وجود ضمان لمستوى معيشى لائق لأفرادها ؛ حيث تراجع مستوى دخل الصحفى المصرى من الترتيب الثالث فى الستينيات إلى الترتيب الثامن أو التاسع فى الثمانينيات والتسعينيات ، مرورًا بعدم توافر مصادر المعلومات لحجب السلطة لها ، ولـــيس انـــتهاءً بـــتعرض الصحفيين خاصة الحزبيين لصنوف من عسف السلطة من المضـــايقات الأمنية إلى الاحتجاز والاعتقـــال ، وقد مَثّل إصدار قانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ حلقة من حلقات محاصرة الصحافة المصرية بالتقنين ، بدأت مع قوانين العيب، والسلام الاجتماعى وحماية الجبهة الداخلية فى أواخر السبعينيات .

وفى ظـــل هذه الظروف .. تدهور حق الصحفيين فى نيل قسط كاف من التأهيل والتدريـــب لإكسابهم مهارات جديدة ، يمكن توظيفها فى المجالات المختلفة للاتصال ، وإعدادهـــم تـــربويّا أو تنظيم مؤتمرات لهم بين حين وآخر تستهدف تجديد معلوماتهم وإثراءها ، فيما كان نتيجة طبيعة لزيادة عدد العاملين فى المؤسسات الصحفية المصرية، وعـــدم تناســـب هذا العدد مع قدرة هذه المؤسسات على التشغيل الأمثل لهذه الطاقة البشـــرية لارتـــباط الإعـــلام بالبيروقراطية وتفشى المحسوبية ونظام الشلل والقرابات بعواقـــبه الخطـــيرة ؛ إذ تسببت هذه المشكلة فى وجود عدد من العاملين غير الملتزمين أخلاقـــيا بهذه المهنة ، وعدد آخر غير مؤهل نفسيا أو علمياً أو اجتماعياً لهذا العمل ، وعـــدد ثالث يعتبر العمل الإعلامى مرحلة أو خطوة إلى أهداف أخرى ليست إعلامية بالضرورة (٥) .

فهـــل نـــتوقع من الصحفى الخائف من يومه ، وعلى غده أن يلتزم أخلاقيا ، أو تكـــون لديـــه مســـئولية اجتماعية إزاء مجتمعه أو جماعته المهنية تظهر فى موضوعيته الصحفية ؟!

وإذا رجعـــنا الى المساهمة النظرية التى ذهب إليها المؤلف ، فى الفصل الأول ، فقد قـــرر أن المسئولية الاجتماعية للصحفى إزاء المجتمع تتناسب تناسبًا طرديًّا مع مسئوليته داخـــل جماعته المهنية ذات العناصر الثلاثة (الفهم ، الاهتمام ، المشاركة) ؛ فالصحفى المصرى تقريبًا توقف عند مرحلة الفهم ، فهو واع لما هو مسئول وما هو غير مسئول، ولكـــن نتـــيجة لأنه لا يجد اهتمامًا من قياداته العليا أو الوسيطة فى سبيل توفير مناخ ملائم لعمله الصحفى (راجع الحقوق التى ذكرناها آنفا) ولا مشاركة أى سلوك عملى لـــتوفير هـــذا المـــناخ تضيع مسئوليته تجاه هذه الجماعة .. فإن علاقاته معها تتصف بالـــبرجماتية والفـــردية ، ويـــبادل أفرادها عدم الاهتمام بالتجاهل ، وعدم المشاركة بالســـلبية ، وعـــند هـــذه اللحظة لا يجد مفرًا من تنفيذ ما يملى عليه (من حكومة أو حـــزب) ؛ كـــى يحافظ على مكاسبه الحديَّة التى حصل عليها مع تطويرها فى الاتجاه الفردى الانعزالى لا فى إطار الجماعة المهنية ، كأن يزيد دخله مثلاً بالعمل فى «مكتب جـــريدة عربية أو وكالة أنباء» ، وهو الأمر الذى حكم على الجماعة المهنية بالتشرذم والتهلهل فى الزمان والمكان .

تأسيسًـــا على ما سبق .. فإن المسئوليات التى يلتزم بها القائم بالاتصال / الصحفى تجاه المجتمع هى المسئوليات التى تحافظ على مكاسبه أو تزيدها وهى المسئوليات ، التى عبر عنها دينى إليوت Elliot بالمسئوليات الوجوبية كتلك ، التى تقررها أحكام قوانين العقوبـــات وقوانين الصحافة (حتى لايتم إرساله إلى السجن) فضلاً عن المسئوليات ، الـــتى تمثل أوامر من نمط السيطرة والتمويل (الحكومة - الحزب) (حتى لا يتم حرمانه من مميزاته) ، واختفت المسئوليات الذاتية Self - imposed مثل الدقة والموضوعية ؛ لأن إهدارهـــا لا يؤثـــر على الصحفى بالسلب ، فى ظل تدنى وعى الجمهور وسلبيته إزاء تدهـــور الأداء المهـــنى للصـــحافة مـــن جهـــة ، وتقاعس التنظيمات النقابية (نقابة

الصـــحفيين)، والتنظـــيمات شبه الرقابية (المجلس الأعلى للصحافة) عن ضبط الإيقاع المهنى المنفلت للصحافة المصرية .

وأضـــحى البون شاسعًا بين مصالح الجماعة المهنية الصحفية ، ومصالح المجتمع ؛ إذ كيف بالضائعة حقوقه أن يطالب بحقوق الآخرين ، فأهدرت حقوق الإنسان فى مصر فى ظل تكريس الإعلام الرسمى للأوضاع القائمة وخلق القناعة وتسويغها لدى القطاع الأكـــبر مـــن المجتمع بأنه ليس فى الأمكان أبدع مما كان ، وسكوت الصحف القومية وبعـــض الصحف الحزبية عن تدخل الدولة فى العمل النقابى وقمعها لمؤسسات المجتمع الديمقراطية ، إلى أن فوجئ الصحفيون ذات صباح ، بما ينفذ فى غيرهم يطالهم ، ممثلاً فى قانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ المقيد لحرية الصحافة، فانتفضوا ضد القانون حتى أسقطوه.

وعـــندما يضـــيع البعد المهنى فى سياسات الاتصال ، تضيع فى ركابه أبعاد أخرى مهمة ، أبرزها : (حق الجمهور فى الاتصال) ، الذى يعتبر ضربًا من ضروب «اليوتوبيا الإعلامـــية» عـــند أغلـــب الصحفيين المصريين ، التى لا ترى الجمهور إلا بعدساتها التقليدية على أنهم متلقون مستهلكون للمادة الصحفية وليسوا مشاركين أو محاورين ، تلـــك الـــنظرة التى تفرغ الاتصال من محتواه كعملية اجتماعية تعتمد على المشاركة الفعالة ، من خلال التبادل المتوازن للمعلومات والتجارب والخبرات الإنسانية ، بقصر أدواره على الوظيفة الإعلامية ذات الطابع الإقناعى الدعائى فى أغلب الأحيان ، وذات الاتجـــاه الرأســـى الأحـــادى . وتعـــود المفارقة السابقة متمثلة فى أن قطاعات داخل المؤسسات الصحفية والصحف الحزبية غير مسموح لهم بالعمل الصحفى، أو لا يجدون مـــنفذا لهـــم ، فكـــيف يعترف هؤلاء أو من منعهم بوجود حقوق اتصالية للجمهور أساسًا ، سواء فى التعبير أو فى المشاركة (٦).

ولا يمكن نفى الظروف الموضوعية للجماهير التى سببت ذلك ، فنسبة الأمية لديها تتراوح ما بين ٥٥ - ٦٠٪ ، والبقية تمت محاصرتها بالضغوط المعيشية اليومية الخانقة، فاغـــترب عمـــا حولـــه منسحبًا من مجتمعه غير متواصل مع مشكلاته العامة ، فهبط مســـتوى وعـــيه بما يجرى لهبوط مستوى متابعته وقراءته للصحف ، لاسيما التى تقدم

الجانب الآخر من الحقيقة كالصحف الحزبية ، كذلك ساهم تدهور مصداقية الصحفة نتيجة ترويجها – عبر مراحل سياسة متعاقبة – لخطـــاب تخـــديرى دعائى كذوب – لم تتحقق على أرض الواقع من أمانيه الواعدة إلا النذر اليسير – فى حالة الاغتراب التى أصـــابت هـــذه الجمـــاهير ، والـــتى تـــبدأ بحالـــة فقدان القدرة على الفعل والتغيير Powerlessness ، وتنـــتهى بحالة العزلة Isolation . أما القطاعات الضئيلة التى تمتلك الحد الأدنى من الوعى – ثقافة وتعليما – يسمح لها بالمشاركة .. فقد انقطعت أسباب وصـــول صـــوتها إلى وسائل الإعلام (ومنها الصحافة) الحالية نتيجة افتقادها لآليات ومقومـــات اخـــتراق هذه المؤسسات ؛ لعجزها عن « توليف » مصالحها مع مصالح الجماعة المهنية الصحفية الراهنة .

فقـــد أجرت قيادات هذه الجماعة المتحالفة مع السلطة مزادًا علنيا و «غير علنى» لبـــيع صفحات الجرائد والمجلات القومية للوزارات المختلفة .. فأصبحنا نرى صفحات للكهرباء والسكان والإسكان والزراعة والصناعة هى – بالأساس – إعلانات تحريرية مدفوعـــة الأجر فى شكل مواد صحفية غير دقيقة وغير موضوعية ، وامتد البيع لطبقة رجال الأعمال الذين مثلوا عنصرًا ضاغطًا على المؤسسات الصحفية القومية بإعلاناتهم التى انعكست فى شكل مواد صحفية تقدم وجهًا واحدًا فقط من الحقيقة عنهم ، كما أن الصـــحف الحزبية ليست أسعد حالاً .. فقد تم بيع صفحات معظمها ، إما لرجال الأعمـــال ذوى الصلة بالحـــزب ، أو تلقت مبالغ مالية من دول أو تنظـــيمات عالمية أو جماعات داخلية لتقديم وجهة نظر واحدة فقط فى موادها الصحفية ، وضاع بالفعل المواطـــن المصـــرى ، الـــذى لا يملك آليات ومقومات هذا الاختراق عندما تناقضت مصالحه مع مصالح الجماعة المهنية الصحفية . وفى وسط حلكة الظلام هذه ، تلتمع فى سماء الصحافة القومية والحزبية أقلام مسئولة، فيما تمثل الاستثناء الذى يؤكد القاعدة .

إذًا .. فالـــتوازن الـــذى يعد جزءًا لا يتجزأ من الموضوعية غائب على مستويين ، الأول : كـــلى Macro يتمـــثل فى عـــدم وجود الحق للأغلبية ، التى لا تصل أصواتها لوسائل الإعلام فى خلق وسائلها الإعلامية والاتصالية الملائمة لها لاحتكار الأقلية ذات

الـــنفوذ السياســـى والاقتصادى والثقافى للعمليات الاتصالية والإعلامية لنفسها دون ســـواها ، والــثانى داخلى أصغر Micro ، يتمثل فى عدم وجود توازن فى عرض كل الأراء والأفكـــار ، التى تمثل مصالح جميع الفئات المجتمعية ، بغض النظر عن انتماءاتها الدينية أو الاجتماعية أو المهنية .

● ● ●

ثالثاً : التحيز نتيجة غياب المنافسة فى السوق الصحفى المصرى

يتمـــيز الســـوق الصحفى المصرى بظاهرتين ، تؤثران أبلغ التأثير على الموضوعية الصـــحفية ألا ، وهما : الضيق والتركيز . وبالنسبة للظاهرة الأولى فالسوق الصحفية تشهد عدم وجود إصدارات جديدة كثيرة ؛ نظرًا لوجود عوائق تشريعية أقرها قانون ســـلطة الصـــحافة ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بحصره الجهات المخول لها إصدار الصحف فى الأحـــزاب والجمعيات التعاونية والشركات المساهمة بشروط صعبة ، مع عدم السماح للأفـــراد بإصـــدار الصـــحف ، وهو الأمر الذى يقلل من عدد البدائل المطروحة أمام القارئ ؛ حتى يستطيع أن ينتقى منها الصحيفة التى تحقق له أكبر فائدة ، والتى يفترض فـــيها التمـــيز فى الأداء المهنى والإعلاء من شأن قيم الدقة والموضوعية والشمول ؛ بما يضـــمن خدمـــة صـــحفية جيدة تجذب القارئ ، وعن طريق المنافسة التى تقوم بين الصـــحف فى ســـبيل هذا التجويد تتحسن التغطية الخبرية كجزء لا يتجزأ من الخدمة الصـــحفية ؛ فتبدأ الصحيفة تسعى للتوازن بين الآراء المختلفة حتى تضمن أن يشتريها معظـــم القراء ، بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والحزبية والاجتماعية والمهنية ، وقد كانـــت هـــذه هـــى الفكرة وراء نشأة قيمة الموضوعية الصحفية فى الولايات المتحدة الأمريكية .

والظاهـــرة الثانية وهى أخطر من الظاهرة الأولى ومرتبطة بها ، وهى تركيز توزيع الصـــحف المصـــرية بشكل غير عادل بين الصحف القومية والحزبية .. فالأولى تحتكر حـــوالى ٨٥% من نسبة التوزيع فى السوق المصرى ، مقارنة بحوالى ١٥% للصحف

الحزبية[٧] . وإذا أضفنا إلى ذلك ضعف القدرة الشرائية للقارئ المصرى، والتى لا تمكنه مـــن شراء صحف حزبية بجانب الصحف القومية التى يقرأها .. فإن هذا يعنى تعرضه لرســـائل إعلامية وإخبارية تحمل - كما ذكرنا - وجهًا واحدًا فقط من الحقيقة ، مع عدم قدرته على الوصول للوجه أو (الوجوه) الأخرى ، بما يستتبعه من تشوه وعيه بما يجـــرى حوله ، وعدم قدرته على تكوين حكم صحيح على ما يقرأه أو وصوله لحكم خاطـــئ مبتســـر ؛ نتيجة لنقص المعلومات المطروحة أمامه ، وكذلك تخلق العادة لديه حاجزًا أمام الاطلاع على الصحف الأخرى ، فضلاً عن عدم اطلاعه الواعى العمدى - إن امـــتلك القـــدرة الشرائية - على الصحف الأخرى (الحزبية أساساً) لعجزه عن تغيير واقعه السلبى التى تسلط عليه الصحف الأخرى الأضواء ؛ الأمر الذى يجعله يشفق على نفسه من التوتر النفسى والعصبى ، ويفضل أن يظل «عائشاً» فى «وهـم» الصورة الوردية التى تقدمها له الصحافة الرسمية .

وقد ساهم غياب البحث العلمى الإعلامى (فى مجال بحوث جمهور القراء) فى عدم وضـــوح صورة السوق أمام الدارس أو المحلل ؛ فنحن لا نعرف هل السوق الصحفية المصـــرية قـــادرة على استيعاب إصدارات جديدة أم لا وما هى الحاجات الملحة لدى القـــارئ ، والتى يمكن أن تترجمها إصدارات جديدة ، وأى قطاعات الجمهور (العمرية - المهنـــية - الجغرافـــية - إلخ) تحتاج للصحف أكثر من غيرها ، وهل يفضل القارئ الإبقاء على الإصدارات الحالية ، مع تغيير شكلها ومضمونها وطريقة معالجتها أم يريد إصـــدارات جديدة ، وغيرها من التساؤلات بالغة الأهمية ، التى يجب أن يحمل البحث الإعلامـــى الإمبريقى على عاتقه تقديم إجابات وافية عنها ، للدارسين ولصناع القرار الإعلامى أيضا .

وتواجه فكرة تغيير شكل الملكية والتمويل للمؤسسات الصحفية القومية وإصداراتها صـــعوبات جمـــة ، من أهمها : ضعف الهياكل الاقتصادية لهذه المؤسسات لثقل وطأة الديـــون عـــلى معظمهـــا ، فضلاً عن تلقيها معونات مالية منتظمة من الحكومة حتى تســـتطيع الاستمرار ، وتكدس العمالة الصحفية فيها بما يمثل عائقا أمام التشغيل الأمثل

لهـــا أمام المالك الجديد ، بجانب الآثار الاجتماعية السلبية المتوقعة إذا تم الاستغناء عن هـــذه العمالة أو نقلها لوظائف حكومية أخرى ، بالإضافة للعامل الأهم وهو صعوبة تخـــلى الـــنظام السياسى عن أداته الإعلامية التى تحافظ - بتبنيها خطابه ، واستعدادها لإهدار الموضوعية والدقة من أجله - على شرعيته المتآكلة .

●●●

رابعاً : التحيز صفة من صفات تغطية أحداث العنف السياسى

أكدت جميع النتائج الأمبريقية للدراســـة نتائج دراســـات أليكس شميد Schmid (١٩٨٢) ، ريتشـــــارد كلاتـــربوك Clutterbuck (١٩٨٣) ، وجبرائيل وايمان Weimann (١٩٨٣) ، روبـــرت بيكارد Picard (١٩٩٣) ، التى أثبتت أن الموضوعية قـــيمة صعبة التطبيق على تغطية أحداث العنف السياسى ؛ بسبب طبيعة بنية الاتصال لهذه الأحداث ، والتى تنتج التحيز وإغفال كثير من المعلومات عن القارئ .

فقـــد اتفـــق المؤلف فى نتائجه مع شميد Schmid ، الذى قرر أن سمة التوازن غالبًا مـــا تضـــيع فى تغطية أخبار العنف ؛ لأن الصحفيين فى الدول المتقدمة والنامية يجدون صعوبة فى الاتصال بغير المصادر الرسمية التى يستقون الحادث منها ، وإلا تعرضوا للنقد أو عـــلى الأقل تحذير المسئولين الحكوميين من تكرار فعل ذلك ، وكذلك من الصعب علـــيهم الالتقاء بمرتكبى الحادث أو مؤيديهم لتقديم وجهة نظر مغايرة للرؤية الرسمية ، إلا إذا كانـــت وسيلة الإعلام (الصحيفة) متعاطفة مع مرتكبى أحداث العنف ، فتقدم وجهة نظر مرتكبيها بطريقة تسوغها أمام الناس ، مع التركيز على العنف الذى تنتهجه الدولـــة (العـــنف الرسمى) ، بينما لا تذكر الصحف الموالية للنظام السياسى شيئًا عن العـــنف المضاد ، وثمة نتيجة أخرها يقررها شميد ، تتمثل فى أن النظام السياسى يشعر بحرية أكبر فى الانخراط فى أعمال قمعية ضد الخارجين عن النظام ، متى تأكد من عدم تعرضـــه للـــنقد فى وســـائل الإعلام(٨). وفى هذا السياق ، تصح المقارنة بين العنف السياسى فى الستينيات والعنف السياسى فى التسعينيات فى مصر .

كمـــا أيـــدت الدراسة ما توصل إليه كلاتربوك Clutterbuck من شيوع المصادر المجهلـــة ، الـــتى تركز فى المصادر الشرطية والقضائية والعسكرية أحيانًا مثل التعبيرات الشـــائعة (مصـــدر أمنى مسئول، مصدر قضائى ، مصدر بالنيابة العسكرية ... إلخ) ، والتى يتم تجهيلها حتى لا يترصد أفراد جماعات العنف هؤلاء المصادر ، الذين يعتبرونهم عناصـــر جديرة بالاستهداف والتصفية ؛ لاسيما وأن أخبار العنف السياسى المنشورة تكـــون مـــن المواد الصحفية ، التى يقرأها أفراد الجمـــاعات المرتكبة للعنف وقياداتهم حـــتى يتابعوا الخسائر التدميرية التى حققوها ، والعناصر التى وقعت فى قبضة الأجهزة الأمنية(٩).

وقـــد تفـــيد المصادر المجهلة فى حالة تكذيب الخبر ، التى تحدث كثيرًا فى أحداث العـــنف ؛ نتـــيجة لأن الـــنظام السياسى يحاول إخفاء معلومات أو تسريب معلومات خاطـــئة لأحـــداث نتائج أكثر ايجابية فى العملية الدعائية ضد الجماعات المنخرطة فى العـــنف ، وحـــين تتم مراجعة الحكومة باكتشاف كذب المعلومات المنشورة من قبل الصـــحف المتعاطفة مع الجماعات ، لا تسبب هذه المراجعة حرجًا كبيرًا لعدم وجود شخص محدد يمكن الاحتجاج عليه ، وكذلك تشارك وسائل الإعلام الموالية للحكومة فى التعتيم على بعض الشخصيات المهمة، التى يتم استهدافها من قبل جماعات العنف ، أو الـــتى يتم القبض عليها من الجماعات نفسها كالقيادات ، وهذا ما حدث فى مصر مـــثلاً إبـــان أحداث زينهم يوليو ١٩٩٣ فقد نقلت جريدة الشعب عن وكالة رويتر ما يفيد أن عناصر الجماعة الإسلامية كانوا يستهدفون اللواء محمد عبد الله المدعى العام العسكرى ؛ للانتقام من أعدام السبعة فى قضية ضرب السياحة ، وقد قامت الصحف القومية بتكذيب ذلك نقلاً عن وزير الإعلام .

كمـــا لا تحاول الصحف الموالية للحكومة إجراء أية أحاديث صحفية مع المنتمين لجماعـــات ، إلا وهم رهن الاعتقال بعد القبض عليهم ، ويكون السياق الذى يجرى فـــيه الحديـــث سياق اعترافى يحوطه الندم ، بينما تخرج الصحف التى لا تسيطر عليها الحكومـــة عـــن هذا الإطار ، وتقدم وجهة النظر الأخرى بالاتصال بهذه العناصر فى

أماكن اختبائها داخل أو خارج البلاد[١٠] ،وهذا ما حدث فى مصر حينما أجرى خالد صـــلاح الصحفى (بجريدة العربى) حديثًا بالفاكس مع الدكتور أيمن الظواهرى ، أحد قـــادة الجـــناح العسكرى لتنظيم الجهاد ، والذى حصل على حق اللجوء السياسى فى سويســـرا ، ونشـــر الحديث بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٩٣ ، ولا تفعل الصحف الموالية للحكومة ذلك ؛ حتى لا تضفى الشرعية على وجود هذه التنظيمات التى تسعى لتغيير نظام الحكم .

ولعـــل أهم نقاط الاتفاق بين نتائج دراسة المؤلف والدراسات السابقة الأخرى ، هـــو ما أيد فيه المؤلف روبرت بيكارد Picard فى أن « التشويه الذى يحدث فى تغطية أخـــبار العنف السياسى مرجعه إلى الاستعمال الانتقائى للنعوت الحكمية ، التى تتغلغل فى المـــادة الإخبارية ، واصفة صانعى الأخبار فيها Newsmakers (جماعات العنف - أجهـــزة الأمـــن - ضحايا العنف) ؛ إذ إن اللغة تعطى طاقات دلالية كبيرة ، مؤيدة ومعارضـــة ، محـــبذة ومـــنفرة لوصف الحدث ذاته ، والخروج من العروض الوصفية المخـــتلفة لـــــه بدلالات مختلفة عنه» [١١]، وقد كانت هذه النقطة هى أساس دراسة موضوعية الإسناد التى حاولت أن ترتب الجمل الصحفية تبعًا لدرجة موضوعيتها ، التى عكســـت تشـــبعات مخـــتلفة بعبارات التقرير والتوقع والحكم . وقد رأى المؤلف أن الـــنعوت القادحة لجماعات العنف المادحة لأجهزة الأمن وتعاملها مع الظاهرة ، هى المسببة لتحيز الصحف القومية ، وبعض الصحف والحزبية فى الدراسة ، فى حين كانت النعوت المدافعة عن جماعات العنف السياسى والمهاجمة لعنف الدولة هى المسببة لتحيز الصحيفة المتبقية من صحف الدراسة (الشعب) .

وثمـــة نقطة مهمة آثر المؤلف أن يرجئها للسطور الأخيرة من دراسته ، تتعلق بمدى موضـــوعيته هو فى التعامل مع الظاهرة المدروسة : ظاهرة العنف السياسى فى مصر ، وبمـــدى تأثير موقفه من أطـــرافها - إذ لابد أن يكون لـــه موقف بالطـــبع - على العملـــيات التحليلية ، التى أجراها على المادة الأخبارية للصحف القومية والحزبية التى اختارها لدراسته الأهرام ، الأخبار ، الوفد ، الأهالى ، الشعب .

وفى هذا الصدد يرى المؤلف أن :

دراسة التوازن التى أجرها المؤلف بشكل كيفى ، حاول فيها أن يكون متوازنًا فى نقـــده للصـــحف القومـــية والحزبية على حد سواء ، وقد ظهر هذا جليًا فى أحكامه التقييمية ، التى وصف بها إهدار التوازن فى قضية العنف السياسى بحديثيها المختارين ، فوصف الأهرام والأخبار بأنهما « تبنيا نسقاً الأخلاقيات الإيبوقراطية المنافقة » ، كما وصف صحيفة الشعب بأنها « كانت مثالاً ديماجوجيًّا على تناقض القول مع الفعل »، ورأى أن الأهـــالى « تخلت عن موقفها المبدئى الرافض للمحاكم العسكرية » ، فيما وصف الوفد أنها « اختلقت أخبارًا ، ادعت فيها السبق واهتمام وكالات الأنباء بالنقل عنها» .

كمـــا أنـــه لم يغمـــط هذه الصحف حقها ، عندما أبدت توازنًا نسبيًّا ، فوصف الأهـــرام بأنهـــا كانت « أكبر الصحف توزانًا فى فئة (وصف الحادث) » ، ووجد أن الشعب كانت « أكثر توازنًا فى عرض بعض شهادات الشهود كشهادة الشيخ الغزالى فى قضـــية اغتيال د. فرج فودة » ، بينما قال عن الوفد أنها « أكثر الصحف توازنًا فى عرض مرافعـــات النيابة والدفاع » ؛ أى إنه فى تحليله المتوازن لم يحابِ صحيفة مـــا ، و لم يتشـــيع لتيار فكرى معين ، وتوازن المؤلف لم يكن بالتوازن المصطنع الذى تسبقه نية مبيتة لإدعاء التوازن ، بل كان مؤسسًا على أرضية صلبة واقعية ، واقعيتها مستمدة مـــن رافديـــن ، **الأول** : هـــو استشهاده واقتباسه لكل فكرة طرحها من واقع المادة الإخـــبارية المنشورة فى الصحف الخمسةالمدروسة ، **والرافد الثانى** : خاص بالمؤلف مرتبط «بابتعاده» عن الواقع الذى يدرسه ، والذى كان عاملاً حاسمًا فى نظرة المؤلف المـــتجردة للأحداث ، التى يدرسها وللأفكار والآراء التى أبدتها الأطراف المشتبكة فى الظاهرة .

●●●

ثانياً : توصيات الدراسة

١ - يوصـــى المؤلـــف بضرورة اشتراك نقابة الصحفيين والمجلس الأعلى للصحافة فى وضـــع ميثاق شرف صحفى جديد ، يتحدد فيه المسئوليات والأخلاقيات المهنية بشكل أدق وأكثر عملية بعيدًا عن الصياغات الإنشائية العامة ، يتضح فيه الدور المؤسســـي لحماية القيم المهنية ، بعد أن أثبتت الدراسة أن المسئوليات الصحفية ليســـت مســـئوليات فـــردية ، بل هى تبعات تقع على الصحيفة ككل لاسيما قـــياداتها ؛ إذ إن الصحفى لا يعمل فى فراغ قيمى ، بل يستمد قيمه من المؤسسة الصحفية التى يعمل بها سواء قومية أو حزبية ، والتى تعد أداة إعلامية فى يد نمط السيطرة والتمويل ، سواء كان نظامًا سياسيًّا أو حزبيًّا .

٢ - يقـــترح المؤلف تجربة نظام محامى الشعب أو ناقد الصحيفة Ombudsman فى أى مـــن الصحف القومية والحزبية القائمة ، وحبذا لو كانت الريادة لصحفية تتمتع بمكانة بين القراء، مؤسسة على بنية تحريرية واقتصادية قوية كالأهرام مثلاً، بحيث يتم تعيين شخصية عامة (أو صحفى متقاعد) لها مصداقية كبيرة ، تقوم بإيضاح الـــتجاوزات التى تقع فيها الصحيفة على مستوى الأداء المهنى ، وتقترح الحلول حتى لا تتكرر ، ويكون ذلك بتخصيص عمود صحفى أو مساحة ما تنشر فيها انتقاداتها وردود الصحفيين عليها .

٣ - يـــرى المؤلـــف ضرورة تحسين الأداء البحثى للتقرير ، الذى يعده المجلس الأعلى للصـــحافة عـــن الملاحظات الخاصة بالممارسة الصحفية ؛ إذ من الضرورى أن تدخـــل على فئات دراسته نقاط تتعلق بالدقة والموضوعية والشمول وسائر القيم المهنـــية الصـــحفية ، والتى تهدرها الصحافة المصرية القومية والحزبية ، مع إلزام الصحف بنشر هذا التقرير كاملاً دون حذف .

٤ - يوصى المؤلف فى البدء من الآن - وبقوة - فى الدعوة لبيع المؤسسات الصحفية القومـــية المصرية ، على أن تدور مناقشات البيع فى إطار الأفراد المصريين فقط ،

أو بمشاركة العاملين فى المؤسسة بنسبة مع الملاك ، ويجب أن تتم الدعوة بأسلوب عـــلمى ، تدرس فيه الجهات الأكاديمية ككلية الإعلام ، والمؤسسات الصحفية ، مـــع المجلس الأعلى للصحافة الفكرة مع التوصل للبدائل المختلفة ، والتى يمكن أن توضـــع فى شـــكل برنامج تدرجى ، يتم فيه بيع المؤسسات الخاسرة أولاً مثلا، يعقبها المؤسسات الأخرى ... وهكذا ، مع أخذ رأى قطاعات عدة من الجمهور فى ذلـــك ، اتساقًا مع توجه تحويل الاقتصاد الوطنى لنمط اقتصاد السوق والذى يجب أن يتواءم معه الإعلام ، وهى فكرة - كما أوضح المؤلف فى النتائج النهائية للدراسة - يمكن أن تزيد من المنافسة فى السوق الصحفى المصرى ؛ مما سيحسن الأداء المهنى الصحفى .

٥ - يقـــترح المؤلف أن تقوم الجهات المعنية بتطوير عمل الصحافة كنقابة الصحفيين والمجلـــس الأعلى للصحافة بدراسة السوق الصحفية المصرية، بمشاركة الخبرات الأكاديمـــية ؛لـــتعرف خصائص هذا السوق الديموغرافية والاجتماعية ؛ وصولاً لـــتحديد مـــدى قـــدرة هذا السوق على استيعاب إصدارات صحفية جديدة ، والاحتياجات الماسة للجمهور التى يرى أن تلبيها هذه الإصدارات .

٦ - **على الصعيد الأكاديمى :**

يـــرى المؤلـــف ضرورة أن يتم إدراج القيم المهنية الصحفية ضمن المقررات الدراســـية لأقســـام الإعـــلام والصحافة المختلفة فى مصر ؛ بحيث يمكن أن يبدأ تدريســـها فى سياق مواد أخرى كالتحرير الصحفى ، والإعلام وقضايا المجتمع ، والصحافة المتخصصة وسياسات الاتصال ، ثم فى إطار مواد مستقلة ، اتساقًا مع إجراء دراسات على هذا الفرع المهم من البحوث الصحفية .

٧ - يوصى المؤلف بضرورة عقد مؤتمرات أو ندوات ، تناقش أوضاع القيم المهنية فى الصـــحافة المصـــرية القومـــية والحزبية ، يتم فيها تعرف المشكلات التى تعوق الصحفيين عن التزامهم بهذه القيم بشكل عملى ، أو على الأقل تضمين جلسة أو اثنتين فى إطار مؤتمر عام أو ندوة شاملة عن الصحافة ، تناقش القيم المهنية ؛ أى بشكل عام ، ووضعها فى أجندة أولويات المهتمين بأوضاع الصحافة فى مصر .

٨ - ضرورة المطالبة بتذليل العقبات ، التى تقف حائلاً دون وصول التغطية الصحفية للدقــة والموضــوعية ، ومــن أولها : حق حصول الصحفى على المعلومات من الجهات الحكومية وغير الحكومية ، وكذلك تحسين أحوال الصحفيين الاقتصادية حــتى لا يتشتت الصحفى بين أكثر من جهة عمل فتقل كفاءته المهنية ومستوى أدائه ، فضلاً عن التوصل لمعايير موضوعية داخل الصحف القومية والحزبية لتقييم الأداء المهــنى للصحفيين ، وبيان أوجه القصور والخلل ، مع وضع حوافز حقيقية للملتزم والمُجيد .

٩ - يقــترح المؤلــف رفــع مستوى الأداء المهنى ، عن طريق عقد دورات تدريبية للصــحفيين القوميين والحزبيين ، تعينهم على فهم التغطية الصحفية الحديثة ، مع الإعــلاء مــن شأن القيم المهنية ، التى يجب أن تعطى مساحة فى هذه الدورات التدريبية .

١٠ - يــرى المؤلــف ضــرورة وجود حوار بين الصحيفة وقارئها ، عن طريق نشر الملاحظات التى يراها القارئ على الأداء المهنى للصحيفة وردود الصحفيين عليها، وعــدم الإحجــام عن نشر التصويبات ، والردود التى يبعث بها «كل» القراء ؛ بغض النظر عن مستواهم الاجتماعى والاقتصادى .

● ● ●

ثالثاً : دراسات أخرى مقترحة

تـــثير دراســـة الموضوعية كقيمة مهنية صحفية عديدًا من الدراسات ، التى يقترح المؤلـــف إجـــراءها ؛ حتى يتم استكمال الفهم الكامل لصورة هذه القيم فى الصحافة المصرية ، والعوامل المؤثرة عليها عبر الحقب المختلفة للصحافة المصرية المعاصرة ، فيرى المؤلف أن تكون هناك الدراسات التالية :

١ – دراســـة القيم المهنية تاريخيًّا لمعرفة العلاقة بين نشاة الصحافة المصرية القيم المهنية الـــتى تبنتها ، ويثير هذا المنهج دراسة هذه القيم فى صحف الأحزاب المصرية قبل ثورة ، يوليو ١٩٥٢ بشكل مقارن ؛ إذ يفترض المؤلف أن جزءًا من أساس الأداء المهنى الصحفى الراهن بقيمه وأعرافه يرجع إلى نشأة الصحافة المصرية وتطورها .

٢ – دراسة القيم المهنية بشكل تتبعى يرصد محددات الثبات والتغير فى هذه القيم عبر الزمن ، وهى دراسة يود لو قام بها المؤلف نفسه ؛ لأنها لو أجريت بأدوات مقننة ومقاييس صادقة ، ستكون لها عوائد مهمة فى الوصف والتحليل والتفسير المقارن للعوامـــل المؤثرة على الصحافة المصرية ، كأن تتم دراسة الموضوعية فى الصحافة المصرية من ١٩٦٠ – ١٩٩٠ فى الصحافة القومية مثلا.

٣ – **دراسات مسحية للقيم المهنية بمستويات عدة :**

الأول : دراســـة قيمة مهنية واحدة كالدقة أو الشـــمول فى الصحف القوميـــة والحزبية فى الفترة الراهنة .

الثانى : دراسة القيم المهنية جميعا مع اختيار صحيفة واحدة، تصلح كدراسة حالة متعمقة أو اختيار صحيفتين تصلحان كدراستى حالة تتم المقارنة بينهما .

٤ – وعلى صعيد دراسات القائم بالاتصال يمكن أن تجرى المسوح المختلفة ؛ لدراسة مـــدى فهم الصحفيين للقيم المهنيـــة واهتمامهم بها واســـتعدادهم الســـلوكى

للمشاركة فى تطبيقها . ويمكن أن تدرس القيم المهنية جملة واحدة أو يتم اختيار قيمة واحدة ، منها كالدقة أو الموضوعية .

٥ - مســـــوح تـــتعرض لدراســـــة القيم المهنية فى الصحف الغربية والعربية (الأمريكية والمصـــرية مثلا) لمعرفة الفروق بين كلا الأدائين المهنيين ، وأسباب هذه الفروق سياســـيا واقتصاديا وثقافيا ، والقيم التى تتفوق فيها كل من الصحافتين والسبيل للإفـــادة من تطور الأداء المهنى فى الصحافة الغربية ، كدراسة قيمة الموضوعية فى جريدة الأهرام ، ونيويورك تايمز بشكل مقارن خلال العامين الأخيرين .

● ● ●

هوامش الخاتمة :

(*) آثر المؤلف أن يضمن الخاتمة أبرز النتائج الكمية في دراسته للإسناد .

(١) عواطف عبد الرحمن وآخرون : القائم بالاتصال فى الصحافة المصرية ، ص ٨٦ .

(**) يقصـــد بالـــنظام السياسى فى هذا السياق : السلطة التنفيذية ، والسلطة التشريعية، ولاينسحب هذا التعبير على القضاء والأحزاب وبقية عناصر النظام السياسى .

(٢) بسيونى إبراهيم حمادة : « العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين فى الوطن العربى » ، عالم الفكر ، الكويت ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، مجلد (٢٣) ، عدد (١ ، ٢) ، يوليو / سبتمبر - أكتوبر / ديسمبر ١٩٩٤ ، ص ص ١٦٦ - ٢١٩ .

(٣) نقلا عن سمير أمين ، يحيى الجمل ، مايكل هدسون : المرجع السابق ، ص ص ١٦٦ - ٢١٩ .

(٤) المرجع السابق ، ص ص ١٦٦ - ٢١٩ .

(٥) جميل مطر : « الإعلام المصرى وأزمة الخليج ، قراءة فى سلوكيات القائض » ، الدراسات الإعلامية، عدد (٦٤) ، يوليو - سبتمبر ١٩٩١ ، ص ص ٤٧ - ٦٣ .

(٦) انظـــر عواطف عبد الرحمن : « الحق فى الاتصال بين الجمهور والقائمين بالاتصال » ، عالم الفكر ، مرجع سابق ، ص ص ١٨ - ٥١ .

(٧) سلامة أحمد سلامة : « من قريب » ، الأهرام ، ٦ / ٦ / ١٩٩٥ .

(8) Alex Schmid, op. cit. p. 150 .

(9) Richard Clutterbuck, The Media and Political Violence (London: McMillian Press, 1983) p. 22 .

(10) Garbriel Weimann, “The Theater of Terror : Effects of Print Coverage” , Journal of Communication , Vol. 33 , No. 1 , Jan. 1983, pp. 44 - 56 .

(11) Robert Picard , op. cit., pp. 97 - 98 .

●●●



المصادر والمراجع

مصادر الكتاب :

- **الصحف :**

مجموعات صحف الأهرام ، الأخبار ، الوفد ، الشعب ، الأهالى خلال فترة الدراسة من ١٩٩١ - ١٩٩٤ .

- **المقابلات :**

– مقابلة مع الأستاذ حسن أبو العينين بمكتبه بالأهرام فى ١٩٩٥/٤/١١ .
– مقابلة مع الأستاذ أحمد حسين بمكتبه بالأهرام فى ١٩٩٥/٤/١٢ .
– مقابلة مع الأستاذ بدر الألفى بمكتبه بالأخبار فى ١٩٩٥/٤/١٢ .
– مقابلة مع الأستاذ محمود غلاب بمكتبه بالوفد فى ١٩٩٥/٤/١٥ .
– مقابلة مع الأستاذ طلعت رميح بمكتبه بالشعب ١٩٩٥/٤/١٧ .
– مقابلة مع الأستاذ محمود الحضرى بمكتبه بالأهالى ١٩٩٥/٤/١٣ .

مراجع الكتاب:

أولاً : المراجع العربية

(أ) الرسائل العلمية :

١- حسين حسن طاحون : « تنمية المسئولية الاجتماعية ، دراسة تجريبية » رسالة دكتوراه ، غير منشورة، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٠ .

٢- حماد إبراهيم حامد : « الصحافة والسلطة السياسية فى العالم العربى ، دراسة حالة لمشكلة العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية وتأثيراتها على السياسة التحريرية فى الصحافة المصرية من ١٩٦٠ — ١٩٨١ » ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤ .

٣- سليمان صالح سليمان : « مفهوم حرية الصحافة دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية والمملكة المتحدة من ١٩٤٥ - ١٩٨٥ » ، رسالة دكتوراه، غير منشورة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٢ .

٤- شيم عبد الحميد قطب : « دراسة مقارنة لفنى القصة الخبرية والتقرير الخبرى فى الصحافتين الأمريكية والمصرية بالتطبيق على مجلتى تايم وأكتوبر » ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤ .

٥- عـزة عـبد العزيز عبد اللاه : « المسئولية الاجتماعية للصحافة المصرية ، دراسة تحليلية لوظائف الصحافة مع التطبيق على صحيفتى الأهرام والأهالى خلال الفترة من ١٩٧٨ — ١٩٨٧ » ، رسـالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الآداب بسوهاج ، جامعة أسيوط ، ١٩٩٢ .

٦- كـريمان محمـد فـريد صـادق : « المسئولية الاجتماعية للعلاقات العامة فى الوحدات الاقتصادية » ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٩ .

٧- كمال قابيل محمد : « فن التحرير الصحفى فى الصحافة الحزبية ، دراسة مقارنة للصحف الحزبية المصرية فى الفترة من ١٩٧٧ — ١٩٨٧ » ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٩ .

٨- محمـد صـبرى فـؤاد النمر : «صراع القيم الفردية والاجتماعية وأثرها على المشاركة الاجتماعـية »، رسـالة ماجستير، غير منشورة ، معهد الدراسات الاجتماعية ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٨٨ .

٩- محمود إبراهيم خليل : « التطور الأسلوبى والدلالى للغة الصحافة المصرية اليومية فى الفترة من ١٩٦٠ — ١٩٨٠ » ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة، ١٩٩٣ .

١٠- ناهد أحمد فؤاد أبو العيون : « تقويم التجربة المصرية فى الإعداد الأكاديمى والتدريب المهنى للصحفيين » ، رسالة دكتوراه، غير منشورة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٨ .

١١- هالـة سيد مصطفى : « النظام السياسى واستراتيجيات التعامل مع الحركات الإسلامية المعارضـة ، دراسة لحالة مصر (١٩٧٠ - ١٩٧٩) « ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤ .

(ب) الكتب العربية والمترجمة :

١٢- إبراهيم إمام : دراسات فى الفن الصحفى (القاهرة : الأنجلو المصرية ، ١٩٧٢) .

١٣- إبراهيم عبده : الصحافة فى الولايات المتحدة ، نشأتها وتطورها (القاهرة : دار سجل العرب ، ١٩٦٢)

١٤- أحمد بدر : الإعلام الدولى ، دراسات فى الاتصال والدعاية الدولية (الكويت : وكالة المطبوعات ، ١٩٨٢) .

١٥- أحمد النكلاوى : الاغتراب فى المجتمع المصرى المعاصر (القاهرة : دار الثقافة العربية ، ١٩٨٨) .

١٦- أليكس أنكلز : مقدمة فى علم الاجتماع طـ٥ (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨١) .

١٧- جابر عصفور : محنة التنوير (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣) .

١٨- جلال الدين الحمامصى : من الخبر إلى الموضوع الصحفى (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٥) .

١٩- ــــــــــ : المندوب الصحفى (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٧) .

٢٠- ــــــــــ : مَنْ القاتل (القاهرة : المكتب المصرى الحديث ، ١٩٨٠) .

٢١- جون . ر. بيتنر : الاتصال الجماهيرى ، مدخل ، ترجمة عمر الخطيب (بيروت : المؤسسة العربية للنشر والتوزيع ، ١٩٨٧) .

٢٢- جون ميرل ورالف لوينشتاين : الإعلام وسيلة ورسالة ، تعريب ساعد خضر العرابى (الرياض : دار المريخ للنشر ، ١٩٨٩م) .

٢٣- جون . ل . هوتلنج : أخلاقيات الصحافة ، ترجمة كمال عبد الرؤوف (القاهرة : الدار العربية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٣) .

٢٤- جيهان أحمد رشتى : الأسس العلمية لنظريات الإعلام (القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٧٨) .

٢٥- حسن صالح العنانى : التنمية الذاتية والمسئولية فى الإسلام (القاهرة : مطابع الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية ، ١٩٨٠) .

٢٦- حسن عماد مكاوى : أخلاقيات العمل الإعلامى ، دراسة مقارنة (القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٩٤) .

٢٧- حمدى حيا الله : الأخلاق ومعيارها (القاهرة : مطبعة الجبلاوى ، ١٩٧٧) .

٢٨- حسين أحمد أمين : الاجتهاد فى الإسلام حق هو أم واجب (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣) .

٢٩- حسين عبد العزيز وطارق عميره : مبادئ فى الإحصاء واستخداماتها (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٧) .

٣٠- خليل صابات : وسائل الاتصال نشأتها وتطورها ط٥ (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٧) .

٣١- ريمون طحان ودنيز بيطار طحان : أسس البحوث الجامعية اللغوية والأدبية (بيروت : دار الكتاب اللبنانى ، ١٩٨٥) .

٣٢- زكريا إبراهيم : دراسات فى الفلسفة المعاصرة (القاهرة : مكتبة مصر ، ١٩٦٨) .

٣٣- ــــــــــ : المشكلة الخلقية (القاهرة : مكتبة مصر ، ١٩٦٩) .

٣٤- سامى عزيز : الصحافة مسئولية وسلطة (القاهرة : دار التعاون ، ١٩٨٠) .

٣٥- سمير محمد حسين : بحوث الإعلام ، الأسس والمبادئ (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٧٦) .

٣٦- ــــــــــ : الإعلام والاتصال بالجماهير والرأى العام (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٤) .

٣٧- سمير كامل عاشور وسامية أبو الفتوح : العرض والتحليل الإحصائى باستخدام برنامج SPSS/PC+ (القاهرة ، على نفقة المؤلفين ، ١٩٩٣) .

٣٨- سليمان صالح : مقدمة فى علم الصحافة (القاهرة : على نفقة المؤلف ، ١٩٩٤) .

٣٩- سيد عثمان : المسئولية الاجتماعية ، دراسة نفسية اجتماعية (القاهرة : الأنجلو المصرية ، ١٩٧٣) .

٤٠- ــــــــــ :علم النفس الاجتماعى التربوى الجزء الأول التطبيع الاجتماعى (القاهرة : الأنجلو المصرية ، ١٩٧٥) .

٤١- ــــــــــ : المسئولية الاجتماعية والشخصية المسلمة (القاهرة : الأنجلو المصرية ، ١٩٨٦) .

٤٢- شاهيناز طلعت : الدعاية والاتصال (القاهرة : الأنجلو المصرية ، ١٩٨٧) .

٤٣- صفوت فرج : التحليل العاملى فى العلوم السلوكية ط٢ (القاهرة : الأنجلو المصرية ، ١٩٩١) .

٤٤- صــلاح الدين حافظ : أحزان حرية الصحافة (القاهرة : مركز الأهرام للنشر والترجمة ، ١٩٩٣) .

٤٥- عــبد الباســط عبد المعطى : البحث الاجتماعى ، محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده (القاهرة: دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٠)

٤٦- عبد الرحمن بدوى : الأخلاق النظرية (الكويت :دار سالم للطباعة ، ١٩٧٥) .

٤٧- عبد الحليم محمود : الفقه الإسلامى الميسر (القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٨٥) .

٤٨- عبد العزيز عزت : فى الاجتماع الأخلاقى (القاهرة : على نفقة المؤلف ، ١٩٥٩) .

٤٩- عبد الفتاح عبد النبى : سوسيولوجيا الخبر الصحفى ، دراسة فى انتقاء الأخبار (القاهرة : العربى للنشر والتوزيع ، ١٩٨٩) .

٥٠- عبد اللطيف حمزة : أزمة الضمير الصحفى (القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٦٠) .

٥١- ———— : الإعلام له تاريخه ومذاهبه (القاهرة: دار الفكر العربى ، ١٩٦٥) .

٥٢- عــبد اللطيف محمد خليفة : ارتقاء القيم ، دراسة نفسية (الكويت : سلسلة عالم المعرفة ، رقم ١٦٠ ، أبريل ١٩٩٢) .

٥٣- عــلى عبد الواحد وافى : المسئولية فى الإسلام (الرياض : دار السعودية للنشر والتوزيع ، ١٩٨٣) .

٥٤- عــلىّ الديــن هــلال (محــرر) : مصر وتحديات التسعينيات (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩١) .

٥٥- عواطــف عــبد الرحمن : دراسات فى الصحافة المعاصرة (القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٨٥)

٥٦- ———— : قضايا التبعية الإعلامية والثقافية فى الوطن العربى ط٢ (القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٨٧) .

٥٧- ———— : دراسات فى الصحافة العربية المعاصرة (بيروت : دار الفارابى ، ١٩٩١) .

٥٨- ———— وآخرون : القائم بالاتصال فى الصحافة المصــرية (القاهرة : مطبعة كلية الإعلام ، ١٩٩٢) .

٥٩- فاروق أبو زيد : مدخل إلى علم الصحافة (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٦) .

٦٠- ———— : النظم الصحفية فى الوطن العربى (القاهرة: علام الكتب، ١٩٨٦).

٦١- ———— : فن الخبر الصحفى ط٢ (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٧) .

٦٢- ـــــــــ : انهيار النظام الإعلامى الدولى (القاهرة : مطابع أخبار اليوم ، ١٩٩١) .

٦٣- فتحى فكرى : دراسة تحليلية لبعض جوانب قانون سلطة الصحافة (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٧) .

٦٤- فرج فودة : الإرهاب (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٢) .

٦٥- فؤاد زكريا : آفاق الفلسفة (القاهرة : مكتبة مصر ، ١٩٨٥) .

٦٦- ـــــــــ : الصحوة الإسلامية فى ميزان العقل طـ٢ (القاهرة : دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٨٩) .

٦٧- ـــــــــ : خطاب إلى العقل العربى (القاهرة : مكتبة مصر ، ١٩٩٠) .

٦٨- فيصل بدر عون ، سعد عبد العزيز حباتر : دراسات فى الفلسفة الخلقية (القاهرة : مكتبة سعيد رأفت ، ١٩٨٣) .

٦٩- كرم شلبى : الخبر الصحفى وضوابطه الإسلامية (القاهرة : المطبعة الفنية ، ١٩٨٤) .

٧٠- لويس عوض : أقنعة الناصرية السبعة (القاهرة : دار القضايا ، ب . ت) .

٧١- ليلى عبد المجيد : حرية الصحافة فى مصر بين التشريع والتطبيق ١٩٥٢- ١٩٧٤ (القاهرة: العربى للنشر والتوزيع ، ١٩٨٣) .

٧٢- ـــــــــ : تطور الصحافة المصرية من ١٩٥٢ - ١٩٨١ (القاهرة : العربى للنشر والتوزيع ، ١٩٨٥) .

٧٣- ـــــــــ : سياسات الاتصال فى العالم الثالث (القاهرة : الطباعى العربى، ١٩٨٦) .

٧٤- ـــــــــ : ومحمود علم الدين : فنية الكتابة الصحفية والتحرير (القاهرة : على نفقة المؤلفين ، ١٩٩١) .

٧٥- محمد إبراهيم الشافعى : المسئولية والجزاء فى القرآن الكريم (القاهرة : مطبعة السنة المحمدية، ١٩٨٢) .

٧٦- محمد سيد محمد : المسئولية الإعلامية فى الإسلام (القاهرة : مكتبة الخانجى ، ١٩٨٣) .

٧٧- ـــــــــ : الإعلام والتنمية طـ٤ (القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٨٨) .

٧٨- محمد عبد القادر حاتم : الإعلام والدعاية ، نظريات وتجارب (القاهرة : الأنجلو المصرية ، ١٩٧٨) .

٧٩- محمد عبد الله دراز : دستور الأخلاق فى القرآن ، دراسة مقارنة للأخلاق النظرية فى القرآن طـ٣ (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٠) .

٨٠- محمد على العوينى : الإعلام الخليجى (القاهرة : الأنجلو المصرية ، ١٩٨٤) .

٨١- ـــــــــــ : الإعلام الإسلامى بين النظرية والتطبيق (القاهرة: عالم الكتب ، ١٩٨٧).

٨٢- محمد الغزالى : نظرات فى القرآن (القاهرة : دار الكتب الحديثة ، ١٩٦٣) .

٨٣- محمد منير حجاب : مبادئ الإعلام الإسلامى (الاسكندرية : المطبعة العصرية ، ١٩٨٢) .

٨٤- محمد الوفائى : مناهج البحث فى الدراسات الاجتماعية والإعلامية (القاهرة : الأنجلو المصرية ، ١٩٨٩) .

٨٥- محمود علم الدين : مصداقية الاتصال (القاهرة : دار الوازن للطباعة والنشر ، ١٩٨٩) .

٨٦- محي الدين عبد الحليم : الإعلام الإسلامى وتطبيقاته العملية (القاهرة : مكتبة الخانجى ، ١٩٨٤) .

٨٧- مختار التهامى : الإعلام والتحول الاشتراكى (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٦) .

٨٨- ـــــــــــ : الصحافة والسلام العالمى ط٢ (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٨) .

٨٩- ـــــــــــ : الرأى العام والحرب النفسية ط٣ (القاهرة : درا المعارف ، ١٩٧٤) .

٩٠- مرعى مدكور : الصحافة الإخبارية والمسئولية الإسلامية للمندوب الصحفى (القاهرة : دار الصحوة للنشر ، ١٩٨٨) .

٩١- مصطفى بهجت بدوى : من مذكرات رئيس التحرير (القاهرة : مطبوعات الشعب ، ١٩٧٦) .

٩٢- مصطفى مرعى : الصحافة بين السلطة والسلطان (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٠) .

٩٣- ملفين . ل. ريفير وساندرا بول روكيتش : نظريات وسائل الإعلام ترجمة كمال عبد الرؤوف (القاهرة : الدار الدولية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٢) .

٩٤- هربرت شيللر : المتلاعبون بالعقول ، ترجمة عبد السلام رضوان (الكويت : عالم المعرفة ، رقم (١٠٦) ، أكتوبر ١٩٨٦) .

٩٥- ودودة بدران (محررة) : اقترابات البحث فى العلوم الاجتماعية (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٢) .

٩٦- ولسيام . ل. ريفرز : وسائل الإعلام والمجتمع الحديث ، ترجمة ابراهيم امام (القاهرة : دار المعرفة ، ١٩٧٥) .

٩٧- يمنى طريف الخولى : مشكلة العلوم الإنسانية ، تقنينها وإمكانية حلها (القاهرة : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٩٠) .

(جـ) بحوث ودراسات منشورة بدوريات عربية :

٩٨- أحمد زكى عبد الحليم : « شيء من الصحافة » ، مجلة الصحفيون ، عدد (٢) ، مارس ١٩٩٠ .

٩٩- السيد ياسين : « السياسة السكانية والتنمية ، نحو منهج مقترح لتحليل التراث العلمى » ، المجلة الاجتماعية القومية ، مجلد (٢٨) ، عدد (٢) ، مايو ١٩٩١ .

١٠٠- بسيونى حمادة : « العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين فى الوطن العربى » ، عالم الفكر ، الكويت ، مجلد (٢٣) ، (عدد ١ ، ٢) ، يوليو / سبتمبر - أكتوبر / ديسمبر ١٩٩٤ .

١٠١- جميل مطر : « الإعلام المصرى وأزمة الخليج ، قراءة فى سلوكيات الفائض » ، الدراسات الإعلامية ، عدد (٦٤) ، يوليو - سبتمبر ١٩٩١ .

١٠٢- حسن رجب : « تطوير رجعى » ، مجلة الصحفيون ، العدد (٢) ، مارس ١٩٩٠ .

١٠٣- حماد إبراهيم : « المكتبة الإعلامية » ، الدراسات الإعلامية ، عدد (٤٨) ، يوليو - سبتمبر ١٩٨٧ .

١٠٤- ـــــــــ : « قضايا الماضى .. تحديدات الحاضر »، الدراسات الإعلامية ، عدد (٦٣) ، أبريل - يونيو ١٩٩١ .

١٠٥- سحبان خليفة : « المسئولية وفكرة النسق » ، مجلة الباحث ، بيروت العدد (٤) ، مارس ١٩٨١.

١٠٦- سعيد محمد السيد : « التشابه الإخبارى وأثره فى بناء الإجماع الاجتماعى » ، الدراسات الإعلامية، عدد (٥٢) ، يولوي - سبتمبر ١٩٨٨ .

١٠٧- ـــــــــ : « الضغوط المهنية والإدارية على القائم بالاتصال » ، المجلة العلمية لكلية الإعلام ، عدد (١) ، يوليو ١٩٨٩ .

١٠٨- سلوى إمام : « الصدق والثبات فى استمارتى الاستقصاء وتحليل المضمون » ، المجلة العلمية لكلية الإعلام ، عدد (١) ، يوليو ١٩٨٩ .

١٠٩- سليمان صالح : « الإعلام الدولى وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات » : ، الدراسات الإعلامية ، عدد (٦٧) أبريل - يونيه ١٩٩٢ .

١١٠- سيد البحراوى : « زهر الليمون أسطورة واقعية » ، مجلة إبداع ، عدد (٢٢) ، فبراير ١٩٨٨ .

١١١-عزى عبد الرحمن : « الصحافة وعلم المعانى » ، الدراسات الإعلامية عدد (٦٦) ، يناير - مارس ١٩٩٢ .

١١٢-عواطف عبد الرحمن : « الحق فى الاتصال بين الجمهور والقائمين بالاتصال » ، عالم الفكر ، الكويت ، مجلد (٢٣) ، عدد (١ ، ٢) ، يوليو - سبتمبر ، اكتوبر / ديسمبر ١٩٩٤ . .

١١٣-محمد سيد محمد : « كيف نقيس المصداقية فى الإعلام العربى » ، الدراسات الإعلامية ، عدد (٤٩) ، أكتوبر - ديسمبر ١٩٨٧ .

١١٤-محمد عبد السلام : « الأفغان العرب : صناعة العنف العابر للحدود » ، السياسة الدولية ، عدد (١١٣) ، يوليو ١٩٩٣ .

١١٥-محمد محمود السباعى : « الدلالة اللغوية السياسية لمفهوم الإرهاب » ، مجلة الأمن العام ، عدد (١٣٥) ، يناير ١٩٩٢ .

١١٦-محمد نيازى حتاته : « الإرهاب » ، مجلة الأمن العام ، عدد (١٠٩) ، أبريل ١٩٨٥ .

١١٧-مصطفى سويف : « كيف تتكون المدرسة العلمية » ، الهلال ، عدد (١١) ، نوفمبر ١٩٩٠ .

١١٨-نصار عبد الله : « القانون الوضعى والقانون الأخلاقى » ، مجلة كلية الآداب ، جامعة أسيوط ، عدد (٩) ، مجلد (٢) ، يوليو ١٩٨٩ .

(د) الدورات والندوات :

١١٩-حسنين توفيق إبراهيم : « العنف السياسى فى مصر » ، الندوة المصرية الفرنسية الخامسة عن ظاهرة العنف السياسى ، مركز البحوث والدراسات السياسية بالاشتراك مع مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية (سيداج) ، القاهرة ، ١٩ - ٢١ نوفمبر ١٩٩٣ .

١٢٠-مصطفى السعيد محمد : « الإثارة وأثرها على الصحافة وحرية الكلمة ومصداقيتها » ، مجموعة أبحاث برنامج الدورة التدريبية الأولى للصحفيين ، المجلس الأعلى لصحافة ، القاهرة ، ١٧ - ٢٣ ديسمبر ١٩٨٧ .

١٢١–قدرى حفنى : «حول العنف السياسى ، رؤية نفسية » ، الندوة المصرية الفرنسية الخامسة عن ظاهرة العنف السياسى ، مركز البحوث والدراسات السياسية بالاشتراك مع مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية (سيداج) ، القاهرة ، ١٩ – ٢١ نوفمبر ١٩٩٣ .

(هـ) التقارير المنشورة :

التقرير الاستراتيجى العربى – القاهرة – مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .

١٢٢–التقرير الاستراتيجى لعام ١٩٩١ الصادر عام ١٩٩٢ .

١٢٣–التقرير الاستراتيجى لعام ١٩٩٢ الصادر عام ١٩٩٣ .

١٢٤–التقرير الاستراتيجى لعام ١٩٩٣ الصادر عام ١٩٩٤ .

١٢٥–التقرير الاستراتيجى لعام ١٩٩٤ الصادر عام ١٩٩٥ .

(و) الوثائق :

١٢٦– بيان (الجماعة الإسلامية) عقب اغتيال د. فرج فودة بعنوان « نعم قتلناه ذاك الكاره والمحارب للإسلام : فرج فودة » .

(ز) المذكرات :

١٢٧– جيهان أحمد رشتى : « الإعلام وقضايا المجتمع » ، مذكرات مقررة على طلاب الفرقة الرابعة ، قسم الإذاعة ، كلية الإعلام ، عام دراسى ١٩٩٠/١٩٩١ .

(ح) المقالات المنشورة فى جرائد ومجلات :

١٢٨– سلامة أحمد سلامة : « من قريب » ، الأهرام ، ٦ يونيو ١٩٩٥ .

١٢٩– عبد القادر شهيب : « مواجهة الإرهاب بالفهلوة » ، الجمهورية ، ٢٩ يونيو ١٩٩٢ .

١٣٠– كريمة كمال : « إفساد الصحافة وخداع القارئ » ، صباح الخير ، ٢٨ يوليو ١٩٩٤ .

(ط) المعاجم والموسوعات :

١٣١– أسعد رزق : موسوعة علم النفس ط٢ (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٩) .

١٣٢– جميل صليبا : المعجم الفلسفى جـ٢ (بيروت : دار الكتاب اللبنانى ، ١٩٧٣) .

١٣٣- محمد أبو بكر الرازى : مختار الصحاح (القاهرة : الهيئة المصرية العامة لكتاب ، ١٩٧٦) .

١٣٤- المعجم الوسيط : مجمع اللغة العربية (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠) .

١٣٥- محمد زيادة (محرر) : الموسوعة الفلسفية العربية (بيروت : معهد الإنماء العربى ، ١٩٨٦) .

ثانياً : المراجع الأجنبية

A) Books :

136- Agee, Warren *et al.* Main Currents in Mass Communication (New York : Harper & Rew Publishers, 1986) .

137- Belsy, Andrew & Chadwick Ruth. EthicalIss ues in Journalism and Media (London : Routledge, 1992) .

138- Broder, David. Behind the Front Page (New York : Simon and Schuster, Inc., 1987) .

139- Bernard, Rubin. Questioning Media Ethics (New York: Preeger publication, Inc., 1978) .

140- Biagi, Shirley. Media Impact : An Introduction to Mass Media 2 nd ed. (California : Wardsworth publishing Company, 1992) .

141- Casty, Alan (ed.). Mass Media & Mass Men (New York : Rienhart & Winston, Inc., 1968) .

142- Charnley, Mitchell. Reporting (New York : Rienhart & Winston, Inc., 1966) .

143- Christians, Clifford *et al.* Media Ethics 2 nd ed. (New York : Longman, Inc., 1987) .

144- Clutterbuck, Richard. The Media and political violence (London : McMillian Press, 1983) .

145- Crump , Spencer. Fundmentals of Journalism (New York : McGrow -Hill Book Company, 1974) .

146- Day, Louis . Ethical in Media Communication : Cases and Controversies (California : Wardsworth Publishing Company, 1991) .

147- Dennis, Everette & John Merrill. Basic Issues in Mass Communication (New York : MacMillian Publishing Company, 1984) .

148- Emery, Michael *et al.* Readings in Mass Communication (Iowa : Brown Company, 1974) .

149- Elliot, Deni. Responsible Journalism (Beverly Hills, California : Sage Publication , 1986) .

150- Fedler, Fred. An Introduction to the Mass Media (Atlanta : Harcourt Brace Jovanavich, Inc., 1978) .

151- Fergusen, Donald. Journalism Today (Illinios : National Textbook Company, 1986) .

152- Gamble, Teri Kwal & Michael Gamble. Communication Works 4 th ed. (New York : McGraw Hill, Inc., 1993) .

153-Golding, peter *et al.* (eds.). Communicating Politics: Mass Communication and Political Proless (Leicester : Leicester University Press, 1986) .

154- Gross, Gerald (ed.). The Responsiblities of Press (New York : Fleet Public ation, Inc., 1996) .

155- Grossman, Larry. Terrorism and the Media (Washington : Washington Legal Foundation, 1986) .

156- Hardt, Hanno. Critical Commumication Studies : Communication Histroy and Theory in America (New York : Routledge, Inc., 1992) .

157- Hiebert, Ray Eldon *et al.* Impact of Mass Media : Current Issues (New York : Longman, Inc., 1988) .

158- Hitchcock , Bob. Journalism for the Nation (Nairobi, Kenya : A Nation Group Publication, 1987) .

159-Hodgson, F.W. Modern Newspaper Practice 2nd ed. (London : Heinemann Professional Publishing, 1968) .

160- Hulting, John. The Messenger's Motives : Ethical problems of the News Media (New Jersy : Printice Hall, Inc., 1985) .

161- Ippolito, Dennis *et al.* Public Opinion and Responsible Democracy (New York : Prentice - Hall, Inc., 1976) .

162- Izard, Ralphs et al. Fundmentals of News Reporting 3 nd ed. (Iowa : Kendall Hunt Publishing Company, 1977) .

163- Janison, R. Hall & Campbell. R. Kohrs. The Interplay of Influence (California : A Divison of Wadsworth, Inc., 1980) .

164- Lambeth, Edward. Committed Journalism : An Ethic for the profession (Bloomington : Indiana University press, 1986) .

165- Lichter, S. Robert *et al.* The Media Elite and American Values (New York: Center Lanhen, 1982) .

166- Livingstone, Niel. The War against Terrorism (Lexington : Lexington Books, 1982) .

167- McQuail, Dennis. Mass Commumication Theory (London : Sage Publication, 1972) .

168- McQuail, Denis. Mass Communication Theory : An Introduction 2nd ed. (London : Sage Publication, 1988) .

169- McQuaill, Denis & Sven Windahl. Communication Models for the Study of Mass Communication, 2nd ed. (London : Logman, Inc., 1993) .

170- Mencher, Melvin. Basic Media Writing 4th ed. (Medison, Wisconson : Brown & Benchmark Publishers, 1993) .

171- Merrill, John. The press and Social Responsibility (Columbia : Missouri Freedom of Information Center Publication, 1965) .

172- Merrill, John & Ralph Barney. Ethics and the Press : Readings in Mass Media Morality (New York : Hasting House, Inc., 1975) .

173- Metzler, Ken. News Gathering (New Jersy : Printice Hall, Inc., 1979) .

174- Meyer, Philip. Ethical Journalism (New York : Longman, Inc., 1987) .

175- Miles, Matthew. B & A. Michael Huberman. Qualitative Data Analysis (London : Sage Publications, 1994) .

176- Napoli, James. Writing for print : A Primer Journalism (Cairo : American University in Cairo Press, 1992) .

177- Newsom, Doug & James Wollert. Media Writing : News for the Mass Media (Belmont, California : Wardsworth Publishing Company, 1993) .

178- O'Sallivan, Tim. Key Concepts in Communication (New York : Metlhuen Company, 1983) .

179- Ohlgran, Thomas. H. The News Languages. A Rehetorical Approach to Mass Media in Popular culture (New Jersy : Printice Hall Inc., 1977) .

180- Patterson, Philip & Wilkines Lee (eds.). Media Ethics Issues and cases (New York : Brown Publishers, 1991) .

181- Picard, Robert. G.Media Portrayals of Terrorism : Functions and Meaning of News Corerage (Iowa : Iowa University Press, 1993) .

182- Rivers, William & Wilbur Schramm. Responsibility in Mass Communication (New York : Harper and Row publications, 1969) .

183- Rivers, william. Ethics for the Media (New Jersy : Prentice Hall Inc., 1988) .

184- Schmid, Alex. Violence as Communication : Insurgant Terrorism and the Westrn Media , London : Sage publications, 1982) .

185- Schmuhl, Robert. (ed.). The Responsibilities of Journalism (Notredam, Indiana : University of Notredam press, 1989) .

186- Sellers, Leonard. L. & William Rivers. Mass Media issues (New Jersy : prentice Hall Inc., 1977) .

187- Siebert, Freds *et al.* Four Theories of the press (Urbana : University of Illinois Press, 1956) .

188- Stohl, Michael (ed.). The Politics of Terrorism (New York: Harce Dekker, 1988) .

189- Westly, B. H. News Editing 3rd ed. (New York : Houghton Miffline Inc., 1980) .

190- Whitney, Frederick. C. Mass Media and Mass Communication is Society (Iowa : Brown Company, 1975) .

B) Periodicals :

191-Al Anderson, H. "An Empirical Investigation of What social Responsibility Means", Journalsim Quarterly, Vol. 55, No. 1, Spring 1977.

192- Blankenburg, William. Objectivity, Interpretation and Economy in Reporting", Journalism Quarterly, Vol. 54, No. 3, Autumn 1977 .

193- Bovée, Warren. G. "Horace Grecley and Social Responsibility", Journalsim Quarterly, Vol. 63 , No. 2, Summer 1986 .

194- Boyer, John. H. "How Editors view objectivity", Journalism Quarterly, Vol. 58, No. 1, Spring 1981 .

195- Coffery, Philip. "A Quantitative Measure of Bias in Reporting of political News", Journalism Quarterly, Vol. 52, No. 3, Autumn 1975 .

196- Haque, Mazharul, "Is U.S Coverage of News In third world Imbalanced", Journalism Quarterly, vol. 55, No. 3, Autumn 1982 .

197- Hess, Daniel, "An Inquiry into the Meaning of Social Responsibility", Journalism Quarterly, Vol. 43, No. 2, Summer 1966 .

198- Lowery, Dennis. T. "Agnew and the Network T.V News : A Before/ After Content Analysis", Journalism Quarterly, Vol. 48, No. 2, Summer 1971 .

199- Lowery, Dennis. T. "Establishing Contrast validity of the Hayakawa - Lowery News Bias Categories", Journalism Quarterly, Vol. 58, No. 7, Spring 1981 .

200- McAdams, Kathrine. "Non - Monetary Conflicts of Interests for Newspap ers' Journalists", Journalism Quarterly, Vol. 63, No. 4, Winter 1986 .

201- Mills, Rela Dean. "Newspaper Ethics : A Qualitative Study", Jonrnalism Quarterly, vol. 61, No. 31, Antumn 1983 .

202- Shamir, Jacob. "Israeli Elite Journalists : Views on Freedom and Responsibility", Journalism Quarterly vol. 65, No. 3, Autumn 1988 .

203- Stensas, H. "Develpment of the Objectivity Ethics in U.S Dialy Newspapers", Journal of Mass Media Ethics, Vol. 51, No. 14, Winter 19801 .

204- Streckfuss, Richard. "Objectivity in Journalism: A Search and Reassessment" , Journalism Quarterly, Vol. 67, No. 4, Winter 1990 .

205- Weimann, Gabriel. "The Theater of Terror : Effects of Print Coverage" Journal of Communication, Vol. 33, No. 1, Jan 1983 .

206- Wulfemer, R. Tim. "How and why Anonymous Attribution is used by Time and News week", Journalism Quarterly, Vol. 62, No1., Spring 1985.

C) Symposium :

207- Galm, Ulla . "The Role of Journalists in Industrialized Countries", In: Proceedings of the Fourteenh International Colloquium of the Friedrich Neumann Foundation, Tunesia, 20th - 22nd , September 1984.

D) Essays :

208 - The Economist, Jan. 29, 1994 .

E) Dictionaries & Encyclopedias :

209- Baldwin, James. M. Dictionary of Philosophy & Psychology (New York : The MacMillian Company, 1986) .

210- Black, Reed. H. A Taxonomy of Concepts in Mass Communication (New York : Hasting House Publication, 1975) .

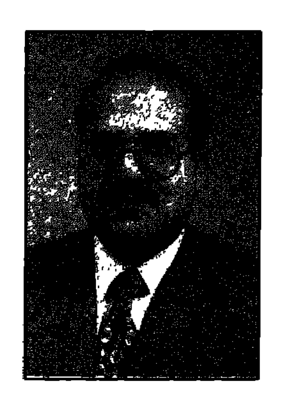
211- Collins English Dictionary 3rd ed. (New York : Harper Collins Publishers, 1991).

212- Warren, Howard. C. Dictionary of Psychology (Massachusetts : Haughton Mifflin Company, 1934) .

213- Waston, James. A Dictionary of Communication Studies (London: Edward Arnold Inc., 1975) .

214- Wesbster's Encyclopedia Unabridged Dictionary of the English Language (New York : Rotland House, 1984) .

● ● ●



د. محمد حسام الدين محمود إسماعيل

★ مدرس الإعلام الدولى بكلية الإعلام – جامعة القاهرة .

★ مواليد الجيزة فى ديسمبر ١٩٦٨ .

★ حصل على درجة الدكتوراه فى الإعلام بمرتبة الشرف الأولى فى يناير ٢٠٠٢ – برنامج للإشراف المشترك بين جامعة القاهرة وجامعة إنديانا بولاية بنسلفانيا الأمريكية .

★ حصل على درجة الماجستير فى الصحافة بتقدير ممتاز فى يناير ١٩٩٦ من كلية الإعلام جامعة القاهرة فى رسالة بعنوان « المسئولية الاجتماعية للصحافة المصرية : دراسة للمضمون والقائم بالاتصال فى الفترة من ١٩٩١ – ١٩٩٤ » .

★ حصل على درجة البكالوريوس فى الإعلام فى مايو ١٩٩١ من قسم الصحافة بكلية الإعلام بتقدير جيد جدًا مع مرتبة الشرف .

★ عمل محررًا بالقسم السياسى بجريدة (العالم اليوم) فى الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٩ .

صدر للمؤلف :

– العولمة وصورة الإسلام (القاهرة : المدينة برس ، ٢٠٠٢) .

– الإعلام وما بعد الحداثة ، مجلة الرأى العام ، مركز دراسات الرأى العام ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة عدد يوليو – سبتمبر ٢٠٠٢ .

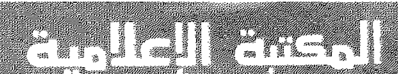
E-mail: hosamedn2@hotmail.com











المسئولية الاجتماعية للصحافة

جاءت السنوات العشرة الأخيرة بمجموعة من المستجدات الدولية والإقليمية والمحلية ، التى أفرزت واقعاً جديداً ، أهـدر أخلاقيات العمل الإعلامى فى البلدان العربية والإسلامية ، ولعل أهمها : انهيار النظام الإعـلامى الدولى نتيجة لانهيار المجتمعات الاشتراكية ... وقيام المستفيدين من العولمة وعملياتها: الخصخصة والاندماج والتشبيك بمحاولة توحيد نمط وعلاقات وأخلاقيات الإنتاج الإعلامى فى العـالم .. وهـو ما شجع على إطلاق العنان لمخاطبة النـزعات الاستهلاكية لـلجمهور ، وتقديم تفسير غريزى للحياة بغض النظر عن اعتبارات المسئولية الاجتماعية .. فضلاً عن ذلك فقد كان اتساع هامش الحرية الإعلامية والصحفية فى بعض بلدان عالمنا العربي الإسلامى منتجاً لبعض الظواهر الإعلامية ، المهدرة لأركان المسئولية الاجتماعية .

والكتاب يعرض لهذه المفاهيم بالتطبيق على صحافة مصر القومية والحزبية .. وبدراسة أحداث العنف السياسى بها .

الناشر

تصميم : محمد حجى



الدار المصرية اللبنانية